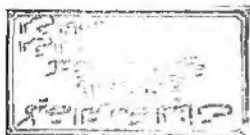


٢٠٨١٢

المملكة العربية السعودية
وزارة المعارف
وكالة كليات للبنات
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية التربية بالمدينة المنورة
الأقسام الأكاديمية
قسم الدراسات الإسلامية



دراسة وتحقيق :

جزء من كتاب الشامل في فروع الشافعية

لابن الصباغ (٤٠٠هـ - ٤٧٧هـ)

من أول كتاب النكاح إلى آخر باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه



رسالة مقدمة إلى :

قسم الدراسات الإسلامية

ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية
تخصص الفقه وأصوله

إعداد الطالبة :

فيحاء بنت جعفر بن مصطفى مبيه

المحاضرة بكلية التربية للبنات بالمدينة المنورة

إشراف الدكتور/

أحمد بن عبد الله بن حسن كاتب

الأستاذ المشارك في قسم الفقه

في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية

١٤٢٥هـ / ١٤٢٦هـ



جامعة المدينة المنورة
مكتبة الفقه



01001000001517



اعتماد لجنة المناقشة والحكم

تواضعت رسالة الطالبة: فتيما د جعفر مصطفى سبيه بتاريخ: ١٤٠٥ / ٧ / ٢٠٢١

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة:

الاسم	الوظيفة	التوقيع
د. محمد سليمان محمد	استاذ مشارك	[Signature]
د. محمد صالح الزاوي	استاذ مشارك	[Signature]
أ. د. أحمد محمد	استاذ	[Signature]

وقررت اللجنة منح الطالبة درجة: البكالوريا، وهي الفتحة واصلها مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى مع التوصية
تاريخ موافقة مجلس الكلية على المقح: ١٤٠٥ / ٨ / ١١٢٧ هـ

عميدة الكلية
[Signature]

د. آمال بنت مصليح رمضان

يعتمد
ختم الكلية



وكيلة الكلية للدراسات العليا

[Signature]

د. بلقيس بنت محمد الطيب إدريس

الشكر والتقدير

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونثوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؛ وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أسجد لله شكراً وإجلالاً وتقديراً؛ لما وهبني من صبر وجلد، ووقت لإتمام هذا البحث.

ثم أتقدم بخالص الشكر والثناء لمن كانا خير معين على الترتيب، وفللاً لي كل صعب من نظرة منهما أشد للسهر، وبدعوة منهما بمهد العسير... من يصغر أمام بذلها كل بذل، ويعظم فضلها على كل فضل إليكما، والذي العزيز، خالص الدعاء من قلب ينبض بالوفاء، وعين ملوها الرجاء أن ينسأ الله لكما في الأجل ويحسن لكما العمل.

ولا يفوتني أن أوصل الشكر والثناء من القلب إلى الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الله حسن كاتب، الذي أنار لي الطريق بعلمه الفياض، وأجاد عليّ بتوصياته البناء طوال فترة إشرافه على البحث، مما مهد لي السبيل، وأنار لي طريق العلم، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ محمد صالح النامي الخازمي، والأستاذ الدكتور/ إبراهيم نورين (إبراهيم) لتفضلهما على مناقشة البحث.

ثم إليك زوجي ورفيق عمري كل المني في صلاح الدين والدنيا معاً، فما ضاقت لي الدنيا إلا وجدت السعة في رباك، وما عبست بي يوماً إلا والبسمة في محياك.

كما أتقدم بياقة ورد عطرة، وبكل حب وتقدير إلى والد ووالدة زوجي، وأخوتي خديجة وأميمة، وإخوتي حسين وحزرة وإبراهيم، وأبنائي زهور حياتي، وكذلك روان خشيم على جميل صنعهم ومعاونتهم لي، وأخص بالشكر ابني الأكبر طارق ومحمد اللذين كانا دائماً يشجعاني حتى تمكنت بفضل الله تعالى من إتمام هذا البحث، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١١-١	المقدمة وتشتمل على :
١	الافتتاحية
٤	ثانيا: أسباب اختيار الموضوع
٧-٦	ثالثا ورابعا: أهمية الموضوع، والهدف من الموضوع
٨	خامسا: خطة البحث
١٠	سادسا: منهج التحقيق
١٢	القسم الدراسي
١٣	الفصل الأول: دراسة موجزة للمؤلف، وعصره. وفيه أربعة مباحث:
١٤	المبحث الأول: عصر المؤلف. وفيه ثلاثة مطالب:
١٥	المطلب الأول: الحالة السياسية في عصر ابن الصباغ
١٩	المطلب الثاني: الحالة الدينية في عصر ابن الصباغ
٢٥	المطلب الثالث: الحالة العلمية في عصر ابن الصباغ
٢٨	المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف. وفيه مطلبان:
٢٩	المطلب الأول: اسمه ونسبه
٣٠	المطلب الثاني: مولده ونشأته وأسرته ومهنته ووقاته
٣٦	المبحث الثالث: شخصية المؤلف العلمية. وفيه ثلاثة مطالب:
٣٧	المطلب الأول: شيوخه
٤١	المطلب الثاني: تلاميذه وأقرانه

الصفحة	الموضوع
٤٧	المطلب الثالث: مؤلفاته
٥١	المبحث الرابع: مكانته العلمية. وفيه مطلبان:
٥٢	المطلب الأول: مكانته بين العلماء
٥٣	المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه
٥٤	الفصل الثاني: دراسة موجزة عن الكتاب. وفيه سبعة مباحث:
٥٥	المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، وبيان نسبته إلى مؤلفه
٥٦	المبحث الثاني: سبب تسمية الكتاب بـ"الشامل"، وتخصيصه، وتقنيده بالفروع
٥٧	المبحث الثالث: منهج ابن الصباغ في كتابه "الشامل"
٥٩	المبحث الرابع: في أصل كتاب "الشامل"
٦٣	المبحث الخامس: التعريف ببعض المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب.
٦٥	المبحث السادس: بيان منزلة كتاب "الشامل" العلمية
٦٧	المبحث السابع: وصف النسخة التي يعتمد عليها في التحقيق
٧٥-٧٢	نماذج من النسخة المعتمدة في تحقيق الجزء الذي يختص من كتاب "الشامل"

القسم التحقيقي

كتاب النكاح:

١	الأصل في النكاح
٤	باب : ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه في النكاح
١٥	فصل : ما خص به وأمنه من الكرامات
١٩	فصل : مات -عليه السلام- عن تسع نسوة

الصفحة	الموضوع
٢٥	فصل : لا يحل له - عليه السلام - أن يفارق نساءه، ولا أن يتزوج بغيرهن
٢٦	باب الترغيب في النكاح
٢٦	١- مسألة : متى يجب للرجل والمرأة أن يتزوجا
٢٨	فصل : متى يكون النكاح مستحباً
٢٩	٢- مسألة : ما يجوز النظر إليه من المرأة للزواج
٣١	فصل : ما يجوز له النظر إليه من المرأة بعد الزواج، ومن الجارية بعد الشراء
٣٢	فصل : حكم نظر الأجنبية إلى الأختية
٣٤	فرع : المراهق هل يجوز أن ينظر إلى بدن المرأة ؟
٣٥	فرع : الخصى والمخبت هل يجوز أن ينظرا إلى بدن المرأة ؟
٣٦	باب : إنكاح الأب البكر بغير إذنها
٤٤	فصل : حجة من اعتبر إذن الولي
٤٥	فصل : الحكم فيما لو زوجت المرأة نفسها أو زوجها غير ولي بإذنها
٤٨	فصل : الحكم فيما لو رفع النكاح إلى من يعتقد تحريمه
٤٩	فصل : لو طلق في هذا النكاح لم يقع طلاقه على مذهب الشافعي
٥٠	٣- مسألة : لا ولاية لوصي؛ لأن عارها لا يلحقه
٥٢	٤- مسألة : الأُم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها
٥٤	فصل : تزويج البكر الصغيرة
٥٧	فصل : تزويج الأخ والعَم وما دونهما من العصبات
٥٨	فصل : المراد بالصغيرة عند الشافعية هي: من لم تبلغ

الصفحة	الموضوع
٥٩	فرع : الكبيرة البالغ إذا قالت: زوجني أبي من فلان وصدقها الزوج وكذبها الأب
٦٠	فرع : إذا زوج الأب بنته الكبيرة بغير إذنهما قلما بلغها النكاح ذكرت أن بينها وبين الزوج رضاعا أو سببا يوجب التحريم
٦١	٥- مسألة : مدلول قوله للخنساء: إلا أن تشائي أن تجيزي ما فعل أبوك
٦٣	٦- مسألة : لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل
٦٥	فرع : الأخرس والأعمى هل يجوز لهما أن يليا النكاح ؟
٦٦	فصل : لا يصح النكاح إلا بشاهدين عدلين ذكرين
٦٩	فصل : شهادة الفاسقين
٧٠	فصل : حجة من جوز النكاح بشاهد وامرأتين
٧١	فصل : إذا تزوج المسلم كتابية حاز أن يزوجه وليها الكافر إذا كان عدلا في دينه
٧٢	فصل : لا يكون الشهود فيه إلا عدلين مسلمين
٧٣	فصل : أهل الصنائع الدينية - كالحارس، والكناس، والحمام - هل ينعقد النكاح بشهادتهم ؟
٧٥	فرع : الحكم فيما لو كان الشاهدان ابنين أو عدوين
٧٦	٧- مسألة : الشهود على العدة حتى يثبت الجرح
٧٧	٨- مسألة : إذا كانت المرأة صغيرة ثيبا أصيبت بنكاح أو غيره فلا تزوج إلا بإذنهما
٧٨	فصل : إذا ذهبت بكارها بطفرة أو وثبة هل يعتبر إذنهما أو لا ؟
٧٩	٩- مسألة : إذا احتاج المولى عليه إلى نكاح زوجته وتبه. فإن أذن له فجاوز مهر المثل رد الفضل

الصفحة	الموضوع
٨٢	فرع : إذا طلب المولى عليه النكاح من وليه فلم يزوجه، فتزوج بنفسه، هل يصح نكاحه ؟
٨٣	فرع : إذا تزوج بغير إذن وليه مع إمكان الإذن
٨٤	فصل : المختون متى يزوجه وليه ؟
٨٥	١٠- مسألة : لو أذن لعبده فتزوج كان لها الفضل متى عتق
٨٧	فصل : إذا أراد السيد تزويج عبده الكبير فهل له إجباره أو لا ؟
٨٩	فصل : إذا طلب العبد من سيده النكاح فهل يجب على السيد إنكاحه، وإن امتنع هل يجر ؟
٩٠	فصل : إذا أراد السيد تزويج عبده المدير والمعتق ومن نصفه حراً، والمكاتب والمشارك فهل له إجبارهم أو لا ؟ فإن طلب أحد منهم النكاح من سيده فهل يجر أو لا ؟
٩٢	فصل : فإن قلنا: لا يجر السيد، فالمستحب له أن يزوجه
٩٣	فرع : إذا زوج أمته من عبده جاز
٩٤	١١- مسألة : في إذن السيد لعبده بالنكاح إذن له باكتساب المهر، والنفقة إذا وجبت عليه
٩٨	فصل : إذا أذن السيد لعبده في النكاح فتزوج نكاحاً فاسداً فرق بينهما
١٠٠	فصل : القول في تحريم الجمع من الإماء
١٠١	فرع : إذا نكح أمة ثم دفع إليه السيد مالاً، وقال: اشتر به هذه الأمة
١٠٢	فرع : إذا كان نصفه حراً، ونصفه رقيقاً فتزوج بإذن سيده أو اشترى زوجته

الصفحة	الموضوع
١٠٣	فصل : لسيد الأمة إجبارها على النكاح، فهل يجبر على إنكاحها إن دعت هي إلى ذلك؟
١٠٦	١٢- مسألة : لو ضمن السيد للمرأة مهرها عن عبده وهو ألف- لزمه
١٠٧	١٣- مسألة : لو باع السيد للمرأة زوجها قبل الدخول بتلك الألف بعينها أو بغيرها
١١١	١٤- مسألة : إذا زوج السيد عبده فهل له أن يسافر به، ويمتعه من الخروج من بيته إلى امرأته ؟
١١٣	١٥- مسألة : لو قالت الأمة لسيدها: "أعتقني على أن أنكحك، وصداقي عتقي" فاعتقها على ذلك
١١٥	فصل: لو قلنا: الأمة تعتق، ولا يصح النكاح، فعليها قيمتها
١١٧	فرع : لو قال: أعتقتك على أن أتزوج بك
١١٨	فرع : إذا أراد أن يتخلص من وقوع العتق
١١٩	فرع : لو قالت امرأة لعبدها: أعتقتك على أن تتزوج بي
١٢٠	فرع : لو قال له: "أعتق عبدك على أن أزوجه بعتي أو أختي
١٢١	١٦- مسألة : ولا ولاية لأحد مع الأب
١٢١	باب : اجتماع الولاية وأولاهم
١٢٣	فصل : الأخ للأب والأم يقدم في الصلاة على الجنازة
١٢٥	١٧- مسألة : ولا يزوج المرأة أبنتها إلا أن يكون عصبة لها
١٢٧	فصل : إن كان الابن عصبة لها
١٢٨	١٨- مسألة : لا ولاية بعد النسب إلا للمعتق
١٢٩	فصل : من يرثها بغير تعصيب لا يلي النكاح

الصفحة	الموضوع
١٣٠	فصل : الأمة ولها سيدها
١٣١	١٩- مسألة : إذا استوت الزوجة فزوجها بإدخالها دون أسهمهم وأفصلهم كنفاً
١٣٤	٢٠- مسألة : إن كان غير كفء لم يشأ إلا بإجماعهم
١٣٦	٢١- مسألة : يكح غير الكفء ليس بمحرم
١٤٠	فصل : المعجم ليسوا أكفاء للعرب
١٤٢	فصل : أصحاب الصنائع الدينية ليسوا أكفاء لمن هو من أهل والصنائع الجلية
١٤٣	فصل : الذئب معتبر ، وبما ساق ليس بكفء للعدن
١٤٤	فصل : اليسار فيه وجهان
١٤٤	فصل : غيوب الكاح
١٤٥	٢٢- مسألة : ليس بقص المهر بقصا في السب
١٤٦	فصل : إذا روح الأب ابنة الصغرة بدون مهر مثنها
١٤٧	٢٣- مسألة : لا ولاية لأحد وثم تولي منه
١٤٨	٢٤- مسألة : إذا كان أولاهم بها معقوداً ، أو عائناً ، زوجها السلطان
١٥١	فصل : متى تزوج الحاكم
١٥٢	٢٥- مسألة : إن عصها الولي زوجها السلطان
١٥٣	فرع : إذا أراد الولي أن يتروح بأتمته المعتقة وله ابنان
١٥٤	٢٦- مسألة : وكيل الولي يقوم مقامه
١٥٦	فرع : جاء رجل فادعى أن فلان وكله في كاح امرأة فتزوجها له
١٥٧	فرع : وكل رجل في أن يتروح له بمائة فتروح بأكثر

الموضوع	الصفحة
فرع : عاب رجل عن زوجته، فحاضها رجل ذكر لها، أنه زوجها طلقها طلاقاً	١٥٨
٢٧- مسألة : ولي الكافرة كافر	١٦٠
٢٨- مسألة : إن كان الولي سقياً، أو صديقاً، أو غير ذلك	١٦٣
٢٩- مسألة : لو قلت: قد أدت في دلاء، فأني أوليائي روجي فهو جائز	١٦٤
٣٠- مسألة : لو أدت لكن واحد أن يزوجها فزوجها كل واحد برجل لا يبع	١٦٥
٣١- مسألة : لو ادعيا عبيها بما تعلم أحبت ما تغنم	١٦٨
فرع : إذا تزوج الرجل امرأة في عقد، وامرأتين في عقد، وثلاثاً في عقد، وأشكل أيهما كان الأول	١٧٢
٣٢- مسألة : إذا زوج الرجل أخته، ثم مات الزوج، فادعى وارثه: إن أخاك زوجك بغير إذنك	١٧٣
٣٣- مسألة : إذا قال رجل: هذه زوجتي، وصلخته عني، فأيهما مات ورثه الآخر	١٧٣
٣٤- مسألة : لو زوجها الولي من نفسه	١٧٤
فصل : أحد يجوز أن يزوج ابنه الصغير بنت ابنه الآخر الكبر	١٧٦
فصل : إذا أراد الولي أن يزوج ولبته من ابنه الصغير	١٧٨
فصل : إذا أراد الحاكم أن يزوج من لا ولي لها	١٧٩
٣٥- مسألة : تزويج البنت التي يؤيس من عقلها	١٨٠
٣٦- مسألة : يزوج للمعلوب على عقله أبوه	١٨١
٣٧- مسألة : ولا تضرب لامرأته أجل العنين	١٨٢

الصفحة	الموضوع
١٨٣	٣٨- مسألة : ولا يتألف عن المعتوه
١٨٤	٣٩- مسألة : ولا يرث من درهم من مالها
١٨٥	٤٠- مسألة : فإن هربت أو امتنعت فلا نفقة لها
١٨٦	٤١- مسألة : ولا إيلاء على الزوج فيها
١٨٧	٤٢- مسألة : فإن قدفها وانقضى من ولدها
١٨٨	٤٣- مسألة : وإن أكذب نفسه لحقه نولد ولم يعرّ
١٩٠	٤٤- مسألة : وليس له أن يروح ابنته الصغيرة عبداً، ولا غير كفاء
١٩٢	٤٥- مسألة : ولا له أن يكره أمته على واحد من هؤلاء بكاح
١٩٣	فرع : إذا زوج أمته ومها عيب من عبد به عيب
١٩٤	٤٦- مسألة : ولا يروح أحد أحداً ممن به هذه العيوب
١٩٥	٤٧- مسألة : ولا ممن لا يطاق جماعها
١٩٦	٤٨- مسألة : ولا ممن لا يخاف العنت
١٩٧	٤٩- مسألة : وينكح أمة المرأة وليها بإدائها
٢٠٠	٥٠- مسألة : وأمة العبد المأذون له في التجارة ممنوعة من السيد حتى يتصفي ديناً إن كان عليه، ويحدث له حجراً
٢٠٢	٥١- مسألة : ولا ولاية للعبد
٢٠٣	٥٢- مسألة : ولو اتصفت العبد لها حراً فكحه وقد أدن له سيده ثم علمت أنه عبيد، أو اتصفت إلى نسب وجد فونه وهي فوقه
٢٠٥	فصل : إذا اشترطت نسبة مبان بخلافه
٢٠٧	٥٣- مسألة : : وإن كانت هي التي غرته بنسب
٢١١	فصل : إن غره بالنسب فذكرت أنها عربية، وكانت عجمية أو نحو ذلك

الصفحة	الموضوع
٢١٥	فصل : إذا تزوج امرأة يعتقد أنها حرة ولم يشترط ذلك فبانت أمة
٢١٦	باب : المرأة لا تلي عقد النكاح
٢١٩	باب : الكلام الذي يتعقد به النكاح
٢٢١	٥٤- مسألة : ما يحل به الفرج من ألقاظ العقد
٢٢٣	فصل : إذا قال : روحي سنك فقال : زوجتكها صح النكاح
٢٢٤	فرع : إذا قالت المرأة : روحت نفسي من فلان ، أو قل الولي : زوجت فلانة من فلان
٢٢٥	فصل : عقد النكاح بالعارسية وكأنا يحسد بالعربية
٢٢٧	فرع : إذا كان أحدهما يحس العربية ، والآخر لا يحسها
٢٢٨	فرع : قول الشافعي في تحريم الجمع إذا أوجب الولي عقد النكاح ، ثم زال عقله بإغماء أو مرض أو جنون
٢٢٩	فصل : الألقاظ التي يجوز بها عقد النكاح على المرأة الحاضرة والعنة
٢٣١	فرع : إذا كتب إلى الولي فقال : روحي ولينك ، فقرأه الولي أو غيره بحضرة شاهدين ، وقال : زوجته لم يتعقد
٢٣٢	فصل : لا يدخل النكاح خيار الشرط ، ولا خيار المجلس
٢٣٣	٥٥- مسألة : وأحب أن يقدم بين يدي خطته وكن أمر يطسه سوى الخطبة حمد الله والثناء عليه
٢٣٧	فصل : صرب الذوف في النكاح ليس بمكروه ، بل هو جائز
٢٣٩	باب ما يحل بكاح الخرائر ، ولا يتسرى العبد
٢٤٢	فصل : العبد لا يريد على اثنين
٢٤٤	٥٦- مسألة : إذا فارق الأربع ثلاثاً ثلاثاً تزوج مكاهن في عدلن

الصفحة	الموضوع
٢٤٦	فرع : إذا كانت رجعية فقال: قد أقرت بانقضاء عقدك، وأنكرت ذلك فالقول قوفا
٢٤٧	٥٧- مسألة : ولو قتل المولى أمته أو قتلت نفسها فلا مهر لها
٢٤٩	فصل : رد قتلها روح أو جسدي استقر مهرها، حره كانت أو أمة
٢٥٠	٥٨- مسألة : وإن باعها حيث لا يقدر عليها فلا مهر لها حتى يدفعها إليه
٢٥٢	فصل : انهر لا يحسب إذا أن يكون سماه في العقد تسمية صحيحة، أو فاسدة، أو لم يسم مهرها
٢٥٤	فصل : إذا زوجها ثم أجزها للخدمة جاز
٢٥٥	فصل : إذا زوجها ثم اعتقها، فالكاح عتقها، ويجب عليها التسليم الكامل
٢٥٦	فرع : إذا اعتق أمة له في حال مرضه
٢٥٧	فصل : بيع الأمة طلاقها
٢٥٩	٥٩- مسألة : لو وضع جارية ابنه فأولدها كان عليه مهرها وقيمتها
٢٦٤	فرع : إذا تزوج رجل أمة بوجود الشرطين فيه، ثم اشتراها به م ينفسخ النكاح
٢٦٥	فصل : إذا وطئ الابن جارية أبيه
٢٦٦	فصل : على الابن أن يعفّ أباه
٢٦٧	فصل : لإعفاف يجب لكل من يجب له العفة من الآباء والأجداد من قبل الأب، ومن قبل الأم
٢٦٨	فصل : إذا وجب عليه الإعفاف فلا بد من عبارات في تحقيق ذلك

الصفحة	الموضوع
٢٦٩	٦٠- مسألة . استدلال لشاعبي بالاية على أن العبد لا يمكن
٢٧١	٦١- مسألة . ولا يفسح نكاح حامل من زنا، وأحب أن تحسك حق تصع
٢٧٢	٦٢- مسألة : قل: قال رجل لشيء . ((إن امرأتى لا ترد بد (لامس))
٢٧٤	فصل . إذا زنا بامرأة جارية أن يتزوج بها ولا يكره لها
٢٧٦	باب نكاح العبد وطلانه
٢٧٧	باب ما يحرم من الخواثر والإماء والجمع بينهما
٢٨٧	٦٣- مسألة : فإن وطئ أمه لم تحل له أمها، ولا بنتها أبد
٢٨٨	مرع : إذا قال أنا أحيط علماً أن في هذه من تحرم عليّ بسب أو مهر أو رضاع
٢٨٩	٦٤- مسألة : ولا يظنُّ أختها
٢٩١	فصل : إذا وطئ إحدى الأختين وراد وطئ الأخرى
٢٩٢	٦٥- مسألة : إذا وطئ أختها قبل ذلك احتسب لشيء وطئ آخر
٢٩٣	فرع : إن كان له عبد له أختان
٢٩٣	مرع : إن كانت له أختان فوطئ إحداهما حرمت عليه الأخرى
٢٩٤	٦٦- مسألة . إذا جتمع النكاح وملك اليمين في أختين أو أمة وعمتها أو محالتهما فالنكاح ثابت
٢٩٦	فصل : إذا استمتع باللمس والتقبلة وما دون المرح فهل يتعلق به تحريم أختها؟
٢٩٨	٦٧- مسألة : ولا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة ووجه أبيها، وبين امرأة الرجل وست امرأته، إذا كانت من غيرها

الصفحة	الموضوع
٣٠٠	فرع : إذا كان رجل له ابن فتزوج بامرأة لها بنت ...
٣٠١	فرع : إذا تزوج رجل بامرأة وزوج ابنه بامرأة جارية
٣٠٢	فرع : إذا تزوج رجل بامرأة، وتزوج ابنه ابنته، فرقت المرأة كل واحد منها إلى الآخر فوطئها
٣٠٣	باب الزنا لا يحرم الحلال
٣٠٥	فصل : الوطء على ثلاثة أضرب
٣٠٧	فرع : إذا أكره امرأة على الزنا لم يثبت تحريم المصاهرة
٣٠٨	فصل : إذا ربي رجل بامرأة فولدت بنتاً، فهل يجوز له أن يتزوج البنت ؟
٣١٠	فرع : إذا تزوج بامرأة ثم قال: هي أختي من الرضاع أو النسب
٣١١	باب نكاح حرائر أهل الكتاب وإيمانهم وإيمان المسلمين
٣١١	الكفار على ثلاثة أضرب
٣١٥	فصل : متى ثبتت الحرمة لأولاد من انتقل إلى دين أهل الكتاب ؟
٣١٧	فصل : الضرب الثالث من الكفار، وهم من له شبهة كتاب، وهم المخوس
٣١٩	٦٨- مسألة : الدمية في حقوق النكاح كالمسلمة، والخد في قدها التعزير
٣٢٠	٦٩- مسألة : ويجزئها عن غسل من الحيض
٣٢٢	٧٠- مسألة : ومعها شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير إذا كان يتقذره، ومن أكل ما يجل إذا كان يتأذى بريحه
٣٢٤	فصل : هل له معها من أكل ما له رائحة من الأشياء المتنة كالصل والكراث ؟

الصفحة	الموضوع
٣٢٥	فصل : إذا لست المرأة الديناج والحديد جاز، وفي لبسها لبنة تفصيل
٣٢٦	٧١ مسألة : قل: وإن ارتدت إلى مجوسة أو غير دين أهل كتاب قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح
٣٣٠	٧٢- مسألة : استدلال الشافعي على أن الحر لا يتزوج بالأمة إلا بشرطين: عدم وجود طول الحرية، وخوف العت
٣٣٣	فصل : إن وجد من يقرصه مهر حرة جاز له نكاح الأمة
٣٣٤	٧٣- مسألة : وإذا وجد الشرطان في الرجل، فتزوج أمة لم يكن له أن يتزوج أخرى
٣٣٥	فصل : إن تزوج بأمتين في دفعة واحدة كان نكاحهما فاسدا
٣٣٦	٧٤ مسألة : إن عقد نكاح حرة وأمة معا، ثبت نكاح الحرية، ويفسخ نكاح الأمة. وقيل: يتفسخان معا
٣٣٨	فصل : اختار المزن أن النكاح صحيح
٣٣٩	فرع : إذا تزوج مجوسية ويهودية أو نصرانية فسد في المجوسية، وكان في اليهودية على القولين
٣٤١	فرع : لو تزوج من نخل له نكاح الأمة خمس نسوة أربع حرائر وأمة
٣٤١	فصل : العمد يجوز له أن يجمع بين نكاح الحرية والأمة
٣٤٢	٧٥ مسألة : لو تزوجها ثم أيسر لم يفسده ما بعده
٣٤٣	فرع : إذا تزوج بأمة ثم قال: كنت واحدا للطول حين العقد
٣٤٤	فرع : إذا تزوج بأمة أبيه لوجود الشرطين فيه ثم مات أبوه انفسخ النكاح

الصفحة	الموضوع
٣٤٥	٧٦- مسألة : العبد كالحُر في أن لا يحل له نكاح أمة كناية
٣٤٧	فصل : يجوز للعبد نكاح الأمة الكتابية دون الحر
٣٤٨	فصل : الكافر من يجوز له أن يتزوج بالأمة الكافرة ؟
٣٤٩	٧٧- مسألة : وأي صف يحل نكاح حرثهم بحل وضاء إيمانهم عند اليمين
٣٥٠	٧٨- مسألة : ولا أكره نساء أهل الحرب إلا لنسلا يفتي مسلم عن دينه أو يسترق ولده
٣٥١	باب التعريض بالخطبة من الجامع
٣٥٣	فصل : في معنى التصريح والتعريض
٣٥٤	فصل : تفسير الشافعي لكلمة "النسر" في قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاعِدُوهُمْ يَوْمًا﴾
٣٥٥	فصل : إذا صرح بمحبتها في العدة أو راعها سرًا ثم انقضت علق فتزوج بها صح النكاح
٣٥٦	باب الشهي أن يحفظ الرجل على خطبة أخيه
٣٦٠	فصل : إذا خطب امرأة فحجته فخطبها غيره وتزوج بها صح النكاح
٤٠٧-٣٦١	الفهارس :
٣٦٢	١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٣٦٧	٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٣٧١	٣- فهرس الآثار
٣٧٤	٤- فهرس الكلمات العربية والنصائح العجمية

الموضوع	الصفحة
٥- فهرس الفرق والمذاهب	٣٧٨
٦- فهرس الأعلام المترجم لهم	٣٧٩
٧- فهرس الآيات الشعرية	٣٨٦
٨- فهرس المصادر والمراجع	٣٨٧ ٤٠٧

المقدمة

أولاً: الافتتاحية

الحمد لله الذي شرح صدر من أراد هدايته للإسلام، وفقه في الدين من أراد به خير من الأمام، وصلاة ربي ذي الجلال والإكرام على من بيع لناس الأحكام، وبين الحلال والحرام، وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان، صلاة وسلاماً دائماً ما تعاقب الحديدان.

أما بعد :

فلقد خلق الله -عز وجل- عباده بمقصد عظيم، وغاية شريفة، وهدف نبيل، توصحه الآية الكريمة: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (١). وما كانت عبادة الله على بصيرة لا تخص إلا بالتمتع في الدين ومعرفة الأحكام الشرعية بعث الله رسوله، وأرسل عندهم كتبه، فاستأن الحق من اساطير، وعرف أحرام من خلل، واهتد به من الضلال، وجعل خاتم أنبيائه أفصحهم سيد ولد آدم معصوم من الكذب والبهتان، وحصنه بحجر كتبه القرآن، ليعصم من الريادة والنقصان، ثم كان دأب الأحيار من بعده السير على نهجه، واقتفاء أثره، وتبليغ الدين للأمة، وتعميقهم في العلوم الشرعية، وما زالت تلك سنتهم منذ قرون طويلة.

وقد كان لعشاء الشافعية قدم راسخة في هذا الشأن، ومن هؤلاء العجماء الأفاضل من الصواع، فقد بصر الله -عز وجل- في الحصول على مخطوطة (الشامل)، فعقدت العزم مستعينة به تعالى على إحراجه، وذلك بدراسة وتحقيق جزء منه، وكان نصيبي من تلك المخطوطة أربعة وخمسين لوحة ونصف.

ولقد واجهني طول فترة البحث من المضاعف والعوائق ما لا يعلمه إلا الله، واحتسبه عنده سبحانه وتعالى ومن العلوم أن التحقيق يختلف عن التأليف كثيراً.

(١) سورة النازعات، الآية: ٥٦.

فكل منهما صعوبات، فالحقق في عمله يواجه من الصعوبات ما لا يعدمها إلا من جرب التحقيق، فهو -مثلاً- لا يستطيع أن يأخذ أشياء ويدع أخرى، بل هو مواجه بصص أمامه يتطلب منه النظر فيما فيه من نصوص ونقولات وروايات، والتوثيق من صحة النقل والمعلومات، وقد يستغرق منه ذلك الثلوث الساعات ولأيام قد لا يظفر بعينه، وقد يظفر، فدون في الحاشية تعليقه على ذلك، فإياه القارئ أمر، هيا سما هو قد أرقق المحقق للتقريب عنه.

ويسبق تلك الصعوبات معاناه أخرى تمثل في الحصول على المخطوط والبحث عن نسخ أخرى له، فيقصي في ذلك البحث شهوراً، ثم بعد هذا كله لا يجد غير نسخة واحدة، كما حدث معي.

ويمكن أن أجمع الصعوبات التي واجهتني أثناء العمل فيما يلي:

١- عدم توفر نسخ أخرى لمخطوط، كما أشرتُ قبل، مع ما يتبع ذلك من بدل لسجهد مضاعف في قراءة ما لا تتصح قراءته، ودبت بالرجوع إلى كتب الفقه، والمشتغلون بالتحقيق يعنون مدى صعوبة العمل على نسخة واحدة.

ولا أنكر هنا فضل الله عني في وضح حط النسخة الوحيدة، فله الحمد والشكر.

٢- كثرة القول التي صمها، وكذا تعرضه في كثير من المسائل لأراء امداهب الثلاثة؛ إذ يترتب على كل نقل توثيقه، وفي هذا من الصعوبة ما لا يحصى مع كثرتها.

٣- إن التحقيق -على وجه الخصوص- يتطلب من المحقق التحرك كثيراً، في بداية العمل للتعرف على أماكن النسخ، والحصول عليها، وفي أثناء العمل للحصول على المصادر والمراجع اللازمة للعمل، سواء من المكتبات العامة أو

أخصاصة، خاصة إن كانت تلك المصادر مخطوطة أو تلك المراجع رسائل علمية.

وبعد:

فرغم ما لاقته من صعوب إلا أني عمدت العزم على إكمال العمل مستعينة به سبحانه وتعالى، فهو خير معين، ثم مسترشدة بتوجيهات المشرف العاقل التي ساهمت في ظهور العمل بهذه الصورة، وله تعالى الحمد والمنة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

إن الأسباب التي دعيت لاختيار هذا الموضوع وهو تحقيق جزء من كتاب "الشامل" - هي:

١ - قيمة الكتاب العلمية:

بعد كتاب "الشامل" من المصنفات العظيمة المع، الكثرة الأثر، مما يجمعه من الكتب الفقهية التي لا غنى لطالب العلم عنها.

٢ - إن هذا الكتاب مصي عنى تأليفه أكثر من ألف سنة تقريباً، وأوداهه المتقدمون، فبقي في الألفية والخرائن، فصار محدود الفائدة

٣ - مكانة ابن الصباغ العلمية :

إن ابن الصباغ من فقهاء الشافعية العرفيين، فإن مكانته لأقوال الشافعية ووجوه الأصحاب تعد في تثبيت المذهب وتقريره ويقول في ذلك الإمام النووي رحمه الله: (إن نقل أصحابنا العراقيين لمصرح الشافعي وقواعد مذهبه ووجوه متقدمي أصحابنا أثقل وأثبت من الخراسانيين عالياً)^(١).

٤ - الإسهام المتواضع في خدمة تراثنا الإسلامي وإحراج كنوزه الدقية ومعايشة التراث الإسلامي.

٥ - إن كتاب "الشامل" في الفروع تحير عميرات واحتص بمحاضن فريدة قد لا تتوفر في غيره منها :

(أ) أنه شرح لمختصر للزني.

(ب) يميز بكثافة المادة العلمية.

(ج) هو من تصنيف القرن الخامس الهجري.

(١) المصنف شرح المهذب (١/١٦٦).

(د) هذا الكتاب عرض لعقده الشافعي بالشرح والتحليل مع ذكر لأقوال
والأوجه لعلماء ائسشرت كتبهم؛ ومقدت مؤلفهم.

(هـ) لم يقتصر المؤلف على العقده الشافعي بل جمع معه المواردة بين المداهب
الأخرى فيما اشتهر فيه الخلاف.

(و) يذكر أدلة كل قول بدقة وأمانة، كل ذلك بأسلوب جيد، وعمارة
واضحة وألفاظ دقيقة.

ثالثاً ورابعاً: أهمية الموضوع، والهدف من الموضوع

إن الشريعة الإسلامية شريعة أخير والوفاء، والتوفيق بين الرجال والنساء على حد سواء وقد أياح الله - سبحانه وتعالى - النكاح لإيجاد النسل، قال تعالى: ﴿وَيُكُونُوا الَّذِينَ يَكُونُ﴾^(١)، قال ﷺ: ((تأكلوا، ناسلوا، تكاثروا...))^(٢)

والنكاح ضرورة لازمة لا ينفى للمرء أن يحجم عن الزواج، ومن مع ذلك وهو قدر وعنه تنوق للنكاح فقد عصى الله ورسوله. قال ﷺ: ((بمعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتروح))^(٣). وقد أبحاث شريعة الإسلامية للمسلم أن يتزوج منى وثلاث وربع في حالة العدل، قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَتِلْكَ وَرُزْنٌ فَإِنْ جَفْتُمْ أَلَّا تَعْبُدُوا فَوَاجِدَةٌ أَوْ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٤).

والنكاح يعتبر من الأمور المهمة في حياة الأفراد والجماعات، فيه يكون بقاء النوع الإنساني وحفظه من النماء، وبه تصان الأعراض، وتحفظ الأساب، ومن أجل ذلك اخترت هذا موضوع لنبيل درجة "الدكتوراه".

(١) سورة النور، الآية: ٣٢.

(٢) عزاء صاحب كثر العمل (٢٧٦/١٦) في عهد المرزا في (المجامع) عن سعيد بن أبي هلال مرسل.

(٣) أخرجه البخاري في باب الصوم من تخاف على نفسه العروة، من كتاب الصوم، وفي باب قول النبي ﷺ: ((من استطاع منكم الباءة فليتروح.))، وباب من م يصنع الباءة فليصم، من كتاب النكاح، صحيح البخاري (٣/١٧٣)، ومسلم في باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه... من كتاب النكاح، صحيح مسلم (٢/١٠١٨، ١٠١٩).

(٤) سورة النساء، الآية: ٣.

رابعاً: الهدف من الموضوع

- ١ - المساهمة في إبراز تراث سلفنا الذين أمضوا أعمارهم في خدمة انعلم وأهله^(١).
- ٢ - تقوية الروابط العلمية بين الأجيال.

(١) وهذا يعنى عطاء من قال: ما ترك الأولي للأخر شيئاً، بل كم مرّة الأول للأخر

خامساً: خطة البحث

تشتمل خطة البحث على مقدمة وقسمين، أحدهما دراسي، والآخر تحقيقي.

المقدمة وتتضمن:

- ١ - الافتتاحية.
- ٢ - أسباب اختيار الموضوع.
- ٣ - أهمية للموضوع.
- ٤ - الهدف من الموضوع.
- ٥ - خطة البحث.
- ٦ - منهج التحقيق.

القسم الأول: قسم الدراسة. ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: دراسة موجزة للمؤلف، وعصره. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية في عصر ابن الصاع.

المطلب الثاني: الحالة الأدبية في عصر ابن الصاع.

المطلب الثالث: الحالة العلمية في عصر ابن الصاع.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: مولده وشأنه وأسرته ومهنته ووفاته.

المبحث الثالث: شخصية المؤلف العلمية. وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: أقرانه وتلاميذه.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المبحث الرابع: مكانته العلمية. وفيه مبحثان:

المطلب الأول: مكانته بين العلماء.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن الكتاب وفيه سعة مباحث:

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، وبيان نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: سبب نسعة الكتاب "الشامل"، وتخصيصه، وتقييده بالمفروع.

المبحث الثالث: مهج ابن الصانع في كتابه "الشامل".

المبحث الرابع: في أصل كتاب "الشامل".

المبحث الخامس: التعريف ببعض المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب.

المبحث السادس: بيان مؤلة كتاب "الشامل" العلمية.

المبحث السابع: وصف السخدة التي اعتمدت عليها في التحقيق.

سادساً: القسم الثاني: منهج التحقيق

سكنت في تحقيق هذا الجزء من المخطوط من بداية كتاب الكاح إلى نهاية

باب انهى "أن يحطب الرجل على خطبة أخيه" المسلك التالي:

١- سحت الجزء المطلوب تحقيقه من الكتاب حسب القواعد الإملائية الحديثة.

٢- إذا اقتضى السياق إضافة عبارة أو لفظاً لا يستقيم المعنى إلا به فإنني أضف

رقماً على تلك العبارة، وأقول في الحاشية: إن العبارة غير مستقيمة، وأذكر

العبارة الصحيحة التي يستقيم بها المعنى.

٣- إذا ذكر حكماً متفقاً عليه عند الشافعية أكتفي بذكر المراجع الفقهية

المعتمدة في المذهب توثيقاً لما أورده المؤلف.

٤- إذا ذكر رجحاً أو قولاً أو طريقاً في المسألة ووجدت قولين أو عدة أوجه

فإنني أذكرها، وأذكر الفائلين بها والصحيح منها إذا وجد.

٥- إذا ذكر أقوالاً لمذاهب الأخرى فإنني أقوم بتحقيقها، وذلك بالرجوع إلى

كتب كل مذهب مع ذكرها توثيقاً لما ورد.

٦- وضعت عند نهاية كل لوحة من المخطوط خطاً مائلاً (/) مع الإشارة إلى

نبت اللوحة، وتسلسلها في الحاشية. وبيان السخنة ليسهل الرجوع إلى

المخطوطة لمن أراد ذلك.

٧- عرّو الآيات القرآنية لسورها مع بيان اسم السورة ورقم الآية مع تشكيلها.

٨- تمجّيع الأحاديث السوية والآثار الواردة في النصّ الخفي، فإن كان في

الصحيحين أو أحدهما أكتفي بذلك، وإن لم يكن في الصحيحين أو أحدهما

أخرجه من كتب الحديث الأخرى.

٩- ترقيم المسائل الفقهية التي أوردها المؤلف.

١٠- شرح الكلمات والألفاظ العربية ونصطحات الطبع الواردة في النصّ معتمدة في

ذلك على كتب اللغة والفقه وكتب العرب التي ألفت في شرح الألفاظ الفقهية

١١ - التعريف بالأماكن والقائل المذكورة في النص.

١٢ - ترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص ترجمة مختصرة عند ورود العلم.

١٣ - وضع الفهارس التي تحسم الكتاب وتعين القارئ عند الرجوع إلى مراده منه، وهي كما يأتي:

أ- فهرس الآيات القرآنية الكريمة، مرتبة حسب ترتيب السور في المصحف الشريف.

ب- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، مرتبة على الحروف الهجائية.

ت- فهرس الآثار، مرتبة على الحروف الهجائية.

ث- فهرس الكلمات العربية والمصطلحات العلمية.

ج- فهرس الفرق والمذاهب.

ح- فهرس الأعلام المترجم لهم.

خ- فهرس الأبيات الشعرية.

د- فهرس المصادر والمراجع.

وأما فهرس الموضوعات فموضعه في أول الكتاب .

القسم الدراسي

الفصل الأول : دراسة موجزة للمؤلف وعصره.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثالث: شخصية المؤلف العلمية.

المبحث الرابع: مكانته العلمية.

المبحث الأول : عصر المؤلف.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية في عصر الإمام ابن الصباغ.

المطلب الثاني: الحالة الدينية في عصر الإمام ابن الصباغ.

المطلب الثالث: الحالة العلمية في عصر الإمام ابن الصباغ.

المطلب الأول : الحالة السياسية في عصر الإمام ابن الصباغ

وُلد الإمام ابن الصباغ وُلد في سنة ٤٠٠هـ، وتوفي في سنة ٤٧٧هـ، وهذا يعني أن حياة الإمام تقع في نقرن الخامس الهجري، وهو العصر الذي كان العالم الإسلامي يعاني فيه من شدة حالات العوصى والاضطراب والقلق في الحياة السياسية نتيجة انقسامه إلى ثلاث خلافات كثيرة، وما يترتب على ذلك من قيام النزاع الطويل فيما بينها. وهذه خلافات الثلاث هي:

١- الخلافة العباسية في العراق وما حولها.

٢- الخلافة الفاطمية في مصر وما حولها.

٣- الخلافة الأموية في الأندلس^(١).

أما الخلافة العباسية: فقد انقسمت أطرافها الثابتة إلى دويلات صغيرة، منها دولة بني بويه التي استعمل أمرها في بداية القرن الرابع الهجري، واستولت على رقعة واسعة من أراضي الدولة العباسية، واستطاع التوحييون بقيادة (معز الدولة)، وهو أول أمير لهم على العراق أن يدخلوا بغداد سنة ٣٣٤هـ، ويستولوا على زمام الأمر فيها، وقد سار التوحييون منذ دخولهم بغداد على سياسة الاستبداد بالحكم، أما سياستهم الخارجية فقد أقاموها على سياسة عصب أراضي العرب بالقوة، وبسط نفوذهم عليها بالإكراه. وقد أدت هذه السياسة إلى نشوب الحرب وتحددها. وقد تعرض خلفاء العباسيون خلال هذه الفترة لكثير من الإهانة والتعذيب والخس والفشل.

(١) انظر الكامل في الساريح لاس الأثير الجوري (٩١/٨)، (٢٣/٩)، (٩٠٧/١-١)، البداية والنهاية للإمام أبي العلاء إسماعيل القرشي (١٧٣/١١)، (١٨/١٢)، تاريخ محاصر الدول ص (١٦٠ ١٦٦)، دول الإسلام لحافظ الذهبي (٢٠٧/١-٢٠٨)، الحوم الزلزال في ملوك مصر والقاهرة (٢٣٧/٤).

وفي سنة ٣٥٦هـ توفي مع الدولة وآل الأمر إلى ابنه عر الدولة. وهذا أحد الاشتقاق يدب في صفوف أفراد البويهيين، ووقعت حروب كثيرة أدت إلى قتل عر الدولة في سنة ٣٦٧هـ، واسيلاء عصف الدولة بن ركن الدولة على العراق. وفي عهده اتسعت دولة البويهيين، وبعد وفاته سنة ٣٧٢هـ آل الأمر إلى الأخ الأصغر بهاء الدولة سنة ٣٧٦هـ، وفي سنة ٤٠٠هـ ولد الإمام. وفي سنة ٤٠١هـ تعرضت الخلافة العباسية لحظر العاطمي، وعجز العاسيون عن مقاومة العاطميين، وعجز العاسيون في استتاب الأمن والاستقرار في الداخل، كما كانت عاجزة عن رد العدوان عليها من الخارج، وأحدث الدولة لبويهية تنعكث وتصعب شينا فثينا. وفي سنة ٤٤٧هـ دخل السلاجقة مدينة بغداد وقصوا على الدولة البويهية وشاهد ابن الصباغ هذه لفتن، وداق هو وأسرته هولاء، وقد تعرض ابن الصباغ لحادث خطف عماته وطيسانه وهو داهب إلى صلاة الجمعة، وكان لدولة السلاجقة أثر واضح في حبهم للدين، وتمسكهم بالمذهب السني الذي اعتنقوه مما جعلهم يحبون رجال الدين ويحترمونه وفي سنة ٤٥٧هـ شرع الوزير نظام الملك أشهر ورراء السلاجقة في بناء المدرسة النظامية، وأسند إلى الإمام ابن الصباغ التدريس بها في سنة ٤٥٨هـ.

وفي سنة ٤٦٥هـ مات سلطان الب أرسلان، وتولى السطة من بعده ابنه ملكشاه، وانتشرت في عهده الفوضى والاضطرابات.

وفي سنة ٤٦٧هـ توفي الحلي القائل بأمر الله وحده حفيده المقتدي بأمر الله، وكانت بيعته يوم الجمعة الثالث عشر من شعبان، وكان ممن بابه الشيخ الإمام ابن الصباغ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعيان، والشيخ أبو محمد التميمي الحلي وآخرون، واستند بهذه البيعة أن الإمام ابن الصباغ كان ذا قدر عند الخفاء، وإلا لما اشترك مع كبار العلماء في بيعته الخليفة المقتدي بأمر الله.

وفي سنة ١٨٥٤هـ توفي السلطان مفكناه بعد وفاة نظام الملك خمسة وثلاثين يوما، بعد حياة حافلة بالأعمال الكثيرة في سبيل توطيد أركان دولة السلاجقة والحد من النفوذ البيزنطي، ورفع رؤوس الخلفاء العباسيين بعد أن خدمهم بنو بويه طيلة قرن من الزمان، فانقرض عقد السلاجقة وتمزقت وحدتهم وصعقت قوتهم.

هذا وقد رأينا من خلال الأحداث السياسية التي عرصاها في عهد الدولتين لبوئية والسلجوقية؛ وما وصلت إليه الحياة السياسية في تلك لفترة من قلق واضطراب وعوصى كان سببا سوء التدبير وغيره، وقيام الحد بأعمال الشعب طمعا في مزيد من الأرباح، وظهور العياريين والصوص وقطع الطرق الذين لا شأن لهم سوى هب الأموال وقتل الأنفس وكذلك انقسام الدولة العباسية على نفسها إلى دويلات صغيرة يحكمها حكام بعوضهم أفسدها الطمع وحب الذات والميل إلى التوسع الأمر الذي أدى إلى وقوع الحرب الطويلة بين تلك الدويلات.

وبالإضافة إلى هذا المعنى التي قامت بين الشيعة وأهل السنة من ناحية، وبين أهل السنة أنفسهم من ناحية أخرى، وانتشار الرياء واشتداد الغلاء لنقص الأوقات.

لكل هذه الأسباب ندرك عمق هذه العوصى في الحياة السياسية في تلك الحقبة من الزمن.

هكذا كانت الصعوبات التي صادفها الإمام ابن الصانع وغيره من العلماء، وكذلك العامة، فما من شك أنهم تعرضوا في حياتهم اليومية لكثير من المحن، كالقتل والنهب والخطف والسرقة، وما أشبه ذلك.

أما بصمات الحياة السياسية في شخصية الإمام فتستطيع أن تراها في اتجاهه إلى الخيال العممي وميله إلى الزهد، وتركه الخيال السياسي؛ إذ لم يشر أحد مترجميه

والمؤرخين لحياته إلى ما يدل على أنه شارك بدور ما في الحياة السياسية في عصره^(١).

(١) انظر الكامل في التاريخ لأبي الأثر (٨/٩١-١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١)، (٢٣/٩)، ٩٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩)، البداية والنهاية (١١/١٧٣-٢١٢-٢١٦-٢١٩-٢٢٠-٢٢٩-٢٢٩-٢٣٠، ٣٠١، ٣٤٥)، (١٢/١٩-١٨-١٩-٢١-٥٢-٦٩، ٧٢، ٨٦، ١٠٦، ١١١، ١٤٢)، تجارب الأمم (٢/٨٥-٨٥-٨٩-٩٤-٩٥، ١١٢، ١١٥)، تاريخ مختصر الدول ص (١١٦، ١٦٦، ١٨٠-١٨١-١٨٤-١٨٦)، دول الإسلام للدعي (١/٢٠٧-٢٣٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٥٢-٢٣١-٢٥٨)، تاريخ خلفاء ص (٣٩٧-٤١٠-٤١٥)، تمة لمختصر في أخبار البشر (١/٤١٤-٤٦٣-٥١٨-٥٠٩-٥١٠-٥١٢-٥٥٨-٥٦٥-٥٦٦)، السجون ارفره في منوك مصر والقاهرة (٤/٢٣٧-٢٦٢-٢٧٥)، دولة السلطنة ص (٥٣-٥٤)

المطلب الثاني: الحالة الدينية في عصر الإمام ابن الصباغ

إن الحالة الدينية لم تكن أحسن حالا من الحياة السياسية في هذه الحقبة من الزمن لكثرة ما وقع فيها من الفتن الطائفية بين أصحاب المذاهب المختلفة والمعتقدات المنتشرة في ذلك الوقت.

وقد ذكر المؤرخون أن المجتمع الإسلامي في عصر الإمام ابن الصباغ قد انقسم شيئا شئ وطوائف دينية مختلفة، كل تدعو إلى مذهبها، وتدافع عنه، فكان هناك أهل السنة والجماعة، وكانوا يمثلون السواد الأعظم من سكان العراق واتصف هؤلاء بالاعتدال والاتزان، وإلى جانبهم كان هناك الشيعة.

وفي هذا العصر أيضا ظهرت إلى الوجود طوائف جهرت بالكفر والإلحاد، مهمم بالباطنية والبرادقة الذين تأثروا بالمذاهب الفلسفية والقرامطة^(١). وقبل عروبته بيوه ليعتدوا لم يكن للشيعة من شوكة، بل إن كثيرا من الفتن والاضطهاد قد حل بهم، أما بعد استيلاء بني بويه على العراق فكان لهم شأن آخر خاصة، وأن مملوك بني بويه كانوا ممن ينسبون لهذه الطائفة منذُ يرجع الداعي الشيعي (الحسن بن علي) المعروف بالأطروش، والذي دخل بلاد الديلم (الموطن الأصلي لسويهيون) سنة ٣٠١هـ في نشر المذهب الشيعي في ربوع هذه البلاد.

وهكذا أصبح الديانة كمهم السويهيون - شيعين على مذهب الرافض منذ اعتناقهم الإسلام، وتعصوا لهذا المذهب تعصبا شديدا، وتحمسوا في دعوة الناس وتعاونوا مع الدعاة الفاطميين لتخريف الخلفاء العباسيين منهم. وكان من جراء هذه السياسة أن تأزمت الأمور بين الشيعة وأهل السنة، فظهرت الفتن وعمت الاضطرابات، واشتدت الخلافات طيلة حكم السويهيون، واستمرت هذه الحال إلى

(١) الكامل (٨/ ١٣٢-١٣٣).

عهد السلاجقة، وانعكست هذه السياسة على علاقة البويهيين بالخلفاء العباسيين الذين في نظرهم قد عصوا الخلافة من علي وأبائه، ويظهر هذا جليا في تعصب معر لدولة المذهب الشيعة الذي حاول أن يحول الخلافة من العباسيين إلى العلويين^(١)، وكان من مظاهر تعصب معر الدولة لمذهب الشيعة: أنه في اليوم الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٣٣٤هـ قصص علي الخليفة المستكفي بعد أن علم أنه أهدأ بعض المفتين من الشيعة، فعز ذلك على معر الدولة، فقصص علي الخليفة وسمل عيبيه^(٢)، وسجنه، وولى مكانه الخليفة المضطرب لله. ومن هذا يظهر لنا أن الخلافة كانت في فترة ضعف وانحلال بسبب عدم تماسك البيت العباسي وضعف الخلفاء الذين اختيروا لمصب الخلافة. وسيطرة بني بويه على الدولة^(٣).

وكذلك شأن بقية أمراء البويهيين، وقد ذكر المؤرخون أن حلال الدولة الذي توفي سنة ٤٣٥هـ كان معاليا في التشيع، وكان يكثر من زيارة مشهدي علي بن أبي طالب وابنه حسين، حتى أنه كان يمشي حافيا قل أن يصل إلى كل مشهد منهما نحو فرسخ^(٤).

وفي سنة ٣٩٨هـ جاء الشيعة في بغداد مصحفين حرقوا فيه وبدلوا وفق هوهم وحسب ما يتفق ومذهبهم، واقتروا ببسته إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فكان أن حرق بأمر الشيخ الإسماعيلي، فثار الشيعة وسبوا ولعنوا، وقصد بعض منهم دار الشيخ بوقعوا به الأذى، فأرسل الخليفة القادر من أعوانه من ينتصر لأهل السنة، واستمرت الفتنة بين أهل السنة والشيعة حتى استنصر

(١) الكامل (١٦٢/٨)، والبداية والنهاية (٢١٢/١١).

(٢) سمل عيبيه. أي فقاها بمحاددة محمدة. نظر المصباح المخر من (٢٨٩) ط دار المعارف.

(٣) تحارب الأمام (٨٦/٢)، دول الإسلام (٢٠٧/١)، الكامل (١٩٧/٨)، البداية والنهاية

(٢٤٣/١٢)، امتنظم (١٦/٧).

(٤) الكامل (١٩٢/٩)، تاريخ الإسلام (٦٠/٣).

السويهيون الخطر مع بداية ظهور السلجوقيين كقوة باتت تهدد سلطانهم، فتقربوا إلى العاطميين تحويلاً للعاسيين، ودرأ لبطلهم بهم، وقد كان البيت العباسي معككاً إلى درجة أن بعضهم كان ينفق مع أمراء بني بويه لتأمر على الحسنة وقتله أو خلعه^(١).

وفي سنة ٤٠٠هـ ولد إماماً في بغداد، وفي سنة ٤٠٣هـ وقعت فتنة جديدة بين المسلمين والصاري من سكان بغداد بعد أن قامت بسهم فتنة سابقة في سنة ٣٩٢هـ عند ما ثار النعمان على الصاري في يوم الاثنين السابع من ربيع الأول، فهو كنيستهم التي كانت بقطيعة الدقيق وأحرقوها، فسقطت على حلق هماموا ولم يذكر المؤرخون سبب هذه الثورة^(٢).

وفي سنة ٤٠٧هـ انتفل مسرح الفتنة بين الروافض وأهل السنة إلى واسط فانصر عليهم أهل السنة، وهرب وجوه الشيعة والعلويون إلى علي بن فريد صاحب الخلة امتوى سنة ٤٠٨هـ، فاستصبروا به^(٣).

وفي سنة ٤١٥هـ قامت فتنة أخرى ببغداد بين الروافض وأهل السنة بسبب معهم من النوح في يوم عاشوراء وقتل فيها خلق كثير^(٤). وبعد أن اصطلى أهل السنة والرافضة، وصارت كلمتهم واحدة سنة ٤٤٢هـ عدت الفتنة مرة أخرى بين الفريقين في صفر سنة ٤٤٣هـ، واشتدت أكثر مما كانت، وكان سببها أن الروافض نصبوا أبراجاً في الكرخ، وكنوا عليها بالذهب: "محمد وعلي خير البشر، فمن رصي فقد شكر، ومن أفي فقد كفر"، فأنكر أهل السنة إقرار علي

(١) بداية والنهاية (٣٣٨/١)، الكامل (٢٠٨/٩)، المصم (٢٤٧/٧)، دول الإسلام (٢٣٨/١)

(٢) انظر: البداية والنهاية (٣٤٨/١١)، المنتظم (٢١٩/٧).

(٣) انظر الكامل (٩٦/٩)، المنتظم (٢٨٣/٧)، دول الإسلام (٢٤٣/١١)

(٤) انظر: السجود الزاهرة (٢٦٠/٤).

مع محمد ﷺ، فشنت الحرب بينهما، واستمر القتال إلى ربيع الأول، ثم تجدد في سنة ٤٤٤هـ، وكذا في سنة ٤٤٥هـ^(١).

وفي يوم الأربعاء لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٤٤٤هـ قتل قاضي القضاة أبو عبد الله الحسين بن علي بن مأكولا شهادة الإمام ابن نصر بن الصاع، فأصبح الإمام بذلك عادلا ثقة بعمل شهادته وأحياه في القضاء والرواية^(٢).

وفي سنة ٤٤٥هـ امتدت بران الفتنة إلى نيسابور وكانت مسرحا لكثير من الفتن المذهبية.

وفي سنة ٤٤٧هـ وقعت فتنة من نوع آخر، وهي ما وقع بين أهل السنة أنفسهم، وسب هذه الفتنة الاختلاف في بعض قواعد الفقهية الأصولية الأمر الذي استع خلافا في الفروع، وذلك عندما مع الحامية الجهر بالسلمة والترجيع في الأدان والفتنوت في الفجر، فعضب لذلك فقهاء الشافعية الذين يقولون بهذه الأمور، ولكن الفتنة هدأت قبل أن تشتد برجع الحابلة عما قالوا، وسكت الحال بعد ذلك^(٣). وفي يوم الاثنين خمس بقين من رمضان سنة ٤٤٧هـ دخل السلطان ضعلبك أحد دعاة السنيين المتعصبين للمذهب السني، وقد انضج هذا الموقف في سنة ٤٤٨هـ أي: بعد دخوله بغداد بسنة واحدة حيث إنه أرم الروافض بترك الأدان بـ (حي على خير لعمل)، وأمر أن ينادي مؤدعهم في أذان الصبح بعد "حي على الملاح": "لصلاة خير من النوم"، وأرسل ما كان على أبواب المساجد ومساجدهم من كتابة: "محمد وعلي خير البشر".

(١) طبر: السجوم الزاهرة (٤٩/٥)، نهاية ونهاية (٦١/١٢)، دون الإسلام (٢٦١/١-٢٦١)، الكاس (٢١٤/٩، ٢١٥).

(٢) انظر: منتظم (١٥٤/٨)، الكامل (٢٢١/٩).

(٣) انظر: الكاس (٢٣٠/٩)، ونكته المختصر (٥٣٦/١، ٥٣٧).

وفي سنة ٤٥٥هـ توفي السلطان طغرل بك، وتولى نسيك بعده ابن أخيه لب أرسلان محمد بن داود الذي اعتمد على الوزير نظام الملك في الوزارة، وكان هذا الوزير من أكبر دعائم المذهب النسيكي والدعاة إليه، وقد رأى الوزير نظام الملك ومعه سلطانه أن أرسلان أنه لا يمكن أن يقضي على الفتن القائمة بين عتيف المرق المذهبية إلا بشر رعي عميق حقيقة المذهب النسي، وهكذا اتخه الوزير إلى تحقيق هذه السياسة الحكيمة، فعمل على نشر العلم بفتح المدارس «الكثيرة التي يدرس فيها المذهب النسي على أيدي كبار الأئمة السيين، حتى في سنة ٤٥٧هـ مدرسة في بغداد، كما بنى عديدا من المدارس في المدن الأخرى أمثال بلخ، ونيسابور، وهراة، وأصبهان، والبصرة، ومرو، وأمل بطرستان، وأنوصل، وعرفت هذه المدارس بالطامية. نسبة إلى اسمه. وقد فتحت (الطامية) ببغداد في سنة ٤٥٩هـ، وكان الإمام ابن الصباغ أول من درس بها^(١).

وفي سنة ٤٦٤هـ قدم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي بحمله واسعة الصاق على نفسه، وبأنه الحمر والبعايا في بغداد، وكتبوا إلى السلطان في ذلك فحدث كتبه بالموافقة على إنكارهم^(٢).

وفي بكرة الثلاثاء الثالث عشر من جمادى الأولى سنة ٤٧٧هـ توفي الإمام ابن الصباغ وعمره سبع وسبعون سنة وسط الفتن والحروب بين الطوائف الدينية.

وفي سنة ٤٨٥هـ قتل الوزير نصام الملك والسلطان ومكشاه بن ألب أرسلان وبموتهما انتهى العصر الأول من عهد السلاجقة الذهبي، وقد شهد عصرهم انتصارا كبيرا للمذهب النسي، فهو على خلاف العصر البويهبي الذي

(١) انظر السبابة والسيهية (٦٨/١٢، ٨٩، ٩٢، ٩٥)، الكامل (١٠٨/١٠)، المستظم (١٧٢/٨).

(٢) ٢٢٨، ٢٣٨، ٢٤٦)، تمة المختصر (٥٥٩/١، ٥٦٠)، طبقات السيكى (٣١٣/٤).

(٣) انظر - البديلة والنهاية (١٠٦/١٢)، للمستظم (٢٨٢/٨).

غلب فيه السيوف على أمرهم، على أن هذا لا يعني أن هذا العصر كان يحلوا من النزاع والخلافات بين أنصار المذاهب والفرق الإسلامية المختلفة، بل لقد ظهر ولأول مرة - النزاع بين الشافعية والحنابلة وكان نزاعاً شديداً رغم كونهما عصويين في مجتمع أهل السنة، وبلغ هذا درجة أن كانت تعقد الجحاش وتقام المظاهرات في المساجد والمجتمعات، وفيها يحاول كل فريق الانتصار لمذهبه بإلحاح له عما يقويه من أوله وتضعيف المذهب الآخر بكل ما يرى أن من شأنه أن يضعفه.

وكان للنزاع المذهبي والفرق الطائفية تأثيراً بالغا في حياة الناس المعيشية جعلتها غير مستقرة، وجعلت حياتهم الدنية دائماً مضطربة، وكانت هذه الأسباب جميعها تساعد على رواج سوق التصوف، فأصبح التصوف موضع احترام الناس والأمر، والسلطان لبعدهم عن المجالات السياسية والخلافات المذهبية ووجد شيوخ التصوف في هذا فرصة لشرعيتهم بين الناس.

وكان إماماً من تأثر بتلك التعاليم الصوفية من العلماء، وألف فيها كتابه "الطريق السالم"^(١).

(١) نظر الكامل (١٨٠/١٠)، المستظم (٢٨٢/٢)، طبقات الشافعية (٣١٣/٤).



المطلب الثالث: الحالة العلمية في عصر الإمام ابن الصباغ

رغم سوء الأحوال في العالم الإسلامي من الناحية السياسية والدينية وما ساد المجتمع الإسلامي في هذا العصر من مظاهر العرق والانشقاق إلى دويلات صغيرة مستقلة في أطراف الدولة العباسية وانقسام المسلمين على أنفسهم إلى مذاهب وطوائف وشيع دينية، وضعف الخلافة العباسية عن ضبط أمورها بسبب تنصوعها لعمود الأتراك والبويهيين، ثم السلاجقة.

ف رغم كل هذه المصائب التي أصابت الدولة الإسلامية إلا أنه يذكر لهذا العصر ما تم فيه من ازدهار للحركة العلمية، فلقد جعل هذا العصر بالعديد من العلماء الأفاضل من ذاع صيتهم واشتهر أمرهم، وكثرت فيه التصانيف في مختلف العلوم.

عند انتشار العلماء في أرجاء العالم الإسلامي وانتشرت بجهود هؤلاء العلماء الثقافة الإسلامية في مشارق الأرض ومعارفها، وليس أدل على هذا ورود الطلبة الأوروبيين ليتعلموا في جامعات الأندلس الإسلامية^(١)، وترجع أسباب هذه النهضة العلمية إلى عدة عوامل، منها :

١- نضج ملكات المسلمين :

فقد نضجت ملكات المسلمين أنفسهم في اسحت وتآليف كتيبة طبيعية لحركات الترجمة التي شطت في الدولة الإسلامية مد عهد الحيفة المنصور، وسعت فمتها في عهد الخليفة الناصر، وقد نقل خلالها كثير من العلوم اليهودية والفارسية والهندية إلى العربية كما أن الصراع المذهبي كان من أهم لعوامل التي أدكت روح التنافس العلمي بين أهل السنة وبين الشيعة

(١) تاريخ الإسلام (١/٣٣٧).

وعيرهم، وبين الشافعية والحايطة من انعقاد المناظرات لذلك، والتي يلتبس فيها كل فريق ما يؤيد دعواه ويدحض حجة غيره، وهذا يستمر الكثير من البحث والمزيد من الاستقصاء^(١).

٢- اهتمام الحكام والملوك بالعلم والعلماء :

لقد شهد هذا العصر كما فست في اخذة السياسية ظهور عديد من الدويلات في أطراف الدولة العباسية التي استقلت عن السلطة المركزية استقلالا تاما أو شبه استقلال بحكمها الأمراء والسلاطين الذين يقلدون الخلفاء العباسيين في تحلية عواصمهم وبلاطهم بـعلماء والأدباء والشعراء فيدعوهم إلى بلاطهم ويكرمهم ويتقربون إليهم ويحضرهم مناظراتهم ومجالسهم، وحمروا العلماء على التأليف ولتصنيف، وكثيرا ما أشركوهم في سياسة أمور الرعية ووسطوهم في خلافاتهم.

هذا إلى جانب ولع الحكام بقاء الكتب والمصنفات إلى درجة التماس في ذلك^(٢).

٣- كثرة الرحلات :

كان من أهم مظاهر هذا العصر رحلات العلماء من مكان إلى آخر، وكان لهذه الرحلات أعراض مختلفة، فقد تكون رحلة العالم لأجل تحصيل مزيد من العلوم، وقد تكون رحلته لأجل أن يتقرب إلى سلطان أو أمير في ولاية ما، وقد تكون لأجل البحث عن مأوى تؤم فيه حياته وحياة أسرته إذ كانت حال بلاده غير مستقرة^(٣).

(١) تاريخ الإسلام (٣/٣٣٢)، ظهور الإسلام لأحمد أمين (١/٨٨) مطبعة ومكة للنهضة العصرية، الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٦م.

(٢) انظر الكمين (٩/١٣١)، وحيات الأعيان وأبناء الزمان، لاس العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علكان (٨٠٨/٦٨١هـ)، ط بيروت، لبنان.

(٣) تاريخ الإسلام (٣/٢٣٢)، سلاحه يزان وفهرتك ص (١٨٧).

٤- كثرة وسائل العلم :

ويراد بوسائل العلم المكتبات وحلقات الدروس في الجوامع والبيوت وحواسن الوراقين واستعمال الورق والتحسينات في الخط. واتخذ انباطميون من قصورهم مراكز لنشر الثقافة الشيعية، وأحفوا بها مكتبات تحتوي على مئات الآلاف من المصنفات، ومثلهم البويهيون إبان حكمهم، فهذا عصب الدولة البويهية كانت له حجرة كثيرة جمع فيها جميع أنواع الكتب حتى يقار: لم يبق كتاب في وقته من أنواع العلوم إلا وحصل عليه ووضع فيه^(١).

وعلى مواضع سار السلاجقة لما ملكوا بغداد فقد شجعوا العلماء في نشر العلوم والثقافة، وسوا لهم مكتبات ومدارس في مختلف الأماكن. وأيضاً ساعد على انتشار العلم استعمال الورق الذي بدأ في عهد هارون الرشيد، وكذلك التحسينات التي أدخلت الخط الكوفي على يد أس مقلدة المتوفى سنة ٣٢٧هـ الذي عبره إلى الخط النسخي، وكان سبباً في سهولة النسخ وكثرة الكتب، فكانت هذه لأسباب جميعها من أهم العوامل في ازدهار العلم وتقدم الثقافة والحضارة الإسلامية في ذلك الوقت^(٢).

(١) انظر: تاريخ الإسلام (٣/٣٣٢)، سلاجقة إيران والعراق ص (١٨٧).

(٢) انظر: ظهر الإسلام (٢/٢٣١)، (٢٢٢).

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته، ومهنته، ووفاته.

المطالب الأول : اسمه، ونسبه

اسمه :

هو أبو نصر عبد السيد بن أبي طاهر محمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن جعفر البغدادي، المعروف بابن الصاغ، ومصاحب "الشامل"^(١).

نسبه :

يسبب الإمام ابن الصاغ إلى بغداد فيقال: ابن الصاغ البغدادي، نسبة إلى بغداد؛ لأنه كان بغدادياً الولادة والإقامة والوفاء. ولترحمون له لم يسيروا إلى أنه أقام في مدينة أخرى غير بغداد، وأنه لم يخرج منها طوال حياته إلا مرة واحدة عندما عرل عن التدريس في المدرسة النظامية، فخرج من بغداد ليقابل الوزير نظام الدين^(٢)، ثم رجع إليها إلى أن توفي^(٣).

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى (١٢٤/٥)، شذرات الذهب (٣٥٥/٣)، السيرة والنهاية (١٢٦، ١٢) وفيات الأعيان (٣١٨/٣)، طبقات الشافعية للأسدي (١٣١/٢)، انجوم الزهرة (١١٩/٥)، المعجم (١٨٧/٣)، مرآة الحائك (١٢١/٣)، تهذيب الأسماء والمناقب (٢٩٩/٣).

(٢) نظام الدين هو مصمم الملك الحسب بن علي بن إسحاق، أبو علي بن إسحاق، أبو علي وريث الملك، ألب أرسلان ولد بطوس سنة ٤٨٨ هـ وكان والده من الشافيين، فأشعل ولده هذا فقرأ القرآن وعمره ١١ سنة، وأتبعه بالعلم والقراءات، وأتبعه على المذهب الشافعي، وسمع الحديث ولغة النحو. وكان على المنه، واشتغل بالوزارة ثم ملك دولة ملكسه، وأليه تنسب المدارس النظامية التي أنشأها في بغداد وفي غيرها، ويجلسه كان دائماً عامراً بالعلم والمقهاء.

انظر السيرة والنهاية (١٤٠/١٢)، مصابح دار السعادة (٣٢٥/٢).

(٣) انظر طبقات الشافعية لابن السبكي (١٢٤/٥)، طبقات الشافعية للأسدي (١٣١/٢)، وفيات الأعيان (٢١٨/٣)، مرآة الحائك (١٢١/٣).

المصطلب الثاني : مولده، ونشأته وأسرته، ومهنته، ووفاته

مولده :

ولد الإمام ابن الصباغ سنة ٤٠٠ هـ في بغداد حيث أقام فيها طوال حياته، ولم يخرج منها غير مرة واحدة^(١).

نشأته :

نشأ الإمام ابن الصباغ في أول حياته في بغداد، في بيت علم ومعرفة حيث إن كثير من أهله علماء أجلاء، فأبوه وعمه وابن عمه وابن أخيه وغيرهم كانوا من العلماء الأجلاء الذين كانت لهم شهرة واسعة في الفقه وغيره، نشأ في كف والده فاعتنى به، وكان لهذه الشأفة الصالحة والتربية الصافية الأثر البالغ الكرم في تكوين هذه لشخصية لهذا العالم العاقل، فزرعت فيه الأخلاق العاظمة، والصفات السليمة، وكانت لهذه السنية في هذا البلد بغداد - وهي آسرة مجمع لعلماء والعقهاء - الأثر البالغ في تربيته وتجهيزه؛ لأن يصح من أكابر العلماء الأجلاء، حيث ربت فيه نفس كبيرة، وهمة عالية في حب العلم والتوجه إليه، رغم ما ساد عصره من فتن واضطراب، وبلية أفكار بسبب تحكم الترهيبين في حياتين: السياسية والدينية.

ولكن الإمام ابن الصباغ عاش في كف والده العالم، الجليل، والفقيه العظيم بما يمكنه من التفرغ للعلم والتحصيل، محاضراً للعلم، أهدى بأساياه بفصل توجيه والده وأهله. فكان كعمره من صبيان عصره في تنقي العلوم، حيث أول ما تلقى من العلوم السعة العربية، والقرآن، والحديث، والفقه، والأصول، وحلاف وقد تلقى هذه العلوم عن والده العالم الجليل، والفقيه العظيم، والذي يحرص على

(١) مظهر العمر (١٨٧/٣)، وفيات الأعيان (٢١٨/٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٩٩/٢).

تعليم ابنه كل الحرص، فأتقن هذه العلوم إتقاناً عظيماً، وبرع فيها بما أهله تأهلاً لتلقي العلم من كبار الأئمة في عصره خاصة علم الفقه، الذي تلقاه عن شيوخه القاضي أبو الطيب الطبري، أحد أئمة الشافعية في زمانه، فلامزه بن الصباغ ملازمة الطالب لشيخه، وأخذ عنه الفقه، وقرأ عليه كتاب "المرد" وغيره، حتى برع في المذهب ومروعه، واختلاف المذاهب، وصار إماماً في المتفق والمختلف^(١)، وكان ينقى العلم على نقاصي أبي الطيب معه منافسه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، فشأت بين أبي إسحاق وبين ابن الصباغ منافسة علمية حادة وضّية، جعلت كلاهما حاداً في طلب العلم وتخصّبه، فبرع كل واحد منهما في مجاله فأجاد بن الصباغ في المذهب ومروعه، وأجاد أبو إسحاق الشيرازي في الاختلاف في المذهب الشافعي والحنفي. وقد وصف النسيكي في طبقاته تعبيراً عني من قال: كان ابن الصباغ بضاهي أبا إسحاق الشيرازي حيث قال: ((قلت: مصاهاته له في المتفق ظاهرة. وأما في المختف فما كان أحد بضاهي أبا إسحاق في عصره. وإنما بانتفع مسائل المذهب، أو بالمختف الخلافات بين الإمامين^(٢)، أي: أبي حنيفة والشافعي)).

ثم قال: ((وأصدق دليل على حدة المنافسة بينهما ما قاله ابن الصباغ في الشيرازي، وكان يعني بهذا القول أن علم الشيرازي في مسائل الخلاف بينهما، فإذا اتفقا رتفع علمه، وكان لهذا القول أثر عميق في نفس أبي إسحاق، ولذلك أخذ في تأليف كتابه "المذهب" إثباتاً لعلمه في المذهب، وإبطالاً لما ادعاه ابن الصباغ^(٣). ومن هنا نجد أن الإمام ابن الصباغ قد أمضى حياته كلها في تعداد مبدل ولادته إلى أن وافته المنية بدرس، ويتعم، ويبحث، ويأخذ بالأحاديث،

(١) انظر: تاريخ بغداد (٨١/١١).

(٢) انظر: طبقات الشافعية للنسيكي (٢٢٢/٤)، تهذيب الأسماء واللغات (١٧٢/٢).

(٣) انظر: طبقات الشافعية (٢٢٢/٤)، تهذيب الأسماء واللغات (١٧٢/٢).

ويروىها حتى أصبح إماماً من أئمة عصره، ثم أخذ يدرس، ويعني، ويؤلف، ويعلم، وكان مجلسه بجامع المنصور حلقة دراسية يتردد إليها طلاب العلم من لأماكن المختلفة، والبلدان المتعددة، حتى توفاه الله - رحمه الله - رحمة واسعة - على ما قدم للطلاب وللأمة الإسلامية من علم.

أسرته :

إن أسرة لإمام بن الصباغ كلها أسرة فقهاء أحناء، فأبوه وأخوه وعميه، وابنه، وابن عمه، وابن أخيه، وغيرهم كانوا علماء أحناء اشتهروا بالعلم عامة، وبالفقه خاصة مما جعل الإمام ربيب بيت علم وسليل الفقهاء^(١).

قوالده :

هو محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر أبو طاهر البغدادي، فقيه شافعي، عرف بابن الصباغ؛ لأن أحد أجداده كان صباغاً^(٢)، وكان جليل القدر، ثقة، نشأ عدلاً، أحد الفقه عن الشيخ أبي حامد الإسفرائيني، وكان له حقيقات في جامع المنصور بالله^(٣). وسمع أبا حفص وابن شاهين وموسى بن سراج وأبا الطيب بن المتاب وغيرهم. وأخذ عنه أبو الريش والحافظ أبو بكر البغدادي، ولد سنة ٣٦٦هـ، وتوفي سنة ٤٤٨هـ^(٤).

(١) انظر البداية والنهاية (١٢٠/١٢)، صدد الشافعية (١٢٤/٥)، وحيات الأعيان (٢١٨/٢)، انظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي (١٢/٩)، الفتح المبين (٢٧٢/١)، طبقات الشافعية للأسيوطي (١٣١/٢)، المحرم الزاهرة (١١٩/٥)، انعم (١٨٧/٣)، الكامل لابن الأثير (٥٢/١٠)، مرآة الجن (١٢١/٣).

(٢) انظر طبقات الشافعية بسبكي (١٨٨/٤)، طبقات الأشعري (١٣١/٢)، تاريخ بغداد (٣٠٢/٢).

(٣) هو جامع المنصور بالله شاه الخليفة المنصور بالله في بغداد، وهو أول جامع بني في بغداد، واختصت معناه اليوم بسبب أنه عرق في سنة ٦٥٣هـ.

انظر: تاريخ بغداد (١٠٧/١-١٠٨).

(٤) انظر البداية والنهاية (٧٠، ١٣)، تاريخ بغداد (٣٦٢/٢)، قسب في غريب الأسباب (١٦٢/١).

أما ابنه:

فهو أبو القاسم علي بن الإمام أبي نصر عبد العبد بن محمد بن الصباغ، البغدادي كان صالحاً، ذا علم وفقه. أخذ عن أبيه الإمام ابن الصباغ. وسمع من الصوفي كتاب السبعة لابن مجاهد. وأخذ عنه أبو تقاسم بن أبي الفتح العراقي، وابن الحسن بن علي بن الحسن بن الرميي، ومحمود ابن محمد بن عبد الواحد بن منصور بن حمدة، وابن هبة الله، وأبو محمد بن الشيخ بن الحبيب الشهروردي. توفي سنة ٤٩٤هـ^(١).

أخوه:

هو أبو طالب محمد بن محمد بن عبد الواحد بن أبي أحمد المعروف بابن الصباغ، أخذ عن أبي القاسم بن بشران، وروى عنه إسماعيل أحمد السمرقندي مات سنة ٣٩٣هـ^(٢).

ابن أخيه:

هو القاضي أبو منصور أحمد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ، البغدادي، إمام، عالم، جليل القدر، فقيه، حافظ، ثقة، كان حافظاً للمذهب، متديناً، صواماً، كثرة الصلاة. تفقه على عمه أبي نصر بن الصباغ، وعلى أبي الطيب الطبري. وروى الحديث عن أنقاصي أبي الطيب الطبري، وأبي يعنى بن أنصاري، وأبي القاسم بن اليسرى وغيرهم، وأخذ عنه أبو المعمر الأنصاري، ومحمد ابن طاهر المقدسي، وأبو الحسن بن المقيي وغيرهم. ولي القضاء ببغداد، وله مصنفات منها فتاوى ابن الصباغ. توفي سنة ٤٩٤هـ^(٣).

(١) انظر: شذرات الذهب (٣١/٤)، مذكرات الحفاظ (١٢٩٤/٤)، مرآة الجنان (٢٧٥/٢)، طبقات

الشافعية سبكي (١٢٣/٥)، ١٧٩/٦، ٢١٥/٧، ٢٨٧، ٣١٢/٨

(٢) انظر: التوابع بالوحدات (١٦٧/١).

(٣) انظر: البداية والنهاية (١٦٠/١٢)، طبقات شافعية (٨٥/٤)، ٨٧، استمض (١٢٥/٩)، طبقات

الأسنوي (١٣/٢).

عمه :

هو أبو الحسن علي بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن جعفر المعروف بابن الصباغ^(١)، أحو محمد، وُلد الإمام ابن الصباغ. تلقى على ابن حفص بن شاهين، كان صدوقاً مات سنة ٤٣٤هـ.

عمّه الآخر :

هو أبو الفتح عبد الكريم بن عبد الواحد بن جعفر، المعروف بابن الصباغ. تلقى العلم عن أبي حفص بن أبي شاهين أيضاً. ولد سنة ٣٧٧هـ، وسمع عن ابن عمر السكري، توفي سنة ٤٤٥هـ^(٢).

ابن عمه :

هو أبو غالب محمد بن علي بن عبد الواحد بن جعفر ابن الصباغ، فقيه، ثقة عن أبي عمه الإمام أبي نصر ابن الصباغ، وسمع الحديث عن أبي الحسين أحمد بن قمرجل وعن ابن أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد فخرمكي، توفي سنة ٤٩٢هـ^(٣).

مهنّته :

بالرغم من أن العصر الذي عاش فيه ابن الصباغ سادته الفتن والاضطراب، وبسبب الأُمُكار بسبب تحكم النوبيين في الحياة السياسية والدينية إلا أن سرّوح ابن الصباغ في العلم واهتمامه به وشأنه في بيئة علمية متميزة جعله يُؤرّث نظاماً أممك يسد إلى الإمام ابن الصباغ التدريس في المدرسة النظامية، فكان يدرس، ويدرس، ويفتي، ويؤلف، ويعلم، وكان مجلسه بجامع المنصور حلبة دراسية يتردد إليها طلاب العلم من الأماكن المختلفة والسُبلان المتعددة^(٤).

(١) انظر تاريخ بغداد (٤٥/١٢).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٨٦/١١).

(٣) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٩٢/٤).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٨١/١١)، طبقات الشافعية (٢٣٢/٤)، تهذيب الأئمة والنعمان (١٧٢/٢).

وفاته :

بعد أن عزل الإمام اس الصاع من المدرسة الصّامية بعدد رجل إلى
أصهبان من أجل أن يلتقي بالوزير نظام الملوك، ويشتركي له حاله، ويطلبه بإعادة
إلى المدرسة لبرنامج مرة أخرى. ولكن شكواه لم ترق للوزير ولم يحبه على طئه.
وبعد أن قضى أيام ثلاثة في أصهبان عاد إلى بعدد فساعات حالته الصحية ثم
توفي في اليوم الثالث عشر من جماد الأولى سنة ٤٧٧هـ. وقيل: توفي في منتصف
شعبان^(١).

(١) انظر: البداية والنهاية (١٢٦/١٢)، طبقات الشافعية (١٢٤/٥)، وفيات الأعيان (٢١٨/٢)،
المنظوم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي (١٢/٩)، الفتح المبين (٢٧٢/١)، طبقات الشافعية
للأسدي (١٣١/٢)، السجون الزاهرة (١١٩/٥)، المعجم (١٨٧/٣)، الكامل لاس الأئمة
(٥٢/١٠)، مرآة الجنان (١٢١/٣).

المبحث الثالث : شخصية المؤلف العلمية.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : شيوخه.

المطلب الثاني : أقرانه، وتلاميذه.

المطلب الثالث : مؤلفاته.

المطلب الأول : شيوخه

الإمام ابن الصاع تلقى علومه على أيدي علماء كبار وأئمة عظماء. تأثر بهم كثيراً، وتربى على أيديهم تربية العلماء، وفي مقدمة هؤلاء: والده النقيب أبو طاهر، والذي أخذ عنه أصول العربية، والعقيدة، والشريعة في بداية تعلمه، ثم كس ما تعلمه على شيوخ آخرين، منهم القاضي أبو الطيب نظري وغيره. وسأذكر لكل واحد من شيوخه ترجمة موجزة تظهر مكانته وتبين منزلته، فأقول -وبالله التوفيق- :

١- القاضي أبو الطيب :

هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري، والإمام الحنبل، والقاضي النارع، كان ماما حليلاً، بحراً عواصاً، ذا سعة وعلم، حليلاً القدر، كبير المحمل، وحيد زمانه، وفريد عصره. وعنه انتشر المذهب الشافعي في العراق. ولد سنة ٣٤٨هـ بمدينة أمل عاصمة طبرستان. ودرس الفقه والعلم، وهو ابن أربع عشرة سنة، ورحل في طلب العلم، فتفقه على أبي علي الزجاجي في أمل. وفي جرجان أخذ الفقه عن أبي سعيد الإسماعيلي، ونقاضي أبي القاسم بن كح، وسمع عن أبي أحمد العطري. ثم ارتحل إلى نيسابور، وتفقه على أبي الحسن النامرجس صاحب أبي إسحاق المروزي، وصحبه أربع سنين، وسمع منه ثم ارتحل إلى بغداد وجلس في مجلس أبي حامد الإسماعيلي، وتفقه عليه، وسمع من موسى بن جعفر بن عرفة، وأبي الحسن النارقضي، وعلي بن عمر السكري، والمعاني بن زكريا وغيرهم، ومن ثم استقر في بغداد يحدث ويدرس ويعتق، وتولى القضاء بربع الكرخ بعد موت أبي عبد الله النعماني، ولم يزل على القضاء حتى وافته ميتة.

قال الشيرازي في طبقات الفقهاء ((مات سنة خمسين وأربعمائة، وهو ابن مائة وستين. ظل طولها يعني مع الفقهاء، ويستندرك عليهم الخطأ، ويقضي،

وبشهاد ويحصر المواكب في دار خلافة إلى أن مات (١).

وقد تفقه عليه كثير من العلماء، منهم: الإمام ابن الصاع، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وروى عنه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وأبو محمد بن الأيوسي، والخصيب البغدادي، وأحمد بن عبد الجبار النطوري وغيرهم، وكانت له مناظرات من أئمة عصره، كما طرأته مع أبي الحسن الطالقاني، وأبي الحسين القدوري مع أئمة الجمعية الكبار. وأبو الطيب الضري كان من أصحاب الغرائب والوجوه في المذهب، ومن أئمة الفقه الذين لهم إشعار قوية مطومة. ولقاصي نظري مصعبات كثيرة منها في الأصول، ومنها في الفروع.

فمن الفروع مثلاً: التعليقة الكبرى والمجرد والمخرج، وله كذلك في المذهب والمحدل والفتوى وشرح الفروع لابن المحدث، وشرح مختصر لفرعي في عشرة مجلدات كثيرة.

والقاصي الضري احتل مكانة عظيمة بين علماء عصره من الشافعية وغيرهم، وكان طلاب العلم يرتادون إليه من جميع أقطار الأمة الإسلامية للأخذ والسماع والاستفتاء. وكان دينا ثقة ورعا، عارفا بأصول الفقه وفروعه محققا في علمه، واسع الصدر، حسن الخلق، صحيح المذهب. وهو من أكبر شيوخ الإمام ابن الصاع في الفقه حيث تأثر به تأثرا بانهما وصهر ذلك جليا من كتابه "الشامل" حيث سار في تأليفه على نهجه في التوسيع واستعمال المحدث والمنطق في الرد على آراء خصومه ودحض حججهم. ونقله لكثير من آرائه من كتاب "المجرد" النبوة "التعليقة" وغيرها، ومات سنة ٤٥٠هـ (٢).

(١) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٠٦).

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (١٢/٥)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٤٧/٢)، تاريخ بغداد

(٣٥٨/٩)، سيرات النعمان (٢٨٤/٣)، طبقات الأصبغ (١٥٧/٢-١٥٨)، مرآة الحلال

(٧٠/٣)، هداية العارفين (٤٢٩/١)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٠٦)، طبقات الفقهاء

لأبي عاصم البغدادي ص (١٤)، المنعم المراهرة (٦٣/٥)، طبقات ابن هداية الله ص (١٥٠)

٢- أبو علي بن شاذان .

هو الحسن بن أبي بكر بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان، البغدادي، المعروف بأبي علي بن شاذان النراري. ولد سنة ٣٣٩هـ، كان إماماً محدثاً مشهوراً من أهل بغداد، صدوقاً، سمع من سليمان النعاري، وعثمان بن أحمد الدقاق، وأحمد بن سليمان النعاري والعبادي وجماعة آخرين من كبار الأئمة.

وأخذ عنه الإمام ابن الصباغ وأبي بكر البرقاني والحسن بن طحفة النعالي وأبي محمد الخلال وغيرهم، مات سنة ٤٢٦هـ^(١)

٣- أبو الحسن القطاني :

هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن يوسف سالم الأرقطيقي القطاني البغدادي، ولد سنة ٣٣٥هـ، كان ثقة، مكثراً فقيهاً، أخذ عن الإمام عيسى بن محمد الصفار، ومحمد بن يحيى بن عمر بن حرب، وأبي عمرو ابن السماك، وأخذ عنه الإمام ابن الصباغ، والحطيب البغدادي، وأبو محمد الأصهباني وغيرهم، توفي سنة ٤١٥هـ^(٢).

٤- أبو الحسن بن القزويني :

هو أبو الحسن علي بن عمر بن محمد الخري البغدادي، المعروف بابن القزويني، ولد سنة ٣٦٠هـ، وكان من عباد الله الصالحين، والراشدين، وقراء القرآن، روى الحديث، وكان لا يخرج من بيته إلا للصلاة، وكان وافر العقل، صحيح الرأي عارفاً بآلئقه والقراءات والحديث. أخذ الفقه عن النادمي، وقرأ

(١) البداية والنهاية (٣٩/١٢)، سدرات الذهب (٢٢٨/٣)، النجوم الزاهرة (٢٨٢/٤)، مرآة الجناد

(٤٤/٣)، تذكرة الخلفاء (١٠٢٥/٣)، تاريخ بغداد (٢٧٩/٧)، صفات الشافعية لابن السكيتي

(١٢٣/٥)، المنتظم (٨٧/٨)، المعجم (١٥٧/٣).

(٢) نظر طبقات الشافعية لابن السكيتي (٣٥٩/٥)، تاريخ بغداد (٢٤٩/٧)، سدرات الذهب

(٢٠٣/٣)، المعجم (١٢٠/٣)، المنتظم (٢٠/٨).

الحق علي ابن جني، وسمع أبا حمص بن الربيع، وأبا العباس بن مكرم،
والقاضي الجرامي، وأبا بكر بن شاذان وغيرهم.

وأحد عنه أحمد بن محمد البرادي، وأبو أحمد بن محمد شاكر، وجعفر بن
أحمد السراج وغيرهم، وقد تردد الإمام ابن الصباغ عني بحالسه للاستماع إلى
حديثه وتأثر به، مات سنة ٤٤٢هـ^(١).

(١) انظر صفات الشافعية لابن السكي (٢٦٠/٥)، طبقات الشافعية للأسدي (٣١١/٢)، البداية
والنهاية (٦٢/١٢)، السجوم الزاهرة (٤٩/٥)، تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢)، شذرات الذهب
(٢٦٨/٣)، المعبر (١٩٩/٣)، مرآة احسان (٦١/٣)، المنتظم (١٤٦/٨).

المطلب الثاني : أقرانه وتلاميذه

أولاً: تلاميذه :

كما لا شك فيه أن للإمام ابن الصباغ تلاميذ تلقوا عنه، وأحدوا منه، ودرسوا عليه مما يدل على عراة علمه، وسعة اطلاعه، وعظيم معه. ومن هؤلاء التلاميذ :

١- أبو المنظر السمعاني :

هو مصور بن محمد بن عبد الحبار بن أحمد بن محمد النروزي، التميمي، الحنفي، الشافعي. وكنيته أبو المنظر، وأشهر بابن السمعاني ابن الإمام أبي مصور، الفقيه، الأصوبي. ولد سنة ٤٢٠هـ، ودخل بغداد سنة ٤٦١هـ، مفسر عالم بالحديث، أحد عن أبي إسحاق الشيرازي، وابن الصباغ، وكان سلفي العقيدة قال ابن السكيت عنه في طوقته: الإمام الحبيب، العالم، الزاهد، الورع، أحد أئمة الدنيا. ثم قال: وصف في أصول الفقه نقواطع، وهو يعني عن كل ما صنف في ذلك... ولا أعرف في أصول الفقه أحسن من كتاب القواطع، ولا أجمع. له مصنعات كثيرة، منها: تفسير ابن السمعاني، والبرهان في الخلاف والأوساط، والمختصر. توفي سنة ٤٨٩هـ^(١).

٢- الخطيب البغدادي :

هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي، البغدادي، المعروف بالخصب، أحد الأعلام المشحزين، والحفاظ، المتقين، والمؤرخين

(١) انظر: طبقات الشافعية (٣٢٥/٥-٣٤٦)، البداية والنهاية (١٥٣/١٢)، شذرات الذهب (٣٩٣/٣)، السجود الزاهرة (١٦٠/٥)، طبعات ابن هبة الله بن (١٧٩)، الأعلام (٢٤٣/٨)، الفتح المبين (٢٦٦/١).

للقدميين، وكان فصيح اللسان، عارفاً بالأدب، شاعراً، مولعاً بالمطالعة والتأليف. صنف ما يقارب من مائة مصنف، وكان زاهداً، ولد بعدد سنة ٣٩٢ هـ، تفرقه عنى نخاملي، والفقاصي أبي الطيب والشيرازي وابن الصباغ. قال فيه الشيرازي يشبه النذافطي وبطرائه في معرفة الحديث وحفظه له مصنفات، من أهمها تاريخ بغداد، والكفاية في علوم الرواية والتقية والمتفقه، وشرف أصحاب الحديث والرحمة في طلب العلم وغيرها. توفي في بعدد سنة ٤٦٣ هـ^(١).

٣- أبو غالب بن الصباغ :

هو محمد بن علي بن عبد الواحد بن جعفر، أبو غالب ابن الصباغ، أخذ تفرقه عنى ابن عمه الإمام أبي نصر بن الصباغ، وقد سبقت ترجمته^(٢).

٤- أبو منصور بن الصباغ :

هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد، أبو منصور بن الصباغ، البغدادي ابن أخ الإمام ابن الصباغ، البغدادي، تتلمذ عنه الإمام أبو نصر بن الصباغ. وقد سبقت ترجمته^(٣).

٥- الساجي :

هو أبو نصر الديرعاقولي، الملقب بن أحمد بن علي بن الحسين، والمعروف بالساجي، المقدسي. حافظ، عالم، فقيه، زاهد، ورع، أخذ أئمة الحديث، أخذ

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٦٩/٤)، وحيات الأعيان (٧٦/١)، البداية والنهاية (١٠/١٢)، التاج والإكليل ص (٣٢)، طبقات الشافعية لابن عدي الله ص (١٦٤)، الكفاية في علم الرواية ص (٤٥٢)، تذكرة الحفاظ (٧٣٥/٣)، طبقات الشافعية للأسدي (٢٠١/١)، وفيات الأعيان (٩٢/١)، المعجم (٣٥٣/٣)، الحوام الزاهرة (٨٧/٥)، النظم (٢٦٥/١)

(٢) انظر: ص ٣٤

(٣) انظر: ص ٣٢

اتفقه عن أبي إسحاق الشيرازي. وكتب "النشامل" بحظه عن الإمام ابن الصباع،
سمع بعداده، وحلب، وبيت المقدس، ونيسابور، وهرقة، وأصبهان.
قال السمعاني عنه: ما رأيت بالعرق من يعهم الخديث غير رجلين المؤتمن
بعداده، وإسماعيل النيمي بأصبهان.
وقال عنه عبد الله بن محمد لأصاري: لا يمكن لأحد أن يكذب على
رسول الله ﷺ ما دام هذا حيا، يعني المؤتمن مات سنة ٥٠٧ هـ^(١).

٦- أبو بكر الشاشي :

هو فخر الإسلام، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، صاحب المستطهر،
الشهير، الإمام الكبير، وأحد أئمة الشافعية. ولد سنة ٤٢٩ هـ، كان إماما
جليلا، وحافظا لمعاهد المذهب وشوارده، ورعا، زاهدا، مهيبا، وقورا، متواضعا،
تفقه بمكان مولده بميفارقين، ثم دخل بعداده، ولارم الشيخ أبي إسحاق
الشيرازي، وقرأ كتاب "النشامل" على الإمام أبي نصر ابن الصباع وجد واجتهد
في طلب العلم حتى أصبح إماما يشار إليه. درس في المدرسة النظامية سنة
٥٠٤ هـ إلى أب توفى. له مصنفات كثيرة، منها: "المستطهري"، وهو مختصر من
كتاب "النشامل" لابن الصباع، و"النعتمد" شرح للمستطهري، و"الشافعي في
شرح مختصر الثوري"، و"العمدة"، وهو المختصر المشهور، وغيرها. توفي سنة
٥٠٧ هـ^(٢).

(١) مصر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٠٨/٧)، طبقات الشافعية للأسيوطي (٤١٩/٢)، البداية
والنهاية (١٧٨/١٢)، الكامل (١٨٨/١٠)، شذرات المعجب (٢٠/٤)، تذكرة الحفاظ
(١٢٤٦/٢)، مستظم (١٧٩/٩-١٨٠).

(٢) مصر: طبقات الشافعية الكبرى (٧١/٦)، طبقات الشافعية للأسيوطي (٨٦/٢)، وفيات الأعيان
(٣٥٦/٢)، البداية وزيادته (١٧٧/١٢)، تذكرة الحفاظ (١٢٤١/٤)، الجوز القامح (٢٠٦/٥)،
شذرات المعجب (١٦/٤)، المنتظم (١٧٩/٩-١٨٠).

٧- أبو علي الفارقي :

هو الحسن بن إبراهيم بن علي بن برهان، القاضي أبو علي الفارقي، ولد سنة ٤٣٣هـ، وأخذ العقدة عن الكاررواني، وحسبما توفي شيخه رحل إلى بعده، وأخذ العقدة عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، والإمام ابن الصباغ، ولارمهما وحفظ كتابهما: "المذهب"، و"الشامل" حتى برع في نفسه، وصار من أحفظ أهل زمانه، وكان ورعا، زهدا، وفورا، مهيبا، لا يحابي أحدا، وكان يتشاعل بإعادة العلم مع كبره، وكان يقول لأصحابه إذا حضر الدرس كررت البارحة الربع العلاني من "المذهب"، وكررت بارحة الأولى الربع العلاني من "الشامل"، وله كتاب الفوائد على "المذهب" من جزئين وفتاوى مجموعة في نحو خمسة أجزاء، مات سنة ٥٢٨هـ^(١).

٨- ابن الإمام الصباغ :

وهو أبو القاسم علي بن الإمام أبي نصر عبد السيد بن محمد بن الصباغ، البغدادي، المسند، الشاهد.

أخذ عن أبيه الإمام ابن الصباغ، ومات سنة ٥٤٢هـ. وقد سقت ترجمته^(٢).

ثانيا: أقران ابن الصباغ :

١- أبو إسحاق الشيرازي :

هو جمال الدين إبراهيم بن علي أبو يوسف بن عبد الله أبو إسحاق الشيرازي، العقدة، الشافعي، الأصولي، والأديب المؤرخ، ولد بشيراز سنة ٣٩٣هـ،

(١) نصر - طبقات الشافعية للسبكي (٥٧/٧)، طبقات الشافعية للأسيوطي (٣٥٦/٢)، وفیات الأعيان

(٧٧/٢)، شذرات الذهب (٨٥/٤)، البداهة ونهاية (٢٠٦/١٢)، التكميل (٧/١)، لتنظيم (٣٧/١).

(٢) انظر: ص ٣٣.

ثم نقل إلى نصرة، ومنها إلى بغداد، واستقر بها، من أكاثر علماء الشافعية، عرف بقوة الحجّة في الحدل، والمناظرة. درس بالنظامية في بغداد، وهو من أكاثر أقران ابن الصباغ، أحد الفقه عن القاصي أبي الطيب، وكذلك أخذ عنه الحديث ولارمه حتى أصبح أعظم أصحابه، ومعيد درسه، وأحد الأصول عن أبي حاتم القروي، والقاصي أبي الصيب. وله مصنفات كثيرة، منها: "تنبيه"، وهو من الكتب المشهورة في المذهب الشافعي، و"المهذب في الفقه"، و"السمع" في أصول الفقه، و"المحصر" وغيرها. توفي سنة ٤٧٦هـ^(١)

٢- أبو المعالي الجويني:

هو عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين من علماء الشافعية، فكت له اليد الطولي في الفقه والحدل والأصول والمناظرة، وله مناظرات قيمة مع أبي إسحاق الشيرازي. رحل إلى مكة وجاور بها أربع سنين، عاد إلى بيسابور، فبى له الوزير نصام الملك المدرسة النظامية بها. له مؤلفات كثيرة، منها: "البرهان في أصول الفقه"، و"التخيص"، و"النهاية في الفقه"، و"معيث الخلق في ترجيح القول الحق والشامل"، و"العقيدة النظامية" وغيرها من المؤلفات المفيدة. توفي سنة ٤٧٨هـ^(٢).

(١) نظر طبقات الشافعية لاس السبكي (٢١٥/٤)، النهاية والنهاية (١٢٤/١٢)، الحجوم الزاهرة

(١١٧/٥)، طبقات ابن هدية الله ص (١٧٠)، شذرات الذهب (٣٤٩/٣)، طبقات الشافعية

للأسوي (٨٣/٢)، الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢٦٨/١).

(٢) نظر طبقات الشافعية لاس السبكي (١٦٥/٥)، طبقات الأسوي (٤٠٩/١)، وفيات الأعيان

(١٦٧/٢)، شذرات الذهب (٣٥٨/٣)، طبقات ابن هدية الله ص (١٧٤)، الباب (٣١٥/١)،

البيان والنهاية (١٢٨/١٢)، المختصر في أخبار البشر (١٩٦/٢)، تبين كذب المعتزلي

ص (٢٧٨).

٣- المتولي النيسابوري :

هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون ابن علي النيسابوري المتولي. أخذ الفقه عن القاضي الحسين وعلى أبي سهل أحمد بن علي البخاري. له مؤلفات، منها: مختصر في الفرائض، وكتاب في الخلاص، وله مؤلف في الأصول، ودرس بالمدرسة الصغرى بعد الشيخ أبي إسحاق الشيرازي. توفي سنة ٤٧٨ هـ^(١).

(١) انظر 'البداية والنهاية' (١٢٨/٢).

المطلب الثالث : مؤلفاته

لقد سخ ابن الصباغ في كثير من العلوم، كالفقه والأصول والخلاف والجدل والمناظرة والحديث وغيرها من العلوم، إلا أنه لم يكثر من التأليف، ولعل اشتغاله بالتدريس جعله من المعلمين حيث إن مؤلفاته لم تتجاوز عدد أصابع اليدين. ولم يصدر إلا كتابه "الشامل". ولكن رغم قلة مؤلفاته وبدرتها فقد دأب صيته، وانتشرت شهرته، وكما يقولون: فإن العبرة بالكيفية، وليس بالكمية، حيث إن هناك كثيرا من الأئمة والأعلام لم يتركوا سوى كتاب أو اثنين، ورغم ذلك فإن مؤلفاتهم لها المكانة العليا والمنزلة العظمى بين الناس بهلون منها. ويستعملون ويعيدون بما دون فيها على مر العصور والأجيال.

وها هي دي مصنفات الإمام ابن الصباغ كما ذكرها أصحاب الطبقات والتراجم والتاريخ والسير.

أولاً: في الفقه :

لقد ترك لنا الإمام ابن الصباغ كتابا عظيما، كثير النفع، متعدد الأجزاء، كبير الحجم، حليل القدر، وسماه "الشامل"، وهو في مروج الشافعية^(١). وسوف أنكمم عنه في الفصل الثاني بالتفصيل: إن شاء الله تعالى.

ثانياً: في علم أصول الفقه :

الإمام ابن الصباغ كان من النارعين في علم أصول الفقه، ومن المقدمين في هذا العلم حيث كان معروفا بقوة اجتهاده فيه.

(١) انظر وميات الأعيان (٢١٧/٣)، البداية والنهاية (١٢٦/١٢)، السجود الراهرة (١٦٩/٥)،

طبقات الشافعية لاس السبكي (١٢٢/٥)، شبراب السب (٣٥٥/٣)، طبقات ابن هداية الله

ص (١٧٣).

يدل على ذلك ما قانه عنه أبو الوفاء ابن عقيل الختلي حيث قال: لم أدرك من رأيت وحاضرت من العلماء على اختلاف مذاهبهم من كملت له شرائط الاجتهاد المطلق، لا ثلاثة أبداً يعلى بن الفراء، وأبنا الفصل المحدثي العوضي، وأبنا نصر بن الصباغ^(١).

ولقد ترك الإمام ابن الصباغ تراثاً في علم أصول الفقه، ومنها كتابه، يسمى بـ"العمدة" أو "العدة"، و"عدة السالم وطريق السالم"، أو "تذكرة العالم والطريق السالم" اللذان جعلاه مقلداً في صفوف الأصوليين في ذلك العصر الذي عرف بقوة المناظرة والجدل^(٢).

ثالثاً: في علم الخلاف والجدل والمنطق :

من خلال مؤلفات ابن الصباغ يحده أنه من العلماء لمتعبين في علم الخلاف والجدل والدليل على ذلك كتابه "الكامل" الذي تناول فيه المسائل الأخلاقية التي اختلعت فيها الشافعية مع غيرهم من علماء الحنفية وغيرهم، حيث دارت حول هذه المسائل لمناقشات انظرية التي حاول فيها الإمام - رحمه الله - الرد عليهم بالأسلوب الجدلي المختصر والمفيد. كذلك كان الإمام ابن الصباغ يحرص في مناظرات علمية مع الأئمة من علماء عصره من الشافعية وغيرهم. وهذه المناظرات إن دلت على شيء فزمت تدل دلالة تامة على إجادته في الجدل والمناظرة، وقد شهد له أبو الوفاء ابن عقيل في هذا حيث قال: ما كان يشت مع قاضي القضاة أبي عبد الله الدمعاني ويشفي في مناظراته من أصحاب الشافعي،

(١) نصر. طبقات الشافعية لأبي السكي (١٢٣/٥)، وفيات الأعيان (٢١٨/٣)، المنظم (١٢/٩)، المعج للبر (٢٧٢/١).

(٢) انظر صيغ الشافعية لأبي السكي (١٢٣/٥)، وفيات الأعيان (٢١٧/٣)، كشف الطوبى (١٢٩/٢)، البداية والنهاية (١٢٦/١٢)، مرآة الجنان (٢٢/٣).

مثل أبي نصر بن الصاغ^(١).

رابعاً: في علم الحديث والتصوف :

لقد ألف ابن الصاغ وفيهما متأثراً عن يبقوا فيهما من هذا العصر حيث كانا من العلوم التي به نواع كثيرون في عصره. والإمام بن الصاغ - وإن لم يكن من كبار محدثين والصوفية البارزين - فقد ترك كتاباً سماه "لطريق لسالم"^(٢). وقد وصفه حاجي خليفة في كشف الظنون بأنه في مجلد واحد يشتمل على أحاديث ومسائل وبعض التصوف^(٣). وهو من المؤلفات التي لم تصل إلينا.

خامساً: في الفتاوى :

لقد عب على الأئمة وكبار العلماء أن يكون لهم مجموعة من الفتاوى في مسائل كثيرة، سواء جمعها بنفسه أو جمعها أحد تلامذته، وكان الإمام ابن الصاغ واحداً من هؤلاء الأئمة الذين جمعوا مجموعة من الفتاوى في كتاب الفتوى يشمل على ما أفنى به فيما ورد إليه من مسائل وقضايا. وقد قدم بجمعه ابن أخيه القاضي أبو منصور^(٤).

وقد ذكره السبكي في طوقاته^(٥)، وهو أيضاً من المصنفات التي لم تصل إلينا.

(١) انظر: طبقات الشافعية لاس السبكي (١٢٢/٥)، النجوم الزاهرة (١١٩/٥)، المنظم (١٢/٩-١٣)، التكمال (٥٢/١٠).

(٢) انظر: النجوم الزاهرة (١١٩/٥)، للمنظم (١٦/٩).

(٣) انظر: كشف الظنون (١١١٤/٢).

(٤) انظر: طبقات الشافعية لاس السبكي (١٢٣/٥)، طبقات ابن هداية الله من (١٧٣)، كشف الظنون (١٣١٨/٢)، المتح الميون (٢٩٢/١).

(٥) انظر: طوقاته السبكي (١٢٣/٥).

سادسا: كفاية السائل أو كفاية المسائل^(١).

مكنا ذكر في كتب التراجم والتاريخ مجردا عن فتوى ورد كان اسمه يدل على أنه في الفتوى أيضا.

هذه هي مؤلفات الإمام ابن الصباغ التي وردت في كتب الطبقات والتراجم، وهي تبيين مكانه ابن الصباغ العنبرية والأدبية والاجتماعية ولم يصل إلينا منها جميعا غير كتابه "الشامل" في الفقه.

(١) ينظر الكاظم (٥٢/١٠)، الفتح المبين (٢٧٢/١)، طبقات السبكي (١٢٣/٥)، طبقات ابن هداية الله ص (١٧٣).

المبحث الرابع : مكانته العلمية.

وفيه مطالبان :

المطلب الأول : مكانته بين العلماء.

المطلب الثاني : ثناء العلماء على كتاب الشامل.

المطلب الأول : مكانته بين العلماء

بما لا شك فيه أن لحياة العلمية وللشخصيات التي عاشت في الفترة التي عاش فيها الإمام ابن الصباغ الأثر الكبير في بوع الإمام حيث كان نشأ في بقل المذهب بلا خلاف. وفي ذلك يقول الإمام السكي في طقاته^(١) عن الإمام : ((إليه انتهت رئاسة الأصحاب ولقب بشيخ الشافعية بالجاب الغربي من بغداد، وهذا إلى جاب شهرته في علم أصول الفقه وفي اخلاف والظر)).

وقد حصل الإمام ببراعته في هذه العلوم على مكانة عالية مرموقة عد أهل العلم فاشتهر أمره وعلمه في السودان، وداع صيته في الآفاق، وكست الرحلة إليه من بلاد في اتفق والمختلف. ولقد كان لتأليفه كتاب "الشامل" شهرة واسعة حيث إن كتاب "الشامل" كان له قدر رفيع وقيمة عظيمة بين كتب الفقه. لذا كان اهتمام العلماء بابن الصباغ اهتماما كبيرا^(٢).

(١) انظر: طباقات السكي (١٢٣/٥-١٢٦).

(٢) انظر: وصيات الأعبان (٢١٧/٣)، المبدية والسبابة (١٢٦/١٢)، السحوم الراضرة (١٦٩/٥)، شذرات الذهب (٣٥٥/٣)، طباقات ابن خلدون (١٧٣).

المطلب الثاني : نشأة العلماء على كتاب الشامل

كان من الطبيعي أن يحوز ابن الصاع على المدح والثناء لتأليفه لكتاب "الشامل" حيث قل ابن خلكان في كتابه وفیات الأعيان: .. ومن مصنفاته كتاب الشامل في الفقه، وهو من أجود كتب أصحابنا، وأصحها نقلاً، وأنتها أدلة. كما قل بن السوردي في التسمية والياضي في مرآة الجنان^(١).

وقال الصمدي: صنف "الشامل" وهو من أصح كتب الشافعية، وأجودها في النقل^(٢).

ودكر صاحب "الهداية والنهاية": أن أبا بكر الشاشي صاحب الشاشي قام باختصار "الشامل" في كتابه الذي جمعه للحليبة المستظهر بالله، وسماه حلية العلماء بمعرفة مذاهب الفقهاء، ويعرف بالمنستطهري^(٣).

وقال صاحب كشف الظنون في رصعته وهو كتاب كبر صنف للخليفة المستظهر بالله العباس، ثم صنف "المعتمد"، وهو كالشرح للمنستطهري^(٤).

(١) وفیات الأعيان (٢/٣١٧).

(٢) انظر: تنمة المحتصر (١/٥٧٥)، مرآة الجنان (٣/١٢١).

(٣) انظر الهداية والنهاية (١٢/١٧٧)، ضقات الشافعية لابن مسكي (٦/٧٢).

(٤) انظر: كشف الظنون (١/٦٩٠).

الفصل الثاني:

دراسة موجزة عن الكتاب.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، وبيان نسبته إلى مؤلفه.
المبحث الثاني: سبب تسمية الكتاب بـ"الشامل"، وتخصيصه
وتقييده بالفروع.

المبحث الثالث: منهج ابن الصباغ في كتابه "الشامل".
المبحث الرابع: في أصل كتاب "الشامل" وشروحه.
المبحث الخامس: التعريف ببعض الاصطلاحات الفقهية
الواردة في الكتاب.

المبحث السادس: بيان منزلة كتاب "الشامل" العلمية.
المبحث السابع: وصف النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق.

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، وبيان نسبته إلى مؤلفه

لا أحد يشك من قريب أو بعيد في أن كتاب "الشامل" للإمام أبي نصر
عبد بسيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الصباغ.
وتمحقق صحة نسبة الكتاب إليه بأمور، منها:
أولاً: وجود اسمه على جميع أجزاء مخطوطات الكتاب.
ثانياً: أن الشارحين الذين شرحوا هذا الكتاب نسبوه إليه.
ثالثاً: أن جميع أصحاب التراجم والطبقات الذين ترجموا للإمام أبي نصر بن
الصباغ نسبوا هذا الكتاب إليه، ومنهم -على سبيل المثال لا الحصر- صاحب
طبقات الشافعية الكبرى، وصاحب كشف الصون، وهديّة العرفين، وصاحب
وفيات الأعيان، حيث قال: ((...ومن مصنفاته "الشامل" في الفقه، وهو من
أجود كتب أصحابنا وأصحها نقلاً، وأثبتها أدلة))^(١).

(١) انظر وفيات الأعيان (٢١٧/٣)، طبقات الشافعية الكبرى (١٢٤/٥)، كشف الظنون
(١٠٢٥/٢)، هدية العارفين (٢٩/٢)، مرآة الجنان (١٢١/٣)، نعمة المختصر (٥٧٥/١)،
سمرات الذهب (٢٦٢/٣).

المبحث الثاني: سبب تسمية الكتاب بـ "الشامل"، وتخصيصه وتقنيده بالفروع

إن للطبع على كتاب "الشمس" لابن الصباغ يجد أن الإمام وضع كتابه "الشامل" في الفروع الفقهية الشافعية، وكتاب "الشامل" هو شرح لمختصر المرني. لذا فإن "الشامل" يعتبر من النصوص العظيمة المفع، الكثيرة الأثر في فروع الشافعية؛ لأنه يجمع بين أقوال الشافعي، وأوجه الأصحاب من بعده، ولأن صاحب "الشامل" واحد من فقهاء الشافعية العراقيين، فإن كتابه لأقوال الشافعي ووجه الأصحاب تعتبر حجة في ثبت المذهب، وتقريره وفي ذلك يقول الإمام اللوي رحمه الله: ((إن نقل أصحابنا العراقيين لمصوص الشافعي، وقواعد مذهبه، ووجه مقدمي أصحابنا أنف وأنت من نقل الخراسانيين غالباً))^(١). إلا أن إمام ابن الصباغ لم يقف عند نقل المذهب الشافعي والاستدلال له، بل نقل أقوال المذاهب الأخرى في المسألة مع دفته في نقل وسرد أقوال المذاهب الأخرى. فأصبح هذا الكتاب موسوعة فقهية، حاولنا بأقوال العلماء فدى وحديثنا، راحر بأقوالهم وآرائهم، وأدلتهم، فهو بحق يعد من الكتب المنهية التي لا غنى لأي طائفة علم عنه، وكتاب "الشامل" له مكانه في مكة الفقه عموماً، فهو أحد المراجع الهامة لكل دارس حريص على أمور دينه. والفقه الشافعي خصوصاً حيث حفظه من الصباغ، ونقله إلى الأجيال المتلاحقة خاصة، وأنه يؤيد ويوضح طريقة الشافعية العراقيين التي كانت إحدى الطريقتين في تدوين الفروع في المذهب الشافعي، و"الشامل" مرتب ترتيباً عملياً، ومبني تويهاً على طريقة الشافعية، فهو عظيم المفع في الفروع الشافعية، ولأن "الشامل" من الكتب التي تهتم بالفروع الفقهية على مذهب الإمام الشافعي لذا اهتم به العلماء اهتماماً كبيراً وعظيماً، فتسابقوا وتنافسوا في حفظه، واقتناؤه، والاعتناء به؛ ما له من مكانة علمية عظيمة وعالية

(١) انظر: المجموع شرح للمذهب (١/٢٦٦).

المبحث الثالث: منهج ابن الصباغ في كتابه "الشامل"

إن ابن الصباغ من الشافعية العراقيين الذين عاشوا في القرن الخامس الهجري. وهذا القدر عرف بعنة انعصب المذهبي مما كان له الأثر الواضح في منهج الإمام ابن الصباغ في "الشامل". وهذا يظهر فيما يلي:

١- "الشامل" مصنف في النسخ الشافعي:

يعتبر "الشامل" من المصنفات العظيمة النفع، للكثرة الأثر في فروع الشافعية؛ لأنه يجمع بين أقوال الشافعي وأوجه الأصحاب من بعده، ولأن صاحب "الشامل" واحد من فقهاء الشافعية العراقيين فمن حكايته لأقوال الشافعي ووجهه لأصحاب تعتبر حجة في ثبت المذهب وتقريره وفي ذلك يقول الإمام النووي: ((إن نقل أصحاب العراقيين لصوص الشافعي وقواعد مذهبه، ووجهه متقدمي أصحابنا أنقل وأنت من نقل الخراسانيين عالماً)).^(١) إلا أن الإمام ابن الصباغ لم يقف عند نقل المذهب الشافعي والاستدلال له، وإنما نقل أيضاً أقوال غير الشافعية في المسألة الواحدة، كما يتضح ذلك في التحقيق. وقد لوحظ على الإمام دقة النقل في سرد أقوال غير الشافعية، إلا فيما سر، وسيأتي برهان ذلك في التحقيق.

٢- طريقة الإمام ابن الصباغ في تأليف "الشامل":

لقد سار ابن الصباغ على طريقة المرئي في الترتيب وانتوب. ولعل لهذا سبب، وهو أن كتب "الشامل" شرح لمختصر المرئي.

وعلى كل حال، فإن طريقة التي سار عليها ابن الصباغ هي طريقة العالة في التصنيف عند الشافعية.

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (١٦٦/١).

فجدد أن ابن الصباغ قد بوب كتابه على عدد من الكتب بذاتها يكتب
انصهاراً، وانتهى بآخر الكتب، ثم قسم كل كتاب أو باب من هذه الكتب
والأجواب إلى مسائل جمع تحتها كثيراً من المفصول والمروع.

وانتقد من كلام الإمام الشافعي رأساً لكل مسألة من مسائله متدناً بقوله:
قل: إشارة إلى أنه قول من أقوال الشافعي، ثم يبدأ في شرحها بقوله: ((وجهه
ذلك...))، ثم يبسطها إلى فصول، ثم إلى فروع حسبما يقتضيه حجم الموضوع
وكرهه مستعباً في تبسيطها بما ورد في "الأم" وغيره من كتب الشافعي وأصحابه.
والساطر في هذه الكتاب يجد أن الإمام يكثر في شرحه من ذكر أقوال الكثير
من كبار الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب وتلاميذهم الذين وصلت إليه كتبهم
وأقوالهم، وما حكى له عنهم من شيوخه وأصحابه. ولم يكتب ابن الصباغ بذكر
ما يوافق مذهبه. بل إنه ذكر ما يوافق مذهبه وما يخالفه، وما يخالف اجتهاده هو
وبن الصباغ يناقش ما يخالف مذهبه واجتهاده مناقشة جدية وقوية مسببة على
أساس الدراية بقواعد الشريعة ونسطق والجدل والنظر، مع ذكر الدليل لكل قول
من أقواله، مع بيان رأيه وترجيح ما يوافق اجتهاده في نهاية المناقشة. وهذا المصنف
سار عليه في كل الأجواب والكتب الواردة في كتاب "الشامل" ومسائله

ومن هنا يجد أن كتاب "الشامل" هو موسوعة فقهية حاولت بالمسائل التي فهم
أهل العلم قديماً وحديثاً، وأحراً بأقوال العلماء وآرائهم، وأدللتهم على اختلاف
مذاهبهم في تلك المروع والمسائل، مما يجعل هذا الكتاب من الكتب المذهبية التي
لا غنى لأي دارس وعاب للعلم عنها.

المبحث الرابع: في أصل كتاب "الشامل"، وشروحه

يعتبر "الشامل" لإمامنا ابن الصباغ شرحاً من شروح مختصر المرنى للإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المرنى، المتوفى سنة ٢٦٤هـ الذي جمع فيه أقوال الإمام الشافعي - رحمه الله - واحصرها وقسمها على الأبواب لفقهه على عرار ما جمعه الربيع في "الأم".

وقد أخذ الإمام المرنى في تأليفه وقتاً طويلاً، فقد عكف على تأليفه عشرين سنة. قال المرنى معبراً عن نفسه في تلك الفترة: (مكثت في تأليف هذا الكتاب عشرين سنة، وألفته ثمانين مراراً، وغيرته، وكنت كلما أردت تأليفه أصوم قبله ثلاثة أيام وأصلي كذا وكذا ركعة)^(١).

وقد بين المرنى عرصه من تأليف هذا المختصر فقال:

(اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي - رحمه الله - ومن معنى قوته لأقربه على من أراده مع إعلامية فيه عن تقليده وتقليد غيره؛ يسطر فيه لذيده، ويحتاج فيه لنفسه، وبالله التوفيق)^(٢).

وهذا المختصر جامع لأقوال الشافعي بدقة، فهو عظيم القدر، كبير الفائدة، ولذلك قال عنه الحافظ البيهقي: (لا أعلم كتاباً صنف في الإسلام أعظم مفعلاً وأعم بركة، وأكثر ثمرة من مختصره)^(٣).

ويعتبر لمختصر من أهم مصنفات المرنى، وهو أول كتاب ظهر في فقه الشافعي، ولهذا قدّمت عليه الأئمة بين شارح ومعلق ودارس، فبلغت شروحه العشرات، وانتشرت بين العلماء، واشتهرت فشاخ صيته وداع اسمه، فتألق بحمّه وعلا قدره.

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (١/١٥٧).

(٢) مختصر المرنى هامش الأم (١/١).

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (١/١٥٦).

واليك فتحة شروح المختصر التي استطعت أن أجمعها من كتب الطبقات
والتراجم والمهارس والتاريخ:

١- شرح مختصر المرئي لأبي علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، المتوفى سنة
خمس وأربعين وثلاثمائة.

٢- شرح مختصر المرئي لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق البروري،
المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة، في ثمانية أجزاء.

٣- الإصحاح في شرح مختصر المرئي، لأبي علي الحسين بن القاسم الطبري،
المتوفى سنة خمسين وثلاثمائة.

٤- المرشد في شرح مختصر المرئي، لأبي الحسن علي بن الحسين الجوري، في
عشر مجلدات.

٥- شرح مختصر المرئي لفياضي أبي حامد أحمد بن بشر بن عامر العامري،
المتوفى سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة.

٦- تفسير أعيان المرئي، لأبي منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى،
المهروى، المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة.

٧- تفسير اللغة التي في مختصر المرئي لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم
الخطابي السبي، المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

٨- تعليقات على مختصر المرئي، لأبي حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسعرائي،
المتوفى سنة ست وأربعمائة.

٩- شرح مختصر المرئي، لابن سراقه أبي الحسن محمد بن يحيى بن سراقه العامري
البصري، المتوفى سنة عشر وأربعمائة.

١٠- شرح مختصر المرئي، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مسعود بن أحمد بن
محمد بن مسعود السعودي البروري، المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة.

محمود.

- ١١- شرح مختصر المري لأبي بكر محمد بن داود بن محمد الرودي الصيدلاني،
المتوفى نحو سنة سبع وعشرين وأربعمائة. قال السكي في طبقاته^(١): وهو
الذي عني المري شرحاً عن عبد الخراساني (طريقة الصيدلاني)؛ لأنه
علقه على طريقة القفال التي كان يسميها مع زيادات ذكرها من قبله.
- ١٢- شرح مختصر المري لأبي العلي الحسين بن شعيب بن محمد السيجي، المتوفى
سنة ثلاثين وأربعمائة. قال السكي في طبقاته: وهو الذي يسميه إمام
الحرمين "المذهب الكبير".
- ١٣- شرح مختصر المري لأبي الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر انطري
القاضي، المتوفى سنة خمسين وأربعمائة.
- ١٤- الحاوي الكبير للقاضي أبي الحسين علي بن محمد بن حبيب النوردي،
المتوفى سنة خمسين وأربعمائة، وهو في ثلاثين جزء.
- ١٥- "المشامل" للإمام ابن الصاع.
- ١٦- بحر المذهب للإمام أبي محاسن الروياني، المتوفى سنة اثنين وخمسمائة.
- ١٧- الشافعي في شرح مختصر المري، لأبي بكر محمد بن أحمد بن الحسين بن
عمر، فخر الإسلام الشافعي، المتوفى سنة سبع وخمسمائة.
- ١٨- شرح مختصر المري، لأبي محمد بن عبد الجبار بن عبد العلي بن عني بن
الفصل بن علي بن عبد الواحد بن الحنف الأصباري بن الحرستاني، المتوفى
سنة أربع وعشرين وستمائة.
- ١٩- شرح مختصر المري بنحو شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان
بن محمود بن لاحق بن داود الكنائي، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة
بالمهارة. وقال السكي في ترجمة ابن عدلان: وشرح مختصر المري، ولم يكسبه.

(١) انظر: طبقات السكي (٥٧/٢).

٢٠- شرح مختصر المزني، لأبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد المينوي،
المتوفى سنة إحدى وسبعين وثمانمائة بالقاهرة وغير ذلك. قال السبكي في
طبقاته: فإن أكثر المسوطات شروح المختصر^(١).

(١) "طرق كشف الطوبى" (١٦٣٥/٢، ١٦٣٦)، وفيات الأعيان (٢٧/٦)، (٧٦-٧٥/٢)،
(٦٥/١)، (٢١٣/٤)، (٢٨٢/٣)، طبقات العارفين (٦/٦، ٦٦، ٧١، ٣٠٩، ٤٩٩، ١٢٦٥)،
(٣٨/٢)، (٦٠، ٢٧٠، ٢)، (١٥٦/٣)، (٥٢٨)، طبقات السبكي (١٣/٣، ٥٦، ٥٧، ٩٤، ٢٨١)،
(٢٩)، (١٤٨/٤)، (٣٤٤، ٣٧١)، طبقات أبي حمزة الله الحسنى ص (١٣٧-١٤٢).

المبحث الخامس : التعريف ببعض الاصطلاحات الفقهية الواردة في الكتب

من المعروف أن لكل مذهب من المذاهب اصطلاحاته التي يعذب استخدامها عند العلماء أصحاب المذهب، وما أن ابن الصاع هو واحد من المصنفين في فروع الشافعية يعبر باصطلاحات ذات دلالة توهم لقوة الكلام أو ضعفه، وأحياناً ترمز إلى نوعية الخلاف هل هو اختلاف قول الشافعي أم أنه خلاف بين الأصحاب وغير ذلك.

وأهم الاصطلاحات التي وردت في كلام صاحب "الشامل" هي:

- ١- القول: وهو ما كان من كلام الشافعي رحمه الله .
- ٢- النقل: وهو ما قاله الإمام الشافعي بالعراق أو قبل انتقاله إلى مصر، وأشهر رواته أحمد بن حنبل والزعراي، والكرائسي، وأبو ثور.
- ٣- الحديث: وهو ما قاله الشافعي بمصر، وأشهر رواته البيهقي والبرقي والربيع المرادي والربيع الجيزي وحرمة وغيرهم.
- ٤- القول المخرج: ويقصد به أن يجب الشافعي بحكمين محتتمين في صورتين متشابهتين، ولم يظهر ما يصح للفرق بينهما، فيقل الأصحاب جوابه من كل صورة إلى الأخرى، فيحصل في كل صورة منهما قولان: منصوص، ومخرج.. المنصوص في هذه الصورة هو المخرج في تلك، والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه، فحينئذ يقولون: ((قولان بالنقل والتخريج))، أي: نقل المنصوص من هذه الصورة إلى تلك، ومخرج بينهما، وكذلك بالعكس... والأصح أن نقول المخرج لا بسبب لشافعي إلا مفيد.
- ٥- الأوجه: وهي للأصحاب، يستخرجونها من كلام الشافعي رحمه الله، فيستخرجونها على أصبه، ويستنبطونها من قواعده. وقد يجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله.

- ٦- «طرق: ويقصد به اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب، كأن يحكي بعضهم في المسألة قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدها»
 ٧- المذهب: وهو ما كان راجحاً من الطريقتين أو الطرق.
 ٨- نص: حيث يقول: النص كذا، فهو ما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في أحد كتبه، ويكون في مقابله وجه ضعيف أو قول مخرج
 ٩- الأظهر: حيث يقول: الأظهر أو الأشهر: كذا، فمن القولين أو الأقوال للإمام الشافعي رضي الله عنه، فإن قوي الخلاف بمعنى المخالف لقوة مدركه قال: «الأظهر، المشعر بظهور مقابله، وإلا بأن ضعف: فالأشهر، المشعر بفرابة مقابله لضعف مدركه»
 ١٠- كذا وحيث يقول: وقيل: كذا، فهو وجه ضعيف، والصحيح أو الأصح خلافه.
 ١١- وحيث يقول: وفي قول كذا، فالراجع خلافه^(١)

(١) بيان هذه اصطلاحات يراجع المراجع التالية: مساهم الطالبيين بسوي (٢/١)، المجموع شرح للمذهب للإمام النووي (١/٦٦ - ٦٧)، معني المحتاج (١/١٢)، غاية المحتاج (١/٤٨ - ٥٠)، حاشية السبكي على عمدة المحتاج (٤٥/١).

المبحث السادس: بيان منزلة كتاب "الشامل" العلمية

- ١- إن لكتاب "الشامل" في مكتبته الفقه عموماً منزلة عظيمة حيث كان أحد المراجع الهامة لكل دارس حريص على تراث دبه والفقه الشافعي خصوصاً حيث حفظه من الصياع ونقله إلى الأجيال اللاحقة خاصة يؤيد ويوضح طريقة الشافعية العراقيين التي كانت إحدى الطريقتين في تدوين الفروع في المذهب الشافعي.
- ٢- يشتمل "الشامل" على كثير من المسائل الفقهية، والمناقشات العلمية، ومن الاجتهادات المبنية على أساس الدراية بقواعد الشريعة والمنطق والجدل والمناظرة.
- ٣- لا يقتصر "الشامل" على المذهب الشافعي فقط، بل هو موسوعة فقهية كبيرة مشتملة على أقوال الفقهاء من الشافعية ومن غيرهم مع أدلتهم ومناقشة هذه الأدلة، وترجيح الراجح منها، ويكفي أنه أحد شروح مختصر المروني.
- ٤- "الشامل" مرتب ترتيباً علمياً وموياً توفياً على طريقة الشافعية. فهو عظيم الجمع في الفروع الشافعية، جامعاً لأقوال الشافعية وأقوال الأصحاب من بعده، شاملاً لأقوال ولأدلة غير الشافعية، وفق فيه مؤلفه النقل من لأقوال عن غير الشافعية، فهو بحق يعد موسوعة علمية في الفروع الفقهية.
- ٥- يحتوي كتاب "الشامل" على آراء فقهاء الشافعية الذين سبقوه، أمثال أبي سعيد لإصحري، وأبي العباس بن سريج، وأبي عني بن أبي هريرة، وأبي إسحاق المروزي الذين نسب لهم مؤلفات موجودة.
- ٦- إن الكتاب يضم عدداً كبيراً من الأحاديث السوية الشريعة وأقوال وفتا كثير من الصحابة والتابعين

٧- كما أن ابن الصباغ قام بتعليق الأحكام والاستدلال على صحتها، وإذا
أورد في المسألة مذهبين فقهيين أو قولين فأكثر للشافعي، فإنه يعلل، ويدلل
لكن واحد من الآراء المتعددة، ثم بعد ذلك يرجح ما يراه راجحاً.
من خلال كتاب "الشامل" يمكن التعرف على شخصية ابن الصباغ ومسيرته
أخيلة وطريقته في تدوين لفقه الشافعي. من هنا نرى أهمية هذا الكتاب، نفع الله
به كل من اطلع عليه، وأجزر الأجر والثوبة للإمام ابن الصباغ رحمه الله رحمة
واسعة.

المبحث السابع: وصف النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق

اعتمدت في التحقيق على نسخة واحدة فقط، وهي النسخة الموجودة في مكتبة أحمد الثالث (نوب كخي مراري) بإستسول، تركيا، وهي توجد تحت رقم (٧٧٨) في الجزء (٥٠٦)، تبدأ من كتاب النكاح، وتنتهي بأخر "كتاب الفقدت"، ويتكون من (٣٤٤) لوحة، وفي كل لوحة (١٩) سطراً، مقاس الصفحة: ٢٥ × ١٧ سم، وهو مصبوط الشكل بأحركات، نسخة سيمان بن أبي المصنر الجيلي، عام ٥٨٤هـ بمدينة بغداد، وأحيط المجلد بعلاف من الجلد، لونه حمصي. وسبب اعتمادي على نسخة واحدة فقط هو عدم وجود كتاب النكاح إلا في نسخة واحدة، وهي النسخة الموجودة في تركيا، وتوجد بمحلات كتاب "الشامل" لأبي نصر لأبن الصاع في عدة مكتبات من مكتبات العالم الإسلامي، وهي:

- ١- دار الكتب المصرية.
 - ٢- المعهد الديني بدمياط بمصر.
 - ٣- مكتبة أحمد الثالث.
 - ٤- مكتبة التيمورية.
 - ٥- مكتبة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.
 - ٦- مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
 - ٧- مكتبة المخطوطات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
 - ٨- مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.
- فالجزء الأول والثاني: يقعان في خمس كمر من نسخة بمكتبة المعهد الديني بدمياط، تحت رقم ١٩ خاص. ورقم ٣٧ عام، في فئة الشافعي. وهي بحض الشبح الحسين بن عبي أحد تلامذة أبي علي الثعالب المتوفى سنة ٥٥٦هـ.

وهذه السحرة ناقصة من أولها، وانتداء الكلام فيها أثناء كتاب الطهارة،
وانتهى بكتاب الصلاة.

وتوجد نسخة أخرى من الجزء الثاني في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٠
فقه شافعي، وتقع في ٢٤٣ لوحة تتدئ بالكلام عن الشركة، وتنتهي باب ما
يجز من مكاح الخرائر ولا يشتري العبد.

وهذه السحرة ناقصة من أولها، وحط في القرن السابع الهجري.
وتوجد منها نسخة أخرى مصورة في معهد المخطوطات، التابع جامعة
البحر العربية بالقاهرة، تحت رقم ١٨٥ فقه شافعي.

وتوجد نسخة أخرى من الجزء الثاني في مكتبة أحمد الثالث، تحت رقم
٧٧٨ بخط سليمان بن أبي انطيمر الجليلي في المدرسة النظامية بعداد سنة ٥٨٥هـ.
وتقع في ٣٠٥ لوحة، وتندئ بكتاب الحائز إلى آخر نذر المهدي من
كتاب الحج.

وتوجد منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية تحت رقم ١٨٥
فقه شافعي.

أما الجزء الثالث فتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٩
فقه شافعي، وخط في القرن السابع الهجري، وتقع في ٢٥٥ لوحة، ويندئ
الكلام فيها بكتاب البيوع، وينتهي بآخر كتاب العارية.

وتوجد من هذا الجزء نسخة أخرى مصورة بمعهد المخطوطات العربية تحت
رقم ١٨٦ فقه شافعي.

وتوجد نسخة أخرى من هذا الجزء تحت رقم ٧٧٨ خاص ١٩١ فقه شافعي،
وكتبت سنة ٥٧٢هـ وهي تندئ بأول كتاب البيوع، وتنتهي بمفصل "إذا عصبت
حارية قيمتها مائة، فسمت في يده، فبلغت قيمتها ألعاً" من كتب الفصص.

أما الجزء الرابع فتوجد نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ٧٧٨
مخط إبراهيم بن محمد بن أبي الخير سنة ٦٥٢، وتقع في ٢٢٥ لوحة تبندى
بكتاب العصب، وتنتهي بآخر كتاب السور.

وتوجد نسخة أخرى من هذا الجزء مصورة في معهد المخطوطات تحت رقم
١٩٢ فقه شافعي.

أما الجزء الخامس والسادس فيقع في مجلد واحد، وتوجد نسخة منه في
مكتبة أحمد ثالث تحت رقم ٥/٧٧٨، وتقع في ٣٣٤ لوحة، وكتب سنة ٥٨٤
هـ بخط سليمان بن أبي المنظر الجيني في المدرسة النظامية ببغداد، وتندى هذه
النسخة بكتاب النكاح، وتنتهي بآخر كتاب العققات.

وتوجد نسخة أخرى مصورة في معهد المخطوطات تحت رقم ١٩٣ فقه شافعي.
وكذلك توجد نسخة أخرى من الجزء السادس بمكتبة دار الكتب المصرية
تحت رقم ١٣٩، وخط في القرن السابع، وتقع في ٢١٧ لوحة، وتندى بكتاب
الجنابات، وتنتهي باب ما لا يجل أكله، وما لا يجوز من الميتة.

وتوجد منه نسخة مصورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
أما الجزء السابع فهو من نسخة مكتبة أحمد الثالث، وهي تحت رقم
(٧/٧٧٧)، ويرجع تاريخ نسخها إلى القرن السادس الهجري، وتقع في ٢٤٠
لوحة، ويبدأ بكتاب الجنابات، وينتهي بآخر باب المارة من كتاب السير.

ومنها نسخة أخرى مصورة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم ١٩٤ فقه
شافعي، وتوجد نسخة منه في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم ٤٣ فقه
شافعي، المحمودية ١٦/٢٤، سجلت برقم ١٣٦٦، وعدد لوحاتها ٢٠٨، وتبدأ
بكتاب الرجعة، وتنتهي بكتاب الديات، وتحتوي على كتاب الرجعة، وكتاب
الإبلاء، وكتاب الظهار، وكتاب المعان، وكتاب العمور، وكتاب العققات،
وكتاب الجنابات، وكتاب الديات.

أما الجزء الأخير - وهو العاشر - فتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤١ فقه شافعي، وحط بالقرن الثامن، ويقع في ٤٠٠ لوحة، وهي ناقصة في أواخرها. وتندئ بالكلام عن الكفارة بالعتق والصوم، وتنتهي بآخر الكتاب، وهو بقية الدواب. وتوجد نسخة منه مصورة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم ١٨٨ فقه شافعي. وتوجد نسخة من الجزء الأخير في مكتبة التيمورية تحت رقم ٤٥٠ فقه شافعي، وهي خطت في سنة ٥٢٦هـ، ويقع في ٥٧٠ لوحة، وتبدأ من باب السبق، وتنتهي بآخر الكتاب.

وتوجد نسخة أخرى مصورة بمعهد المخطوطات تحت رقم ١٨٩ فقه شافعي.

من خلال هذه الدراسة لسح هذا الكتاب يتضح لنا ما يأتي أولاً: أن كتاب "الشامل" يقع في أربع سح متفرقة ومورعة عى المكتبات الآتية:

- ١ - دار الكتب المصرية.
- ٢ - المكتبة التيمورية.
- ٣ - معهد دمياط الديني.
- ٤ - مكتبة أحمد الثالث^(١).

وهذا يدل على لاهتمام بهذا الكتاب، وإقبال الناس عيه.

ثانياً: أن كتاب "الشامل" لم يكتمل أجزؤه، فقد نقص منه الجزء الثامن واناسح. هذا إذا جمع السح المتفرقة، وكمل بعضها الآخر. أما إذا نظرنا إلى كل نسخة على حدة فلم نجد أي نسخة تقرب من الكمال، وذلك لأن نسخة معهد دمياط لا تتعدى جرابين، ونسخة التيمورية لا تتجاوز جزء واحداً، ونسخة أحمد الثالث تصل إلى خمسة أجزاء. ونسخة دار الكتب أربعة أجزاء فقط.

(١) انظر: المهرس للمخطوطات بدار الكتب المصرية والمهرس انعام للمخطوطات انصورة بمعهد المخطوطات بجامع المولى العربية في المعهد الشافعي

ثالثاً: أن نسخة دار الكتب لا تتفق أجزاؤها مع أجزاء نسخة أحمد الثالث؛ لأن كتب أصلح وأحواله والطهارة والتركاة توجد في الجزء الثاني من نسخة دار الكتب بينما هذه الكتب نفسها توجد في الجزء الثالث من نسخة أحمد الثالث ومعهد المخطوطات العربية.

رابعاً: أن الأجزاء الموجودة منها ما نقص في أونه مثل الجزء الأول من نسخة دمياض، والجزء الثاني من نسخة دار الكتب، ومثل هذا النقص معتد عليه في المخطوطات التي مر عليها زمن طويل، وهي لم تر أنور، ولم يطلب عنها عبر الخرائص.

خامساً: أن هذه النسخ قد تعاونت كتابتها في فترات مختلفة أقدمها نسخة التيمورية التي نسخت سنة ٥٢٦هـ، ثم نسخ أحمد الثالث، ثم دار الكتب المصرية التي كتبت في القرن الثامن الهجري.

نماذج من النسخة المعتمدة
في تحقيق الجزء الذي يخصني
من كتاب "الشامل"

TKS. Madras
 Street 11K
 No. 77

خامس والسادس منه

ربيع النجاح من الشامل وقصر

مختصر المولى رحمه الله تعالى الشيخ

امام الاوحد ابن نصر عبد السيد محمد

عبد الواحد الصانع رحمه الله تعالى

طاح الداج والكله والناجح

للشيخ الصالح والامام

شرف الفقهاء والناجح

للمعلم الطاهر النجاح

نار الله فيهم وفي ما يشاء

رحمهم جميعا وخلصهم

من العاشر والعاشر

عند ربيع النجاح



كتاب التَّائِبِ

الأصل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والصلوات من عبادكم وأتباعكم وقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء من ثلاث وراجع وروى الشافعي رضي الله عنه بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فأنكحوا أئمة ورجال أئمة بالأسقط وفيه ثلاث لفات بغير عشرين وخمسين وروى عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب فطر فطرسين ليخني الأوم البندرة واجماع الأمة

مَا جَاءَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَزْوَاجِهِ فِي النِّكَاحِ ۝

قال الشافعي رحمه الله ان الله جل جلاله لما خيره رسوله من وحيه واما ان يئنه
وبين خلقه بما فرض عليه من طاعته افترض عليه اشيا خففها عن خلقه وخفف ذلك
ان قوله لما فرض قد روي بالتشديد واللين والتشديد بمعنى الشرط والتخفيف بمعنى
التفصيل وكلاهما ايزنهما لا قصده واذكر الشافعي رحمه الله هذا الكلام في احكام القرآن
فقال فيه وان من فضله من الميائنة بينه وبين خلقه فرض عليهم طاعته ومعين
هذه اللفظ قوله ان اى اطهر والمرنى جعله مع كثره ولما يستعمل هذا اللفظ في الخطاب
والشافعي جعل فرض الطاعة عليهم جواب الشرط وجعل المرنى الجواب ما عطفه
عاده من الطاعة الا اثبت هذا القول الشافعي رضي الله عنه ان الله لما اختصه
حصه باشي فرضها عليه واشيا حظرها عليه خففها عن خلقه وخفف عن
اشيا حظرها على غيره وتقدم له وتخصيصه فما افترض عليه المسؤال والمرتز

صل إذا خطب امرأة فاجابته فخطبها غيره وتزوج بها صح النكاح
 ان كان فعل محرماً وقال مالك وداود لا يصح النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا خطب الرجل على خطبة اخيه والنهي ان على فساد المعنى عنه ودليلنا
 ان السنع في ذلك لمعنى غير العقد فلا يمنع حتمه فالعقد في وقت فضيقت
 عليه فيه الصلاة فاما المعنى فانما تناول الخطبة بلفظه مع ان المعنى لا يتعلق
 بالنكاح لمعنى فيه **باب**

نكاح المشرك ومن عتله أكثر من أربع

مشكلة قال الشافعي رحمه الله اخبرني الثقة لظنه اسمعيل بن ابراهيم
 عن مقرر بن الزهرى عن سالم عن ابيه ان غيلان اسلم وعنده عشرة نسوة فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم اسبك ارجلوا فارق سايرهن وخذ واحدة ذلك ان الكافرا اذا اسلم
 ونحوه اكثر من أربع نسوة واسلمت معه او في كتابات كان عليه ان يختار منهن اربعاً
 ويقارن الباقي وقال ابو حنيفة ابو يوسف ان كان تزوج في عقد واحد فارق جميعهن
 وان كان ذلك في عقود لزمه الأربع الا بالطلاق فارق الواحدة لان العقد اذا تناول اكثر
 من أربع فمحرمة من طروى الجمع فلا يكون غير اخيه بعد الاسلام كما لو تزوج المرأة
 في حال الشرك تزوجين اسلموا ودليلنا الخبر ان كل عدد جازلة ابتداء
 العقد عليها جازلة ان يسكن نكاح مطلق في حال الشرك كما لو تزوج اربعاً بغير
 شهود واما اذا تزوجت بزوجين فانه مع كل واحد واحد واحد فكل الثاني
 باطل لانها ملكته ملك غيرهما وان جمعت بينهما فلا يصح ان يختاروا واحدة منهما
 لانها لم تملكه جميع بضعها ولا ان يراه ليس اليها اختيار النكاح وفسخه

قِسْمُ النَّحْقِيقِ

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب^(١) للنكاح^(٢)

الأصل في النكاح قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ﴾^(٣) مبكّر

(١) الكتاب مصدر ممي به للكوب، من باب سمية شعون بالمصدر، كاشتق معنى الحارق، يقال كُتِبَ كُتْباً - من باب قتل وكُتِبَ بالكسر - وكِتَاباً والاسم الكتابة؛ لأنها صناعة، كشعاره وخطاره، ولجمع كُتِبَ وَكُتِبَ والكتُّب: المسم والجمع، وكُتِبَ لغربه ضُمَّتْ رُسُهَا بالوكاء، وكُتِبَتِ الكتاب بضم ك حروفه، وكتابة المبد لغم بهم إلى بهم.

ومراد بالكتاب اصطلاحاً كما عرفه الشريفي الخطوب اسم جملة مختصة من العلم، ويشرعها بالباب والنصيص أبعاء، فإن جمع بين الثلاثة، قيل الكتاب اسم لجمعة مختصة من العلم مختصة عن أوب وفصول عامة، والباب اسم لجمعة مختصة من الكتاب مشتقة على فصول عامة. والنصيص اسم لجملة مختصة من الباب مشتقة على مسائل عامة والكتاب هنا مجر متبناً محنوف، وتتميز هذا كتاب النكاح، في جامع لأحكامه

ونعكسة من مصطلح الصفات بالكسب والأبوة كما ذكر تلك أبو عبد الله الخطوب. نشيط العس ويعنها على يعظ ومصحف، يخص لها من سرور والاداء، وتسهيل للمراجعة والتكشف عن المسائل انظر في معنى فكتبت بقية الصحاح لمجوهري (٢٠٨/١)؛ فكتب الأسماء والعباد بسوي (٢٨٩/٣) لسان العرب لابن منظور (٦٩٨/١)؛ المصباح لسر للمعري ص (٢٠٠)؛ العاموس المخطوط لمعمر آهادي (١٢٥/١)

وانظر في معناه اصطلاحاً مؤلف الجنيل للخطوب (٦٠/١)؛ معنى المحتاج للشريفي الخطيب (١٦/١)؛ لبيدي وعميرة (١٦/١)؛ نهاية المحتاج (٥٧/١)؛ المنصع على أبواب المنع للعلي ص (٥٠).

(٢) النكاح مع المضم والوطة والجمع، ومنه ناكحت الأشجار إذ غابت وانهم بعضهم إلى بعض وشرعاً عقد بنصين إباحة وطه بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته، وهو حقيقته في العقد، مجاز في الوطة بصفة معنى النكاح عن الوطة ولاسحالة أن يكون حقيقة فيه، ويكي به عن العقد لاستباح ذكره، كعمله وإرادته في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجَكَ غَيْرَهُ﴾^(٤) دل عليها عبر "حتى تنكح عسيلة" وقيل: حقيقة عسيلة. فلو حلف: لا ينكح، حث بالعقد.

انظر المصباح لصح ص (٦٢٤)؛ العاموس المخطوط (٢٦٢/١)؛ نهاية المحتاج (١٦٦/١)؛ (١٧٧)؛ معنى محتاج (١٢٣/٣)؛ فليوب وعميرة (٢٠٦/٣).

(٣) الأيمى جمع أيم، ويمن ذلك لمرة في لا روح لها، ولمرحل الذي لا روح له، وسوء كان قد نروح ثم قارق، أم لم يتزوج ونجد منها.

وَالصَّابِرِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ»^(١)، وقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ
النِّسَاءِ مَتَى وَكَيْفَ وَرَبَّحٌ﴾^(٢)، وروى الشافعي^(٣) - رضي الله عنه - بإساده عن
السيوطي^(٤) أنه قال: ((تأكحوا تكاثروا؛ فإني أباهي بكم الأمم حتى بالسقط^(٥))،
وفيه ثلاث لغات. بكسر الهمزة وفتحها^(٦)، وروى عبد الله بن مسعود^(٧)

- انظر: مصباح (١٨٦٨/٥)؛ مختار الصحاح ص (٣٦)؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣٩/١٢)؛
تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥٤/٦).

(١) سورة النور، الآية : ٢٢

(٢) سورة النساء، الآية : ٣.

(٣) شافعي هو محمد بن إدريس بن إسماعيل، أبو عبد الله القرشي، ثم اللخمي الشافعي المكي
ولد سنة ١٥٠ هـ. قال الفصيح بن رهاد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما أحد من عبدة ولا
قبائل، وللشافعي في عقبه سنة من مصنفاته: "الأم" و"رسالة" توفى - رحمه الله - سنة
أربع ومائتين وعشر.

انظر: تذكرة الحفاظ (١/٣٦٣-٣٦١)، البداية والنهاية (١/٢٥١)، حلية الأولياء (٩/٦٣)،
المصباح المصنف (٢/١٥٦)، المعجم (١/٣٤٣)، صفة الصغرة (٢/٢٤٨).

(٤) السقط، الولد ذكرًا كان أو أنثى يسقط قبل نمائه، وهو منتهى خلق. يقال: سقط الولد من بطن
أمه مسقط، فهو سقط بالكسر واشتبهت له، مما يؤيد ما يقال له السقط.

انظر: المصباح الكبير ص (٢٨٠)، المعجم المصنف (٢/٣٧٨)، تفسير غريب الحديث (١٢٢)،
الفتاوى في غريب الحديث (٢/١٨٧).

(٥) رواه أحمد والبيهقي، وعبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن أبي هلال مرسلًا
انظر: مسند الإمام أحمد (٥/١٦٣)، السنن الكبرى (٧/٧٨)، المصنف (٦/١٦٠)، كشف
الخطأ (١/٣١٨)، وابن جرير في المعجم (٢/١١٩)، والعلل (٣/٣٥٦).

(٦) انظر: البيان (٩/١٠٦).

(٧) هو عبد الله بن مسعود بن عافل الخثلي، أبو عبد الرحمن، أسلم قديمًا وهاجر المحدثين، ولزم النبي
ﷺ، وكان صاحب عليه، توفي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين. وفيه غير ذلك.

انظر: أسد الغابة (٣/٣٨٤، ٣٩٠)، الإصانة (٢/٣٦٠)، تذكرة الحفاظ (١/١٣)، صفة الصغرة
(٣٥/١).

أن النبي ﷺ قال: ((مر أحت فظرفي فليستسّر بستي، ألا وهي السكاج))^(١).
 وإجماع الأمة^(٢).

(١) أخرجه المهنئي من حديث بن هبش والسيوطي وعبد الرزاق

أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس (٧٨/١).

والسيوطي في الدرر المنثور (٣١١/٢)؛ والبيهقي في المعرفة (٢٠/٥).

عبد الرزاق في مصنفه (٥٧٢)؛ وسعيد بن منصور من طريق عبيد بن سعد مرفوعاً (١٣٨/١)

وأبو يعلى (١٣٣/٥) وأبو داود في المراسين ص (١٧٩) مختصراً

(٢) انظر البواب (١٠٦/٩)؛ لمعي (٣٤٠/٩)؛ كشاف النعاع (٦/٥)؛ بديع المنهج ومعاينة المقصد

(٧/٣)؛ تحفة الفقهاء (١١٧/٢)

باب^(١) ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه في النكاح

قال الشافعي رحمه الله : (إن الله سجل ثأؤه - لما خص به رسوله من وجه وأبان بينه وبين خلقه بما فرض [عليه]^(٢) من طاعته افترض عليه أشياء خففها عن خلقه)^(٣).

وجملة ذلك: أن قوله: "لما خص" قد روي بالتشديد^(٤) والتخفيف^(٥) والتشديد معناه الشرط، والتخفيف معناه لتعجيل وكلاهما جازر مفيد لما قصده^(٦). وذكر الشافعي - رحمه الله - هذا الكلام في "أحكام القرآن"^(٧) فقال فيه: وأبان من فصله من المسألة بينه وبين خلقه فرض عليهم طاعته.

(١) الباب لغة ما يتوصل منه إلى غيره.

وفي الاصطلاح: اسم لمحلة محتمة من العلم مثله على مصول ومسائل عليه.

انظر الصحاح (٩٠/١)، لسان العرب لأبي منظور ٦٩٨/١، نهاية الصحاح (١٠٨/١)، طبري وعبرة (١٦/١).

(٢) في المخطوط: (عليه)، والقول: (عليهم).

انظر الحاوي (٨/٩)، البيان (١٣٢/٩)، المجموع شرح المذهب (١٤٢/١٦)، مختصر إمامي ص (٢١٩).

(٣) انظر: الأم (٣٦١/٦)، مختصر المزني ص (٢١٨-٢١٩).

(٤) قيل (ما) بفتح اللام وشديد اليمين، فيكون المراد لما وجه إليه الوحي وخصه به. انظر ابن عبيد الله الأشياء.

(٥) قيل: (لما) بفتح اللام وتخفيف الميم، فيكون المراد أن الله تعالى افترض على نبيه محمد ﷺ هذه لأشياء لأجل ما خصه من وجه.

انظر: الحاوي (٨/٩)، البيان (١٥٠/٩).

(٦) انظر: الحاوي (٨/٩)، البيان (١٥/٩)، المجموع شرح المذهب (١٤٢/١٦).

(٧) انظر: أحكام القرآن (١٢٩/٢، ٢٩٩/١).

ومعنى قوله أيان أي: أظهر^(١)؛ والمزني^(٢) جعله بمعنى فرق، وإنما يستعمل هذا اللفظ في الإظهار والشافعي جعل فرض الطاعة عليهم جواب الشرط، وجعل المزني الجواب ما عطفه على فرض الطاعة.

إذا ثبت هذا فمراد الشافعي - رضي الله عنه - أن الله لما ختصه حصه بأشياء فرضها عليه وأشياء حطرها عليه جمعها عن حنقه، وخفف عنه أشياء حطرها على غيره تكملة له وتخصيصاً^(٣).

فمما افترض عليه: السواك^(٤) والوتر^(٥) والأصحية^(٦).

[٢/٢]

(١) انظر: البيان (١٥١/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٤٥/١٦).

(٢) شرن: هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، ولد سنة خمس وسبعين ومئة، صاحب الإمام الشافعي كان راهباً عادلاً مجتهداً قوي الحجة، حدث عنه الشافعي وبعم بن حماد وعمرها روى عنه ابن خزيمة، ولطحاوي وابن أبي حاتم وغيرهم مصنف كتباً كثيرة، منها: "المجامع الكبير"، و"جامع الصغير"، و"المختصر" وغيرها، توفي في مصر في شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين من الهجرة.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٣٨/١)؛ وفيت الأعيان (٢١٧/١)، مرآة المعين (١٧٧/٢)؛ مناقب الإمام الشافعي (٣٢٨/٢).

(٣) انظر: مختصر المزني ص (٢١٨-٢١٩).

(٤) انظر: الأم (٣٦١/٦)، مختصر المزني ص (٢١٨-٢١٩)؛ بيان (١٥١/٩)؛ المجموع شرح للمذهب (١٤٥/٦).

(٥) السواك: السواك قد أبو زيد: سواك يجمع على سواك، مثل كتاب وكتب.

وفي الاصطلاح: السواك والسواك اسم للعود الذي يمتد به. ويطلق السواك على العصا، أي ذلكت أعم بالعود لإدخاله التبرير ونحوه.

عن الشافعي رحمه الله: وأحب السواك عند كل حال غير فيها الفم. الاستيقاظ من النوم والأمر.

انظر: الصحاح (١٥٩٣/٤)؛ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (١١٩)، روضة الطالبين (١٦٧/١)، المجموع شرح للمذهب (٢٦٩/١).

(٦) الأصحية جمع صحبة، يعنى أصداد وكسرها، وهي مشتقة من الصخرة، وسُميت بأول ركن فيها وهو الصحن. وفي الاصطلاح ما يسبح من المصنوع تقريباً إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام الشريق انظر: الصحاح (٢٤٠٧/٦)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٤١)، روضة الطالبين (٤٦١/٢).

روي عنه عليه السلام أنه قال: "ثلاث كتبت عليّ ولم تكتب عنيكم: السواك والوتر والأصحية"^(١).

ووجب عليه إذا رأى منكراً، إنكاره وإظهاره، إذ كان إقراره على ذلك يوجب جوارحه؛ فإن الله تعالى صمى له النصرة والإطهار^(٢).
وأما قيام الليل فمن أصحابنا من قال: كان واجباً عليه^(٣). ومهم من قال: كان عليه وعلى أمته ثم نسخ^(٤).

(١) معط الكتاب لم ألق عليه.

قال ابن كثير: هذا الحديث لم يروه أحد من الثقب الستة، وإنما روه الإمام أحمد في مسنده، كي في سنده أبو حنبل الكلبي، وسماه يحيى بن أبي حنبل صغره: القطان وابن معمر وغيره وعنه البيهقي. أن رسول الله ﷺ قال ((ثلاثة عليّ مبرهنة، وهي لكم سنة: الوتر، والسواك، وفيهم الليل)) وفي سنده موسى بن عبد الرحمن، وهو ضعيف جداً، كما قال البيهقي وعبد الدار فطحي يعض ((ثلاث هي عليّ مالم يفسد، وهي بكم تطوع النحر، والوتر، وركعتا الفجر)) إلا أن هذا الحديث يرواه يحيى بن أبي حنبل، وهو صدوق يلدس، وتركه العلامي وفي رواية أخرى قال: ((وصلاة الفجر)) بدلاً من ركعتي الفجر. أما لفظة الكتاب فلم ألق عليه. انظر: مسند الإمام أحمد (١/٢٣١)، السنن الكبرى (٧/٣٩٩) سنن الدار فطحي (٢/٢١٢).

(٢) انظر: البيان (٩/١٣٣) المجموع شرح المهذب (١٦/١٤٢).

(٣) أمثال الرافعي.

انظر: البيان (٩/١٣٣)؛ الوجيز (٢/٦) وروضة الطالبين (٥/٣٤٥-٣٤٦).

(٤) النسخ لغة الرفع، والإزالة. ومنه: سحبت الشمس من أسفل، والريح الأكثر. وهذا هو أصل معناه الاصطلاحي وينطبق النسخ لغةً أيضاً على التمل والتحويل ومنه تناسخ الأموات أن في الاصطلاح فهو رفع الحكم الثابت بمخاطب متقدم بخطاب متردخ عنه.

انظر: القاموس لمحمد بن أحمد (٤/١٣٤)، أسكن العرب (١٤/١٢١)، مدار الصحاح (٦/٦٥٦)، انصاح المير (٢/٧٣٧) التكايف الروضة (١/٢٨٣).

(٥) حكى ذلك الشيخ أبو حامد صاع: إن الشافعي رحمه الله نص على أنه نسخ وجوبه في حق ﷺ كما نسخ في حق غيره.

انظر: البيان (٩/١٣٣) وروضة الطالبين (٥/٣٤٧).

وكان عليه تغيير سائه بقوله تعالى: ﴿يَتْلُهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيِّنْتُهَا مَتَاعًا بَرًّا وَتَحَكُّنًا وَأَسْرَحًا حَمِيمًا ۝﴾^(١)
وإن كنتم تحبون الحياة الدنية فزينا والآخرة فإن الله أعد للمحسنين منكم
أجرًا عظيمًا ۝﴾^(٢).

وكما هذا الحبيب منه كتابة عن الصلح^(٣) إن احترن الحياة الدنيا كان طلاقاً^(٤)

وهل كان على العور أو التراخي؟

من أصحابنا من قال: إنه كان على التراخي^(٥)؛ لأنه قال لعائشة^(٦) رضي الله عنها

(١) سورة الأحزاب ، الآيات: ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) هذا أمر من الله تعالى رسوله ﷺ بأن يخبر سائه من أن يعرضهم، فيذهب إلى غيره ممن يخلص لهم هذه الحياة الدنيا ويحبها ويرى العصر على ما هذه من صبيح الحال، ولهم عند الله في ذلك الثواب الجزيل، فاحترن - رضي الله عنهم وأرضاهم - الآخرة وسعادة الآخرة
نظر الجامع لأحكام القرآن (١٤/١٦٦) ، تفسير القرآن العظيم (١/٤٠١) فتح القدير (٢٧٥/٤-٢٧٦).

(٣) الطلاق لغة عبارة عن حل العقد والإطلاق، ولكن جعل في شره طلاق، وفي غيره إطلاقاً، يقال طلق الرجل امرأته تطلقاً، فهو مطلق، ويقال طُفِنَت الأسير، إذ حلت إيساره وحلت عنه وفي الشرع: وقع فيه النكاح في الحال والمال بلفظ مخصوص.
انظر الصحاح (٤/١٥١٧) ، الترمذيات من (١٣٦) ، غايه المصداق (٤٢٣/٦) ، السان (١٠/٦٥٥)
(٤) انظر الحاوي الكبير (٩/١٠١ ، ١١) ، البيان (٩/١٤٤) ، انوار (٦/٢)
(٥) انظر: الحاوي الكبير (٩/١٠١-١١) ، البيان (٩/١٤٤).

(٦) هي الصديقة بنت الصديق أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها وعن أبيها، روح النبي ﷺ وأشهر سائه، لم يزوج بكراً غيرها وهي من أئمة ساء الأمة وأعمهم عن الإطلاق وبيت من سبع رقب لثمان وحسين، وفدت بالقيح.

انظر طبقات الفقهاء للشمس ر ي (٤٧) ؛ حلية الأولياء (٢/٤٣) ، وفيات الأعيان (١٦/٣) ؛ أنساب القرشيين من (٥٣) ؛ صفة الصفوة (٢/١٥) ؛ أعلام النساء (٩/٢).

حين حرمها "ولا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك"^(١).

والثاني: أنه على الفور^(٢)؛ لتخيير أمته نساءهم، وإعما جعله لعائشة على التراخي، وإنما كلاماً في المطلق^(٣).

فأما ما حظر عنه دون أمته: فالكثافة^(٤)، وقول الشعر^(٥) تأكيداً لحجته وبيدناً لمعجرته^(٦).

وحرمت عليه الصدقات^(٧) المفروصات قولاً واحداً^(٨)، والتطوع عني أحد القولين^(٩).

(١) عندما أمره الله - سبحانه وتعالى - بتخيير مملوكه بذا بعائشه - رضى الله عنها - وكانت أحب نساءه إليه، وأحدثهن سناً، فلا عيباً أية التخيير حتى تستأمرى أبويك؛ لأنه خلاف مع حبه ما أن تعجل بحادثة معها فتختار الدنيا، فقال: أيبت يا رسول الله أستمري أم تري. أخرجه البخاري ومسلم.

انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٧٨/٩)؛ صحيح مسلم (٢٠٢/٩)

(٢) وصحح هذا القول الشيخ أبو حامد.

انظر البيان (١٤٤/٩).

(٣) انظر المغاوي الكبير (١٠/٩، ١١، ١٢)؛ البيان (١٤٤/٩).

(٤) لقوله تعالى ﴿وَبِذَلِكَ نَمُكِّنُ صُلْحَ لِقَابِ رَبِّكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَأَلَّا تَمَسَّ يَدَاكَ يَدَاكَ تَمَسُّوْنَ﴾^(١)، سورة الصكوت، الآية: ٤٩.

(٥) لقوله تعالى: ﴿وَمَا غَفَصَتْ أَلْفُ رُفُفٍ لَقَدْ﴾، سورة يس، الآية: ٦٩.

(٦) انظر: الحوي الكبير (٢٩/٩)؛ البيان (١٣٣/٩)؛ روضة الصالحين (٣٤٩/٥)؛ المجموع شرح المذهب (١٤٣/١٦).

(٧) الصفقات: جمع صدقة، والصدقة ما دفع لخص وعرب، أي: ثلما عطية تنبى بها النبوة من الله تعالى.

انظر: المطالع على ألفاظ المذهب ص (١٤٤)، التعريفات ص (١٣٨)، التصحيح (١٥٠٦/٤).

(٨) انظر: الحوي الكبير (٢٩/٩)؛ البيان (١٣٣/٩)؛ لوجيز (٦/٢)؛ روضة الصالحين (٣٤٩/٥)؛ المجموع شرح المذهب (١٤٣/١٦).

(٩) القول الأول: إنه كان يجتمع عنها؛ لأنها محرمة عليه.

القول الثاني: بما كانت لا تجرم عليه، لأن الحدية كانت تحمل له، فحلت له صدقة التطوع.

انظر: البيان (٤٣٨/٣)، (١٣٣/٩).

وحظر عليه حائنة الأعين^(١). وهو أن يقول شيئا ويرى بعينه غيره^(٢)
وقال ﷺ: ((ما كان لي أن تكون له حائنة الأعين))^(٣).
وحظر عليه إذا لمس لامته^(٤) أن يسرعها حتى يلقي العدو^(٥). وقال ﷺ: ((ما
كأسي إذا لمس لامته أن يسرعها حتى يلقي العدو))^(٦).
وهل كان يحرم عليه نكاح حوائر أهل الكتاب: علي وجهين:
أحدهما: يحرم عليه^(٧) لقوله ﷺ: ((روحاني في الدنيا وروحاني في الآخرة))^(٨).

(١) حائنة الأعين هي الأنماء مما يظهر حاله من مباح دون المحذرة في الحرب

انظر معني الاحتياج (١٢٤/٣)، حامية الحياض (١٧٥/٦)، روضة الطالبين (٣٥ / ٥) البيان
(١٣٣/٩) اصطلاح الكبري (٢٧٩/٢).

(٢) انظر الحاوي الكبير (٢٩/٩) البيان (١٣٣/٩)، روضة الطالبين (٣٤٩، ٥) المجموع شرح
المذهب ١١٤٣/١٦٦.

وهو لا يكن زوجاته في الآخرة^(١).

والثاني: لا يجرس؛ لأن دبايحهم نه حلال، فكذلك حرانهم. والخير لا حجة فيه؛ إذ يجوز أن من يزوح منهم يسلمن^(٢).

وكان يحرم عليه نكاح الإمام^(٣)؛ لأن شرط إباحتهن/ معلوم في حقه. [١/٣]

وأما ما أبيح^(٤) له دون أمته: فكان له أن يتزوج بعد عدد^(٥)، وكان له

= أخرجه في ترجمة عليّ لحاكم في المستدرک.

وعن حذيفة عبد البهقي أنه قال لامرأته: (إن سرّك)، وفي لفظ. (إن شئت أن تكون زوجتي في الجنة. فلا تتزوجي بعدي، فإن المرأة لأحر أزواجها في الدنيا). فذلك حرم الله على أزواج النبي ﷺ أن ينكحن بعده؛ لأنهن نواجه في الجنة.

انظر: محبص الخبير (١٥٣/٣)، التمس الكبير (٦٩/٧-٧٠).

(١) نظر. روضة الصالحين (٣٥٠/٥، ٣٥١)، الحاوي الكبير (٢٣/٩، ٢٤)، البیان (١٤١/٩).

(٢) أي لا يحرم على النبي ﷺ نكاح المكابة. وهو قال أبو إسحاق. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْفَتُ مِنْ أَنْبِئِ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٥]، ولم يعرف. ولأن النبي ﷺ أبيح له في النكاح ما لم يبح لغيره، فلا يجوز أن يحرم عليه ما أبيح لغيره.

انظر: الحاوي الكبير (٢٤/٩، ٢٥)، البیان (١٤١/٩)، روضة الطالبيين (٣٥١/٥).

(٣) الأصح في نكاح الأمة المسلمة التحريم. أما الأمة الكتابية فكان نكاحها محرماً عليه على إندلس.

نظر: روضة الطالبيين (٣٥١/٥)، معي المحتاج (١٢٤/٣)، هاية المحتاج (١٧٨/٦).

(٤) المباح بعة: مشتق من الإباحة، وهي الإظهار والإعلان. ومنه يقال: مباح بصره إذا أظهره.

وفي الاصطلاح. وهو ما دل المسئل السمع على عطف الشارع بالتأخير فيه بين الفعل والترك من غير بدل.

انظر: لسان العرب (٤١٦/٢)، مختار الصحاح (٦٨)، الإحكام في أصول الأحكام

(١٧٦ ١٧٥/١).

(٥) حكى الطبري في "المعجم" وجهاً آخر أنه لم يبح أن يجمع بين أكثر من تسع. وما ذكر في المخطوط هو المشهور.

انظر: الحاوي الكبير (١٦/٩)، البیان (١٣٦/٩)، روضة الطالبيين (٣٥٣/٥).

أن يتزوج ويطلق بعير مهر^(١).

وهذا كان له أن يتزوج بعير ولي^(٢) وعمر شهود^(٣)، وفي حال [الإحرام]^(٤)،
ويبقى الهبة^(٥) في ذلك؟ وجهان^(٦).

(١) المهر لغة الصداق والجمع مهور وقد مهر المرأة بمهرها ومهرها

وشرعاً أصبحت امرأة ومهرها ومهرتها، وهو عير يسمى في الكساح أو بعده.

انظر: المصباح (١٢١/٢)، لسان العرب (١٨٤/٥)، روضة الصالحين (٥٢٤/٥)

(٢) أباح له - عليه الصلاة والسلام - أن يتزوج من غير مهر، لا ابتداءً ولا انتهاءً بقوله تعالى

﴿وَمَرْأَةُ مُؤْمِنَةٍ إِذَا وَفَّقَتْ نَفْسُهَا لِلْغَيْبِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية ٥٠]، والله أعلم بكون بعير عير.

انظر: الحاوي الكبير (١٥/٩)، البيان (١٣٨/٩)، روضة النظار (٣٥٣/٥).

(٣) الولي لغة يدور حول معنى القرب مطلقاً، سواء أكان قريباً حسيماً أم مريضاً، كما قاله ابن فارس وغيره.

والى الشرع ولي المرأة مدي يلى عقد الكساح عنها ولا بدعها بسند العقد الكساح دونه، فالأب

وإذا وجد رباني المصبات ولا يهمل مضافة، وأم ولاية الفاضي والمحكم مضافة

وهل كان له ترك القسم^(١) بين روجاته؟ وجهان:

أحدهما: لم يكن له؛ لأنه كان [يطاف]^(٢) به بين سائنه وهو مريض، ويقول:

((هذا قسمي فيما أمك، وأنت أعلم بما لا أمك))^(٣)؛ يعني: قلته.

والثاني: لم يكن واجبا عليه^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿ تَزِيهٍ مِّنْ نَّشَأٍ مَّيْهُنٌ وَمَقْوِيٍّ

بَلَيْتٍ مِّنْ نَّشَأٍ^ط ﴾^(٥)، وإنما كان يفعل ذلك استحبابا.

وأبيح له أربعة أخماس الشيء^(٦)، وخمس خمسة. وأبيح له الصبي من

= قال الشيخ أبو حامد: إن هذا القول هو الأصح.

العنيفة^(١). وهو أن يصطلي منها ما يشاء.

وأبيح له الوصال^(٢) دون أمته^(٣)؛ فإنه لم يحرّم عن الوصال، فقيل: إنّه تواصل. فقال: ((إني أبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني))^(٤). قيل في معناه: يقوي ويعليني بوجيه.

« فيخمس خمسة أحاس، قال تعالى ﴿ مَا دَأَّ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَبِالنَّكَاحِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [سورة الحشر، الآية: ٧].

وكان ﷺ يقسم له أربعة أحاس، وخمس خمسة، وتكون من الأربعة المذكورين معه خمس خمس ويصرف ما كان له بعده من خمس الخمس لمصالح المسلمين، ومن الأحاس الأربعة للمرتقة.

وخمس خمسة.

أحدها: مصالح المسلمين كالنفوس والقضاة والطعام.

والثاني: بنو هاشم وبنو مطلب. وهم لفراد بني فخر.

والثالث: النمامي.

والرابع والخامس: النمامي وابن السبيل.

وأما الأخص: الأربعة فالأصغر لها للمرتقة وهم الأحاد المصلون للجهاد.

انظر: معني الخصاص (٩٣/٣) مختصر تفسير ابن كثير (١٠٥/٢-١٠٦)؛ قلوب وعروة (١٨٧/٣) وما بعدها.

(١) صهي العنيفة: هو شيء ليس كان النبي ﷺ يصطليه لنفسه من العينة، كعبد أو أمّة، أو همس أو سيف أو درع، أو نحو ذلك. وقد كانت صهيته بنت حبي من أعطت من الصهي.

انظر: مختصر تفسير ابن كثير (٢٠٦/٢، ٢٠٧) فتح البدر (٣١٣/٢) مجمع الأثر (٦٥٧/١).

(٢) الوصال ترك العطر بالهر وفي ليالي رمضان بالقصد، كما ثبت عنه ﷺ.

انظر: الصحاح (٨٤٢/٥) البيان (١٣٤/٩) وروضة الصالحين (٣٥١/٥).

(٣) انظر: البيان (١٣٤/٩)، التوجيه (٦/٢)، المجموع شرح المفهرج (١٤٣/١٦) وروضة الصالحين (٣٥١/٥).

(٤) صدق عليه.

انظر: فتح البدر شرح صحيح البخاري (٢٠٢/٤)؛ صحيح مسلم (٤٤٥/١، ٤٤٦).

وأُبيح له أحد المأء من «مطشان» لقوله تعالى: ﴿وَالنَّبِيُّ أَوْثَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(١).

وأُبيح له الحمى لنفسه^(٢). يحمي الأرض لرعي ماشيته، وكان حراماً على من قبله من الأنبياء^(٣).

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٦.

(٢) يحمي لنفسه: مع أن يقرب ويقترب إليه أحد.

انظر: المصباح المنير ص (١٥٣)، البيان (٢٣١/٣).

(٣) ذكر العبد في إخبارهم المرودي وغيرهما أنه لو قصده ظالم، وجب على من حصره أن يدل نفسه دونه بغير والله أعلم.

مط - الخاوي الكبير (١٨/٩)؛ البيهقي (١٣٤/٩)؛ روضة الطالبين (٣٥٢/٥)

فصل^(١)

فأما ما خص به له وأمنه من الكرامات. أحلت له ولهم العائمت، وكانت حراما على من قبله من الأنبياء^(٢)، وجعلت له وهم الأرض مسجدا، وتراها طهورا، وجعلت أرواحه أمهات المؤمنين لا يحل لأحد بعده^(٣)، وبعث إلى الكافة^(٤)، وبقيت معجزته بعده إلى يوم القيامة، وهي القرآن، وجعل خاتم النبيين^(٥)، ونصر بالرب، وكان العلو يرهبه من مسيره شهر^(٦)، وجعلت أمته معصومة، لا تجتمع على ضلالة^(٧)، وعص بالشعاعة^(٨).

(١) الفصل في اللغة هو الحجر بين اثنين، ومنه فصل الربيع؛ لأنه يحجر به بين الصيف والشتاء. وفي الاصطلاح حائطة من مسائل تعبر أحكامها بالنسبة لما قبلها، غير مترجمة بالكتاب والباب. وقد يستعمل كل من الفصل والباب مكان الآخر.

وعرف الشرعي الخطيب الفصل، وفي اسم الجملة مختصه من الباب مشتملة على مسائل غالبها. «نظر: المنع من (٧)؛ الكتب للكفوي من (٢٨٦)؛ معني احتاج لشرعي (١٦/١).

(٢) أجل له عليه الصلاة والسلام - الصائم وأمنه، وكانت لا يحل من قبله من الأنبياء، بل كانوا يترقبونها. انظر: البيان (١٣٥/٩).

(٣) لما اختص به عليه السلام - أن روحه ثلاثي نزل عن رضى الله عن - محرمات على غيره أبدا. انظر: روضة الطالبين (٣٥٥/٥) الوجيز (٦/٢).

(٤) أي. أنه عليه السلام بعث إلى كافة الخلق، وقد كان قبله من الأنبياء يبعث الواحد إلى بعض الناس دون بعض.

انظر: احتاجي الكبير (٣٠/٩)؛ البيان (١٣٦/٩).

(٥) انظر: احتاجي الكبير (٢٩/٩-٣٠)؛ البيان (١٣٥/٩-١٣٦)؛ روضة الطالبين (٣٥١/٥)؛ الوجيز (٦/٢)؛ المجموع شرح للهدى (١٤٣/١٦-١٤٤).

(٦) أي. أن أمته يحاف من لبي ولا يدين التي عليه الصلاة والسلام - ربه مسرة شهر. وهذا من نصر الله لنبي ﷺ. انظر: شرح السنة (١٩٧/١٣).

(٧) انظر: الحفوي الكبير (٢٩/٩).

(٨) أي. أن رسول الله ﷺ هو أول من يسمع للخلق وأول من يسمع للخلق وأول من تحاب شعاعه. انظر: معني احتاج (١٢٥/٣).

وكان ينظر من وراءه كما ينظر من قدامه^(١).

ومعنى ذلك: التحفظ والحس. وكذلك قوله: ((تام عيني، ولا ينام قلبي))^(٢).

وجعل ثواب رساله مصاعفا، وعقابه مضاعفا^(٣).

روى حديقه^(٤) عن النبي ﷺ أنه قال: ((جعلت الأرض كلها لنا مسجدا،

وجعل ترابها لنا طهور، وجعلت صغرها/ صغرى الملايكة، وأوتيت هؤلاء الآيات [٣/ب]

الأربعة في آخر سورة البقرة من كثر تحت العرش، ولم يعط أحد قبلي، ولا يعطى

أحد بعدي))^(٥).

(١) انظر الحازي الكبير (٣٠/٩)، البيان (١٣٦/٩)، الصواعق شرح المذهب (١٤٤/١٦).

(٢) أخرجه البحاري (١١٤٧) و (٢٠١٣)، و (٣٥٦٩)، وصنم (٧٣٨)، (١٢٥).

(٣) لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّقْ بِمَنْ يَقْنُ بِفَحْشَةٍ مُبِينَةٍ يُصَفِّقُ لَهَا الْقَدَاتُ صِفْقًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣٥].

(٤) انظر الخوازي الكبير (٣١/٩)، روضة الطالبين (٣٥٦-٣٥٧).

(٥) هو حديقه بن حنبل - يوفى: شمس - من حاصر القسبي، والحمد لله رب العالمين بن جابر، وهو صاحب سر رسول الله ﷺ في السجود، ولم يعمهم أحد إلا حديقه كان موته بعد من عثمان بأربعين ليلة، سنة ست وثلاثين.

انظر: أسد الغابة (٤٦٨/١، ٤٦٩)، الإصابة (٤٤٤-٤٥)، حية لأولياء (٢٧٠/١)، شذرات الذهب (٣٢/١).

(٦) متفق عليه.

انظر فتح مباري شرح صحيح البخاري (٩١/١، ٩٢، ١١٩)، صحيح مسلم (٣٧٠/١، ٣٦١).

قال الشافعي رحمه الله . وأرواحه أمهاتهم في معنى دون معنى . وذلك أنه لا يحل نكاحهن بحال، ولا تحرم بيات لو كن هن؛ لأن النبي ﷺ زوج بناته، وهن اخوات المؤمنين^(١).

ومعنى ذلك: أن روجات النبي ﷺ أمهات المؤمنين في التحريم، ولو كن أمهات من كل وجه لحرمت بساقن على المؤمنين وقد روج النبي ﷺ عليا^(٢) فاطمة^(٣)، وعثمان^(٤) بتبنيه رقية وأُم كـثـوم^(٥)،

(١) انظر: الأم (٣٦٤/٦)، مختصر المرقى ص (٢١٩).

(٢) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشمي القرشي، أبو الحسن، ابن عم رسول الله ﷺ، وروح ابنته فاطمة، وتُد قبل البعثة بعشر سنين، كان من أبرز الصحابة معها وقضاء وعلم وحاجتنا، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، توفي - سنة ٤٠ هـ.

انظر تذكره الحفاظ (١٠٠/١)؛ بداية ونهاية (٢٢٣/٧)؛ حبة الأمل (٦١/١)؛ صفة الصغرة (٣٠٨/١)؛ الإصابة (٥٠١/٢).

كلهن من خديجة^(١).

إذا ثبت هذا فإن المرئي نقل. لأن النبي ﷺ روح بناته وهن أخوات المؤمنين^(٢). وهذا يحتمل أن يكون الباقي منها فيه؛ فإنه كان وهن غير أخوات المؤمنين. ويحتمل أن يكون معنى ذلك استعمالها على معنى الإنكار^(٣).

= على قمرها - هـي: أم كلثوم - وعندها تدعى فقال. ((فيكم أحد لم يعارف النبي ؟)). فقال أبو طهحة أنا. قال: ((أنزل))

انظر: أسد الغابة (٣٨٤/٧) الإصابة (٢٧٥/١٣) العم (٥/١، ١٠)، الطبقات (١٩/٣).

(١) هي أم المؤمنين خديجة بنت خويلد، أول من تزوجها النبي ﷺ وأول من صدقته من أهلها كثيرة، وكان رسول الله ﷺ يكثر من ذكرها، فوقيب قبل الهجرة ثلاث سنوات، وستة عشر من البوّة، ولها خمس وستون سنة، ودفنت بالمحوف.
انظر: الإصابة (٣٥٩/٤).

(٢) انظر: مختصر المرئي ص (٢١٩).

(٣) الاحتمال الأول: أن الشافعي - رحمه الله تعالى - أراد: وهن غير أخوات المؤمنين، فأسقط المرئي (غير). ذهب إلى هذا الاحتمال أكثر الأصحاب.

والاحتمال الثاني: أنه أخرجه مخرج الإنكار، وتقدير الكلام: أترى روح النبي ﷺ سانه، وهن أخوات المؤمنين؟ ذهب إلى هذا الاحتمال بعض الأصحاب.

انظر: البيان (١٤٧/٩)، الحاشية (٢١/٩)، المجموع شرح التهذيب (١٤٥/١٦)

فصل

مات رسول الله ﷺ عن تسع نسوة^(١)، عائشة وحفصة^(٢)، وأم سمية بنت أبي أمية المحزومي^(٣)، وأم حبة رمة بنت أبي سفيان^(٤)، وميمونة بنت الحارث الغلالية^(٥)، وجويرية بنت الحارث

(١) ثمان نسوة كمال يقسمهن إلى أن مات ﷺ، وخاتمة: مودة بنت ربيعة، (كانت قد وهبت لبلها لعائشة رضي الله عنها).

نظر الحارثي الكبير (١٦/٩)؛ البيان (١٣٧/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٤٤/١٦).

(٢) هي حفصة أم المؤمنين بنت أمير المؤمنين أبي حمص عمر بن الخطاب تزوجها النبي عليه السلام بعد انقضاء علف من حمص السهمي في سنة ثلاث من الهجرة، روت عنه عدة أحاديث، توفيت سنة أحد وأربعين، عام الجماعة. وقيل: توفيت سنة خمس وأربعين بالمدينة.

نظر المع ٥٠، ٥١/١)؛ أسد الغابة (٦٥/٧)؛ الإصباة (١٩٧/١٢)؛ تهذيب التهذيب (٤١٢-٤١١/١٢).

(٣) هي أم سلمة أم المؤمنين، السيدة المحبة، نظيرة، هند بنت أبي أمية بن المغيرة من عهد الله المحرومية، من المهاجرات الأول. دخل بها النبي عليه الصلاة والسلام سنة أربع من الهجرة، وكانت من أجل النساء وأشرفهن سناً. توفيت سنة تسع وخمسين من دي القعدة انظر: أسد الغابة (٣٤٠/٧)؛ المع ٦٥/١)؛ تهذيب التهذيب (٤٥٥/١٢)؛ الإصباة (٢٢١/١٣).

(٤) هي أم حبة أم المؤمنين رمة بنت سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي رضي من مات عم الرسول ﷺ، وليس في أزواجه من هي أقرب نسب إليه منها روت عنده أحاديث، توفيت سنة أربع وأربعين. وقيل: سنة اثنين وأربعين.

نظر أسد الغابة (١١٥/٧)؛ تهذيب التهذيب (٤١٩/١٢)؛ الإصباة (٢٦٠/١٢).

(٥) هي ميمونة أم المؤمنين بنت الحارث بن حرق بن بجر بن ربيعة بن ذلال الغلالية، زوج النبي ﷺ. كانت من سادات النساء، روت عدة أحاديث، تزوج بها النبي عليه السلام سنة سبع من دي المدة، ماتت قبل عائشة سنة أحد وخمسين رضي الله عنها.

انظر المع ٤٥١٨/١)؛ تهذيب التهذيب (٤٥٣/١٢)؛ الإصباة (١٣٨/١٢)؛ شذرات الذهب (٥٨، ١٢/١).

إحراعية^(١)، وسودة بنت زمعة^(٢)، وصفية بنت حيي بن أخطب الخنزية^(٣)، وريب بنت جحش^(٤).

وجمع من تروح خمس عشرة^(٥)، وجمع بين إحدى عشرة^(٦)، ورحل

(١) هي جويرية أم المؤمنين بنت الحارث بن أبي صبر، المصطفية، سبب يوم عروة المربيع في السنة الخامسة، وكان اسمها برء، بعد أن أتى النبي ﷺ طلبه مع إعانة في فكك معها، فقال: ((أزعم^١ من ذلك؟ أتروحت؟))، فأسلمت، وتروح لها، وأطلق لها الأسارى من قومها، توفيت سنة خمس. وقيل: توفيت سنة ست وخمسين رضي الله عنها.

انظر أسد الغابة (٥٦/٧)، تهذيب التهذيب (٤٠٧/١٢)، الإصابة (١٨٢/١٢)، شذرات الذهب (٦١/١).
(٢) هي سودة أم المؤمنين بنت زمعة بن قيس القرظية النعامية، وهي أول من تروح لها النبي ﷺ بعد حديصة، وأوردت به نحواً من ثلاث سنين أو أكثر، حتى دخل بعائشة، وهي التي وعت يومها بعائشة. روت أحاديث. توفيت في آخر خلافة عمر بالمدينة.

انظر أسد الغابة (١٥٧/٧)، تهذيب التهذيب (٤٢٧-٤٢٦/١٢)، الإصابة (٣٢٣/١٢)، شذرات الذهب (٦٠-٣٤/١).

(٣) هي صفية أم المؤمنين بنت حيي بن أخطب بن سعيه، من سبط اللاوي بن بني الله، إسرائيل بن إسحاق بن إبراهيم، عليها السلام. ثم من ذرية رسول الله ﷺ هارون عليه السلام، تزوجها النبي ﷺ عليه السلام، وجعل عطفها صداقها. كانت ذات حسب، وجمال، ودين، رضي الله عنها. توفيت سنة ست وثلاثين. وقيل: سنة خمس.

انظر: المع (٥٦، ٨/١)، تهذيب التهذيب (٤٢٩/١٢)، الإصابة (١٤٤/١٣)، شذرات الذهب (٥٦، ١٢/١).
(٤) هي ريب أم المؤمنين بنت جحش بن رباب، وابنة عمه رسول الله ﷺ أمها أعيمة بنت عبد المطلب بن هاشم. تزوجها الله تعالى به بنصر كتابه بلاولي ولا شاهد. فكانت تغفر بملك عن أمهات المؤمنين، وتقول: (روحكن أهاليكن وروحي لله من فوق عرشه). توفيت سنة عشرين وصلى عليها عمر.
نظر: أسد الغابة (١٣٥/٧)، المع (٢٤، ٥/١)، تهذيب التهذيب (٤٢٠/١٢-٤٢١)، الإصابة (٥٧٥/١٢)، شذرات الذهب (٣١، ١٠/١).

(٥) هناك رواية أخرى تقول بأن النبي ﷺ تروح بثلاث عشرة امرأة.

انظر المجموع شرح التهذيب (١٤٤/١٦)، تبيان (١٣٧/٩)، الحاوي الكبير (١٦/٩).

(٦) وفي رواية أخرى أنه جمع ﷺ بين أربع عشرة امرأة.

انظر: المجموع شرح التهذيب (١٤٤/١٦)، تبيان (١٣٧/٩)، الحاوي الكبير (١٦/٩).

بثلاث عشرة، وفارق امرأتين في حياته.

بحداهما الكسبة^(١). وهي التي رأى بكشعها^(٢) يربا فقال: ((ألحقني بأهلك))^(٣).
والأخرى^(٤): التي قالت له: أعود بالله منك، فقال: ((عدت بمعاد))، فطلقها^(٥).

(١) الكسبة هي قطعة بست الصحن بن سميان. وقيل: عمرة بست ريد، وقيل: هي العاية بست ظيب. وقيل: ساء بست سميان وقال بعضهم هي كلابية، واحدة، وإنما الخلف في اسمها وقيل الكلابية. هي عمرة بست حرن، التي تعودت منه عليه السلام يوم دنا منها، فقال لها: ((عدت بعظيم، ألقى بأهلك)).

انظر أسد الغابة (٢٢٨/٧)، الإصابة (٨١/١٣)، الاستيعاب (١٨٩٩/٤)

(٢) كشعها من الكشح، وهو ما بين الحاصرة إلى الصلح من الخلف، وهو من لدن السرة إلى الخصر وقيل الكشح جانب البطن من ظاهر وداخل. وقيل هو الخصر.

انظر: لسان العرب (٥٧١/٢-٥٧٢)، لمطلع على أنباء الخلف من (٣٥٥)، البيان (٢٩١/٩).

(٣) أخرجه البيهقي قال: تروى رسول الله ﷺ امرأة، فلما دخلت عليه، ورأى بكشعها يربا وأصحا،

قال أبو عبيدة^(١): تزوج رسول الله ﷺ ثمانى عشرة امرأة، واتخذ من الإمامة ثلاثاً. يد ثنت هدا، فكل امرأة مات عنها فهي محرمة^(٢) بالص^(٣) والإجماع^(٤). فأما من فارقها في حياته^(٥) فهل تحل لغيره فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: تحل^(٦)؛ لأن النبي ﷺ أمر أن تحجر زوجاته، وأخس إذا أردن الحياة/ [١/٤] اندنيا فارقهن، ولو كن لا يحللن لغيره لم يكن فراقه إياهن، فحصل هن انغراض^(٧).

(١) أبو عبيدة هو عامر بن عبد الله بن الجراح، أحد السابقين الأولين، ومن عزم الصديق على توليته الخلافة، شهد له النبي ﷺ بالجنة، وصماه أمين الأمة، ومات شهيداً شهيداً، روى أحمد بن حنبل في مسنده، وغرائب عروايت مشهوره، توفي سنة ثمان عشرة، وله ثمان وخمسون سنة.
انظر صفة الصفة (١/١٤٢) أسد الغابة (٣/١٢٨)، تهذيب التهذيب (٥/٧٣)، الإصابة (٥/٢٨٥-٢٨٩).

(٢) وأما من استحل ذلك كان كافراً، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْ تَنكِحُوا أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا زُوجَهُمْ﴾، بقوله تعالى: ﴿سورة الأحزاب، الآية: ٥٣﴾.

والثاني: أنه لا يحلن لغيره^(١)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَرْوَحَهُ أُمَّهُنَّ﴾^(٢).

والثالث^(٣): إن كان دخل من لم يحسن، وإن لم يكن دخل من حلل؛ إذ روي أن الأشعث الأنكدي^{(٤)(٥)} تزوج بالكنية فبلغ ذلك عمر بن الخطاب^{(٦)(٧)} رضي الله عنه، فهم برجمه، فقيل له: إن النبي ﷺ لم يكن دخل بها، فجلده^(٨).

(١) لا يحسن بغيره، سواء دخل من، أو لم يدخل؛ لأن حرمة الأمور تنسب بالمقد.

انظر: البيان (١٤٨/٩) والجوهر (٦/٢).

(٢) سورة الأحزاب: الآية: ٦.

(٣) وهو الصحيح.

انظر: البيان (١٤٨/٩) وروضة الطالبين (٣٥٥/٥).

(٤) هو الأشعث بن قيس بن معاذ كعب الكندي، يكنى أبا محمد، كان من موثق كنية. وقد هلك في سنة عشر في

سبعين ركباً من كنية. وكان الأشعث قد رند عن رند من الكندي، ونسب، فأحضر إلى أبي بكر، فأسلم سكر الكوفة، وشهد ضمن مع عليّ حرب بعد مقتل عليّ بن أبي طالب، وصلى عليه الحسن بن عليّ. وقيل: مات سنة اثنين وأربعين.

انظر: أسد الغابة (١١٨/١، ١١٩)، الإصابة (٨٧/١-٨٩)، تقريب التهذيب (١٧٩/١) تهذيب التهذيب (٣٥٢/١).

(٥) قبل: إن الذي تزوجها حكرمة بن أبي جهل.

انظر: البيان (١٤٨/٩) المجموع شرح للذهب (١٤٥/١٦).

(٦) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، مدني القرشي، كانت له السفارة في الحامية. أسلم وكان إسلامه فتحاً على المسلمين، ورجع منه من الصديق. شهد لشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وفي الخلافة بعد أبي بكر الصديق، فسار أحسن سيرة.

انظر: الإصابة (٥١٨/٢)، الترمذي من (٢٥٣)، السيرة والتهذيب (١٣٢/٧)، تذكرة الحفاظ (٥/١)، الاستيعاب (٤٥٠/٢)، أسد الغابة (٦٤٢/٣).

(٧) قيل: إنه وقع إلى أبي بكر الصديق.

انظر: البيان (١٤٩/٩) المجموع شرح للذهب (١٤٥/١٦).

(٨) أورده الحفاظ.

انظر: تنقيح الجوه (١٦٠/٣).

قال القاضي أبو الطيب^(١): الذي تزوج بها مهاجر بن أبي أمية^(٢)، فهم عمر برجه، فقبل: إنه ما دخل بها. يريدون مهاجر^(٣).

فرب قال هذا القائل: الدخول كأنه موت. ألا ترى أنهما يقرران المهر. قبل. إحداهما يخلعان في العدة^(٤)، فحيز اختلافهما.

(١) هو القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن ضاهر الطبري، شيخ صاحب المذهب، الإمام البارع في علوم الفقه، شرح مختصر لمري، وصنف في المسبب والأصوب وخلافه وجدل كتب كثيرة. وتذ سنة ٣٤٨ هـ وتوفي سنة ٤٥٠ هـ.

انظر طبقات الشافعية الكبرى (١٧٦/٣)، تهذيب الأسماء والنسب (٢٤٧/٢)، وفيات الأعيان (١٥٤/٢)، البداية والنهاية (٧٩/١٣)، تاريخ التراث العربي (١٨٠/٢).

(٢) هو مهاجر بن أبي أمية الصحابي، وهو أخو أم سلمة أم المؤمنين. كان اسمه الوليد، فعبره إلى مهاجر، وأرسله إلى خمارث بن عبد كلال الحميري فأنجب، ثم استعمله على صدقات كندة وغيرها وتوفي رحمه الله ولم يسر إليها فبعته أبو بكر إلى قتال من باليس من النزد، فإذا فرع سار إلى عمه. فسار إلى ما أمره أبو بكر وهو الذي فتح حصن الحجر بمصر موت مع ريد الأنصاري، وله آثار في قتال المرتدين باليس. توفي بعد سنة ١٢ هـ.

انظر: تاريخ الإسلام (١٩٠/٤)، العقد الثمين (١٣٢/٧)، حيفات ابن سعد (٤٦٦/٥).

(٣) ما ذكره القاضي أبو الطيب من أن الكلاية فتى عادت بالرسول وقالت أعوذ بالله من تزوجها مهاجر بن أبي أمية، ولم يذكر أحد ذلك قبل على أنه إجماع. انظر: البيان (١٤٩/٩)، المجموع شرح المهذب (١٤٥/١٦).

(٤) أئمة جميعهم عدد. وهي مأخوذة من قصد والحساب؛ لاشتغالها على العدد من الأقراء أو الأشهر غالباً وشرعاً. اسم خلفه نرى فيها لمرة لمعرفة براءة وجهي أو للخلف أو لتعجبها على زوجها.

انظر: الصحاح (٥٠٦/٢)، التعريفات ص (١٥٣)، معنى الصحاح (٢٨٤/٣)، الباب (٧/١١)، الأم (٨٦/١).

فصل

كان رسول الله ﷺ لا يحل له أن يعارق مساءه، ولا أن يتروح بعيره^(١)؛
 لقوله تعالى: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَسْذَلَنَّ مِنْ أَرْوَاحٍ﴾^(٢). ثم أبيع
 له ذلك أن يتروح من شاء من النساء^(٣) بقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَحْسِنَا نَكَاحَكَ الَّذِي
 ءَاتَيْتَ أَجُورَهُمْ﴾^(٤)، الآية.

وروى الشافعي^(٥) بإساده عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((ما مات
 رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء))، تعني: أئلا في حطرن عليه^(٦).

(١) انظر الحاوي الكبير (١٦/٩)؛ البيان (١٤٥/٩)؛ روضة الطالبين (٣٤٨/٥).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٢.

(٣) صحح لقول الأول ذلك لتكون لغة رسول الله ﷺ برك التروح بعيره.

البيان (١٤٥/٩)؛ روضة الطالبين (٣٤٨/٥).

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٥٠.

(٥) انظر الأم (٣٦٣/٦)؛ مختصر مدركي ص (٢١٩)؛ البيان (١٤٦/٩)؛ مسند الشافعي (٥٦/٦).

(٦) أخرجه البيهقي وإلحاقه.

انظر: المسالك الكبرى (٥٣٧-٥٤٠)، المستدرک (٤٣٧/٢).

باب الترغيب في النكاح

١- مسألة^(١):

قال^(٢): وأحب للرجل والمرأة أن يتزوجا إذا تآقت أنفسهما إليه؛ لأن الله تعالى أمر به ورضيه وندب إليه^(٣).

وجملة ذلك: أن النكاح ليس بواجب. وبه قن عامة الفقهاء^(٤).

وحكي عن داود^(٥) أنه قال: هو واجب إذا كان واجداً لبطول^(٦)، وكان خائف من العنت^(٧)، ويكون مخيراً بين أن يتزوج بحرة أو يتسرى بأمة^(٨). فزن

(١) مسألة مصدر، وتشتق لسمول. يقال: تعلمتُ مسألة، واتجمع مسائل.

والإصطلاح: هي المطالب التي يهرس عليها في العنم، ويكون العرس من ذلك العنم معرفتها.

انظر العريضة للمرحان ص (٢١١)؛ للمعجم التوسيط (٤١١/١)

(٢) أي: الشافعي.

(٣) انظر مختصر الخزي ص (٢١٩)؛ الحاوي الكبير (٣١/٩).

(٤) انظر لمعي (٣٤٠/٩)، الإصناف (٦/٨، ٧)؛ بدئية المجتهد (٧/٣)؛ بدائع الصنائع (٣٦٣/٢) -

(٣٦٤)؛ البيهقي (١٠٩/٩)؛ روضة القضاة (٣٧٤/٥)؛ المجموع شرح المذهب (١٢٩ ١٣٥/١٦)

(٥) هو داود بن علي بن سيف الأنصاري، أبو سليمان، المعروف بالفهري، نسب إليه الطائفة

الفهريّة. انتهت إليه رئاسة العنم في بغداد. كان راهباً ورعاً، أحد العنم عن إسحاق بن راهويه

وأبي ثور وغيرهما. وبغداد سنة ٢٠٢ هـ. ومين ٢٠٠ هـ، ومات سنة ٢٧٠ هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٣٦٩/٨)، شذرات الذهب (١٥٨/٢)؛ طبقات السبكي (٤٢/٢) وميات

عدهما تروح أمة؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَذِكُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١) وهذا أمر يقتضي الوجوب^(٢).

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَكُمُ طَوْلًا أَنْ يَكْحَ الْمَخَصَصَاتِ﴾،

إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَتَّى تَعْنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تُصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٣)، والآية [١٤١]

التي ذكرها فليست على الوجوب؛ لأنه قال: ﴿مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَكُمُ طَوْلًا أَنْ يَكْحَ الْمَخَصَصَاتِ﴾^(٤)، وليس ذلك بواجب بالإجماع^(٥).

(١) سورة النساء، الآية: ٣.

(٢) استدل داود رحمه الله، وكذلك يقول عليه السلام ((ناكحوا نكاثروا)) وكذلك لأنه إجماع، لقول صاحبين لم يظهر خلافهما

أحدهما قول عمر أبي الروائد (لا يملك من النكاح إلا عمر أو محور).

والثاني: قول معاذ في مرسه: روجوني لا تقني الله عزباً.

انظر: الحاوي الكبير (٣١/٩)، المحلى (٤٤١/٩-٤٤٢-٤٤٣)

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٥

(٤) سورة النساء، الآية: ٣

(٥) انصر البيهقي (١٠٩/٩)، الحاوي الكبير (٣١/٩)، (اصحاح (١١٠/٢)، المحلى (٣٤١/٩)، مختصر

الفقه على المذاهب الأربعة (٢٦٥/٢-٢٦٦)، الكافي في فقه أهل السنة من (٢٢٩)، بداية اختصار

وهاية للمقتصد (٨/٣)، بدائع الصالح (٣٦٤/٢).

فصل

النكاح مستحب لمن طاقت نفسه إليه^(١).

قال الشافعي رحمه الله : ومن لم تتق نفسه إلى ذلك فأحب إلي أن يتخلى لعبادة ربه^(٢).

ومن أصحابنا من قال: هو مستحب في الحنيفة، طاقت نفسه إليه، أو لم تتق^(٣)؛ لقوله ﷺ : ((تاركوا نكاثروا؛ فإنني أباهي بكم الأمم))^(٤) والاول أصح^(٥)؛ لأنه إذا كان ممن تخلى لعبادة ربه كان أولى من أن يستعمل نفسه بما يمنعه من ذلك لعدم حاجة.

(١) انظر البيان (١١٠/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٣٠/١٦)؛ الوجيز (٦/٢)

(٢) انظر الأم (٣٧٣/٦)؛ مختصر الخزي ص (٣١٩)؛ الحوي الكبير (٣٢/٩)

(٣) لأصحاب هم مثل أبي عروة الأسدي من يحنث أصحاب الشافعي ((أنه يجب للائق إليه العذر على مؤنه))؛ وصرح به في صحيحه، ونقله المصنف في شرح مختصر الجوهري انظر: البيان (١١٤/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٣٦/١٦).

(٤) سبق ترجمته في ص ٦.

(٥) انظر الحوي الكبير (٣٣٣/٩)؛ البيان (١١٤/٩)؛ روضة الصالحين (٣٦٣/٥).

٢- مسألة

قال وإذا أراد أن يتزوج المرأة فليس له أن ينظر إليها حاسراً، وينظر إلى وجهها وكفيها^(١).

وجملة ذلك. أنه لا يجوز لمن أراد أن يتزوج امرأة أن ينظر إلا إلى ما ليس بعورة، وهو الوجه والكفين^(٢).

وقال داود: يجوز أن ينظر إلى جميع بدنها سوى العرج^(٣)

وقال الأوراعي^(٤): ينظر منها إلى مواضع لحمها^(٥).

وحتجوا بما روى جابر^(٦) أن النبي ﷺ قال: ((من تأتت نفسه إلى نكاح امرأة

(١) انظر مختصر ابن أبي شيبة (٢١٩)، لخوازي الكبير (٣٣/٩).

(٢) أي: ينظر إلى وجهها وكفيها بعد الحرم على نكاحها وقس الخطبة؛ فلا يتركها بعد الخطبة؛ فيؤدبها وسواء كان النظر يادها لم يفر إداها.

انظر روضة الطالبين (٣٦٦/٥)؛ معيحتاج (١٣٨/٣)

(٣) النظر إلى الوجه والكفين هو أيضا قول الحسن وسعيد بن جبير وعطاء.

انظر: لخوازي الكبير (٣٣/٩)؛ البيان (١٢٢/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٣٣/١٦)؛ روضة الطالبين (٣٦٦/٥).

(٤) انظر: المغني لابن حزم (٤٤٢/٩).

(٥) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يثمد أو عمرو الأوراعي، عالم أهل الشام. كان يسكن خلة الأوراع بمشقق، ثم تحول إلى بيروت مرات عدة إلى أن مات، كان له من كتب مستمل ومشهور، عمل به فقهاء الشام مدة، وفقهاء الأندلس، ثم قتل. ولد سنة ثمان وثمانين، وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة.

انظر: مذكرات الحفاظ (١٧٨/١-١٨٤)؛ نسخ (١٠٧/٧-١٣٤)، الشذرات (٢٤١/١-٢٤٢)

(٦) الإشراف على مدح أهل العلم (١/١٨)، المعني (٤٩٧/٩)؛ الإصباح (١١١/٢).

(٧) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام الأنصاري السلمي، أحد أكثرين من النبي ﷺ وروى عنه جماعة من الصحابة، وله ولديه صحبه توفي سنة أربع وخمسين، وصلى عليه أبان بن عثمان، وكان أمير المؤمنين، وهو آخر من مات بالدينة من شهد العقبة.

انظر أسد الغابة (٤/٢٧٠)، الإصابة (٢١٤/٩)، الاستيعاب (٢٢٢/١)، السبابة والسبابة (٢٢٢/٩)؛ النجوم الزاهرة (١/١٩٨)؛ صفة الصوة (١/٦٤٨).

فليطز منها ما يدعوه إلى نكاحها. قال جابر: فخطبت امرأة فكنيت أنثىً لها حتى نظرت منها إلى ما دعاني إلى نكاحها، فتزوجت بها^(١).
 ودليلنا: ما روى المعيرة بن شعبة^(٢) قال: خطبت امرأة فقال لي النبي ﷺ: ((انظر إلى وجهها وكميها؛ فإنه أحرى أن يؤدم^(٣) بكما^(٤))).
 ومعنى يؤدم: يصصح، فأما خير فهو يحمل وخير ما يفسره.

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي.

انظر مسند أحمد (٣٣٤/٣)، المستدرک (١٦٥/٢)، التلخیص النکوی (٨٤/٧).

(٢) هو المعيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن محمد، القمي، الكوفي، الصحابي الجليل، أسلم عام ١٢٦ لله. له عن رسول الله ﷺ ١٢٦ حديثاً، كان موصوفاً بالعلم والهدوء، عاقلاً أدباً فصيحاً، شهد الحديبية والمشاهد، ولي إمرة البصرة. توفي في الكوفة سنة ٥٥ هـ. وروى له جماعة.
 انظر: الإصابة (٤٥٣/٣)، تاريخ بغداد (١٩١/١)، الأعلام (٢٠٠/٨)، شذرات الذهب (٣١٠/١).

(٣) يؤدم بكما أي: تحصل الألفة والودق والإصلاح بينكما.

انظر العائني في غريب الحديث (٢٩/١)، بيل الأوطار (٢٤٠/٦).

(٤) رواه النسائي، والترمذي، وابن ماجة، والدارقطني.

انظر: سنن النسائي (٦٩/٦)، تحفة الأحمدي (٢٠٦/٤)، سنن ابن ماجة (٥٩٩/١)، سنن الدارقطني (٢٥٣/٣).

فصل

فإد، تزوج امرأة، أو اشترى أمة جاز له أن ينظر إلى جميع بدنها^(١).
 وحكي عن بعض أصحابنا^(٢) أنه قال: لا ينظر إلى فرجها^(٣)؛ لما روي عن
 النبي ﷺ أنه قال ((النظر في الفرج يورث الطمس^(٤)))^(٥).
 وهذا الحديث ليس بثابت^(٦). ويدل على صحته أن النظر إلى الفرج يورث
 الطمس، والطمس العمى؛ ولأن الاستمتاع به جائز، والنظر من جهة^(٧).

(١) انظر: البيان (١٣١/٩)؛ روضة الطالبين (٣٧٢/٥-٣٧٣)؛ المجموع شرح المذهب (١٣٣/١٦)

(٢) أمثال الشيخ أبو حامد.

انظر: البيان (١٣١/٩).

(٣) انظر: البيان (١٣١/٩)؛ روضة الطالبين (٣٧٢/٥)؛ المجموع شرح المذهب (١٣٤/١٦).

(٤) الطمس، العمى. أي في الناظر وقال الطبري في "المنه". أي أن الولد يسهما يولد أعمى.

انظر: البيان (١٣١/٩-١٣٢).

(٥) أخرجه ابن عدي، وابن حبان، وابن الجوزي.

انظر الكامل (٥٠٧/٢)؛ المحروحين (٢٠٢/١)؛ الموضوعات (٢٧١/٢).

(٦) قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عمه فقال: موضوع، وبقرة منس.

انظر: العلل (٢٣٩٤).

(٧) ذكر العمري في النظر إلى الفرج وجهين، هما:

١- يجوز لأنه موضع يجوز له الاستمتاع به، فحار له النظر إليه كما يصح.

٢- لا يجوز، ما روي أن النبي -عليه السلام- قال: ((انظر إلى الفرج يورث الطمس، ولأنه فيه

درعة وسخه).

انظر: البيان (١٣١/٩)؛ روضة الطالبين (٣٧٢/٥).

فصل

وأما لأحبي ولا يحور / له النظر إلى الأحيية فما عدا الوجه والكفين، وأما [١/٥] الوجه والكفان فإن لم يحجب الافتتان بما جاز له النظر بغير شهوة، وإن حجب الافتتان لم يحجر، والمرأة أيضا لا تنظر من الرجال إلا إلى الوجه والكفين؛ لأن الرجل في حق المرأة كالمرأة في حق الرجل^(١). هكذا ذكر أصحابنا^(٢).

ووجهه ما روت أم سلمة قالت: ((كنت أما وميمونة عند النبي ﷺ فأقبل ابن أم مكتوم^(٣)، فقال: احتجسا عنه. فقلنا: إنه أعمى. فقال: ((أنعميا وإن أنتما!))^(٤).

وأما إذا كان بما ضرورة أن ينظر إليها الطيب حار. ويحور النظر إلى وجهها لتحمل الشهادة عليها، وللبايعتها^(٥).

وأما في غير حار الحاجة فلا ينظر إلا أن بأس الافتتان بما والشهوة لضررها.

(١) انظر البيان (١٢٥/٩-١٢٦)؛ الوجيز (٦/٢)؛ روضة الصابيين (٣٧١/٥)؛ المجموع شرح المهذب (١٣٤-١٣٣/١٦).

(٢) أمثال المسودي والطوسي.

انظر: البيان (١٢٦/٩).

(٣) هو عبد الله بن أم مكتوم، وقيل عمرو بن قيس بن رائدة بن الأصم، واسم أمه عاتكة، الصحابي الشجاع الصريح القريشي العامري، المعروف بابن أم مكتوم، لمؤذن المشهور أسلم مكة، وهاجر إلى المدينة قبل مقدم النبي عليه السلام من حنابلة، أن الله تعالى ذكره في كتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ (٤) وأمر ﷺ فاطمة بنت قيس أن تعبد في بيته مات بالمدينة سنة ٢٣هـ. وقيل غير ذلك.

انظر: الإصابة (٥٧/٤)، طبقات ابن سعد (١٥٠/١٤)، حلية الأولياء (٤/٢).

(٤) أخرجه أحمد والبيهقي.

انظر: مسند أحمد (٢٩٦/٦)؛ السنن الكبرى (٩١/٧).

(٥) انظر: الحاشي الكبير (٣٦-٣٥/٩)؛ البيان (١٢٩/٩)؛ الوجيز (٧/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٣٣/١٦).

والرجل لا ينظر إلى ما بين السرة والركبة من الرجل إلا عند الضرورة وفي حالة مداواة الطيب، ولا ينظر إلى بقية بدنه لشهوة. وكذلك المرأة مع المرأة وكذلك ذر رحم المرأة المحرم عليها^(١).

فأما عند المرأة فمعه وجهان:

أحدهما: أنه مثل ذوي الخمار؛ لقوله تعالى: ﴿لَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(٢).

والثاني: أن العبد بمنزلة الأجنبي مع سيده؛ لأن ملكها منه لا يبيح الاستمتاع، ولا يحصل به التحريم، فكان بمنزلة الأجنبي^(٣).

(١) انظر: البيان (١٣٠/٩)؛ الوجيز (٧٠-٦/٢)؛ المجموع شرح المذهب (١٣٤/١٦)

(٢) سورة البقرة الآية: ٣١.

(٣) انظر: البيان (١٣١/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٣٣/١٦)

(٤) قال الشيخ أبو حامد، وهو الصحيح عند أصحابنا؛ لأن الحرمة إنما تنبئ من شخصين م تنبئ بينهما شهوة؛ كالأخ والأخت، والعبد ومولاه، شخصان صحت بينهما شهوة، فهو كالأجنبي.

نظر: البيان (١٣١/٩)

فرع

النصي المراهق^(١) هل يجوز أن ينظر إلى بدن المرأة؟ فيه وجهان:

أحدهما: يجوز^(٢)؛ لقوله تعالى ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَنْبِئُوا﴾^(٣).

والثاني لا يجوز^(٤)؛ لقوله تعالى ﴿أَوِ الْبَطْنِ الْأَيْمَنِ الَّذِي تَرْيَظُهُو عَلَى عَوْرَتِ

الْإِنْسَاءِ﴾^(٥) معناه لم يمهروا على الجماع^(٦).

(١) المراهق هو من قارب الحلم، والأصح أن نظره يكتفي بالطلع إلى الأجنبي لظهوره على العورت.

ينظر. معني الاحتاح (١٢٨/٣)؛ قتيوي وعميرة (٢١٠/٣)؛ روضة الطالبين (٣٦٧/٥).

(٢) أي يجوز له النظر، لأنه معها كائنات من ذوي عارمها.

انظر البيان (١٢٨/٩)؛ مجموع شرح المهذب (١٣٤/١٦)؛ روضة الطالبين (٣٦٧/٥).

(٣) قال بهذا القول أبو عبد الله الزهري.

انظر: المجموع شرح المهذب (١٣٤/١٦).

(٤) سورة النور، الآية: ٥٩.

(٥) أمر - عر وجن - بالاستئذان إذا بلغوا الحلم، فقل على أنه قبل أن يعموا (حلم يجوز دعوتهم من غير استئذان).

انظر: البيان (١٢٨/٩)؛ روضة الطالبين (٣٦٧/٥)؛ المجموع شرح المهذب (١٣٤/١٦).

(٦) لا يجوز وذلك لأنه كالرجل البالغ الأجنبي معها، فلا يمن لها أن تترد له.

انظر: البيان (١٢٨/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٣٤/١٦).

(٧) سورة النور، الآية: ٣١.

(٨) أي: أن المراهق يقوى على الجماع، فهو كالبالغ.

انظر: البيان (١٢٨/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٣٤/١٦).

فرع

الخصي^(١) وكذلك المحدث^(٢) لا يجوز أن ينظر إلى بدن المرأة إلا أب، يكره ويهزم وتذهب شهوته^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿أَوِ التَّائِبِينَ عَنْ أُولَى الْأَرْزَاقِ^(٤) مِنْ الرِّجَالِ﴾^(٥).

(١) خصي، يقال، خصاه خصياً وخصاه، مثل ومرغ بهصيه، وهو من فصع أنثياه، وبني ذكره ويقال له أيضاً: خصي.

انظر: مختار الصحاح ص (١٧٨) روضة الطالين (٣٦٨/٥) معي المصحح (١٢٨/٣) البيان (٤١٣/٤).

(٢) المحدث: هو المنثية بالنساء.

نظر: انصاح النير ص (١٨٢) روضة الطالين (٣٦٨/٥) انبياء (٢٨٠/٥).

(٣) انظر: البيان (١٢٨/٩) روضة الطالين (٣٦٨/٥).

(٤) أول الإربة أصحاب الحاجة إلى النساء.

انظر: تفسير الجلالين ص ٤٦٢.

(٥) سورة النور، الآية: ٣٦.

باب ما على الأولياء وإنكاح الأب البكر^(١) بغير إذنها/

قال الشافعي رحمه الله . قد دل كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله - عليه السلام - على أن حتما على الأولياء أن يزوجوا إلى أحره^(٢).

وجمة ذلك: أن المرأة لا تكت أن تزوج نفسها، ولا أن تزوج غيرها، ولا يزوجهها، إلا وليها، إما مناسب أو مولى أو حاكم. فإن ردت أمرها إلى غير وليها فزوجهها لم يصح النكاح^(٣).

وروي ذلك عن عمر، وعلي، وابن مسعود،

(١) البكر هي العذراء والخمس البكار وأصغر البكرة بالفتح، والبكر من النساء التي لم يقرها رجل، ومن الرجال الذي لم يقرب امرأة.

نظر الصحاح (٥٩٥/٢)، المصباح المنير ص (٥٧٤/١) لسان العرب (٧٨/٤) مهابة لابن الأثير (١٩٦/٣)؛ العلاموس (١/٣٩٠)؛ تاج العروس (٥٧/٣)؛ مقاييس اللغة لابن فارس (٢٨٧/١) - ٧٨٩-

(٢) تسمى المسناة: (على أن حتما على الأولياء أن يزوجهوا) الخثر البوايع إذا أردت النكاح ودعوت إلى رضا قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَيْنَ أَكْفَيْنَ فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْعَرُوبِ﴾. [قال]: وهذه آية في كتابه الله تعالى دلالة على أن ليس للمرأة أن تتزوج بغير ولي.

انظر: مختصر الرقي ص (٢٢٠)، الأم (٣٥/٦).

(٣) انظر: احتاوي الكتب (٣٧/٩)؛ البيان (١٥٢/٩)؛ الأم (٣٥/٦).

وابن عباس^(١)، وأبي هريرة^(٢)، وعائشة^(٣).

ومن التابعين: سعيد بن المسيب^(٤)، والحسن البصري^(٥)، وعمر بن عبد العزيز^(٦).

(١) هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي، حم الأمة، ومأم التصير. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين. روى (١٦٦٠ حديثاً). كلف بصره في آخر عمره. سكن طائفة، وتوفي بها سنة ٦٨ هـ.

انظر الإصامة (٢٣٠/٢)، تهذيب الأسماء والمعاني (٢٧٤/١) - تذكرة الحفاظ (٤٠/١)، وفيات الأعيان (٦٢/٣)، الجرح والتعديل (١١٦/٥)، الندية والنهاية (٢٩٥/٨).

(٢) هو أبو هريرة، عبد الرحمن بن صخر الدوسي. ولد سنة إحدى وعشرين قبل الهجرة. أتمم بعد الهجرة، وأمر رسول الله ﷺ وصحبه، وكان حريصاً على ما روي عن النبي ﷺ من شيء لا يسأله عنها غيره. وهو من أكثر الصحابة حديثاً، وأحفظهم له. مات سنة أربع وخمسين من الهجرة.

انظر الإصامة (٢٠٠/٤)، أسد الغابة (٣١٨/٦)، تهذيب الأسماء والمعاني (١٠٣/٨)، تذكرة الحفاظ (٣٢/١)، أعيان القصة (١١١/١)، حلية الأولياء (٣٧٦/١).

(٣) انظر البيان (١٥٢/٩)، المعجم (٣٤٥/٩)، المعجم (٣٧/٩)، لأشرف على مله أهل العلم (٢٢/١).

(٤) هو سعيد بن المسيب بن حزن، أبو محمد القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه. ولد بسنين مصاصي خلافة عمر. وسمع عن عمر شيئا، وهو محط، وسمع من عثمان وعائشة ورمض بن ثابت وأبي هريرة - رضي الله عنهم - وخلق. كان واسع العلم، وافر المعرفة، ومعين مدابة، قوياً باحثاً، اختلفوا في وفاته على ثمان، أقواها مائة أربع وثمان.

انظر: تذكرة الحفاظ (٥٤١/١)، المعجم (٢١٧/٤ - ٢٤٦/٤)، تهذيب التهذيب (٧٧٠ - ٧٤/٤).

(٥) هو الحسن بن الحسن البصري، من كبار التابعين، أحد العلماء الفقهاء النحاة. ولد سنة ٢١ هـ. دعى له عمر، فقد ((المهم فقهه في الدين، وحيه إلى الناس))، أدرك جمعا كبيرا من أصحاب رسول الله ﷺ. روى عن محمد بن سعيد أنه قال: كان الحسن جامعاً عاداً رقيقاً مأثوراً عابداً، ماسكاً كثير العلم، جميلاً وصيماً، وكان من أشجع أهل زمانه. توفي سنة ١١٠ هـ.

انظر طبقات ابن سعد (١٠٦/٧) - تذكرة الحفاظ (١٧١/١) - مناقب السبعة (٢٤/٢)، أعيان القصة (٣/٢)، حلية الأولياء (١٣١/٢).

(٦) هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، الخليفة الخامس. ولد سنة ٦١ هـ. توفي خلافة بعهد من سليمان سنة ٨٩ هـ، فبويج في مسجد دمشق. مدة خلافته ستان ونصف، والأخير في عدله وحسن سياسته كثيرة. توفي سنة ١٠١ هـ. وهو ابن سبع وثلاثين وأشهر.

انظر: البدنة والنهاية (١٩٢/٩)، حلية الأولياء (٢٥٣/٥)، صفة الصفوة (١١٣/٢)، شذرات الذهب (١١٩/١)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٠/٥).

وجابر بن زيد^(١)، وقتادة^(٢) رضي الله عنهم^(٣).

ومن الفقهاء: الثوري^(٤)، وابن أبي ليلي^(٥)، وابن شبرمة^(٦)، وعبد الله بن المبارك^(٧)،

(١) هو جابر بن زيد الأزدي البجلي، مولاهم البصري، الحوفي، أبو السقاء، والحرف ماحية من عمه كان عام ثعل البصرة في رسمه، وهو من كبار تلاميذ ابن عيسى روى عن ابن عيسى أنه قال: تسألوني وفيكم جابر بن زيد. توفي سنة مائة وثلاث.

انظر تذكرة الحفاظ (٦٧/١)، المع (١٠٨/١)، تهذيب (٣٨٢/٢)، شذوذب (١٠١/١).

(٢) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري الصيرفي، أبو الخطيب، الحافظ العلامة المفسر، ولد سنة إحدى وستين كان من أوعية العلم، ومن يصر به لنش في قوة الحفظ. قال الذهبي: ومع حفظ فائدة وعمده بالمبحث كان رأساً في العربية والفقه وأيام العرب والنسب مات سنة سبع عشرة وقيل: ثلثي عشرة - ومائة.

انظر تذكرة الحفاظ (١٢٧/١-١٢٨/١) شبر (٢٦٩/٥-٢٨٣/٥)، تهذيب (٣١٥/٨-٣١٩/٨).

(٣) انظر الثعلبي (١٥٢/٩)، الحوفي الكبير (٣٧/٩)، لعي (٣٤٥/٩)، الإشراف على مذاهب أهل العلم (٢٢/١).

(٤) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. ولد بالكوفة سنة ٩٧هـ، وشأنها أجمع الناس عسى ديه، وورعه، ورعده، وثبتته في الرواية كان من الأئمة المجتهدين من مؤيديه. "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير" في الحديث. توفي سنة ١٦١هـ.

انظر تهذيب التهذيب (١١١/٤)، حلية الأولياء (٣٥٦/٦)، الكشف (٣٠١/١)، سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧) ومات الأعيان (٣٨٦/٢).

(٥) ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأصمعي، أبو عبد الرحمن الكوفي. ولد سنة ٧٤هـ، ومات سنة ١٤٨هـ. كان من كبار الفقهاء، عاد بالقرآن، صاحب سنة، ولي القضاء بالكوفة، وكان يفتي على قصاته.

انظر: طبقات الفقهاء لبشوارى ص (٤٨)، الكامل في التاريخ (٢٤٩/٥)، طبقات المفسرين لبندودي (٢٧٥/١).

(٦) ابن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة بن أنطعيل بن حماد الصبي الشامي، الكوفي، المصافي، ولد سنة ٢٢هـ، ومات سنة ١٤٤هـ، فيه لكرمه. أجمعوا على توثيقه، روى له لبحاري تعيقاً، وبقي الجماعة سوى الترمذي.

انظر الكشف (٩٥/٢)، التاريخ الكبير (١١٧/٥)، مشاهير علماء الأمصار ص (١٦٨).

(٧) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المزري، أحد الأئمة، كان فيه. راجعاً، أدباً، مجتهداً، فصيحاً، ثقة ثبت، فيه، عام، جواد مجاهد. ولد سنة (١١٨)، =

وعبيد الله بن الحسن العمري^(١)، وأحمد^(٢)، وإسحاق^(٣)، وأبو عبيد^(٤)، وجميعهم الله^(٥).
وقال أبو حنيفة^(٦): يحوز للمرأة أن تزوج نفسها وغيرها،

— ومات سنة ١٨١ هـ.

انظر: التهذيب (٣٢/٥)، التقريب (٤٤٥/١)، تذكرة الحفاظ (١٧٤/١)، العمر (٢٨٠/١)،
شذوات الذهب (٢٩٥/١).

(١) هو عبيد الله بن الحسن العمري بن خصيص الماصي، من فقهاء التابعين بالبصرة. قال ابن
سعد كان محموداً ثقة عدلاً. وقال ابن حبان: من سادة البصرة فقهياً وعلماء. روى له
مسلم في صحيحه حديثاً فرداً في الجائر. كان مولده سنة (١٠٥ هـ) وتوفي سنة (١٦٨ هـ)
في البصرة.

انظر: التهذيب (٧/٧)، التقريب (٥٣١/١).

(٢) هو أحمد بن محمد بن حبل بن هلال النخيلي أبو عبد الله المزوري. ولد سنة ١٦٤ هـ، ومات سنة
٢٤١ هـ. كان راصم أئمة محدثين. وأحد الأئمة الأربعة. من مؤلفاته: المسند، السامع، والمسبوح،
كتاب الزهد، والمزج، والتعديل، وغيرها.

انظر: صفة الصخرة (٣٣٦/٢)، تهذيب التهذيب (٧٢/١)، البداية والنهاية (٣٢٥/١٠)، صفات
الحسنة (٤/١)، ربيع الأعيان (٣٦/١)، طبقات ابن سعد (٣٥٤/٧).

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الحنظلي أبو يعقوب المزوري المعروف بابن راهويه. ولد سنة ١٦٦
هـ، ومات سنة ٢٣٧ هـ. كان أحد أئمة الدين وأعلام المسلمين إجماع بين الفقه والحديث والورع
والتقوى، عالم غراسان. أخذ عنه أحمد والبيهقي ومسلم.

انظر: صفة الصخرة (١١٦/٤)، حية الأوثياء (٢٣٤/٩)، تهذيب تاريخ ابن عساکر (٤٠٩/٢).

(٤) هو انعام بن سلام الأردني أبو عبيد المزوري مولاهم، البغدادي، من أحد أئمة علم الشافعي. كان
إماماً بارعاً في التفسير، الفرائض والحديث، والفقه ورعاً دليلاً حريصاً. توفي سنة ٢٢٤ هـ.

انظر: تاريخ العلماء المحجورين (١٩٧-٢٠٠)، طبقات ابن سعد (٢٥٥/٧)، تذكرة الحفاظ
(٤١٧/١)، العمر (٣٩٢/١)، شذوات الذهب (٥٥-٥٤/٢).

(٥) انظر: الحياوي الكبير (٣٨/٩)، البيان (١٥٢/٩)، المعنى (٣٤٥/٩)، بدائع الصنائع (٣٧٧/٢)،
الإشراف على مذاهب أهل العلم (٢٢/١).

(٦) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت بن روطي التيمي الكوفي. ولد سنة ٨٨ هـ، ومات سنة ١٥٠ هـ. كان
عقيداً للفقهاء، ومما من أئمة لإسلام، وركناً للعلماء. وهو إمام مفسر في الرأي في عصره،
وأحد الأئمة الأربعة.

وتوكل^(١) في الكاح^(٢)، وانه قال لشعي^(٣)، والرهري^(٤).

وقال أبو يوسف^(٥) ومحمد^(٦): لا يجوز لها ذلك بعد إذن الولي، فإن فعلت

= انظر: قدس التهذيب (٤٤٩/١٠)؛ طبقات الحفاظ ص (٧٣)؛ مرآة الحسن (٣٠٩/١)؛ البداية والنهاية (١٠٧/١٠)؛ وفيات الأعيان (٤٠٥/٥)؛ طبقات الفقهاء، لشيرازي ص (٨٦) (١) الزكاة بكسر الزاى وتحتها، التعويض والتسليم، من وكالت الأمر إليه، أي فوضته إليه. وشرعاً. تعويض شخص ماله وعمله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته. انظر: «مطلع على المآخذ المتعصية» (٢٩٨)؛ فبين (٣٩٤/٦)، المجموع شرح التهذيب (٩٤ ٩٢/١٤)؛ معنى الاختصاص (٢١٧/٢).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٣٦٤/٤)؛ امنية مع شرح فتح القدير (١٥٨/٣)؛ البحر الرائق (١١٧/٣)؛ حاشية رد المحتار على الدر المختار (٥٦-٥٥/٣).

(٣) السعي هو عاصر بن شرحبيل السعي خيمري، أبو عمر، الكوفي، من شعب همدان مولده في إمارة عمر بن الخطاب نسبت من تحت منها، وقيل: ولد سنة إحدى وعشرين. كان إماماً، حافظاً، فقيهاً، متقناً وكان يقول ما كتبت سوداء في قضاء شهد وقعة الجراح مع من الأشعث، ثم بها من سيف الجراح، وعفي عنه، وولي قضاء الكوفة توفي سنة أربع ومائة، وقيل نحو ذلك انظر: مذكره الحفاظ (٧٩-٨٨)؛ السير (٢٩٤-٣١٩)؛ تهذيب التهذيب (٥٧/٥، ٦٠).

(٤) الرهري هو محمد بن مسلم بن عبيد الله الرهري، أبو بكر القرشي، أحد الأعلام، والحفاظ الفقهاء، متص على جلالة وإقامته وهو من رؤوس التابعين. توفي سنة ١٢٥هـ، وقيل قبل ذلك سنة أو سنتين. انظر: التقریب ص (٣١٨)؛ تهذيب (٣٩٥/٥)؛ وفيات الأعيان (١٧٧/٤)؛ طبقات الفقهاء (٢٦٢/٢)؛ شذرات الذهب (١٦٢/١).

(٥) انظر: المحلى (٤٥٢/٩)؛ الإشراف على مذهب أهل العلم (٢٣/١)؛ بداية التمهيد وهما المقصد (٢٠/٣) (٦) أبو يوسف، هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري أبو يوسف الكوفي، البغدادي ولد سنة ١١٣هـ كان من كبار أصحاب أبي حنيفة، ومقتدبه منهم، وأول من وضع الكتب على مذهب إمامه، وإليه يرجع الفضل في بشرقة منه في إقصار للعمارة ومع ذلك فقد خالفه في مواضع كثيرة وولي القضاء ثلاثة من خساء بني أمية، وهو أول من لقب بقاضي القضاة مات بعدد سنة ١٨٢هـ. انظر: تاريخ بغداد (٢٤٧/١٤)؛ النحو (١٠٧/٢)؛ أخبار القضاة (٢٥٤/٣)؛ الفوائد البهية ص (٢٢٥)؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٣٤)؛ ميزان الاعتدال (٤٤٧/٤).

(٧) هو محمد بن الحسن العلامة، فقيه العراقي، أبو عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، صاحب الإمام أبي حنيفة، ولد بواسطة سه شيبي وثلاث مائة توفي سنة تسع وثمان مائة -

ذلك كان موقوفاً على إجازته^(١).

وقال داود: إن كانت بكر زوجها الولي، وإن كانت ثيباً^(٢) روجت نفسها^(٣).

وفان مائل^(٤) لا تزوح نفسها إذا كانت حبيبة^(٥)، وإن كانت دبية^(٦)

روجت نفسها^(٧).

= شيئاً بالكوفة، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وثم الفقه على الفاصي أبي يوسف كان مع تحرره في الفقه يصرب بدكائه للتل من مصداقه "جامع الكبير"، و"جامع الصغير".

انظر السير (١٣٤/٩ - ١٣٦)؛ مشنرات (١/٣٢١-٣٢٤)؛ الفوائد البهية ص (١٦٣)

(١) انظر: فتح القدير (١٥٨/٣)؛ مدائع الفصائح (٣٧١/٢).

(٢) الثيب الثبوة مصدر مصاعى من ثاب ثوب إذا رجع. يقال للإنسان. وإطلاقه على امرأة أكثر،

لأنها ترجع إلى أهلها بوجه غير الأول، واليب من النساء التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه

كان بعد أن متها، وقد يطلق على البائنة وإن كانت بكراً مجازاً، وتساءلاً ولا يخرج المعنى

الاصطلاح. لكلمة الثبوة هـ. لعمري اللغوي.

قال الشيخ أبده الله : سمعت بعض أصحابنا يقول: إن مالكا يعتبر أن يزوجها رجلا، سواء كان أجنبيا أو وليا^(١).

وقال أبو ثور^(٢): لا يجوز أن تزوج نفسها إلا بإذن وليها، فإذا أدن لها جار^(٣).
 واحتج لأبي حنيفة: بأن كل من رأت عمه الولاية بالبلوغ في المال^(٤) رأت عمه في النكاح كالرجل^(٥).
 ودليلنا ما روى أبو موسى الأشعري^(٦)، وأبو عباس، وعمران بن حصين^(٧).

(١) انظر: البيان (١٥٣/٩) الحاوي الكبير (٤٤، ٤٣٩/٩).

(٢) أبو ثور هو إبراهيم بن خالد بن أبي ليحيان الثكني الجبلي، كنيته أبو عبد الله، ولقبه أبو ثور ولد سنة ١٧٠هـ، ومات سنة ٢٤٠هـ. إمام جليل، كان حنبليا من أصحاب محمد بن الحسن، ثم صاحب الشافعي ببغداد، وأصل عنه الفقه، ثم افترق عنهذهب فقهي مستقل.

انظر: قديم التهذيب (١١٨/١) القليب في قديم الأسباب (١٠٤/٣) ومهاب الأعيان (٢٦١/١) تاريخ بغداد (٦٥/٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٥٦/٢).

(٣) انظر البيان (١٥٣/٩)، خازن التكميل (٣٨٩)، المجموع شرح للذهب (١٤٦/١٦)، الإشراف (٢٣/١).

(٤) لما هو ما فيه ضعفه سبحانه فهو حاكم أو ضروري، وهو ما كان له قبلة حادثة بين الناس، وجاز الانتداع به بين الناس.

قال الثوري: محي لنال، لأنه يحمل القلوب.

انظر: الفصاح (١٨٢/٥) النهاية لاسم أنور (٣٧٣/٤) تحذيب الأسماء والنغات (٣٢٤/٣) لمصباح لغير من (٢٢٤).

(٥) انظر: بدائع لمصانع (٣٧١/٢)، لمصباح مع شرح فتح القدير (١٥٨/٣)، البحر الرائق (١١٧/٣).

(٦) هو عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، مشهور باسمه وكنيته معا، قدم المدينة بعد فتح نجر، وصادقت سيرته حنابلة جعفر بن أبي طالب، فقدموا جميعا على النبي ﷺ.

استعمله النبي ﷺ عليه السلام - في بعض أمم وعمر على الصرة بعد الهجرة، وعثمان على الكوفة، ثم كان أحد الحكمين بضمي، ثم عزز الثوري. توفي سنة اثنين وأربعين، وميل عن ذلك.

انظر: أسد الغابة (٣٦٩، ٣٦٧/٤)، الإصابة (٢١١/٤-٢١٤)، طبقات ابن سعد (١٥٠/١)، معارف من (٣٩٠)، حلية الأولياء (٤/٢)، الاستيعاب (٤١/٧).

(٧) هو عمران بن حصين بن عبد الرحمن، يكنى أبا عبيد. أسلم عام عشرين، بعثه عمر بن الخطاب إلى البصرة، فبغته أهلها، توفي سنة اثنين وثلاثين - خمسين.

وغيرهم أن النبي ﷺ قال: ((لا نكاح إلا بولي))^(١). وتعارف المرأة الرجل؛ لأن الرجل قد أسس في حقه حقوق العار بعشيرته؛ لأنه لا تعتبر في نكاحه الكفاءة^(٢)، وهذا لا يعترض عليه فيه، بخلاف المرأة. فلما لم يؤمن أن تدحق بهم عارا لا يرون عنهم بفسخ النكاح سمعت عقده^(٣).

= انظر: أسد الغابة (٢٨١/٤-٢٨٢)؛ إحصاء (٧٠٥/١-٧٠٦) تقريب التهذيب ص (٢٦٤)؛ الاستيعاب (٢٨٤/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٠٨/٢).

(١) أخرجه أحمد والترمذي والحاكم والذوقطي.

انظر: نفس (٣٩٤/٤)؛ سنن الترمذي (١٣٧/٢)؛ مستدرک (١٦٩/٢)؛ مس الدارقطني (٢١٩/٣).

(٢) الكفاءة لغة بالفتح والمثد : التمازي والتعادل.

والكفاءة شرعا أمر يوجب عدمه عارا ولها عصال معينة.

والكفاءة معتبرة في النكاح دفعا للعار، ويسبب شرطا في صحة النكاح، بل هي حق للمرأة والولي، عنهما إسقاطها.

انظر مختار الصحاح ص (٥٧٢)، معني المحتاج (١٦٤/٣-١٦٥)؛ الشرفقاري على التحرير (٢٣٦/٢).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤٤/٩).

فصل

فأما من اعترف / إذن الولي فتعلق بما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ [١/٦] قس: ((إنما امرأة مكحت نفسها بعمر إذن وليها فكأحها باطل))^(١). فدل هذا على أنه إذا كان بإذن وليها جاز.

ودليلاً: ما رواه؛ لأن قوله: ((لا يكح إلا بولي))^(٢) يقتضي أنه لا ينعقد إلا به، وتقدم هذا للمط على دليل الخضب^(٣)

فأما داود^(٤) فتعلق بقوله ﷺ: ((النيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها))^{(٥)(٦)}.

ودليلاً: ما ذكرناه^(٧)، وما رواه فهو حجتنا؛ لأنه أثبت لها ولياً فيه، وأشركه معها في الاستحقاق وإنما كانت أحق لأن النكاح موقوف على اختيارها دون اختيار الولي^(٨).

-
- (١) رواه الأئمة أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني وغيرهم
انظر: ترتيب المسند (١٥٤/١٦) عون النبوة (٩٨/٦) نخبة الأحمدي (٢٢٧/٤-٢٣٨) مسن ابن ماجه (٦٠٥/١) مسن الدارمي (٦٢/٢) مسن الترمذي (٢٢١/٣)
- (٢) سبق تخريجه ص ٤٣.
- (٣) انظر: الأم (٣٥/٦) الحواشي الكبير (٣٧/٩) البيان (١٥٢/٩)
- (٤) داود يحسن البكر بالولاية دون النيب. أي: أنه فرق بين البكر والنيب.
- (٥) انظر: المسمى لابن حرم (٤٥٥/٩-٤٥٧).
- (٦) أخرجه مسلم؛ وأبو داود، والسنائي، والترمذي؛ وابن ماجه.
- (٧) انظر: صحيح مسلم (٥٩٤/١) مسن أبي داود مع حاشيته عون المعبود (١٩٦/٢) مسن السنائي (٨٥/٦) نخبة الأحمدي (٢٤٠/٤) مسن ابن ماجه (٦٠١/١).
- (٨) وهو قوله ﷺ: ((إنما امرأة مكحت بعمر إذن وليها فكأحها باطل)) الخ
- (٩) انظر: الحواشي الكبير (٤٤/٦)

فصل

إذا مكحت المرأة نفسها، أو زوجها غير ولي يادها، فإن النكاح فاسد^(١). فإن لم يدخل بها الروح فلا شيء عليه. فإن وحشها^(٢) نظرت: فإن كان يعتقد بإباحة ذلك عن اجتهاد أو تقيد بجهل أو طمأنينة فلا حد^(٣) عليه؛ لشبهة باعتقاده^(٤). وإن كان يعتقد التحريم قبل أو يكر الصيرفي^(٥) عليه الحد؛ لأن الاعتبار بما يعتقد^(٦).

(١) انظر: الأم (٣٥٦/٦). البيان (١٥٧/٩)؛ المصالح من (٩٦)، المذهب (٣٦٦/٢)؛ معني المحتاج (١٤٧/٣).

(٢) الرطبة: من وطئ زوجته (وطأ): جامعها؛ لأنه امتلاء.

قال جريري: وصنت الشيء برحمي وطفء؛ ووصى الرجل امرأته بطفء مبيها.

انظر: المصالح (٨١/١)؛ المصالح المبررة من (٨٢٩/٢)؛ المنطوق على الفاعل المنع من (٣١).

(٣) الحد في البقرة: انفصل بين اثنين؛ لئلا ينسب أحدهما بالآخر وحد كل شيء. منهاه؛ لأنه يرد،

ويجوز عن التصادي، في السارق وغيره ما يجزئ عن المعاودة، ويصح أيضا غيره عن إتيان المحاببات.

قال الأزهري: حنود الله، هي الأسباء التي تنحدر منها وتخلط، وأمر ألا يعتدى شيء منها،

فيحاور به غير ما أمر فيها أو على عنه فيها. وصيحت حنودا لأف لحده، أي: شاع من إتيان ما

جعلت عقوبات فيها.

والحد في الشرع عقوبات مقننة رجع الله بها العباد عن ارتكاب ما حظر، وحلهم لما عصى

امتناع ما أمر.

انظر: المصالح (٤٦٢/٢)؛ لسان العرب (١٤٠/٣)؛ المنطوق (٣٧٠)، الحارثي الكبير (١٨٤/١٣)

البيان (٣٤٥/١٢)؛ بحر المذهب (٥/١٣).

(٤) انظر: البيان (١٥٧/٩)؛ روضة الطالبين (٣٩٩/٦)؛ معني المحتاج (١٤٧/٣-١٤٨).

(٥) هو أبو أحمد بكر بن محمد بن حمد المروزي الصيرفي. روى عنه أبي عبيد، والمحاكم، وابن ماجة،

وعسجد، وغيرهم. قتل به ثوبان سنة ثلاثين وخمسة وأربعين. وقيل: مل بولي سنة ثلاثين وأربعين.

انظر: العبر (٢٦٧/٢)؛ سدرات الذهب (٣٦٩/٢-٣٧)؛ الأسناج (٢٨٩/٥)؛ (٢٩١)؛ الوافي

بالوفيات (٢١٧/١٠).

(٦) وهو قول أبو بكر المارسي والأصمغري، ومنه جريري وأبي ثور.

انظر: الحارثي الكبير (٤٩/٩)؛ البيان (١٥٨/٩)؛ روضة الطالبين (٣٩٩/٥)؛ مجموع شرح

المذهب (١٤٦/١٦)؛ المذهب (٣٥/٢).

ألا ترى أنه لو رأى أمة في داره ظلها أمته موطنها لا حد. ولو علم بأنها أجنبية وجب اخذ. ولهذا روي عن عمر رضي الله عنه: ((أن رفقة جمعت ركبا فيهم امرأة فجعلت أمرها إلى رجل، فزوجها، فجلد عمر السائح والمسيح^(١)))^(٢).
والمدح أنه لا حد عليه^(٣)؛ لقوله ﷺ: ((ادروا الحدود بالشبهات))^(٤).
والاختلاف في إباحته شبهة فيه كاعتقاده.

فأم قوله^(٥): إن الاعتبار باعتقاده فهو أنه إذا اعتقد تحريمه من طريق الظن فإن شبهة المخالف قائمة فيه بخلاف أمة الغير^(٦).

وأما حديث عمر رضي الله عنه - فرأى فعل ذلك ناديا لا حدا؛ لأنه لا يجب الحد على المسيك، ولا يجب على السائح إلا بعد الوطاء، ولم يقل^(٧).
فإن قيل: ما ذكرتموه من النبي يصل باليد^(٨)؛ فإنكم تقولون فيه: وفيه شبهة المخالف.

(١) انظر: الحارثي الكبير (٤٧/٩)؛ الأتم (٣٤/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٤٦/١٦).

(٢) أخرجه الدوقطي والبيهقي وابن أبي شيبة.

(٣) انظر: سنن الدوقطي (٢٢٥/٣)؛ السنن الكبرى (١١١/٧)؛ مصنف ابن أبي شيبة (٤٥٦/٣).

(٤) هذا قول أكثر الأصحاب، إنه إذا كانا جاهلين بتحريم السائح بعمر ولي فلا حد عليهما.

(٥) انظر: البيان (١٥٨/٩)؛ الحارثي الكبير (٤٩/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٥٣/١٦).

(٦) أخرجه الترمذي والبيهقي.

(٧) انظر: سنن الترمذي (٢٥/٤)؛ السنن الكبرى (٢٣٨/٨).

(٨) أي: قول أبي بكر الصوري، وقد تقدم ص ٤٤.

(٩) انظر: البيان (١٥٩/٩)؛ الحارثي الكبير (٤٩/٩)؛ المذهب (٣٥/٩).

(١٠) أي: أن حديث عمر إنما جعلها على جهة التثنية لا على جهة الحد بدليل أنه جسد السائح وبالإجماع أنه لا حد عليه.

(١١) انظر: البيان (١٥٩/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٥٣/١٦).

(١٢) السيد هو فعل بمعنى معول، كمنع وحريج وذكر بأنه سيد؛ لأن الذي يتخله بأحد ثمرا أو ربا فيذي في وعاء أو سقاء عليه الماء ويتركه حتى يهوى فيصير سكرًا.

(١٣) انظر: المطلع ص (٣٨)؛ الصحاح (٥٧١/٢)؛ انهاء (٧/٥)؛ لسان العرب (٤٨/٥).

جواب: أن السيد لا أصل له إلا الخمر^(١)، فكان دليله معلوما، بخلاف السكاح.

والثاني: أن العرص من الحد/ الفردع والرجز والسكاح بلا ولي لا يقتصر إلى ذلك؛ [ب] لأنه لا عرص فيه بدعوا المس إليه، وليس كذلك السيد؛ فإنه لا طريق إلى ستاحه، والمس تدعو إليه، فلا يمكن الرجوع عنه إلا باحد. ألا ترى أنه يحسد من اعتنق إباحتها بخلاف السكاح بلا ولي^(٢).

(١) الخمر سميت الخمر خمرًا لأنك تركب فاحتمرت، وسمتها تعوير ربحها. ويقال سميت بذلك بحماستها للعقل.

(نظر - المصباح (٦٤٩/٢) انقطع على أنماط الخمر ص (١٣٠)، اليان (١٢/٥١٤)

(٢) نظر - اليان (١٥٩/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٥٣/١٦).

فصل

إدفع هذا الكاح إلى من يعتد تحريمه حكم بعنده، وفرق بين الزوجين^(١).
 فإن رفع إلى من يرى جواره وحكم بصحته ثم رفع إلى من يرى فساده فهل
 يفضيه أو يفسخه؟
 قال أبو سعيد^(٢): يفسخه؛ لأنه مخالف لصح خبر الواحد^(٣). وهو قوله ﷺ:
 ((أما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل))^(٤).
 والمذهب: أنه لا يفسخه؛ لأنها مدة اجتهد يسوغ فيها الاختلاف، فإذا حكم
 الحاكم بما يراه لم يجر فسخه عليه^(٥).

(١) انظر: البيان (١٥٧/٩)؛ الحاوي الكبير (٤٨/٩).

(٢) هو أبو سعيد، الحسن بن محمد بن يزيد الأسطخري، الشافعي، فقيه شوقي، ورعي، ابن مريح كان
 ورعاً زاهداً متعلماً من الدنيا له تصانيف متعددة، منها: "كتاب أدب النقص"، ليس لأحد مثله.
 توفي سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين.

انظر: الأنساب (٢٩١/١-٢٩٢)، المعبر (٢١٧/٢)، شيرات النقيب (٣١٢/٢)؛ وفيديت
 لأعيان (٧٤/٢-٧٥).

(٣) هو خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى الشيء ^{بشيء} أو إلى من ينتهي به إليه دونه.

انظر: الأم (١٧٠/١).

(٤) انظر: البيان (١٥٧/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٤٦/١٦)؛ الحاوي الكبير (٤٨/٩)؛ المذهب
 (٣٥/٢).

(٥) سبق تحريمه ص ٤٤.

(٦) انظر: البيان (١٥٧/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٤٦/١٦)؛ الحاوي الكبير (٤٨/٩)؛ المذهب
 (٣٥، ٢).

فصل

وإن طلق في هذا النكاح لم يقع طلاقه على مذهب الشافعي^(١).

وقال أبو إسحاق^(٢): يقع طلاقه احتياطاً^(٣).

ووجه الأول: أن الصلح قطع النكاح، فإذا لم يحصل لم يقع فيه، كالعتق^(٤) في

البيع^(٥) المماس^(٦).

(١) انظر البيان (١٥٩/٩-١٦٠)، روضة الطالبين (٣٩٩/٥)، المجموع شرح المذهب (١٥٤/١٦).

مقي المختار (١٤٨/٣)، المذهب (٣٥/٢).

(٢) هو إبراهيم بن أحمد بن إسحاق ثوروي، أبو إسحاق، شيخ الشافعية، وفقه بغداد، أحد الفقهاء عن الشيخ أبي سريح، شرح المذهب، وخصه. وانتهت إليه رئاسة المذهب. تحول إلى مصر ومات بها سنة ٣٤٠ هـ.

انظر تاريخ بغداد (١١/٦)، سوا أعلام النبلاء (٤٢٩/١٥)، شذرات الذهب (٣٥٥/٢).

وحيات الأعيان (٢٦١/١)، طبقات السبكي (٢٧١/٣)، مرآة الجنان (٣٣١/٢).

(٣) انظر روضة الطالبين (٣٩٩/٥)، المجموع شرح المذهب (١٥٣/١٦)، البيان (١٥٩/٩)، المذهب (٣٥/٢).

(٤) العتق في اللغة القوة، مأخوذ من قولهم عتق الصرخ إذا طرد واستقل، وعتق العرس، إذا سبق زحماً. ويطلق على سحابة والشرف والحربة والحروح من الرق.

وشرعاً: إزالة ملك عن آدمي لا إلى مالك تقريباً إلى الله تبارك وتعالى.

انظر الصحاح (١٥٢٠/٤)، اللطيف على أقطاب النقص ص (٣١٤)، الترمذيات ص (١٠١).

البيان (٣٢١/٨)، مقي المختار (٤٩١/٤).

(٥) البيع، باع الشيء ببيعته بيعاً ومبيعاً، وهو شدة، وقياسه مباعاً وبياعه اشتراء، فهو من الأضداد.

والشيء مبيع ومبيع. وهو في اللغة عبارة عن مطلق المبادلة.

وفي الشرع مبادلة لئلا يستقوم بالمال، مستقوم تحيكاً وملكاً على وجه الرخصي ويعتقد بالإيجاب

والقبول إذا كانا باللفظ المتضمني.

انظر، الصحاح (١١٨٩/٣)، اللطيف على أقطاب النقص ص (٢٢٧)، الترمذيات في غريب أفعال

الشافعي ص (٢٧٨)، مقي المختار (٣/٢).

(٦) انظر: البيان (١٥٩/٩)، مقي المختار (١٤٨/٣/٣).

٣- مسألة:

قال: ولا ولاية^(١) لوصي، لأن عاها لا يلحقه^(٢).

وجملة ذلك: أنه إذا أوصى بتزويج بنته لم تصح الوصية^(٣)، ولم يملك الوصي ذلك^(٤). وبه قال أبو حنيفة^(٥).

وقال أحمد: يستعاد بالوصية إذا أوصى إليه به^(٦).

وقد مالت: إن كانت بنته كثيرة صحت الوصية، واعتبر إدها، وإن كانت صغيرة لم يزوجها إلا أن يعين الأب الروح، فإن لم يعين انتظر بلوغها، فرد أدت حار^(٧)

(١) الولاية بكسر الواو- هي خدمة وإمارة والسلطان. والولاية - بكسر الواو وفتحها- العبرة قبل سيوربه الولاية (أي ماله) المصدر، والولاية (أي بالكسر) الاسم، مثل الإمارة والندبة لأنه اسم لما توليته، وقعت به. فإذا أرادوا المصدر فتحوا.

وقال ابن فارس وغيره ((كل من قام بأمر شخص فهو وليه))

وقد ابن الأثير: وكان الولاية (أي بالكسر) بشر بالدير والندرة والفعل، وما لم يجتمع ذلك فيها لم ينطبق عليه اسم الولي.

انظر: الصحاح (٦/٢٥٢٩-٢٥٣٠)، التيسار (١٥/٤٠٧-٤٠٩)، القاموس (٤/٤٠٤)، التاج (١٠/٣٩٩)، النهاية في غريب الحديث لابن أثير (٥/٢٢٧-٢٢٨).

(٢) انظر: مختصر للزبي ص (٢٢٠) الحاوي الكبير (٩/٥٠).

(٣) الوصية هي قلبك مضاف إلى ما بعد الموت، يقال: أوصيت له بشيء، وأوصيت إليه، إذا جعلته وصيكًا وتوأمين القوم، أي: أوصى بعضهم بعضًا.

انظر: الصحاح (٦/٢٥٢٥) الشعرقيات ص (٣٧٣).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٩/٥١)، المجموع شرح المذهب (١٥/٤٠٠)، الأم (٦/٥٢).

(٥) انظر: بئاع الصنائع (٢/٣٩٩)، قدر لبحار وحشية ابن عابدين (٣/٧٩-٨٠)، أنحر الرائق وحاشيته "محة الخالي" (٣/١٥٣)، فتح القلم (٣/٢٨٧-٢٨٨)، أحكام القرآن لحنافس (٢/٥٣).

(٦) لفر سعي (٩/٣٠٥)، الإصناف (٨/٨٥٨)، ندع (٦/٤٠١-٤١)، كشف القناع (٥/٥٨)، الإفصاح (٢/١١٢).

(٧) انظر بديه المجهود (٣/٢٧٨)، الإشراف على مذهب أهل العلم (١/٢٧)، النكاح في فقه أهل

المسبة ص (٢٣٣-٢٣٤)، الفتوة (٢/١٤٦)، المشرقي والعلوي (٣/١٧٧-١٧٨).

واحجوا بأن الأب يمت ولادة النكاح، فصح أن يوصي بها، كولاية ابدل^(١).
 ودليلنا أن هذه الولاية تنقل بنشرع إلى من دون الأب، فلا يجوز صرفها
 بالوصية، كولاية المار والحضانة. ويخالف ولاية المأول لما ذكرناه^(٢)، لأن العرض بها
 حفظ العشيرة ورفع العار عنهم، والمأمرب أحق بذلك من غيره^(٣).

(١) انظر الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٣٣ ٢٣٤)؛ المحرشي والعنوي (١٧٧/٣ ١٧٨).

(٢) سبق ذكره ص ٤٢، ٤٣.

(٣) انظر: الأم (٥٢/٦)؛ الحاوي الكبير (٥١/٩).

٤- مسألة

قال: وفي قوله عليه السلام. ((الأثم أحق بمصها من وليها، / والبكر تستأذن [١/٧] في نفسها))^(١) دلالة على الفرق بين الثيب والبكر^(٢).

وجهة ذلك: أن المراد بالآثم: الثيب، وقد روي في بعض الألفاظ: "الثيب"، ولأنه قابل بينها وبين البكر^(٣).

إذا ثبت هذا فإنه فرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن جعل الثيب أحق، ومعنى ذلك أن وليها لا يحرمها، وإنما يزوجها إذا احتارت.

والثاني: أنه جعل إذن البكر الصمات دل على إذن الثيب النطق^(٤).

وجهة ذلك: أن الساء صريان: ثيبات وأبكار^(٥). فأما لثيب فإن كانت كبيرة، بطرت: فإن كانت عاقلة رشيدة لم تحرم على الكاح، ولم يزوجها الولي إلا بإذنها

(١) ورواه مسلم ومالك وأحمد.

انظر: صحيح مسلم (٢٠٤/٩)، الفوط (١٢٦/٣)؛ مسند الإمام أحمد (١٥٧/١٦).

(٢) انظر: مختصر المزني ص (٢٢٠)، الحاوي الكبير (٥١/٩).

(٣) المقصود بالآثم في هذا الحديث إنما هو المرأة الثيب.

انظر: مبادئ الفقه (١٦٥/١-١٦٦)؛ الصحاح (١٨٦٨/٥)؛ القاموس (٧٩/٤)؛ النهاية في

غريب الحديث (٨٥/١)؛ مصب الرية (١٩٣/٣)؛ شرح النووي (٢٠٣/٥).

(٤) أي: تزوج الثيب انعاقلة البالغة بصريح، إلا أن لألف وعمره، ولا يكمي سكوتها، ويكمي في البكر البالغة العاقلة إذا استأذنت في تزويجها من كفتها أو غيره سكوتها في الأصح.

والثاني: لا بد من النطق، كما في ثيب.

انظر: روضة الطالبين (٤٠٦-٤٠٣)؛ معي المحتاج (١٥٠/٣).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٥١/٩)؛ معي محتاج (١٥٠/٣)؛ روضة الصائين (٤٠٣-٤٠٦/٥).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٥٢/٩)؛ تبيين (١٨٠/٩)؛ مصب رية (١٩٣/٣)؛ شرح النووي (٢٠٣/٩)؛

بسوق الأكماني شرح الفتوح الرباني (١٥٧/١٦).

لقوله ﷺ: ((ليس للولي مع الثيب أمر))^(١)؛ ولأن استعمالها يمكن لعقدها واحتبارها لرجل.

وربما كانت معنوه: زوجها الأب والجد خاصة^(٢). فمن لم يكن لها أب وجد وقيل أهل الطب: ما عنتها تزول بالترويع زوجها الحاكم في هذا الموضع خاصة^(٣) وأما إن كانت صغيرة فإن كانت صحيحة لم يملك الأب والجد إجبارها^(٤). وقيل أبو حنيفة: يملك إجبارها على النكاح، لأنها غير بالغة، فملك إجبارها كالنكر والثيب المعنوه^(٥).

ودليلنا قوله ﷺ: ((ليس للولي مع الثيب أمر))^(٦)، وم يفرق، ولا يجوز القياس على البكر؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما، وأن البكر ما احتبرت الرجال بخلاف الثيب والمعنوه فلا ينتظر إذنها بالبلوغ^(٧) فأما إن كانت معنوه جار للأب والجد تزويجها، لما يسهل، ولم يحز للحاكم؛ لأن الصغيرة لا تحتاج إلى النكاح، والمعنوه يرجى زوال مرضها به، بخلاف الكبيرة^(٨).

(١) روه أبو داود وصحاحي والدارقطني وابن حبان في صحيحه

انظر سنن أبي داود (١٦٢٧/٦) سنن النسائي (٨٤/٥) سنن الدارقطني (٢٣٩/٣) مصاب
الراية (١٩٤/٣).

(٢) انظر الحاوي الكبير (٦٦/٩) البيان (١٨٥/٩-١٨٦) روضة الطالبي (٤٣٦/٥-٤٣٧) المجموع
شرح المذهب (١٦٦/١٦).

(٣) انظر الحاوي الكبير (٦٧/٩) النجاشي (١٨٦/٩) روضة الطالبي (٤٣٧/٥) المجموع شرح المذهب
(١٦٦/١٦).

(٤) انظر: البيان (١٨٢/٩) الحاوي الكبير (٦٦/٩).

(٥) انظر: مع القدر (١٥٧/٣) مختصر فضحاوي ص (١٧٢) بسوط (٢١٥).

(٦) سبق ترجمه في نفس الصفحة هامش (١).

(٧) انظر: البيان (١٨٢/٩، ١٨٣) الحاوي الكبير (٦٧/٩).

(٨) انظر البيان (١٨٢/٩، ١٨٣) الحاوي الكبير (٦٧/٩) المجموع شرح المذهب (١٦٦ ١٦٥/١٦).

فصل

فأما البكر فإن كنت صغيرة - فإن للأب والجد إجارها، سليمة كانت أو معتوهة، ولا يجوز لغيرهما^(١).

وقال مالك^(٢) وحمد^(٣) رحمهما الله: لا يجوز إلا للأب خاصة دون أحد

وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك لجميع العصباء^(٤)، كالأخ والعم وبسبهما، والحاكم، إلا أنه إذا زوجها غير الأب والجد ثبت لها الخيار في فسخ النكاح إذا بلغت^(٥).

[٧/ب]

فمن مع أحد بأنه ليس بأصل في الولاية فلا يحرم الصغيرة كالأخ^(٦).

وأما أبو حنيفة فاحتج بأنه يرثها بسبب ثبت حال الاستحقاق، فملك إجارها، كالأب والجد^(٧).

(١) انظر: حواوي الكبير (٥٢/٩)، المجموع شرح المذهب (١٦٥/١١)، روضة الطالبين (١٠١/٥)، معنى احتاج (١٤٩/٣).

(٢) انظر: حاشية الدسوقي (٢٢٢/٢-٢٢٣)، القرشي (١٧٤/٣-١٧٦)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٧/٣).

(٣) انظر: الفتح (١٥/٣-١٦-١٧)، المروع (١٢٤/٥)، كشاف القناع (٤٥/٥-٤٦)، حاشية الروض المربع (٢٥٦/٦).

(٤) العصباء: القرابة من جهة الأب، يسمى بها الواحد وجمع، والمذكر والمؤنث. وسميت مرة الأب بالعصباء لأنهم يحيطون به.

والعصباء في الشرع: كل ذكر لا يدل إلى الميت بأشئ، وإنما سمي عصباء لأنه يجمع المال ويحرمه، مشتق من العصابة؛ لأنها تحيط بالرأس وتحميه.

انظر: الترمذيات من (١٥٥)، الصحاح (١٨٢/١)، تبيين (٢٠/٩).

(٥) انظر: بدائع الصنائع (٣٩٥/٢-٣٩٦)، تحفة الفقهاء (١٤٩/٢-١٥٠).

(٦) انظر: حاشية الدسوقي (٢٢٢/٢-٢٢٣)، القرشي (١٧٤/٣-١٧٦)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٧/٣)، كشاف القناع (٤٥/٥-٤٦)، الفتح (١٦-١٧)، حاشية الروض المربع (٢٥٦/٦).

(٧) انظر: بدائع الصنائع (٣٩٥/٢-٣٩٦)، تحفة الفقهاء (١٤٩/٢-١٥٠).

ودليلها: أن للجد ولادة وتعصيا فاستحق بذلك الولاية على الصغيرة مع
العدالة كالأب^(١)، وعسى أبي حنيفة أنه لا يبني مالها بنفسه، فلا يملك الإجار على
السكاح كالأجنبي^(٢).
وما ذكره يفرق به بين مسألتنا وما قاسوا عليه.

(١) انظر المجموع شرح بلهيد (١٥٥/١٦)؛ الحاوي الكبير (٥٢/٥ ٥٣)؛ روضة الصالحين (٤٠١/٥).

معي اشجاج (١٤٩/٣).

(٢) نظر بدائع الصنائع (٣٩٥/٢ ٣٩٦)؛ تحفة المفتاء (١٤٩/٢-١٥٠).

قل الشافعي - رحمه الله - في القديم. أمستحب أن لا يزوجه حتى يبلغ وتكون من أهل الإذن، فتستأذن؛ لأن النكاح يلزمها حقوقاً. فأما إن كانت كبيرة فلأب والجد إجبارها على النكاح، سليمة كانت أو معتوهة^(١) وبه قال مالك^(٢) وأحمد^(٣) في أشهر الروايتين^(٤).

وقال أبو حنيفة. لا يجر^(٥)؛ لما روى ابن عباس: ((أَنْ حَارِيَةً بَكَرًا أَنْتَ الَّتِي ﷺ فَعَالَتْ، إِذْ أَبَاهَا رَوْجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَحَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ))^(٦).
ودليلاً: ما روى أبو هريرة أَنَّ الَّتِي ﷺ قَالَ: ((تَسْتَأْمِرُ الْبَيْتَةَ^(٧)) فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَارَ عَلَيْهَا))^(٨). فدل على أَنَّ غير البَيْتَةَ لَا تَسْتَأْذِنُ؛ فَلَأَنَّ نَظْمَهَا لَا يَعتَبَرُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَلَا يَعتَبَرُ رِضَاهَا كَالصَّغِيرَةِ.
وأما الخبر فقد قيل: إِنَّهُ زَوْجَهَا مِنْ غَيْرِ كَعْبَاءَ، فَلِهَذَا خَبَرَهَا^(٩).

-
- (١) انظر "الم" (٤٧/٦)، روضة المتألمين (٤٠١/٥) الحارثي الكبير (٥٣-٥٢/٥)
(٢) انظر بداية المجتهد والمجتهد للفتوة (١٥٠/٣) حاشية للفسوفي (٢٢٢٢/٢) (٢٢٢٣-٢٢٢٢/٢) الحارثي (١٧٤/٣).
(٣) انظر المعنى (٣٩٠/٩)؛ لمقع (١٥٠/٣-١٦٠/٣) كشف القناع (٤٦، ٤٥/٥).
(٤) الرواية الثانية: ليس له إجبارها على النكاح.
انظر المعنى (١٩٩/٩)؛ لمقع (١٥٠/٣-١٦٠/٣) حاشية الروس المربع (٢٥٦/٦)
(٥) انظر الميسوط (٧/٥)؛ تحفة المتهجد (١٥٢/٢)؛ القموري ص (٦٩)؛ مختصر الطحاوي ص (١٧٢)
(٦) أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والدارقطني.
انظر: سنن أبي داود (٤٨٣/١)؛ سنن ابن ماجه (٣/١)؛ سنن الدارقطني (٢٣٥/٣)
(٧) البَيْتَةُ: جمعها: أَيْسَامُ وَيَسَامَى. وأردوا بالبَيْتَةَ أَيْ لا أَبَ لَهَا. وقد جمع البَيْتَ عَلَى يَسَامَى، كَأَسِيرٍ وَأَسَارَى وَإِدَابٍ رَالَ عَلَيْهِمَا اسْمُ بَيْتٍ حَقِيقَةٍ وَقَدْ يَطْلُقُ عَلَيْهِمَا مَجْزَاءً.
انظر الترمذيت ص (٣٧٩)؛ الصحاح (٢٦٤/٥)؛ النهاية في غريب الحديث (٢٩١/٥-٢٩٢)
لسان العرب (٦٤٥/١٢-٦٤٦)؛ البيان (١٨٠/٩-١٨١).
(٨) أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي والدارقطني والإمام أحمد.
انظر: سنن أبي داود (٤٨٣/١)؛ المعنى (٦٩/٦-٧٢)؛ غرصة الأحمدي (٢٩/٥)؛ سنن الدارقطني (١٣٨/٢)، المسند (٢٦١/١-٣٣٤)، (٢٥٩/٢، ٤٧٥).
(٩) انظر البيان (١٨٠/٩-١٨١)؛ المجموع شرح المهذب (١٦٦/١-١٦٧)؛ الحارثي الكبير (٥٤/٩)

فصل

فأما الأح والعَم وما دونهما من العصاة فلا يحرونها؛ وإنما يسأذنوها. فإن
 سكنت فهل يكون ذلك إذن؟ فيه وجهان.
 أحدهما: لا يكون. لأن من وجب استيذانها اعتبر بطقه كالثيب.
 والثاني: يكون إذاً؛ لقوله ﷺ: ((وإدناها صماها))^(١)؛ ولأنها تستحي
 بخلاف الثيب. وهذا أصح^(٢).

(١) رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

انظر، صحيح مسلم (٥٩٤/١) سنن النسائي (٨٥/٦)؛ سنن أبي داود مع حاشية عون المعبود
 (١٩٦/٢)؛ عمدة الأحادي (٢٤٠/٤)؛ سنن ابن ماجه (٦٠١/١).

(٢) انظر روضة الطالبين (٤٠٢/٥)؛ انعاوي الكبير (٥٣/٩، ٥٤)؛ البيان (١٨١/٩).

فصل

الصغيرة: من لم تبلغ.

وقال أحمد رحمه الله: إذا بلغت تسع سنين صبح إدها في الكاح وغيره، لأنها بلغت سناً يجوز أن تحيض^(١) فيه فصح إدها كالثاني لها خمسة عشر سنة^{(٢)(٣)}.

ودليلنا: أنها غير بالغة، فلا يصح إدها في الكاح، كما دون ذلك، وما ذكرناه فنبس/ بصحيح؛ لأن ما يتعلق بالحيض يتعلق^(٤) بوجوده دون إمكانه، [١/٨] كسائر الأحكام^(٥).

(١) الحيض لغة: السيلان، ومنه يقال: حاضت السمرة، إذا سال صمغها، وحاضت المرأة حيضاً وحيضاً، وحيضتها. سببها إلى الحيض، والمرءة حيضة، وجمع حيض، مثل دبة، وصبيح، وحيمة وحيمة، والقياس: حيضات، مثل بيضة، وبيضات.

وشرعاً: اسم يدم خارج من الرحم لا يعقب (ولادة)، مقدر بقدر معلوم في وقت معلوم. انظر القاموس المحيط (٣٤١/٢)؛ المصباح المشهور (١٥٩)؛ أنيس الفقهاء ص (٦٣)، البيان (٢٣٥).

(٢) انظر المعنى (٤٠٤/٩)؛ الإنصاف (٥٤/٨)؛ حاشية الروض المربع (٢٥٦/٦-٢٥٧)؛ شرح مني الإرادات (١١٩١/٤).

(٣) ذكر ابن قدامة رواية أخرى عن الإمام أحمد، وهي: إذا بلغت تسع سنين م يصبغ إدها، لأن إده لا يختار في سائر المنصرفات، وكذلك في النكاح انظر: المعنى (٤٠٤/٩).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط، وأنه من دأب المخطوط.

(٥) انظر الأم (٤٦/٦)؛ البيان (١٧٨/٩-١٧٩)؛ انباري الكبير (٦٦/٩)؛ معي المحتاج (١٤٩/٣).

فرع

قال ابن الخرداد^(١): الكريمة السالغ إذا قُتِلَتْ: زوجني أبي من فلان وصديقها الزوج وكدها لأب نُسِت النكاح بقولهما، ولا يرجع إلى الأب؛ لأن الخلق لهما، والأب نائب عنه، كما إذا أقر أبو كل أن وكيلي انتاع وأنكر الوكيل وكنتك إذا اتعقا على النكاح بحضرة شاهدين وأنكر ذلك الشاهدان ثبت النكاح بقولهما؛ لأن الخلق لهما^(٢).

(١) ابن الخرداد هو: محمد بن أحمد بن محمد، أبو بكر ابن الخرداد الكاتب المصري، شيخ الشافعية بالديار المصرية ولد سنة أربع ومئتين ومائتين، وتوفي سنة أربع وثمانين - وأربعين وثلاثمائة. كان من أوعية العلم، ذا فصاحة وبصيرة بالحدیث وأعمه والحو، وكان متعبداً من مؤلفاته كتاب "المعروف في الأدب"، و"آداب القضاء"، و"الغرائب".

انظر: تذكرة الحفاظ (٣/٨٩٩، ٩٠٠)؛ السمع (١٥/٤٤٥-٤٥١)؛ طبقات الشافعية (١/١٣٠-١٣١)؛ المصنفات (٢/٣٦٧-٣٦٨).

(٢) انظر: البيهقي (٩/١٨٤)؛ حاربي الكبير (٩/٦٦)؛ روضة الطالبين (٥/٣٩٩-٤٠٠)؛ المجموع شرح المذهب (١٦/١٧١).

فرع

قال ابن الخلداء: إذا زوج الأب بنته النكمة بغير إذنهما فلما بلغها النكاح ذكرت أن بها وبين الروح رصاعاً^(١) أو مسا يوجب التحريم^(٢) كان القول قولها مع عيبتها، ولو كانت ثيباً أو كان استأذنها لم يقتل قولها. وكذا إذا مكنته من نفسها، ثم ادعت التحريم. وخالفه أكثر أصحابنا، وقالوا: لا يقتل قولها؛ لأن لها عرض في إبطال نكاحها، فهي متهمة في ذلك^(٣).

(١) الرصاع مصدر رصع، برضع، رصاعاً ورصاعة - بهنح الرء وكسرهما - لفتان. وذكر فيه ثلاث لعب (جمع - وضرب - وفتح) وهو لعبة: اسمها نفس الشدي
وشرعاً هو اسم حصل لى امرأة أو ما حصل منه فى معلقة طفل أو دماغه
انظر الصحاح (٣/١٢٢)؛ الترمذى من (١١٦)؛ معى الشناح (٣/١١٤)؛ الياق (١١/١٣٧)؛
الأم (٦٣/٦).

(٢) كما - تقول - تزوجى ثوبه فيه، أو غير ذلك من الأسباب المحرمه

انظر: البيان (٩/١٨٤)؛ المجموع شرح للذهب (١٦/١٧١).

(٣) انظر: المجموع شرح للذهب (١٦/١٧١)؛ البيان (٩/١٨٤).

٥- مسألة :

قال: وفي تركه أن يقول للخمساء^(١): إلا أن تشائي أن تجيزي ما فعل أبوك^(٢) دلالة أنها لو أجازته ما جاز^(٣).

وجملة ذلك: أن الكسح لا يقف على الإجارة لا إجارة الروح ولا إجارة الولي ولا الروجة^(٤). وبه قال أحمد في أحد الروايتين^(٥) وإسحاق^(٦). وقال أبو حنيفة^(٧) ومالك^(٨): يقف على إجارة الروح والروجة والولي.

وحتجنا بما روت عائشة - رضي الله عنها - أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبي - وعمي الأب - زوجي من ابن أخ له ؛ لرفع في خبيثته ، فحبرها رسول الله ﷺ فقالت: قد أجزت ما فعل أبي فأرقعه النبي ﷺ على إجارته^(٩).

(١) هي الخمساء بنت عديم الأنصارية الأرسية النضحية، وهي التي زوجها أبوها وهي كارهة، فرد النبي ﷺ نكاحها، والنضحية أن لها كان قد زوجها، وهي ثيب وقيل بكر. ما عن رسول الله ﷺ ثمانية أحاديث روىها البخاري وأبو داود والنسائي، وهي روح أبي نابه
انظر: التهذيب (١٢/٤١٣) الإصابة (٤/٢٨٦-٢٨٧).

(٢) أخرجه البخاري في النكاح من صرين صلت أن نابه زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحها.

انظر: فتح الباري (٩/١٠١).

(٣) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٠).

(٤) انظر: إحصاء الكبار (٩/٥٤)، البيان (٩/١٦٠)، المجموع شرح المهذب (٩/١٥٤).

(٥) الرواية الثانية: أنه يقف على الإجارة.

انظر لمعي (٩/٣٧٩).

(٦) انظر إحصاء الكبار (٩/٥٤)، البيان (٩/١٦٠)، لمعي (٩/٣٧٩).

(٧) انظر شرح فتح القدير (٣/٢٩٧)، الباب في شرح الكتب (٢/١٥٤-١٥٥)، الحاشية شرح بداية المبتدي (٢/١٦٩)، المبسوط (٣/٨٥٨).

(٨) انظر: بداية التمهيد، وجمعه يقتصد (٣/١٤)، حاشية النسائي على الترمذي (٣/٢٠٠).

(٩) أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد.

انظر لمعي (٦/٧١)، سنن ابن ماجه (١/٦٠٢)، مسند الإمام أحمد (٦/١٣٠).

ودلينا: قوله ﷺ: ((أما امرأة سكحت نفسها بغير إذن وليها فكاحها باطل))^(١)، ولم يوقعه على الإجازة.

وأما احبر فاجواب: أنه لم يكن كفاءً فنت لها الخار بذلك، لا أنه كان موقوفاً على الإجازة.

واضح الشافعي - رضي الله عنه - بحديث الحساء زوجها أنها وهي ثيب / [٨/١٤] فكرمت مرة رسول الله ﷺ بكاحها، ولم يقل لها: إلا أن تشائي^(٢)، فيحوز الكاح. وما روينا أقوى^(٣).

(١) سبق ترجمته ص (٤٤).

(٢) أخرجه البخاري.

انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠١/٩).

(٣) -نظر- غاوي الكمر (٥٥/٩)، لأب (٤٧/٦)، شيبان (١٨٢/٩).

٦- مسألة :

روى الشافعي رضي الله عنه - عن الحسن عن النبي ﷺ أنه قال: ((لا نكاح إلا بولي مرشد^(١) وشاهدي عدل))^(٢).
 وجملة ذلك: أنه لم يحك المربي غير هذا^(٣).
 وقال في مختصر التويطي^(٤): لا يكون الولي إلا مرشدا^(٥).
 وقال في الإملاء: إن كان الولي معنوها أو سفيها^(٦) فأقرب الناس بعده.
 وقال في موضع آخر من الإملاء: ولا يروح العاسق^(٧) المولى عليه^(٨).

(١) مرشد: من رشد يرشد وشداء فهو راشد ورشيد، وهو يقص الصلال وقبل هو الذي نسأل تدميرته إلى غايته على سبيل السناد من غير إشارة مشر.
 انظر: لسان العرب (١٧٥/٣)؛ الصحاح (٤٧٤/٣).

(٢) رواه الشافعي والبيهقي.

انظر: مسند الشافعي (١٢/٢)؛ مسند تكملي (١١٢/٢)؛ تحف الخمر (١٦٢/٣).

(٣) انظر: مختصر المربي ص (٢٢١).

(٤) انظر: مختصر المربي ص (٢٢١)؛ الحاوي الكبير (٥٧/٩)؛ البيان (١٧٠/٩).

(٥) مختصر التويطي لأبي بصير يوسف بن يحيى القرشي البريطي شول سنة ٨٢٣٢، محصوطة بمكة أحمد الثالث بتركيا، تحت رقم ١١٣٠، فقه شافعي.

(٦) انظر: المجموع شرح المهلب (١٥٨/١٦)؛ البيان (١٧٠/٩).

(٧) السعي عبارة عن خدمة ترضى الإنسان من الفرح والعصب، فيحمله على العمل بخلاف طور العقل وموجب الشرع.

وذكر الأصحاب في السعي تأويلين هما.

أحدهما: أنه أراد التلذذ للفرد لما له، لحصر عليه لذلك.

والثاني: أنه أراد الذي حصر عليه بقوته.

انظر: لسان العرب (٤٩٧/١٣)؛ نهاية المحتاج (٢٦٤/٦)؛ القدر ص (٣٥)؛ المكي (١٧١/٩-١٧٢).

(٨) العاسق: من عسى يمسق فسقا وفسوقا، الممسق. التضييق والترك لأمر الله، والخرج من طريق الحق وليس إلى المصلحة.

انظر: لسان العرب (٣٠٨/١٠)؛ الصحاح (١٥٤٣/٤).

(٩) انظر: الحاوي الكبير (٥٧/٩)؛ البيان (١٧٠/٩).

واختلف أصحابنا في ذلك، فمنهم من قال: إن الولي إذا كان فاسقا محجورا عليه لم يجر أن يروج، فأما غير المحجور عليه فيحوز. وهذا ظاهر كلام الشافعي في الإملاء^(١) وقال أبو إسحاق: لا يجوز لعاسق أن يروج بالإجازة، فأما إذا كان بالإذن منه جاز؛ لأنه كالثابت عنها، كما يجوز أن توكل فاسقا، ولا يجوز أن يلي عليها العاسق^(٢). وقال أكثر أصحابنا: لا يجوز أن يكون العاسق وليا محال^(٣). وهو أحد وجهي أصحاب أحمد^(٤).

وقال مالك^(٥) وأبو حنيفة^(٦): يجوز، سواء كان محجرا أو غير محجور؛ لأن الكافر يجوز أن يروج وليته، فالعاسق أولى. ودليلنا: أنها ولاية في حق الغير فمماها الفسق كالولاية بالحكم. فأما الكافر فيحوز أن يلي مال ابنته بخلاف العاسق، ولأن الكافر حُر إذا كان عدلا في دينه لموضع الحاجة بخلاف العاسق^(٧).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٦١/٩)؛ البيان (١٧٠/٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٦١/٩)؛ البيان (١٧٠/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٥٨/١٦)؛ (١٥٩).

(٣) انظر: البيان (١٧٠/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٥٨/١٦)؛ روضة الطالبين (٤١١/٩).

(٤) انظر: الإنصاف (٧٣/٨)؛ المحرر في الفقه (١٥/٢).

(٥) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٧/٣)؛ النكاح في فقه أهل المذاهب ص (٢٣٢-٢٣٣).

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص (٧٢)؛ بدائع الصنائع (١٢٤٨/٣)؛ الشبابة في شرح الهداية (٢٩/٤).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٦٢/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٥٩/١٦)؛ البيان (١٧١/٩)؛ المنهاج ص

(٩٦)؛ الوجيز (٦/٢).

فرع:

يجوز أن يبي الأعرس^(١) الكناح إذا كانت له إشارة معهومة؛ لأن إشارته تقوم مقام بطقه في سائر العقود والأحكام، وكذلك في الكناح^{(٢)(٣)}.

وأما الأعمى^(٤) فهل يجوز أن يكون ولياً وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لأنه لا يشاهد الروح، ولا يعرف الحظ في إنكاحه، ولهذا لا تقبل شهادته^(٥).

والثاني: يجوز، وهو الصحيح؛ لأن شعبياً بني روح بنته من موسى عليه السلام، وكان أعمى، ولأن المقصود في الكناح يعرف/ بالسماع والاستفاضة، ولا يقتصر إلى النظر^(٦). [١/٩]
فأما الشهادة فإن شهادته تصح فيما نعمه قبل العمى، وإنما يتعذر عليه التحمل، ولو لم يتعذر عليه تحملها قبلت^(٧).

(١) أي أن الأعرس لا يتقدح في ولايته إذا كانت له كناية أو إشارة معهومة، وإلا روح الأعرس.

انظر: هاية المختار (٢٣٨/٦).

(٢) انظر البيان (١٧٣/٩)، المجموع شرح المذهب (١٦٠/١٦)، هاية المختار (٢٣٨/٦)، روضة الطالبين (٣٩٢/٥).

(٣) ذكر بدوردي وجهاً آخر سري إننا كان أعرس، وهو قه لا يصح منه العقد؛ لأن إشارته مخفية، وإن أقيمت في حق نفسه لمصرورة مقامه لم تدع مصرورة بني ذلك في حق غيره فعلى هذا لا يصح منه التوكيل وجهاً واحداً، لأن المعنى في الحمل الإشارة لموسود في توكيله لوجوده في عقد، ثم يصح ما به والله أعلم.
نظر: بحاوي الكبير (٦٢/٩).

(٤) أي أن العمى لا يتقدح في ولاية الروح في الأصح لقدرته معه على البحث عن الأكماء.

انظر: مغني المختار (١٥٥/٣).

(٥) قال بدلت ابن أبي هريرة.

انظر: بحاوي الكبير (٦٢/٩).

(٦) انظر بحاوي الكبير (٦٢/٩)، المجموع شرح المذهب (١٦٠/١٦)، البيان (١٧٣/٩).

(٧) ذكر العمراني وجهاً آخر في شهادة الأعمى فقال: لا يصح؛ لأنه لا يعرفه العاقل، فهو كالأصم الذي لا يسمع لفظ العاقل.

انظر: البيان (٢٢٢/٩).

فصل

فأما الشهادة فلا يصح النكاح إلا بشاهدين عدلين ذكرين^(١). فروي ذلك عن عمر، وعبي، وابن عباس. وأليه ذهب الشعبي، والبخي^(٢). وبه قال الأورعي والثوري^(٣)، وأحمد رضي الله عنهم^(٤).
ودعت طائفة إلى أنه لا يقتصر إلى الشهادة. روي ذلك عن ابن عمر^(٥)، وابن الزبير^(٦).

- (١) نظر سيك (٢٢١/٩)؛ الحارثي الكبير (٥٩/٩)؛ روضة الطالبين (٣٩١/٥)
(٢) البخمي هو إبراهيم بن يزيد بن قيس البخمي، أبو عمران، الكوفي. ولد سنة ٤٦ هـ، ومات سنة ٩٥ هـ، فقيه العراق. ورأس مدرسة الرأي كان من أكابر العلماء صلاحاً وعبادة وفقهاً وحفظاً لمحدث، وكان إماماً مجتهداً، له مذهب.
'نظر' حلية الأريباء (٢١٩/٤)؛ وفيات الأعيان (٢٥/١)؛ تذكرة الخلفاء (٧٣/١)؛ البداية والنهاية (١٤٠/٩)؛ شذرات الذهب (١١١/١).
(٣) انظر السبائك (٢٢١/٩)؛ مجموع شرح النهج (١٩٩/١٦)؛ المعجم (٣٤٧/٩)؛ الإنباف (١٠٢/٨)
(٤) انظر: المعجم (٣٤٧/٩)؛ الإنباف (١٠٢/٨).
(٥) هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب بن ميمون العدوي، أبو عبد الرحمن، القرشي ولد سنة ١٠ هـ قبل الهجرة؛ شهد مع النبي ﷺ الخندق وما بعده، وطأنت ملازمته له، وكان من المكثرين من روايه الأحاديث عن النبي ﷺ، ومن فقهاء الصحابة كلف بصره في آخر حياته، توفي بمكة سنة ٧٣ هـ.
انظر: الإصابة (٣٣٨/٢)؛ أسد الغابة (٣٤٠/٣)؛ حلية الأريباء (٢٩٢/١)؛ وفيات الأعيان (٢٨/٣)؛ مرآة الجنان (١٥٤/١)؛ المعجم (٨٣/١)
(٦) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، أبو بكر. ولد في السنة الأولى من الهجرة. وهو أول مولود لآدمية بعد الهجرة؛ صحابي جليل، وأحد العبادة، كثير العبادة صوماً، وصلاة، وطوافاً ببيع بالخلافة سنة ٦٤ هـ، حكم مصر والحجاز واليمن وحرساء والعراق وكثير الشام. قتل بمكة سنة ٧٣ هـ.
انظر: الإصابة (٣٠١/٢)؛ وفيات الأعيان (٧١/٣)؛ صفة الصفوة (٧٦٤/١)؛ الجميع بين رجال الصحيحين (٢٤٠/١).

وإليه ذهب عبد الرحمن بن مهدي^(١)، ويريد بن هارون^(٢). وبه قال مالك^(٣)، وأهل الطاهر^(٤)، داود وغيره^(٥).

إلا أن مالكا يقول: من شرط السكاح ترك التراضي بالكتمان^(٦). وقال أبو حنيفة^(٧): يعقد بشاهدين فاسقين؛ وبشاهد وامرأتين وثبت

(١) هو أبو محمد، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن زهير بن سعد، المهدي، المصري، أنورق. روى عنه أبو سعيد بن يونس، وأبو بكر المقرئ، وغيرهم. توفي سنة ثلاثمائة وست وعشرين، وقد قارب التسعين.

انظر العمدة (٢٠٦/٢-٢٠٧)؛ تلوات مذهب (٣٠٨/٢)؛ تذكرة الحفاظ (٨١٥/٣، ٨١٦).

(٢) هو يزيد بن هارون، هو شيخ الإسلام، أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي، الحافظ. كان رأس في العلم والعلم، ثقة حجة، كبير الشأن. يقال إن أمه من مغاوى. كان عنه أحمد بن حنبل كان يرد حفظاً مضافاً ولد سنة مائة وثمانية عشرة، وتوفي سنة مائتين وست.

انظر: العمدة (٣٥٠/١)؛ تذكرة الحفاظ (٣١٧/١)؛ شذرات الذهب (١٦/٢)؛ مذهب المذهب (٣٦٦/١١).

(٣) انظر البيان (٢٢١/٩)، المجموع شرح المذهب (١٩٩/١٦)؛ المعنى (٣٤٧/٩)؛ الإنصاف (١٠٢/٨).

(٤) انظر: سادة المجتهد (٣٦٦/٣)، مدونة الفقه المالكي (٥٧٤/٢-٥٧٥)، الكافي في فقه أهل المدينة (٢٢٩).

(٥) أهل الظاهر هم: طائفة من العلماء بأخبار الصفوة الصوفية، ويقفون عما يجرح إلى تأويل أو فهم. ولقد أنكروا التماس والاجتهاد بالأحكام. فالأصول عندهم هي الكتاب والسنة والإجماع وكان إمامهم في ذلك هو أبو سفيان داود بن علي الأصمعي الشهير، عاش في القرن الثالث، وأكثر أتباعه في القرن الرابع. ومن أتباعه ابن حزم.

انظر: الملل والنحل لمهرستبي (٢٠٦/١)؛ عمدة السامري (٧/١).

(٦) المعنى لابن حزم (٤٦٥/٩).

(٧) انظر: بداية عهد وعناية المستصحب (٣٦٦/٣)، للتوبة (٥٧٤/٢-٥٧٥)، الكافي في فقه أهل المدينة (٢٢٩).

(٨) انظر: سائق الصائغ (٤٠٢/٢)؛ فقه الفقهاء (١٣٣/٢)؛ القوط (٢٨٨/٣)؛ أنساب في شرح الكتاب (١٤٠/٢).

عند إحاكم بشاهد وامرأتين.

واحتج من لم يعتبر الشهادة بما روي أن النبي ﷺ لما تزوج بصفية أو لم يتم وإقط^(١)، فقال النس يرى أنه تزوجها أو جعلها أم ولده. ثم قالوا: إن حججه فهي امرأته، ولو كان أشهد لما اختلفوا^(٢).

ودليلاً: ما روى عمران بن حصيص أن النبي ﷺ قال: لا مكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل^(٣).

وروي عن عمر -رضي الله عنه- أنه رد نكاحاً لم يشهد عليه إلا رجل و امرأة، وقال: هذا نكاح السر، ولا أحبره، ولو تقدمت فيه لرجعت^(٤).

فأما حديث صفية^(٥) فمن أصحابنا من قال، ليس بالإشهاد من شرط نكاح النبي ﷺ وعلى أنه يحتمل أن يكون حصر ثلث من أهله كتموا عليه ذلك حشمة^(٦) له.

(١) إقط هو شيء يتخذ من ثمن المحيص يطبخ ثم يترك حتى يحصل

انظر: الصغاح (١١١٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري باللفظ: ((أولم النبي عليه الصلاة والسلام على صفية بحبس، وأوم على بعض نسائه مدين من شعر.

انظر: صحيح البخاري (٣١/٧).

(٣) سبق تخريجه ص (٦٢).

(٤) الأثر عن عمر أخرجه مالك، والشافعي، والبيهقي، وعبد الرزاق

انظر: الموطأ (٥٣٥/٢)، مسند الشافعي (١٢/٢)، النسب الكبرى (١٢٦/٧)، مصنف عبد

الرزاق (١٠٤/١٥).

(٥) تقدم تخريجه في نفس الصفحة هامش ٢.

(٦) انظر الخازني (١١/٩) الآم (٥٨/٦)، المجموع شرح المذهب (١٦٩/١٦ ٢٠٠).

فصل

وأما أبو حنيفة فتعلق في حوار شهادة الفاسقين بأنها حانة تحمل، فصحت من الفاسقين كسائر التحملات^(١).

ودليلنا: أن ما لا يثبت بشهادة العبيدين لا يثبت بشهادة الفاسقين كحالة [٢/٩] لأداء وسائر التحملات ببست واحدة. وتصح من العبيدين بخلاف مسائلنا^(٢).

(١) انظر بدائع الصمد (٤٠٣/٢)؛ حجة النفعاء (١٣٣/٢)؛ الميسوط (٢٨/٣-٢٩)؛ الباب في شرح الكتاب (١٤٠/٢).

(٢) انظر احادي الكيف (٦٠/٩)؛ البيان (٧٢٢/٩)؛ المجموع شرح لذهب (٢٠٠/١٦)؛ معي احتاج (١٤٤/٣-١٤٥).

فصل

واحتمج في جوارحه بشاهد وامرأتين بأنه عقد معاوضة^(١)، ثبت بشاهد وامرأتين كاليح^(٢).

ودليلاً: أن الكناح ليس مان، ولا المقصود منه المال، ويطلع عليه الرجل، فلا يصح بشهادة رجل وامرأتين، كالقصاص^(٣). وبخلاف البيع؛ لأن المقصود منه المال^(٤).

(١) معاوضة: معاوضة من العرض والقبول: ما يبدل في مقابلة غيره، تقول منه عاضني فلان، وأهاضي، وعوضني، وعاضني: إذا أعطاك العرض.

وذكر ابن رجب أن العقود نوعان:

أحدهما: عقود للمواضات. وتقسم إلى بيع وغيره.

والثاني: عقود ثبت لها ملك من غير عوض، كالدية والرضية والصلعة

انظر: المطلع ص (٢٦) الفوائد في الفقه الإسلامي ص ٧٨-٨٣

(٢) انظر مختصر الطحاوي ص (١٦٩-١٧٢)، بدائع الصانع (٤٠٣٥/٢)؛ الباب في شرح الكتاب (١٤٠/٢)؛ مجلة الفقهاء (١٣٣/٢).

(٣) القصاص بكسر القاف، قال الأزهري: القصاص اسمائلة وهو مأخوذ من القص، وهو القطع. وقيل الواحدية وغيره من المعنى هو من اقتصاص الأثر؛ وهو تبعه؛ لأن المقص يتبع حيازة الجاني. فيأخذ مثله. يقال اقتص من غيره، وأقص تسلطان فلاناً إقصاء، أي: قنه قوداً، وأقصه من فلان؛ جرحه مثل جرحه، وأقصيه: سأله أن يقصه.

ولأصل أن القصاص حكم من ضمن أحكام الجانيات للترتيب عليها القصاص أو الدية والكفارة، وحرمات الإرث.

انظر: لسان العرب (٧٦/٧)؛ الصباح المخر ص (٥٠٥)؛ القاموس المحيط (٣٢٥/٢)؛ أسنى الفقهاء ص (٢٩٢)؛ معني المحتاج (٢/٤).

(٤) انظر الطحاوي الكبير (٩/٥٩-٦٠)، الأم (٢٢/٥)؛ للذهب (٤١/٢)؛ منهاج ص (٩٦).

فصل

إذا تزوج المسلم كتابية^(١) جاز أن يزوجه وليها الكافر إذا كان عدلاً في دينه^(٢).

وقال أحمد^(٣): لا يجوز؛ لأن كل عقد افتقر إلى شهادة مسمين افتقر إلى إسلام الولي، كنكاح المسلمة.

ودليلنا أن هذه ولاية بالنسب، فصحت من الكافر، كولاية المال والخصانة. ويفارق نكاح المسيحية لانقطاع الموالاة بينهما والشهود، لأهم يرادون لإنات النكاح عند المحاكم، بخلاف الولاية^(٤).

(١) النكاحية مراد هي اليهودية والنصرانية دون من همست مسانير كتب الأنبياء الأولين.

انظر: فيض الإله للدالك (١٨٣/٢).

(٢) انظر البيان (٢٢٥/٩)؛ حاوي الكبير (٦٢/٩)، المجموع شرح المهذب (٣٠٢/١٦)؛ المهذب (٣٦/٢).

(٣) انظر لمعي (٣٧٨/٩)؛ حاشية الروض لمربع (٢٣٤/٦)؛ المحرر في الفقه (١٧/٢).

(٤) انظر: البيان (٢٢٥/٩)؛ الحاوي الكبير (٦١/٩).

فصل

ولا يكون الشهود فيه إلا عدلين مسلمين^(١).

وقال أبو حنيفة^(٢): يعتقد بكافرين؛ لأنه لما أجاز أن يكون الولي كافراً، وكذلك لشاهد ككاح الكافرين.

ودليلنا: أن من لا يتعدّد شهادتهما نكاح المسلمين لا يعتقد به ككاح النّسب، والدمية^(٣)، كالعديين، وبغارق الولي^(٤) لما تقدم^(٥).

(١) انظر: البيان (٢٢٥/٩)، الأم (٥٧/٦)، التوجيه (١٠/٢)، المجموع شرح المهذب (١٩٩/١٦).
(٢) انظر: بدائع الصنائع (٤٠١/٢، ٤٠٢)، الشيباني في شرح الكتاب (١٤٠/٢)، تحفة الفقهاء (١٣٣/٢).

(٣) الدمي: من أوصى على ماله ودمه من الكفار بالخربة.
انظر: أبيس انعماء للقوسوي ص (١٨٢)، انعرب في ترتيب المعرب لأبي الفصح الطوري (١٧٦/١).

(٤) والمرى بين الولي والشاهدين أن الولي إذا أريد لرفع طعنه عن النسب والكافر كنسب في دفع الطعن والشاهدان يردن لإثبات الطعن عند جحد أحد الزوجين، وليس تكفر كنسب في إثبات الطعن؛ لأنه لا يثبت بشهادة المهرش، ولأن الولي يتعين في العمد، فأكد حاله، فجاز أن يكون كافراً، والشاهد لا يتعين، فلم يجز أن يكون كافراً.

انظر: البيان (٢٢٥/٩).

(٥) سبق ذكر ذلك ص ٦٤.

فصل

أهل الصنائع الدينية هل ينعقد الكساح بشهادتهم كالحارم، والكس،
والحجام؟ فيه وجهان المذكوران في كتاب الشهادة إن شاء الله^(١).
فأما الأحرس ففيه أيضا وجهان^(٢):
الشيخ أبو حامد^(٣) يقول. مذهب الشافعي رحمه الله - أنه لا تقبل شهادته.
وعند أبي العباس: تقبل شهادته^(٤).

(١) بحث ولم أقب على كتاب الشهادة من الشغل.

الوجه الأول: تردّ شهادتهم؛ لأن من رضى لعمه مثل هذه الحرف الدينية سقطت مروءته، ومن
لا مروءة له .. لا تقبل شهادته.

الوجه الثاني: نقر شهادتهم. وهو الأصح؛ لقوله تعالى ﴿إِنَّ كَثْرَ مَكْرٍ عِنْدَ اللَّهِ تُفَكَّهُمْ﴾، فعلق
حكمهم بالتقوى، ولأن هذه مكاسب مباحة، وبالمس إليها حاجة، فلو تجبها جميع الناس لأجل
الشهادة لاستصروا بذلك.

انظر: الحاوي الكبير (١٥١/١٧) البيان (٢٨٥/١٣-٢٨٦).

(٢) الوجه الأول لا ينعقد قال الشيخ أبو حامد: وهو المذهب؛ لأن الشهادة تنقضي بصرح اللفظ،
والأحرس لا يتأثر منه ذلك.

الوجه الثاني ينعقد. قال القاضي أبو الطيب: وهو المذهب؛ لأن إشارته إذا كانت معروفة تقوم
مقام عبارة غيره.

انظر: البيان (٢٢٤/٩) المجموع شرح للمذهب (٣٠١/١٦)

(٣) هو أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الأسفرائيني أبو حامد، إمام الشافعية في زمانه، تفتت إليه
الرياسة بعباده. انتق أهل عصره على حلالته ومقصية وتفريطه في جودة الفقه. ولد سنة أربع
وأربعين وثلاثمائة من أحررة في إسفرائين سدة بخرسان، قدم بغداد وهو صغير سنة ثلاث أو أربع
وستين وثلاثمائة من الهجرة، ومات لما ستمت وأربعمئة.

نظر: تاريخ بغداد (٣٦٨/٤) البداية والنهاية (٢/١٢)، تهذيب الأسماء والعبارات (٢٠٨/٢)
وفيات الأعيان (٧٢/١) شذرات الذهب (١٧٨/٣).

(٤) انظر: البيان (٢٢٤/٩) المجموع شرح للمذهب (٣٠١/١٦).

والقاضي أبو الطيب يقول: المذهب أن شهادته تقبل؛ لأن إشارته إذا كانت
معهومة قامت مقام عبارته في العقد والطلاق وغير ذلك، وكذلك في أداء الشهادة.
ومن أصحابنا من يقول: لا تقبل؛ لأن الشهادة تقتصر إلى صريح اللفظ،
والأخرى لا يتأتى منه ذلك. فأما الأعمى فعليه وجهان أيضاً^(١) بناء على أداء
الشهادة.

(١) الوجه الأول: يتعذر؛ لأن الأعمى من أهل الشهادة.

الوجه الثاني: لا يصح؛ لأنه لا يدرك العاقد، فهو كالأصم الذي لا يسمع لفظ العاقد

انظر البيان (٢٢٣/٩)؛ المجموع شرح المذهب (٢٠١/١٦)؛ معني المحتاج (١٤٤/٢)؛ الحاوي

الكبير (٦٣/٩).

فرع :

وأما إذا كانا ابين أو عدوين بطرت: فإن كان ابين لأحدهما أو عدوين لأحدهما دون الآخر يقبل؛ لأن انعقد يثبت بشهادتهما إذا ادعاء عدوهما، وإن كانا ابين لهما، أو عدوين لهما ففيه وجهان:

أحدهما: لا ينعقد؛ لأنه لا يثبت بشهادتهما.

والثاني: يثبت لأحدهما من أهل الشهادة في الكااح في الجملة، وانعقد لهما^(١).

(١) نظير: الأم (٥٨/٦)، البيان (٢٢٤/٩)، المجموع شرح للشهب (٣٠١/١٦)، معي المحتاج (١٤٤/٢)؛ الحارثي الكبير (٦٣/٩)، التوضيح (١٠/٢).

٧- مسألة :

قل: والشهود على العدالة حتى يثبت الجرح^(١).

وجملة ذلك: أن شاهدي الكاح إذا لم يعلم فسقهما وكان طاهرهما العدالة انعقد الكاح، ولا يجب البحث عن حاشما حين العقد^(٢).

قال أبو إسحاق: لو كان يجب البحث عن حالهما لم يعقد الكاح إلا بمحصرة الحاكم؛ لأن العدالة لا تثبت إلا عبده، وقد أجمع المسمون على انعقاده بغير حضوره^(٣).

إذا ثبت هذا، فإن كان ظاهرهما لعدالة حكم باعقاد الكاح فإن فسقا بعد ذلك لم يؤثر في العقد؛ لأن الفسق قد يحدث.

فإن بان أنهما كانا فاسقين ذكر الشيخ أبو حامد أن الكاح يكون باطلاً^(٤).

وإذا ادعى رجل نكاح امرأة بولي وشاهدي عدل وأقام شاهدين عند الحاكم فإنه يبحث عن حالهما حين الحكم، ولا يبحث عن حاشما حين العقد^(٥).

ولو عترف رجل وامرأة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل أمضى النكاح بينهما، ولم يبحث عن حال الشهود؛ لأن النكاح يثبت بإقرارهما فاكفني به^(٦).

(١) انظر: مختصر المتن ص (٢٢١).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٦٤/٩)؛ البيان (٢٢٢/٩).

(٣) انظر: محوي الكبير (٦٤/٩)؛ معي الخراج (١٤٥/٢)؛ المجموع شرح المهذب (٢٠١/٦)؛ الأم (٥٨/٦)؛ البيان (٢٢٢/٩).

(٤) وذلك لأن فسقهما ينافي قبول شهادتهما على الكاح.

انظر: البيان (٢٢٢/٩)؛ المجموع شرح المهذب (٢٠١/٦).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٦٥/٩)؛ البيان (٢٢٢/٩).

(٦) انظر: البيان (٢٢٢/٩)؛ المحوي الكبير (٦٥/٩)؛ معي الخراج (١٤٥/٣-١٤٦)؛ المجموع شرح المهذب (٢٠١/٦).

٨- مسألة :

قل: ولو كانت صغيرة ثيا أصيت بنكاح أو غيره فلا تزوج إلا بإدائها^(١)
وجملة ذلك أن النيب هي التي رثت بكارها بوطء في النكاح أو الميث أو
الشبهة، أو كان زنا^(٢).

وقال أبو حنيفة: إذا رثت بكارها بالرثا يكون حكمها حكم الأبكار، وإنما
يخلف عنه (النيب)^(٣) والكفر في الإذن خاصة، فيكون بدل النيب المطلق، وإذن
البكر الصمت^(٤). وتعنى بقول $\frac{1}{2}$ ((البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام))^(٥) / [١٠٧]
فسماهما بكريين بعد الزنا.

ودليلاً: أنه ذهبت بكارهما بانوطء فكان إدهما بالطلق كما لو كان بوطء
في نكاح أو شبهة^(٦).

فأما الخبر مرعاً سماهما بكريين لأحدهما حين رثا كان بكريين.

(١) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢١).

(٢) الرثا لغة يفصر ويمد، الرثا مفعولة - لغة لمن المحذر، والمثبة إلى التصور رموي، والزنا -
معدودة - لغة بين لهم، والمرأة تزني مزانة، وبناءه أي: تبقى.

وشرعاً: إباح الذكر مخرج يحرم عليه تعالى عن الشبهة مشبه طبعاً بوجوب أحد.

نظر لسان العرب (١٤/٣٥٩)؛ النصاح للمير (١/٣٠٥)؛ ممي النصاح (٤/١٤٣-١٤٤)؛
نهاية النصاح (٥/٤٢٢، ٤٢٣)؛ النيب (١٢/٣٤٥)

(٣) انظر. الأم (٦/٤٨)؛ الحاوي الكبير (٩/٦٦)؛ النيب (٩/١٨٣)؛ المجموع شرح المهذب (١٦/١٧٠).

(٤) ما بين القوسين ماقط، فأثبت من هاشم المخطوط.

(٥) انظر بدائع الصنائع (٢/٣٨٦)؛ الطلوري ص (٦٩)؛ تحفة الفقهاء (٢/٢٢٧)؛ الباب في شرح الكتاب (٢)
١٤٥/٢.

(٦) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والشمس والامام أحمد.

النظر صحيح مسلم (٣/١٣١٦-١٣١٧)؛ من أبي داود (٢/٤٥٥)؛ عارضة الأحسودي
(٦/٣١٠)؛ من مـ حـ (٢/٨=٣=٨)؛ من الدرسي (٢/١٨١)؛ مسند أحمد (١/٤٧٦).

٣١٣/٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٧.

(٧) انظر. الحاوي الكبير (٩/٣٨)، النيب (٩/١٨٣)؛ المجموع شرح المهذب (١٦/١٧٠).

فصل

وأما إذا دعت مكارها بظفرة أو وثبة^(١)، فقال أبو علي بن أبي هريرة^(٢)، يعتبر إدعاه، وحكاه في التعليق^(٣) عن ابن خيران^(٤)؛ لأن الشافعي - رحمه الله - قال: أصيبت بكاح أو غيره^(٥).

وقال أبو إسحاق وغيره: يكون حكمها حكم الأيكار؛ لأن حكم الأيكار يرول باعتبار الرجال ولم يحصل^(٦).

وقول الشافعي - رحمه الله - أو غيره يريد وضء في عمر الكاح، فلا حجة فيه.

(١) الوبة: أي، قشرة يقال: رتب وثباً ووثناً ووثباً: قشر، وارتد الوتة، وفي معنى رواها بالأصبع، والوتة: رواها يعود، أو شدة حيض.

انظر: الصحاح (٢٣٩/١) المطلع ص (٣٢٠).

(٢) هو الحسن بن الحسين أبو علي ابن أبي هريرة البغدادي أحد ثمة الشافعية، ومن أصحاب الوجوه تفقه على ابن شريح وعلى أبي إسحاق اللرووي، درس ببغداد، وكان معظم عند السلاطين له المصنف الكبير على مختصر ابن أبي نؤيل سنة ٣٤٥ هـ. وفي ٣٤٦ هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٢٩٨/٨) صفات ابن هذالة الله ص (٧٢)، الأعلام (١٨٨/٢) الفتح: ليس (١٩٣/١) طبقات الأستوي (٥٦٨/٢).

(٣) حكاه في المصنف.

التعليق مدعى على الدرر قضي لأبي خطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق السيد عبد الله هاشم بداني، شركة المطبعة لصبة المتحدة، القاهرة، سنة ١٣٨٦ هـ، مطبوع بمطبع كتاب مس قدر وطي.

سبي المناوقضي (٢٣٦/٢).

(٤) هو أبو علي الحسن بن صالح بن خيران البغدادي، كان إماماً، جليلاً، ورعاً، عرس عليه انقضاء بغداد في علاقه بتقريب واسع، وكان يعب على ابن شريح في ولانته للقضاء. توفي سنة ٢٢٠ هـ وقيل غير ذلك.

انظر: تاريخ بغداد (٥٣/٨)؛ السجوح الزاهرة (٢٣٥/٣)؛ السبابة والسبابة (١٧١/١١)، مرة الحبان (٢/ ٢٨)؛ وفيات الأعيان (١٣٣/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٢١٣/٢).

(٥) انظر: الأم (٤٨/٦)؛ الحاوي الكبير (٦٨/٩).

(٦) هذا هو المذهب.

انظر: البيان (١٨٣/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٧٠/١٦).

٩- مسألة:

قال: فإن كان المولى عليه يحتاج إلى مكاح زوجته ولته. فإن أدن له فجاور مهر المثل رد الفضل^(١).

وجملة ذلك: أن السعي المحجور عنه، وهو إذا كان مبدراً مثله، أو معسداً لديه، فإن الحاكم يحجر عليه سواء بلغ ميلاً أو حدث به بعد البلوغ. فإذا حجر عليه بطرت: فإن لم يكن به حاجة إلى المكاح لم يزوج؛ لأن عليه [فيه صراً]^(٢) يدرمه أمهر والسفقة، إلا أن يكون معتقراً إلى من يخدمه، فيزوجه امرأة تخدمه؛ لأنه إذا كان بينهما مكاح صارت حلالاً له يجوز له الخطوة بها، فيكون ذلك أحوط^(٣).

وأما إن كان يذكر حاجته إلى المكاح، وعلم الولي حاجته إلى ذلك، كان عليه أن يزوج؛ لأنه إنما نصب لعمل ما هو مصلحة له، وهذا من مصالحه؛ لأنه يبلغ به حاجته، ويصون به ذبه وعرضه، لأنه ربما دعت الحاجة إلى الربا، فيذهب دينه، ويقام عليه الحد.

إذا ثبت هذا: فإن احتار وليه أن يزوجه بنفسه من غير إذن جاره؛ لأنه مصوب لمصلحته، وهذا منه، فهو كضعامه وكسوته. وإن احتار الولي أن يرد إليه أن يعقد على نفسه جاره؛ لأنه عاقل مكلف، وإنما حجر عليه لحفظ ماله^(٤).

وبخلاف الصبي المراهق حيث فلا ليس لوليّه أن يرد إليه عقد المكاح؛ إنه غير [١١/١] مكلف، لا حكم لكلامه في الشرع، بخلاف السفية؛ فإن صلاقه وإقراره بالحدود

(١) انظر: مختصر المرقبي ص (٢٢١).

(٢) ما بين التعديين كلمة غير واضحة، والمصوب ما قبله. انظر الحاوي الكبير (٩/٧)؛ الشارح (٩/٢١٢).

(٣) «نصر. الحاوي الكبير (٩/٧٠)، تبيان (٩/٢١٢)، المجموع شرح المهذب (١٦/١٩٤-١٩٥)،

الأم (٦/٥٤)، روضة الطائفة (٥/٤٣٧-٤٣٨)، معني المحتاج (٣/١٦٩-١٧٠).

(٤) انظر الحاوي الكبير (٩/١٧٠، ١٧١)، البيان (٩/٢١٢)، المجموع شرح المهذب (١٦/١٩٤-١٩٥)،

معني المحتاج (٣/١٦٩-١٧٠).

يصح، وإنما ححرنا عليه في المال؛ فإذا تصرف بإذن وليه جاز.

فإن قيل: أحير وأن يبيع ويشترى بإذن وليه؛ قلنا: اختلف أصحابنا في البيع.

فذهب من قال: حكمه حكم الكاح في الرد إليه

ومنهم من فرق بينهما بأن البيع مختلف حكمه ساعة فمساء؛ لأنه قد يريد

السوق، ويقص مدحوله الخسب وانقطاعه، فافتقر إلى عقد الوقي؛ لاحتياطه في

ذلك، بخلاف الكاح؛ لأن المقصود من البيع المال، وهو محجور عليه فيه، وليس

لمقصود من الكاح المال، فافترقا^(١).

إذا ثبت هذا؛ فإن عرس له المرأة التي يتزوجها، أو القليلة التي يتزوج فيها جاز.

وإن أطلق الإذن له ففيه وجهان.

أحدهما يجوز كما يجوز إصلاق السيد الإذن في ذلك للعبد.

والثاني: لا يجوز؛ لأنه ربما تزوج بامرأة حليلة شريفة يستعرق مهرها ماله،

وبخلاف العبد؛ لأن العبد لا تتزوج الشريفة في العادة والمهر أيضا في كسبه، فلم

يوجد فيه تضيق المال.

فإن زوجه وليه لم يكن له أن يريد عني مهر المثل؛ لأن الزيادة محابة؛ فإن

تزوج بنفسه بطرت، فإن تزوج بمهر المثل أو حوته جاز^(٢).

وإن راد عني مهر المثل قال الشافعي رحمه الله: (رَدُّ الْعَصْلِ)^(٣).

قال أصحابنا: يحتمل أن يريد بض العصل ويحتمل أن يريد أنه إذا دفع ذلك

إليها رده، هذا القول ذكره أصحابنا^(٤).

(١) انظر البيان (٢١٣/٩)، الأم (٥٥-٥٤/٦)، المجموع شرح المهدب (١٦٦/٩٥)، الحاوي الكبير (٧٠-٧١/٩).

(٢) انظر الحاوي الكبير (٢٠/٩، ٧١، ٧٢)، سيدي (٢١٣/٩)، روضة الطالين (٩/٤٣٨، ٤٣٩).

الوجيز (١٥/٢)، معني المحتاج (١٦٩/٣-١٧٠).

(٣) انظر الأم (١١٥/٦)، (٢١٣/٩)، محضر عربي ص (٢٢١).

(٤) انظر الحاوي الكبير (٧-٢)، البيان (٢١٣/٩)، روضة الطالين (٩/٤٣٩)، معني المحتاج (٣/١٧٠).

وطاهره أن العصل بطل، ويصح عقده في الباقي^(١). وكان القياس يفتصي أن تبطل قسميته، ويشت مهر للثل.

والفرق بين بطلان التسمية وصحتها أنها تملك مما عيه قدر مهر المثل لها في الصحيح، ويجب ذلك في الذمة مع الفساد.

هنا قيل: أليس قلت: إن السيد إذا أدن لعبده فتروح بأكثر من مهر المثل، فإن تسمية تصح، وإذا اعتق طائفة بالريادة، ألا قلت: إذا فث الحر^(٢) لها المطالبة بالريادة.

قنا: المص في العبد لحق السيد، وإذا اعتق سقط حق السيد، وهما معا الزيادة لمعط ماله. وهو أكرمناه إياها بعد روال الحر لم يحصل المقصود بالحجر. فإذا لم يكن المطالبة به محال كان باطلا^(٣).

(١) انظر الحاوي الكبير (٧١/٩-٧٢)، روضة الطائين (٤٣٨/٥)، معي المحتاج (١٧٠/٣).

(٢) الحر في اللغة المنع والحظر والحبس. قال الله تعالى ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِتُخْرِجَنَّ عَنْ حُجُرَاتٍ يَخْرِجُونَ مِنْهَا يَبْطِئُونَ وَيَجْعَلُ اللَّهُ مَعَ صَاحِبِهِ مِنْهُ حُجْرًا وَمَنْ لَهُ حُجْرًا مَعَهُ مَعَهُ﴾. أي حرما محرما وقال تعالى ﴿مَنْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا﴾. أي. لدى عمل. وسمى الفضل ححرًا لأنه جمع صاحبه من فعل الفيح، وسمى ححرًا البيت ححرًا لأنه جمع من الطوائف فيه وكذلك هو في الفسخ. قال ابن الفارس وحجر: القرابة والقياس فيها قياس الباب؛ لأنها دمار أو دمار يحمى ويحفظ وإنما سمي المحرور عليه؛ لأنه مجموع من التصرف بماله.

انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢٩٧)؛ اشعريعات ص (٨٦)؛ الصحيح (٦٢٣/٢)؛

البيان (٢٠٦/٦)؛ معي المحتاج (١٦٥/٢).

(٣) انظر الحاوي الكبير (٧١/٩، ٧٢)؛ البيان (٢١٤، ٢١٣/٩)؛ الوجيز (١٦/٢١)؛ روضة الطائين (٤٣٨/٥).

فرع :

إذا طُلب الكاح^(١) من وليه فلم يروحه فتروح بنفسه هل يصح كاحه؟ فيه

وجهان:

أحدهما: لا يصح؛ لأنه محذور عليه، فلا يصح التصرف فيه بغير الإذن،

كالعد.

والثاني: يصح؛ لأن حقه قد تعين فيه، فإذا لم يصل إليه صح منه، كما لو

كان له ديس فتعذر أحده عليه برصا من عليه جاز له أخذه بغير رصاه، فكذلك

ههنا^(٢).

(١) أي، رد طلب المحذور عنه من الولي أن يروجه، ولم يروجه، فتروح بنفسه.

انظر البيار (٢١٣/٩) روضة الطالبين (٤٤١/٥) معني الشاح (١٧١/٣)

(٢) بغير البيان (٢١٣/٩، ٢١٤)؛ احتاوي الحكم (٧٢/٩)؛ المذهب (٤٠/٢)؛ المجموع شرح

المذهب (١٩٤/١٦، ١٩٥) روضة الطالبين (٤٤١/٥) معني المحتاج (١٦١/٣)

فرع :

ورداً تروح بغير إذن وليه مع إمكان الإذن فإن الكاح فاسد، فإن وطئ المرأة فهل يجب عليه مهر للثلث؟ فيه وجهان:

أحدهما: يجب؛ لأنه أنلف بصعها^(١) بنسبة فحري مجرى إتلاف المال.

والثاني: لا يجب؛ لأنها بدلتها باختيارها، فأشبهه من دعه مالاً، وسلطه عليه؛ فإنه لا يضمنه بالإتلاف، كذلك هاهنا^(٢).

(١) البصع سقيم البدن مروح نراه. وقيل: استباح أيضاً عن ابن السكيت قال يقال: ملث فلان بصع فلانة

انظر: مصباح الممر (٦٤/١)؛ الصحاح (١٨٧/٣)؛ المفضل ص (٢٧٢)

(٢) انظر: الرجح (١٥/٢)؛ الحاوي الكبير (٧٢/٩)؛ روضة الطالبين (٤٤٠/٥)؛ البيان (٢١٤/٩)؛ معيحتاج (١٧١/٣).

فصل

المجنون لا يروجه وبه إلا أن يراه يتبع النساء ويريدهن، فيروجه حينئذ؛ لأن ذلك من مصالحه. فإن كان مجنونا ويعيق يوما لم يروجه، وانتظر إفاقته وكذلك من به برسام^(١)، فإن كان دائما واحتاج إلى الكاح روجه. وإن كان لا يسوم انتظر إفاقته، ولم يزوجه^(٢).

(١) البرسام يقال هو مريض معروف، وورم في الدماغ، يتغير منه عقل الإنسان ويهذي. وقيل: إنه مريض من الأمراض السخيفة، ويكون مع الحمى أشدَّ حوقا، لأن البرسام محارٌّ من الحمى يرتقي إلى الرأس أو الصدر، فيختلط معه العقل، فيهذي، فيكون مجنونا.
انظر: الصحاح (١٨٧١/٥) البين (١٨٨/٨).

(٢) انصر الأم (٥٤/٦)، ٥٥؛ البان (٢١١/٩)، ٢١٢؛ احاري الكبير (٧٢/٩)، ٧٣؛ روضة الطالبين (٤٤٥/٥)، معنى الاحتاج (١٥٩/٣).

١٠ - مسألة:

قال ولو أذن لعبده لتزوج كان لها الفضل متى عتق^(١).

وجهة ذلك: أن العبد إذا أذن له سيده في النكاح صح عفده منه؛ لأنه مكلف له قون صحيح، وإنما مع الحق السيد، فإذا رضي به جاز، واقتضى مهر مثل. فإن تزوج بأكثر كان الباقي في ذمته تسعه به إذا أعتق، بخلاف المحجور عليه لنفسه^(٢). وقد مضى ذكر ذلك^(٣). فإن تزوج بغير إذنه كان النكاح فاسدا^(٤).

وقال أبو حنيفة: / يكون موقوما على إحارة السيد^(٥). وقال مالك: بمعتد [١/١٢] النكاح ويكون للسيد فسخه^(٦).

وأما أبو حنيفة فبناه على أصله في النكاح المتوقوف. ومالك يقول: رب العبد يملك، وإذا مع الحق السيد، فيعتد ويقف على فسخه، كنكاح، لعن^(٧).

(١) انظر: مختصر الرزي ص ٢٢١.

(٢) السمة عبارة عن خعة تعرض للإنسان من الفرح والغضب، فيحملة على العمل بخلاف طور العقل وموجب الشرع.

انظر الزاهر في عريب الفاظ الشافعي ص (٢٩٦)؛ الصحاح (٢٢٣٤/٦)؛ التعريفات ص (١٣٥)؛ المطبع ص (٢٢٨)؛ البيان (٢٠٧/٦).

(٣) ص ٨٣.

(٤) الجاوي الكبير (٧٣/٩)؛ البيان (٢١٨/٩)؛ روضة الطالبين (٤٤١/٥)؛ معني المحتاج (١٧١/٣).

(٥) انظر النهاية شرح بداية المبتدي (١٩٥/٢)؛ المسبوط (١١٣/٣)؛ النيب في شرح الكتاب (١٥٤/٢)؛ شرح فتح القدير (٣٦٩/٣).

(٦) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٤٥، ٢٤٦)؛ حاشية القدوسي (٤٨/٣).

(٧) النص: هو الرجل العجز عن الجماع، وربما يشتهي الجماع ولا يناله واشتاقه من عن الشيء. إذا اعترض، لأن ذكره يعز أي. يعترض عن محرم الفرج وشماله، فلا يقصده وقيل. اشتق من عان الذابة أي أنه يشبهه في اللين.

نظر التعريفات ص (١٦٤)؛ الصحاح (٢١٦٦/٦)؛ البيان (٣٠٢/٩).

ودليلنا: قوله ﷺ، ((أبنا عبد تروح بغير إذن موائيه فهو عاهر))^(١). والعاهر
الراي^(٢)؛ لأن السيد يملك رقبة العبد وماله وحقوق الكاح يتعلق بمنفعته، فقد
عقد في حق غيره بغير إذنه وكان باطلاً ويفارق العين؛ لأنه عقد في حق نفسه^(٣).

(١) أخرجه أبو داود والترمذي والدارمي والإمام أحمد.

انظر - سنن أبي داود (١/ ٤٨)؛ عارضة اليهودي (٥/ ٣١)؛ سنن لدارمي
(١٥٢/ ٢)؛ المسند (٣٠١/ ٣)، (٣٧٧).

(٢) انظر مصب الراية (٣/ ٢٠٣ - ٢٠٤)؛ التلخيص الخبير (٣/ ١٨٩)؛ إرواء الغليل (٦/ ٣٥١ - ٣٥٣)؛
الحاوي الكبير (٩/ ٧٣)؛ البيان (٩/ ١٠٩).

(٣) انظر الحاوي الكبير (٩/ ٧٣)؛ مغني المحتاج (٣/ ١٧١)؛ البيان (٩/ ١٠٨ - ١٠٩).

فصل

فإذا أراد العبد تزويج عبده الكبير فهل له إجباره أم لا؟
قال في القسم: له إجباره على النكاح^(١). وبه قال أبو حنيفة^(٢) ومالك^(٣)
ووجهه. أنه يملك إجباره على عقد الإجارة^(٤) فملك إجباره على النكاح
كألمة^(٥).

وقال في الجديد: لا يملك^(٦). وبه قال أحمد رحمه الله^(٧).

(١) انظر البيان (٢١٧/٩)؛ الحاوي الكبير (٧٤/٩)؛ روضة الطالبين (٤٤٢/٥)؛ المهذب (٤٠/٢).

المجموع شرح المهذب (١٩٥/١٦)؛ معني الخصاص (١٧٢/٣).

(٢) انظر شرح فتح القدير على امثلة شرح مسألة نسبي (٣٧٥/٣)؛ مختصر الطحاوي ص (١٧٤)؛ التيسير (١٠٢/٣).

(٣) انظر: النكاح في فقه أهل المدينة ص (٢٤٦).

(٤) الإجارة بكسر هـ في المذهب، وحكى ابن سبويه، وذكر ابن بطال فتحه. وفي النسخة
الأخر الكراء والثواب ومعنى الباب: الترخيص وجرء العمل، واستأجر يثبت للمؤجر عوض بدل
الضائع. يقال: أجرة دارى وعمركى، عر ممدود، وأجرت عيسى أجرة، فهو مأجور، وأجرته أجر،
فهو مؤجر، وأجرته على فاعله، فهو مؤجر. ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ نُنْزِلُ أَجْرًا غَاصِيًا﴾ [سورة النساء: ٧٤]. ومنه الصدقات، قوله تعالى: ﴿فَقَسَوْهُمْ أُخْرَجُوا﴾ [سورة النساء: ٢٤].

وفي الشرح: عقد على مفعة مفعودة مفعومة قاسية ليليل والإجارة بعرض معلوم والمعنى اجتماع
بيهما، أن أجرة العامل كأنها شيء يجر به مثله فيما خضع من كذا فيما عمله.

انظر كتاب الترخيص في غريب ألفاظ الشعبي ص (٣٠٦)؛ العربيات ص (٩)، المطيع ص (٢٦٣).

(٢٦٤)، البيان (٢٨٥/٢).

(٥) انظر البيان (٢١٧/٩)؛ الحاوي الكبير (٧٤/٩)؛ روضة الطالبين (٤٤٢/٥)؛ المهذب (٤٠/٢).

المجموع شرح المهذب (١٩٥/١٦)؛ معني الخصاص (١٧٢/٣).

(٦) انظر: البين (٢١٧/٩)؛ الحاوي الكبير (٧٤/٩)؛ روضة الطالبين (٤٤٢/٥)؛ المنهاج ص (٩٨).

الوجيز (١٦/٢)؛ المهذب (٤٠/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٥/١٦).

(٧) انظر: المعنى (٤٢٤/٩)؛ حاشية الروص المربع (٢٥٨/٦).

ووجهه: أنه مكسب يملك الطلاق، فلا يثبت إجاره على الكاح، كالولد الكبير ويفرق عقد الإجارة؛ لأنه عقد على منعة العبد، وهو يملكها، وهما تملك للعبد، فليس به أن يعقد على ما لا يملكه. وهذا حالف الأمة أيضاً؛ لأنه يعقد منها على ما يملك^(١).

فأما العبد الصغير فهل يجزه؟

اختلف أصحابنا فيه على طريقين:

مهم من قال: فيه قولان كالكبير^(٢).

ومهم من قال^(٣): يجز، قولاً واحداً؛ لأنه لا قول له، فأشبه الولد الصغير^(٤).

(١) انظر: المهذب (٤٠/٢)، البيان (٢١٧/٩)، الحاوي الكبير (٧٤/٩)، المجموع شرح المهذب

(١٩٥/١٦)، مغني المحتاج (١٧٢/٣).

(٢) القول الأول: له إجاره على الكاح

القول الثاني: لا يملك إجاره على الكاح.

انظر البيان (٢١٧/٩)، الحاوي الكبير (٧٤/٩)، المهذب (٤٠/٢)، المجموع شرح المهذب

(١٩٥/١٦)، روضة الطالبين (٤٤٢/٥)، مغني المحتاج (١٧٥/٣)، المسهاج ص (٩٨)، الوجيز

ص (١٦).

(٣) أمثال ابن حجر.

انظر: روضة الطالبين (٤٤٢/٥).

(٤) انظر روضة الصافي (٤٤٢/٥)، البيان (٢١٨/٩)، الحاوي الكبير (٧٤/٩)، الوجيز (١٦/٢).

المهذب (٤٠/٢)، المجموع شرح المهذب (١٩٥/١٦)، مغني المحتاج (١٧٢/٣).

فصل

وأما إذا طلب العبد من سيده السكاح فهل يجب على السيد إنكاحه، وإن امتنع هل يجبر؟

قال في القلم. ونعزيم الجمع من الحديد لا يجبر وأوْماً بالتعريض^(١) بالخصصة إلى قولين:

أحدهما: يجبر^(٢) - سواه قال أحمد^(٣) - لأنه مكلف دعاً إلى إنكاحه لحاجته إليه، فكان على وليه إنكاحه، كالأمة، ويفارق المحجور عليه لسفه والثاني: لا يجبر^(٤) - سواه قل مالك^(٥) وأبو حنيفة^(٦) - لأنه شخص يملك رقه، فلم يجبر على إنكاحه، كالأمة. ويدرك المحجور عليه؛ لأنه لا صرر على الولي فيه، والسيد يستنصر؛ لأنه يتعنى حقوق الروحية بكسب العبد الذي يملك السيد^(٧).

(١) التعريض هو كل كلام يحمل السكاح وغيره، مثل أن يقول رب اغضب فيك، رب حرّض عبيك، رب مطلق إليك، ولست حبة، لست فتقة، أنا مرعوب فيك. هذا من: أنا راعب فيك، أو حرّض عليك، أو أنا مطعج إليك، أو إذا حلت فآذني كان ذلك كله تعريضاً.

انظر المبرعات ص (٩٥)؛ الزاهر في عريب ألفاظ الشافعي ص (٣٣٧)، البيان (٢٨٢/٩).

(٢) انصر الحاروي الكبير (٧٤/٩)؛ البيان (٢١٨/٩)؛ المهدب (٤٠/٢)؛ المجموع شرح المهدب (١٩٤/١٦).

(٣) انظر: لغتي (٤٢٤/٩)؛ حاشية الرزق للمربع (٢٥٨/٦).

(٤) هذا القول نص عليه في القلم والحديد. وهو الصحيح.

انظر الحاروي الكبير (٧٤/٩)؛ البيان (٢١٨-٢١٩)؛ الفرج (١٦/٢)؛ روضة الطالبين (٤٤٢/٥).

المهدب (٤٠/٢)؛ معي المحدث (١٧٢/٣)؛ المجموع شرح المهدب (١٩٤/١٦).

(٥) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٤٦-٢٤٧)؛ طعة السالك لأقرب لمسالك (٣٩٦/١).

(٦) انظر: بدائع الصنائع (٣٧١/٢)؛ تحفة الفقهاء (١٢٠/٢)، (١٢١)؛ فتح القدير (٣٧٦/٣).

(٧) انظر: الحاروي الكبير (٧٤/٩)؛ البيان (٢١٨-٢١٩)؛ المهدب (٤٠/٢)؛ المجموع شرح المهدب

فصل

للمدبر^(١) وللعق بصفة حكمه حكم القى^(٢)، فأما من نصفه حرّ فإن سيده لا يحرره قولاً واحداً؛ لأنه لا يملك جميعه، والى كاح لا يختصّ بنصفه، ولا يصح أن يعقد على ما لا يملك. فإن طلب السكاح من سيده فهل يحرّ؟ على القولين^(٣) كلقن؛ لأن السيد يملك نصفه، والعقد يقع على جميعه^(٤).

وأما مكاتب^(٥) فليس لسيده إجباره على السكاح قولاً واحداً؛ لأن المكاتب

(١) المدبر من اعتق عن دبر ملطس به أن يعق عنه موت معلق، مثل: إن مت فأت حر، أو محبوب يكون العالب وقوعه، من: إن مت في مرضي هذا فأت حرّ إلى مائة سنة، ويقيد به أن يعقه بموت مقيد، مثل: إن مت في مرضي هذا، فأت حرّ.

وفي الشرع عرفه العلماء بأنه: ((تمسك العقق بمعلق الموت))

انظر: التعريفات ص (٢١٩-٢٢٠) مجمع الأعر (٥٣١/١) معني المحتاج (٥٠٩/٤)

(٢) القى: هو العبد الذي لا يحرز ببعه، ولا اشتراؤه، فهو العبد الخالص التام الرق خلافاً للمدبر والمكاتب والبعص وانع يطلق بلفظ واحد على الواحد وعوره، وربما جمع على أقان وأقنة. قال الكسائي: القى من يملك هو وأبواه. وأما من يعصب عليه ويستعبد فهو عبد ممكك، ومن كانت أمه أمه وأبوه عربياً فهو هجبي.

ينظر: المصباح لسمر ص (١٩٧)، النهاية لاسي الأثر (١١٦/٤)؛ بسا انعرب (٣٤٨/١٣) التعريفات ص (١٨٧).

(٣) القول الأول: لا يحرر.

القول الثاني: يحرر.

انظر: الحاوي الكبير (٧٤/٩)؛ البيان (٢١٨/٩)؛ الفرج (١٦/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٤/١٦)

المهذب (٤/٢) معني المحتاج (١٧٢/٣) روضة الصاين (٤٤٢/٥)

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٧٥/٩)؛ البيان (٢١٩/٩)؛ روضة الصاين (٤٤٢/٥) معني المحتاج (١٧٢/٣) المجموع شرح المهذب (١٩٥/١٦)

(٥) المكاتب هو من يجمع مال، ويصم بعضه إلى بعض، وتكتبه سيكر المكاتب، وقيل: بصحها كالصفقة-- لغة: انضم واستمع؛ لأن فيها صم يسم إلى بحر. وهي عتاق السيد عنه على مال في دمه يؤدي مؤجلاً

وشرعاً هي عقد بلفظ الكتابة على عوض معلوم منحهم بتجدين فأكثر.

انظر: المصباح (٢٠٩/١)؛ البيان (٤٠٩/٨).

مخرقة الخارج عن ملكه، ولأن في ذلك إبطال الكسب عليه^(١)

فإن ضب المكاتب من السيد الكاح، فإن قلنا: يحجر على إكاح القن
فالمكاتب أولى. وإن قلنا: لا يحجر على إكاح القن ففي المكاتب وجهان:

أحدهما: يحجر؛ لأن كسبه له، فليس يفوت على السيد شيئاً بإكاحه.

والثاني: لا يحجر؛ لأن حق السيد متعلق بكسبه. وهذا لا يملك هبته وإجابة^(٢)
فيه، فأشبهه القن^(٣).

وأما العدد بين شريكين فهما معا مخرقة الواحد فإن احتار العدد الكاح وأحد
السيدين فهل يحجر الآخر إذا قلنا لا يحجر السيد الواحد؟ حكى الشيخ أبو حامد فيه
وجهين كالمكاتب^(٤)؛ لأن جسة العدد قوية بإجابة أحد السيدين، فصار كأن مكاتب.
وهذا بعيد؛ لأنه يملك نصه منك تاماً فتعلق حقه بكسبه، بخلاف المكاتب،
ويطرد بحسب نصه حر إذا طلب من سيده الكاح؛ لأن الحرية فيه أكثر من إجابة
مالك النصف^(٥).

(١) انظر: البيهقي (٢٧٠/٩)، الحارثي الكبير (٧٥٠/٩)، روضة الطالبين (٤٤٢/٥)، المهذب (٤٠٠/٢)،
معني المحتاج (١٧٢/٣).

(٢) الإجابة بقل حياء، احتصه، ومال إليه، شأبه، مساعة، مأخوذ من حيوة إذا أعصته
انظر: الصحاح (٢٣٠٧/٦)، البيان (١٥١/٥).

(٣) انظر: الحارثي الكبير (٧٥٠/٩)، البيان (٢٢٠/٩)، روضة الطالبين (٤٤٢/٥)، المهذب (٤٠٠/٢)،
معني المحتاج (١٧٢/٣)، المجموع شرح المهذب (١٩٥/١٦).

(٤) الوجه الأول: يحجر؛ لأن كسبه له، فليس يفوت على السيد شيئاً بإكاحه.

الوجه الثاني: لا يحجر؛ لأن حق السيد متعلق بكسبه، وهذا لا يملك هبته وإجابة فيه، فأشبهه القن.

انظر: البيان (٢٢٠/٩)، الحارثي الكبير (٧٥٠/٩)، روضة الطالبين (٤٤٢/٥)، المهذب (٤٠٠/٢)،
معني المحتاج (١٧٢/٣)، المجموع شرح للمذهب (١٩٥/١٦).

(٥) انظر: الحارثي الكبير (٧٥٠/٩)، البيان (٢٢٠/٩)، روضة الطالبين (٤٤٢/٥)، المهذب (٤٠٠/٢)،
معني المحتاج (١٧٢/٣).

فصل

إذا ثبت هذا، فإن قلنا: لا يغير السيد^(١)، فالمستحب له أن يروجه؛ لأنه يعمه ويكف عنه الرنا. وفيه أيضا إردق به. هذا إذا كان السيد بالغا رشيداً.

وأما إن كان محجوراً عليه لسفه، أو صعباً، أو جنوناً، فإن وليه لا يروجه؛ لأنه لا يلي ما كان تبرعاً في ماله.

وأما إذا قلنا: يغير على ترويجه، فإن كان بالغا رشيداً أحقر عليه، فإن امتنع زوجه الحاكم.

وإن كان رشيداً، محجوراً عنه يروجه وليه؛ لأنه واجب عليه أن يقوم وليه فيه مقامه، / كقضاء الدين^(٢).

[١٣/١]

(١) أي، لا يغير السيد على إنكاح العبد.

(٢) فنظر: البيان (٢١٩/٩)، الخوئي الكبير (٢٧٤/٩)؛ روضه مضئ (٤٤٢/٥)؛ معي الشرح (١٧٣/٣).

فرع

هذا روح أمته من عده جاز ولم يجب المهر^(١) ويحكي أصحاب أبي حيفة^(٢) أنه يجب ويسقط؛ لثلا يخلو الكاح من مهر.

وهذا ليس بصحيح؛ لأن المهر لو وجب لوجب للسيد على عده انتداء. وهذا لا يجوز، كما لا يستحق عليه بذل ما أتلفه؛ وإنما يعتبر وجوب في حق من يصح الوجوب في حقه، ولهذا سقط^(٣).

قال في القدم: واستحب ذكر انهر؛ لأنه من سنة الكاح.

وقال في الجديد: إن شاء ذكره، وإن شاء ترك؛ لأنه لا فائدة في ذكره. وهذا ص^(٤).

(١) انظر: البيهقي (٤٦١/٩) الحاوي الكبير (٧٨/٩) معي المحتاج (٢١٩/٣) روضة الطالبين (٤٤٢/٥).

(٢) انظر: الشيوخ (١١٦/٣) الهداية شرح نهاية المنتهى (١٩٦/٢).

(٣) انظر: معي المحتاج (٢١٩/٣) الحاوي الكبير (٧٨/٩) البيهقي (٤٦١/٩).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٧٨/٩) البيهقي (٤٦١/٩) روضة الطالبين (٤٤٢/٥).

برضى من له الحق، ولم يتعلق بدمه السيد؛ لأنه لم يترمه في دمه، ولا هو مستوفٍ بدله^(١).

إذا ثبت هذا، فلا يخلو العبد؛ إما أن يكون مكتسباً، أو مأذوناً له في التجارة، أو غير مكتسب وغير مأذون.

فإن كان مكتسباً وجب على سيده غلبته للكسب بالنهار، وتحليته بالدليل للاستمتاع، إلا أن يجتار أن يستخدمه بالنهار ويعق عليه وعلى زوجته، فإن له ذلك. ويفارق الأمة حيث كان له استخدامها نهاراً، إذ زوجها؛ لأنه لا كسب عليها^(٢).

قال الشافعي رحمه الله^(٣)، فيما يستحدثه من ذلك، ويفرق الأمة بعد حصول العقد، يريد أن النفقة تتعلق بكسبه الذي حصل بعد وجوب نفقة، فأما ما كان في يده من كسب قبل ذلك فلا يتعلق به، وإنما كان كذلك؛ لأن إده في الكساح إذن في / اكتساب النفقة لوجوبها. وذلك يقتضي اكتساباً بعد الوجوب. [١٣/٤]

فأما ما تقدم فلم ينقض إده تعق النفقة به، ولأنه جارٍ بحرى أموال السيد كلها. قال أصحابنا: إذا كان المهر مؤجلاً مما كسبه قبل حلول أجله لا يتعلق به، وإنما يتعلق به يكسبه بعد حلول الأجل؛ لأن الوجوب يتضمن الاكتساب له^(٤).

فأما إذا كان مأذوناً له في التجارة: فنقل المربي عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال: أعطى مما في يديه^(٥).

(١) انظر: الرحبر (٢/ ٢٧)، روضة الطالبين (٥/ ٥٥٤)، معى المحتاج (٣/ ٢١٥-٢١٦)، الحاوي الكبير (٩/ ٧٥٠)، الأم (٦/ ١١٥).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٩/ ٧٥٠، ٧٦)، روضة الطالبين (٥/ ٥٥٥)، معى المحتاج (٣/ ٢١٥، ٢١٦)، الأم (٦/ ١١٦، ١١٥)، البيان (٩/ ٤٥٥، ٤٥٦).

(٣) انظر: الأم (٦/ ١١٦-١١٧).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٩/ ٧٥٠، ٧٦)، روضة الطالبين (٥/ ٥٥٤)، البيان (٩/ ٤٥٦)، معى المحتاج (٣/ ٢١٥).

(٥) انظر: مختصر المربي ص (٢٢١).

المهر والنفقة كان ذلك رصداً بالتزام المهر والنفقة^(١).

قال أصحابنا، وكذلك الأب إذا روح إليه الصغير الفقير هل يرمه المهر والنفقة على وجهين^(٢).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٧٧/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٤/٥) معي المحتاج (٢١٦/٣) البيان (٤٥٧/٩).

(٢) الوجه الأول: يلزمه المهر والنفقة.

الوجه الثاني: لا يلزمه المهر والنفقة.

انظر: الحاوي الكبير (٧٧/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٤/٥)؛ البيان (٤٥٧/٩).

فصل

إذا أدن السيد لبعده في الكاح فتروح نكاحاً فاسداً فرق بينهما. وإن كان
قس الدخول فلا شيء عليه، وإن كان بعد الدخول / وجب عليه مهر المثل^(١).^(٢) [٧١٤]
وأيضاً يجب بي ذلك على قولين للشافعي في إدن السيد هل يتضمن الصحيح دون
العاسد أو يشملهما؟

أحدهما: أنه يشمل الصحيح والعاسد؛ لأن العاسد من الكاح يتعلق به
الأحكام كالصحيح.

والثاني: لا يتناول إدنه العاسد، كما لو أدن في البيع لم يتناول العاسد^(٣).
وأما تعمق أحكام الصحيح فإنه يتعلق به أحكام الوطء إذا وجد خاصة. ألا
تري أنه لا يتعلق به شيء من غير دخول، ولا تحب عدة الوفاة ولا التوارث ولا
الإيلاء^(٤) والظهار^(٥) وكثير من الأحكام.

(١) قوله ﷺ ((عَدَنَ مِمَّا فِيهَا الْمَهْرُ مَا اسْتَحِلَّ مِنْ فَرْحِهَا)).

انظر الحاروي الكبير (٧٧/٩) أخرجه عن عائشة بألفاظ متقاربة عبد الرزاق في المصنف
(١٠٤٧٢) ابن أبي شيبة في المصنف (٢٧٢/٣).

(٢) انظر الحاروي الكبير (٧٧/٩) وروضة نظائير (٥٥٦/٥) معي المحتاج (٢١٧/٣) البيان (٤٥٨/٩).

(٣) انظر الحاروي الكبير (٧٧/٩، ٧٨)، البيان (٤٥٨/٩) الأم (٦٩٥/٦).

(٤) الإيلاء لغة: من آلى يولي: إذا حلف.

وشرعاً: حلف روح بتصور وطء وبصح نكاحه على امتناعه من وطء روحه في قلبها فوق
أربعة أشهر، أو مطلقاً، ولها مطلقته بالثبوت بعد عصي أربعة أشهر، فإن أبي الميثم والطلاق طلق
عنه العاصي بآية عنه يؤلفها.

انظر الترمذيات ص (٤٢)؛ الزهر في عريب ألفاظ الشافعي ص (٣٤٨)؛ الصحاح (٢٥٣/٦)؛
الأم (٦٦٧/٦)؛ البيان (١٧٠/٤)؛ معي المحتاج (٣٤٣/٣).

(٥) الظهار لغة: مصغر ظاهر مظاهره وضواها. وهو مقابلة الظهر بالظهر إعرافاً وتباعداً؛ لأن كل
واحد منهما يولي ظهره إلى صاحبه.

وفي الشرع: تنبيه الروح روحه في الحرمة محترمة، كأن وعده وكان حالاً في الجاهلية، =

إذا نلت هذا، فإن قلنا: قد تناوله إذنه فحكم المهر فيه كحكم المهر في الصحيح، وقد ذكرناه في المكتسب والمأذون وغيرهما ومصى بيته^(١).

فأما إذا قلنا: إنه لا يتناول إذنه فهو نكاح فاسد يعز إذن سيده. وأين يجب المهر قولان منصوصان:

أحدهما: يتعين بدمته، يتبع به إذا اعتق وأيسر؛ لأنه لزمه برضا من له الحق، فكان بمنزلة لمن المبيع^(٢).

والثاني: يتعلق برقبته؛ لأن الرطاء إتلاف، فجري مجرى الجناية^(٣).

= فهو عه، وإد فعله أحد وجبت عليه الكفارة تصلياً في النهي، وهو قوة لزوجته. أنت عني كظهر أمي.

انظر: معجم مقاييس اللغة ص (٦٤٣)؛ الصحاح ص (٧٣٢/٢)؛ الترمذيات ص (١٤٩)؛ البيان (٥٢١/٣)؛ معي المحتاج (٣٥٢/٣)؛ الأم (٦٩٥/٦).

(١) ص (٩٥-٩٦).

(٢) هذا القول هو أشهر القولين وأظهرهما.

انظر: الحاوي الكبير (٧٨/٩)؛ روضة الصالحين (٥٥٦/٥).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٧٨-٧٧/٩)؛ معي المحتاج (٢١٧/٣)؛ روضة الصالحين (٥٥٦/٥)؛ البيان (٤٥٩-٤٥٨/٩).

فصل

قال الشافعي - رحمه الله - في تحريم الجمع من الإماء: ولو أذن له في نكاح حرة ففكح أمة، أو أذن له في نكاح أمة ففكح حرة، أو في نكاح امرأة بعينها، ففكح غيرها، أو في بلد بعينه، ففكح في غيره، فالنكاح فاسد.

وإنما فإن ذلك لأنه إنما يصح نكاحه بإذن سيده، فإذا تزوج غير لأدونه فيها كان نكاحه بغير إذن سيده فلم يصح^(١).

فأما إن أطلق الإذن جاز فإن تزوج في بيته جاز. وإن تزوج في بلد آخر أو أراد الخروج إلى زوجته كان للسيد معه؛ لأن العبد لا يسافر إلا بإذن سيده ولم ينصص إذنه في النكاح السفر إلى المنكوحه^(٢).

(١) انظر الأم (١١٥/٦)، البيان (٢١٨/٩)، روضة الصالحين (٤٤١/٥)، الحاوي الكبير (٧٣/٩)، (٧٤).

معني المباح (١٧٠/٣).

(٢) انظر الأم (١١٥/٦)، البيان (٢١٨/٩)، روضة الصالحين (٤٤٢/٥)، معني مختار (١٧٢/٣).

فرع :

إذا مكح أمة ثم دفع إليه السيد مالاً، وقال: اشترى به هذه الأمة، فإن قال به: اشتراها لي صبح الشراء، والكاح محال؛ لأن ملك السيد لا يباي مكاحه، ويجوز للعبد أن يتزوج بأمة سيده.

وأما إن قال: اشتراها لك واشترائها/ بهي ذلك على القولين في ملك العبد إذا مكح. فإن قس. إنه إذا ملك لا يملك فلا تقع بيه وبين الأمة فرقة، ويقع الشرى للسيد. وإذا قس. إنه إذا ملك ملك فقد امسح مكاحها^(١).

(١) انظر الأم (١١٧/٦)؛ محوي مكح (٧٩/٩) روضة الطالبين (٥٥٧/٥).

فرع :

إذا كان نصه حراً، ونصه رقيقاً فتروح بإذن سيده صح، فإن اشترى زوجته بطرت: فإن اشترى ما يملكه بنصف الحر أفسح الكاح بينهما؛ لأنه ملكها وإن اشترى ما يملكه بنصف بطل في نصيب سيده؛ لأنه اشترى ما له بغير إذن، وهل يبطل في نصيب نفسه على القولين في تفريق الصفقة؟
أحداهما: يبطل في الكل. فعلى هذا الكاح بحاله.
والثاني: يبطل في نصيب شريكه خاصة، وبصح في نصيبه. فعلى هذا الكاح يفسخ^(١).

(١) انظر الأم (١١٧/٦)، روضة الصالحين (٥٥٧/٥)، البيان (٢١٩/٥)

فصل

سيد الأمة إجبارها على الكاح قولاً واحداً، صغيرة كنت أو كبيرة؛ لأن ماسعها مملوكة له، والكاح عهد على منفعتها، فأشبه عهد الإجارة، ويخالف العهد في ذلك، ولأنه ينفع بإكاحه؛ فإنه يكتسب مهرها، وتستصحبه بمقتضىه، ويسترق ولدها بخلاف العبد.

فأما إذا دعت هي إلى إكاحها بطرت: فإن كانت تحمل له لم تحرق على ذلك؛ لأن في إكاحها إضراراً به. وهو أنه يحرم عليه الاستمتاع بها. وإن كانت تحرم عليه - كآخته من النسب أو الرضاع؛ وما أشبههما - فبها وجهان:

أحدهما: لا يحرق، لأن ماسعها منك له، وهذا استحقق بهما^(١).

والثاني: يحرق؛ لأنه لا ضرر عليه، بل ينتفع بذلك^(٢).

وأما المدبرة والمتعة بصفة واحدة كالتق^(٣).

فأما من يصنعها حرّاً فلا يحرقها؛ لأنه لا يملك جميعها، وإذا سألته إكاحها لم يحرق. ويسعى أن يكون فيها وجهين كالتي لا تحرق له^(٤).

(١) وذلك لأن قيمتها تنقص بالكاح.

انظر: البيان (١٨٦/٩)

(٢) بأن يحصل له مهر ومالك الولد.

انظر: البيان (١٨٦/٩).

(٣) انظر: روضة الطائين (٢٤٣/٥)؛ بيان (١٨٦/٩)؛ معي لفتاح (١٤٩/٣)؛ المذهب (٣٨-٣٧/٢).

المجموع شرح المذهب (١٦٦/١٦)؛ إنباء الكبر (٧٨/٩، ١٩٥).

(٤) انظر: البيان (١٨٦/٩)؛ روضة الطائين (٢٤٣/٥).

(٥) سبق ذكر الوجهين في نفس الصفحة.

(٦) انظر: البيان (١٨٦/٩)؛ روضة الطائين (٢٤٣/٥).

ودكر ابن الخداد: أنه يزوجه سيدها برضاها ورضا وليها من النسب إذا كان، فإن لم يكن فمعتق بصمها^(١).

قال أصحابنا، هذا على القول الذي يقول تورث^(٢).

فأم إذا قلنا: لا تورث، وإنما ترجع ما ملكه بصمها الحر إلى مالك بصمها فعيا وجهان.

[١٥] أحدهما: أنه يزوجه مالك بصمها؛ لأنه لما جاز جميع المال ملك الترويح والثاني: يزوجه الولي معه؛ لأنها وإن لم يورث لأجل رقتها فالولاء ثابت عليها كالولاية^(٣).

فأما مكتبة فليس له إنكاحها؛ لأنها بمنزلة الخارجة عن ملكه^(٤). فأما إذا طلقت إنكاحها ففيه وجهان:

أحدهما: يحرم عليه؛ لأنها تتمتع بذلك، وهو طريق من طرق اكتسابها. والثاني: لا يحرم عليه؛ لأنها ربما عجزت بعسها فعادت إليه محرمة عليه فاستنصر بذلك^(٥).

وأم أم الولد^(٦) فهي يكاحها ثلاثة أقاويل تذكر إن شاء الله في

(١) قول ابن الخداد في البيان (١٨٧/٩).

(٢) أي إن بصمها حر وبصمها مملوك يورث عنها عصمتها ما ملكه بصمها الحر.

(٣) انظر: البيان (١٨٧/٩).

(٤) انظر: البيان (١٨٧/٩)، روضة الطالبين (٤٤٣/٥)، المجموع شرح مذهب (١٦٦/١٦) المذهب (٣٨/٢).

(٥) انظر: البيان (١٨٧/٩).

(٦) أم الولد هي التي ولدت من سيدها في ملكه، ولا خلاف في إباحة التزويج وروضة الإمامة؛ لقوله جل ثناؤه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُعْزِزُونَ حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَرْوَاحَهُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [سورة المومن، الآية: ٥، ٦].

انظر: البيان (٥١٩/٨).

كتاب أمهات الأولاد^(١).

وإن كان له أمتان أحدهن موطن، إحداهما حرمت عليه الأخرى حتى تحرم لتي وطئها، وله أن يتزوج أيهما شاء. فإن طئبت إحداهما أن يزوجها لم يلزمه، وإن كانت محرمة عليه وجهاً واحداً؛ لأن تحريمها يزول^(٢).

(١) القول الأول: يحرم - وهو الصحيح - لأحد أمة بنتك الاستمتاع بها، عندك تزويجها، كالمفردة، فعسى مدله إجبارها على النكاح

القول الثاني: يصح تزويجها برصدها، ولا يصح بيع رصدها؛ لأنها أمة ثبت حرمة بسبب لا بمنك الولي إبطاله، فهي كالمكاتبة، وجب احتراز من المفردة.

القول الثالث: لا يصح تزويجها بحال؛ لأن ملك السيد قد ضعف في حقها، وهي لم تكمل، فممكن له تزويجها، كالأح لا يزوج أخاه الصغرة بضعف ولايته، لأخاه مكمل. نظر: البيان (٥٢٣/٨).

(٢) انظر: البيان (٢١٨، ٩)؛ المجموع شرح المذهب (٢٢٨/١٦)، المذهب (٢٣/٢)؛ روضة الطالبين (٤٥٧/٥-٤٥٨)؛ معني المحتاج (١٨٠/٢).

١٢ - مسألة:

قال: ولو ضمن^(١) لها مهرها وهو ألف عن العبد لزمه^(٢).

وجملة ذلك، أن السيد إذا ضمن المهر عن عبده صح ضمانه؛ لأنه دين ثابت في دمه، وكان للمرأة أن تطلب أيهما شاءت إن كان للعبد كسب، وإن لم يكن له كسب طالبت السيد خاصة. وإن ضلقتها العبد سقط بضمه، وطالبت بالنصف أيهما شاءت. فلو قبضت المهر ثم ضلقتها عاد النصف، وكان للسيد؛ لأن كسب العبد له. وإن ضلقتها بعد ما أعتق عاد النصف إليه؛ لأنه اكتسبه الآن بعد حرثته^(٣). وهذا يأتي بيانه في كتاب الصدق^(٤) إن شاء الله.

(١) الضمان لغة: مصدر منه، أصبه ضماناً، إذ كفته فأنما ضامن وصير، وهو من باب (علم)، والضمير على الكفاية، ومن ثم قال أهل اللغة: بضاعة ضامن وصير، وكامل وكميل، وحمل ورعم، وقيل، وحمل الضمان الكفاية يقال: صير المال منه، إذا كمل به به، وصمه غيره، والضمان لا يتحقق إلا بالالتزام.

وفي الشرح التزم حق ثابت في دمه المهر، وضمان من هو عليه، أو إحصار عن مصبوبة، وبطابق على العقد الله يحصل به ذلك.

انظر الصحاح (٢/١٥٥)؛ التريعات ص (١٤٣)؛ معي الشراح (٢/١٩٨)؛ البهان (٣/٣٠٣)؛ الأم (٤/١٨٣).

(٢) انظر: مختصر المرقبي ص (٢٢١).

(٣) نظر: الحاوي الكبير (٧/٧٢)؛ البيان (٩/٤٥٩)؛ الأم (٦/١١٦)؛ روضة الطالبين (٦/٥٥٩).

(٤) الضدق به: يمتنع الضد وكسرها وفيه لغات أخرى، يقال: أضدق المرء، سميت لها ضداً أي: مهراً، وهي بذلك؛ لإشعاره بصدق رغبة ماله في الكاح الذي هو في الأصل في إيجاب المهر. وجمعه على: ضديق - مصمتين - وأصدقاء، وصدقات.

وشرعا ما وجب مكاح أو وطء أو نفقة بضع قهر، كزناح ورجوع شهود.

انصر: المطبع ص (٣٢٦)؛ الصحاح (٤/١٥٠)؛ البيان (١٠/٣٦٢)؛ معي الصحاح (٣/٢٢٠)؛ الأم (٦/١٤٩).

(٥) انظر: الشامل (٦/٩٦).

١٢ - مسألة :

قال. وإن باعها زوجها قبل الدخول بتلك الألف بعينها فإلغى باطل من قبل أن هذا البيع والفسخ وقعا معا، وإن باعها بألف لا بعينها فإلغى جائز^(١).
وجملة ذلك: أن الشافعي - رحمه الله - ذكر مسألتين:

أحدهما: إذا باع السيد العبد بالألف التي صمها عنه لزوجته من زوجته.
الثانية: إذا باعه منها بألف مضطقة وتقدم الكلام في الثانية لتصح الأولى^(٢).

وجملة ذلك: أن السيد إذا باع العبد من زوجته بألف بعد ما صم لها عنه ألف مهرها صح البيع والفسخ السكاح بينهما وبين العبد وإعما كذا كذلك لأن ملك البمين يباي السكاح؛ لأنه إذا كانت زوجته وجب عليه الإنفاق عليها، وإذا كان عبيدا وحسب نفقته عليها، ولها المسافرة به بالملك، وله أن يسافر به بحكم السكاح. وإذا حتمت الأحكام وتنافت لم يكن بد من تقديم أحدهما، فعلى ملك البمين؛ لأنه أقوى، إذا كذا يملك به ما يملك بالسكاح من الاستمتاع، ويملك به غير ذلك^(٣).
إذا ثبت أن السكاح يفسخ نظرت: فإن كذا دلل قبل لدخول فهل يسقط جميع مهرها أو نصفه؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه يسقط بصفه؛ لأن للملك جهة السيد، وهو الثناكم مقامه، ولو أن الزوج حلق^(٤)

(١) انظر: مختصر الفري من (٢٢١).

(٢) انظر الأم (١١٦/٦) الحارثي الكبير (٨١/٩)؛ الشيبان (٤٦٠/٩) (٤٦١).

(٣) انظر الحارثي الكبير (٨٠/٩)؛ الشيبان (٤٦٠/٩) (٤٦١)؛ الأم (١١٦/٦)؛ روضة الطالبيين

(٥٥٩/٥) معي المحتاج (١٨٣/٢).

(٤) الخلع لغة: الخرج، وهو استمارة من طلع اللبس.

وشرعا: فرقة المرأة بحرص يرجع إلى الزوج بلفظ انعاده، أو الجمع، أو الطلاق

وشرع يمنع الضرر عن الزوج برّد بعض ما أنفق عليها من مهر، ودفع الضرر عن الزوجة؛ لأنه قد يثبت عليها الخلع مع من تكره المقام معه.

ضرر - ضرر من (١٠٦)؛ الصالح (١٢٠/٣)؛ لين (٧/١) معي المحتاج (٢٦٢/٣)؛ الأم (٤٨١/٦).

قبل الدخول سقط نصف الصداق؛ لأنه هو الموجب كذلك هاهنا^(١).

والثاني: يسقط جميعه، لأن المصح لا يصح للزوج فيه، والسيد ليس بنائب عنه فيه، وبإسرة م. ويفارق إخلع؛ لأنه بالنزوح تم؛ لأن الطلاق من جهته، وإنما يجب العوض بقبولها دون الطلاق^(٢).

وإن قلنا: يسقط نصبه فقد برئ العبد وسببه من النصف، وبقي النصف في دمه في أحد الزوجين، وللسيد عليها، لألف من ثمن العبد يقاصصها بالنصف.

وإن قلنا: يسقط جميعه فقد برئ العبد وللسيد منه، وللسيد مطالبتها بالألف^(٣).

وأما إن كان ذلك بعد الدخول: فإن المهر قد استقر لا يسقط بفسخ النكاح، وبكر قد ملكت العبد، ولها في دمه ألف، فهل يسقط لأجل الملك؟ فيه وجهان: أحدهما: يسقط؛ لأن السيد لا يثبت له في دمه عيله مال، ولهد إذا تلف عليه شيء لا بصمته.

والثاني: لا يسقط؛ لأن الملك مع ابتداء ثبوت الدين دون استدامته؛ لأن الاستدامة أقوى ولم يعتبر بالابتداء^(٤).

وإن قلنا: سقط لألف فقد برئ العبد وسببه الصام، وكان لسيد عليها ألف/ ثمن العبد.

[١/١٦]

وإن قلنا: لا يسقط قاصصت السيد بذلك، وبرئ العبد والسيد^(٥).

فأم المسألة الأولى: وهو إذا باعه منها بعين الألف فلا يحو بما أن يكون قل الدخول أو بعده.

(١) انظر: الحوي الكبير (٨٠/٩-٨١)؛ روضة الطالبي (٥٥٩/٥، ٥٦٠).

(٢) انظر: الحوي الكبير (٨٠/٩-٨١)؛ البيان (٤٦٠/٩)؛ أم (١١٦/٦-١١٧)؛ روضة الطالبي (٥٦٠-٥٥٩/٥).

(٣) انظر: الحوي الكبير (٨٠/٩-٨١)؛ البيان (٤٦٠/٩-٤٦١)؛ روضة الطالبي (٥٥٩/٥-٥٦٠).

(٤) حو: الحوي الكبير (٨٠/٩-٨١)؛ روضة الطالبي (٥٥٩/٥، ٥٦٠).

(٥) انظر: البيان (٤٦٠/٩، ٤٦١)؛ روضة الطالبي (٥٥٩/٥).

وإن كان قبل المدخول قال الشافعي رحمه الله: لا يصح البيع^(١).

وإن كان كذلك لأها إن ملكت روحها انفسح الكاح، وإذا انفسح الكاح

سقطت الألف التي هي المهر، وإذا سقطت بطل البيع؛ لأها هي الثمن.

قال أصحابنا: فما جرى إتيته إلى بعية وهي غيره سقط في نفسه؛ لأن الضررين

إذا تقابلا قدما أحدهما صرراً^(٢). وللهذه المسألة بظاهر ذكرت في الإقرار وغيره^(٣).

فأما إذا كان ذلك بعد المدخول صح البيع؛ لأن الألف استقرت، فلا تسقط بانفساح.

(١) انظر: الأم (١١٦/٦).

(٢) انظر: الأم (١١٦/٦)، الخواري الكبير (٨١/٩)، مبدئ (٤٦١/٩)، روضة الطالبين (٥٥٩/٥-٥٦٠).

(٣) أمثلة لمظاهر التي ذكرت في الإقرار: المظاهر مثل.

- أن من مات وترك أخاً لا وارث له سواه فمهر الأخ باس الميراث ثبت بالنسب إلى، ولم يرث؛

لأنه لو ورث بحسب الأخ عم يرث، وإذا لم يرث الأخ بطل إقراره بالنسب؛ لأنه لا يصح أن

يقهر بالنسب من يس يرث، وإذا بطل إقراره بالنسب لم يثبت النسب، فلما كان تورث من

الابن مؤدياً إلى إبطال سبه وميراثه ثبت سبه وبطل ميراثه.

- ومما أن من اشترى أياه في موته عس، ولم يرث؛ لأن عتقه في الرخص كالوصية به في اعتباره

من الثلث، ولو ورث لمع الوصية؛ لأنه لا وصية لوارث، ورد مع الوصية بطل العتق، وإذا بطل

العتق سقط الميراث، فلما كان تورثه مؤدياً إلى إبطال عتقه وميراثه ثبت عتقه وسقط ميراثه.

- ومنها: أن يوصي لرجل باس له عموكة، فمات قبل الوصية، وحلف أخاً هو ورثه، فيبطل الأخ

الوصية لأخيه باس، فإن الناس يوصون ولا يرث؛ لأنه لو ورث بحسب الأخ، وإذا حلفه بطل

قبوله بالوصية، وإذا بطل قبوله بطل عتق الابن، وإذا بطل عتقه سقط ميراثه، فلما أدى ثبوت ميراثه

إلى سقوط عتقه وبطلته ثبت العتق وسقط الميراث.

ومما أن يدعي عيدين على سيدهما وهو مكر فيشهد لما شاهدان بالعتق، فيحكم بعتقهما،

ثم يشهد المعتان بمرح الشاهدين، فإن شهدتهما بالمرح مردودة؛ لأنها لو ثبت في المرح

ردت شهادة الشاهدين بالعتق، وصار المعتان عيدين مردودي الشهادة، فلما أدى قبول

شهادتهما إلى ردّها وبطل العتق ردت شهادتهما وثبت العتق.

وبذلك من المظاهر ما يطول ذكره.

انظر: الخواري الكبير (٨١/٩-٨٢).

فمن قيل: الإسقاط؛ لأنها منكته قننا: ليس محصل ملكها له وها في دمه شيء
 لأن الميت في مقابلة الألف، وإذا سقطت عن دمة الصامن سقطت عن المضمون
 عنه في تلك الحال^(١).

(١) انظر سخاوي الكبير (٨١/٩)؛ البيان (٤٦١/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٩/٥، ٥٦٠)

١٤- مسألة :

وله أن يسافر بعده ويمتنعه من الخروج من بيته إلى امرأته إلا في الحين الذي لا خدمة له فيه^(١).

وجملة ذلك: أن السيد إذا روح عنه كان له أن يسافر به، ولم يكن لها معه إذا بذل لها النفقة وتكمل بها، وإنما كان كذلك؛ لأن حق السيد أقوى؛ لأنه يملك رقبته، ولأن حرّ لو أراد أن يسافر لم يكن لزوجه معه، وكذلك سيد العبد^(٢).
فإن قيل: العبد له حق الاستمتاع، وطدا يجب عليه إرساله إذا فرغ من أشغاله وفي المسافرة به قطع له.

قلنا: حق السيد أكد من حق العبد في ذلك، وإنما يرسله إذا فرغ من أشغاله؛ لأنه لا حاجة به إليه، وإذا أراد السفر فحاجته داعية إليه فجرى ذلك مجرى وقت أشغاله^(٣).
وأما إذا كان لم يضمن السيد النفقة فليس له للمسافرة بالعبد وقطعه عن كسبه؛ لأنه قد تعلق به حق المرأة بيده فتم يكن له معه/ من الاكتساب والإعاق، وكذلك إذا روح أمته كان عليه أن يرسلها إلى زوجها حين يفرغ من استخدامها بحكم العادة، وله أن يسافر بها لما بيته^(٤) من تأكيد حقه وحاجته إليها في السفر^(٥).

فإن قيل: أليس المراهنة ليس له المسافرة بها؟

قلنا: المراهنة^(٦) له فيها حق اليد والحبس على الدين، وذلك يبطله المسافرة بها

(١) انظر الأم (١١٦/٦) مختصر المفتي من (٢٢١).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٨٣/٩)، (٨٤)؛ روضة الطالبين (٥٠٥/٥)؛ مفتي احتاج (٣/٢١٦)؛ البيان

(١٥٨/٩)؛ (١٥٩/٩)

(٣) انظر: الحاشية الكبير (٨٣/٩)، (٨٤)؛ البيان (١٥٨/٩)؛ (١٥٩/٩)

(٤) من ١٠٧-١٠٨.

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٨٣/٩)، (٨٤)؛ البيان (٤٥٩/٩).

(٦) المراهنة لغة: الدوم والسبوت والحبس، يد ماء رهن، أي: ركض، وبمعنى رهنه، أي: ثبته دائمة

وعال سبحانه وتعالى: «وَكُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ» [سورة النثر، الآية ٢٨] أي: مراهنة. =

بإخلاف الروح؛ فإنه ملئك المنفعة ولم يستحق اليد، ولأن الرهن لا يؤمن أن يضأها،
 فيحصلها، ويستقص بذلك؛ لأن المبيع يحق للرهن لا لحق الله تعالى، وفي مسألتنا المبيع
 من نوطه حق الله تعالى، فلم يحق وطاها خروجها عن يد لروح^(١).

= معنى عبوسه. ويطلق الرهن لغة على الفقد، وعلى الشيء المرهون، من نائب إطلاق المصير وإرادة
 المفعول. وجمعه: رهان، ورهن، ورهن، وبابه قطع.
 وشرعاً: حيس الشيء بحق يمكن أخذه منه في الدين.
 انظر لسان العرب (١٨٨/١٣) انصباح المنير ص (٢٤٢) + المصباح ص (٢٤٧)، أنيس المعناه
 ص (٢٨٩)؛ البيان (٧/٦) مقي احتاج (١٢١/٣)
 (١) انظر: التلوي الكبير (٨٣/٩ - ٨٤)؛ البيان (٤٥٩/٩).

١٥-- مسألة:

قال: ولو قلت له أمته: أعطني على أن أبكحك وصادقي عتقي فأعتقها على ذلك فلها الخيار^(١).

وجهة ذلك: أن الأمة إذا قالت لسيدها: أعطني، واجعل عتقي صادقي ففعل عتقت، ولم تصر روجة، ولا وجب عليها أن تتزوج به^(٢).

وقال الأوزاعي: يلزمها أن تتزوج به^(٣).

وقال أحمد في إحدى الروايتين: إذا كان ذلك محصرة الشاهدين إذ عقد به السكاح^(٤)، واحتجوا بأن النبي ﷺ ((أعتق صبية، وجعل عتقها صداقها))^(٥)، ولم ينقل عنه أنه عقد معها نكاحاً غير ذلك.

ودليلنا على الأوزاعي: أما لو أوجسها عليها أن تتزوج به كان ذلك مسلماً^(٦) في

(١) مختصر المزي من (٢٢١).

(٢) انظر سنن أبي الكبر (٨٥/٩) البيان (٣٨٣/٩) روضة الطالبين (٥٥٢/٥).

(٣) ذكر الأوزاعي يلزمها أن تتزوج به، فإن لم تفعل يجرها الحاكم.

انظر: المنيع (٤٥٣/٩) سنن أبي الكبر (٨٥/٩) البيان (٣٨٢/٩).

(٤) الرواية الثانية روى أبو بصير عن أحمد قال: إذا عسى أمته، وجعل عتقها صداقها يوكن رجلاً مروجاً. وظاهر هذا أنه لم يحكم بمصحة السكاح.

انظر: المنيع (٤٥٣/٩) الإفصاح عن معاني الصحاح (١١٨/٢).

(٥) انظر المنيع (٤٥٣/٩) الكافي (٢١١/٣) كشف القناع (٦٣/٥) الإفصاح عن معاني الصحاح (١١٨/٥).

(٦) أخرجه البخاري ومسلم.

انظر: صحيح البخاري (٨١/٧) صحيح مسلم (١٠٤٤/٢-١٠٤٦).

(٧) السلف السلف والمسلم واحد، يقال: سلف وأسلف، بمعنى واحد. هذا قول جميع أهل اللغة، إلا أن السلف يكون قرصاً أيضاً.

وفي الشرع عند على موصوف في الدمة، مؤجل بلس مبرورة في مجلس العدد.

انظر: الصحاح (١٣٧٦/٤) انطلق من (٢٤٥) البيان (٣٩٤/٥) الزهر في غريب اللغات الشامية لأثرهري للطبوع في مقنة الخاوي من (٢٩٠).

عقد الكاح، والسلف فيه لا يجوز بالإجماع^(١).

وأما علي أحمد رحمه الله - فلا أن العتق يزيل ملكه عن الاستمتاع بحق الملك، فلا يجوز أن يملك به الاستمتاع بحق الكاح، كما لا يجوز أن يستبيح العتق بمس السمع، فإنه لو قال: بعثك هذه الأمة على أن تروجيها، بالشم لم يصح، كذلك هاهنا.

فأما الخبر^(٢) فيحتمل أن يكون معنى ذلك أنه لم يصدقها شيئاً، وإنما أعتقها، وكاح النبي ﷺ يجوز أن يحو عن الصداق، فجعل ذلك الراوي كأنه صدقها، وقد روي أنه عتقها، وجعل عتقها صداقها، وتروح بها. وهذا أريد، ولأحد به أولى^(٣).

[١٧]

(١) انظر: يعني (٤٥٣/٩)، الكافي (٢١/٣)، الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٥٠) بداية البحث.

(٢) (٤٣/٣)، البيان (٣٨٣/٩)، المبسوط (١٠٣-١٠٤/٣).

(٣) وهو أن النبي ﷺ ((أعز صفة، وجعل عتقها صداقها))، وتقدم ص ١١٣.

(٣) انظر: البيان (٣٨٣/٩-٣٨٤)، الحاوي الكبير (٨٥/٥-٨٦).

فصل

إذا ثبت ما ذكرناه من أن الأمة تعتق، ولا يصح السكاح، فعنيها قيمتها^(١).

وحكي عن مالك ورور^(٢) أنهما قالا^(٣): لا شيء عليها؛ لأنه عاوض على ما لا يلزم الوفاء به.

ودليلاً: أنه شرط في مقابلة العتق معة يصح بدل العوض في مقابلتها، وإذا لم يسم له وجبت له القيمة كما لو أعتقه معة دار ليست له، ويظل ما قاله بهذا. إذا ثبت هذا، فإنه يعتق قيمتها يوم العتق^(٤).

ومن قلت: قد رصيت أن تروجي بالعتق لم يلزمه ذلك، ولم يصح^(٥). وإذا ترصبت على أن يروجها بالقيمة التي وجبت عليها نظرت: فإن عما قدر القيمة وجسها صح العقد، وسقطت عن دمتها، وإذا لم يعلم ذلك لم يصح المهر في قول أكثر أصحابنا^(٦)، وقد نص عليه المزني^(٧).

(١) انظر البيان (٣٨٤/٩)؛ احواي الكبير (٨٦/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٢/٦)؛ الوجيز (٢٦/٢).

(٢) رور بن هبيل بن قيس العمري. أبو المديني، ولد سنة ١١٠هـ، من أصحاب أبي حنيفة، كان فقهاً كبيراً، ومحدثاً أعلم بالبصرة ورقي قضاءها، وروى ما سنة ١٥٨هـ.

انظر وفيات الأعيان (٣١٧/٢)؛ شذرات الذهب (٢٤٣/١)؛ الفوائد البهية ص (٧٥).

(٣) الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٥٠)؛ بداية المجتهد (٤٣/١).

(٤) انظر البيان (٣٨٥/٩)؛ احواي الكبير (٨٦/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٢/٦)؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٢/١٦).

(٥) انظر: البيان (٣٨٥/٩)؛ الخواص الكبير (٨٦-٨٧)؛ روضة الطالبين (٥٥٢/٥).

(٦) انظر البيان (٣٨٥/٩)؛ احواي الكبير (٨٧/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٢/٥)؛ الوجيز (٢٧/٢)؛ المهذب (٥٦/٢)؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٢/١٦).

(٧) انظر: مختصر المزني ص (٢٢١).

وقال ابن خيران: يصح^(١) وحكاية القاضي عن أبي إسحاق^(٢)، كما يصح
أن يكون العد صداقاً، وإن لم يعلمنا قيمته، فكذلك بذله.
ووجه الأول: أن القيمة مجهولة، والمجهول لا يكون صداقاً، كما لو أصدقها
عد، أو ثوبا مطلقاً. وينارق العد؛ لأن العد وقع على عيه وهي معروفة، وعامداً
وقع على القيمة وهي مجهولة، فافتراقا^(٣).

(١) انظر البيان (٣٨٥/٩)، الخاوي الكبير (٨٧/٩)، روضة الصالحين (٥٥٢/٥)، المهذب (٥٦/٢)؛
الجموع شرح المهذب (٣٣٢/١٦).
(٢) انظر: الخاوي الكبير (٨٧/٩).
(٣) انظر البيان (٣٨٥/٩)، الخاوي الكبير (٨٧/٩)، روضة الصالحين (٥٥٢/٥)، المهذب (٥٦/٢)؛
الجموع شرح المهذب (٣٣٢/١٦)، الوجيز (٢٧/٢).

فرع:

إذا قل: اعتقك على أن أنروح بك، أو تروجيني بمسك، فقبلت عتقت،
ورجيت عليها القيمة، وإن لم يجعل العتق صداقتها؛ لأنه شرط عليها إسكاح في
مقابلة العتق^(١).

(١) انظر البيان (٢٨٥/٩)؛ احتوي الكبير (٨٦/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٧/٥)؛ الوجيز (٢٦٦-٢٧٧)؛
المهذب (٥٦/٢)؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٦/١٦).

-
- (١) انظر احاديث الكرم (٨٦/٩)؛ البيان (٣٨٥/٩-٣٨٦)؛ روضة الصالحين (٥٥٢/٥)؛ المهدب (٥٦/٢)؛ اعمود شرح المهدب (٢٢٣/١٦).
- (٢) انظر ، البيان (٣٨٩/٩)؛ روضة الصالحين (٥٥٢/٥)؛ لوجيز (٢٧/٢)؛ المهدب (٥٦/٢).

(١) منظر البيان (٣٨٦/٩) الحارثي الكبير (٨٧/٩، ٨٨)؛ ورصة الطاسيني (٥٥٣/٦)؛ المهذب (٥٦/٢)؛ مجموع شرح المهذب (٣٣٣/١٦)؛ تلخيص (٢٧/٢)

وهذا ليس بصحيح؛ لأنه قد يكون له عرص في عتق الأمة؛ ليتزوجها أيضا،
 ويحلها أيضا من الرق، فيكتسب ثوابا.
 وإنما حمل الوجهين على القولين لأن هذا البادل في مسألتنا بدل شيئا من
 عبده، فيقع العتق منه؛ وإنما يقع العتق عن المعتق^(٥).

(١) انظر: الحوي الكبير (٨٨/٩)؛ البيان (٣٨٧ ٣٨٦/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٣/٥).

(٢) انظر: الحوي الكبير (٨٨/٩)؛ البيان (٣٨٧-٣٨٦/٩).

(٣) وقيل: هذا هو الراجح.

انظر: الحوي الكبير (٨٨/٩)؛ البيان (٣٨٧/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٣/٥).

(٤) انظر: الحوي الكبير (٨٨/٩)؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٣/٦)؛ روضة الطالبين (٥٥٣/٥).

(٥) انظر: الحوي الكبير (٨٨/٩)؛ البيان (٣٨٧/٩)؛ روضة الطالبين (٥٥٣/٥)؛ المهذب (٥٦١/٢).

المجموع شرح المهذب (٣٣٣/٦).

باب اجتماع الولاية وأولاهم

١٦- مسألة :

قال الشافعي رحمه الله: ولا ولاية لأحد مع الأب^(١).

وجملة ذلك: أن الأب أولى بالولاية من غيره^(٢)، لأن كل ولي عندما يدي به،

لأن الأب لا ولاية له عندما، وإنما الولاية للجد، والإخوة، والأعمام، وبنيهم، وهم،

[١٨]

يدلون بالأب. فإن لم يكن أب فجد أبو الأب^(٣).

وقال مالك: لأخ أولى من الجد؛ لأنه يسلي بسوة الأب، وجد يسلي بأبوتهم،

والسوة مقدمة على الأبوة^(٤).

ودليلنا: أن الجد له ولادة وتعصيب، فكان مقدماً على الأخ، كالأب. وما

ذكره فهو خلاف إجماع الصحابة؛ فإن منهم من قدم الجد في الميراث ومنهم من

شركه.

ثم بعد ذلك جاز الأب، وجد الجد، وإن علا، ثم الإخوة من الأب والأم^(٥).

وهل لأخ من لأب والأم مقدم على الأخ من الأب قولان:

(١) انظر: الأم (٣٥/٦) مختصر الثوري ص (٢٢٢).

(٢) وذلك لأنها عصبة، وهي من عصبة نفسه، بعونه عليه الصلاة والسلام. ((عظمة عصبة من يرثي ما

يرثها)). أخرجه البخاري. انظر صحيح شيخنا (٢٦/٥)، ولأن الأب أكثر العصباء شفقة

وحباً، وأعظمهم رقة وحسناً، وصار لها أمس، وبطلت الخط ما أحسن قال عليه الصلاة والسلام:

((الولد مبخة بمجة عمرة))، انظر التمر لمختصر النيسابوري ص (٢٤٥)، وابن ماجه (١٩١٠).

(٣) انظر: البخاري الكبير (٩١/٩)؛ الوتر (١١/٢)؛ روضة الطالبين (١٠٥/٥)؛ المهذب (٣٦/٢)؛

المصنف شرح المهذب (١٥٤/١٦)؛ معني المحتاج (١٥١/٣)؛ الأم (٣٥/٦).

(٤) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٣٢)؛ بدايه المجتهد ونهاية المصنف (٢٨/٣)؛ حاشية

الدسوقي (٢٠/٣).

(٥) انظر: البخاري الكبير (٩١/٩)؛ البيان (١٦٤/٩)؛ روضة الطالبين (٤٠٥/٥)؛ المجموع شرح

المهذب (١٥٥/١٦)؛ معني المحتاج (١٥١/٣).

قال في القدم، هما سواء^(١)، وبه قال أحمد^(٢) وأبو ثور^(٣).
وقال في الحديد: الأح للآب والأم أولى^(٤)، وبه قال أبو حنيفة^(٥)، ومالك^(٦)،
واختاره الثوري^(٧).

ووجه الأول: أن قرابة الأم لا مدخل لها في الولاية في السكاح بحال، فلا
يرجح بها، كما لو كان لها عمّان أحدهما حان^(٨).

ووجه الثاني: أنه حق مستعاد بانتعصيب، فوجب أن يقدم فيه الأح للآب
والأم على الأح للآب، كالثبوت. فأما ما ذكرناه^(٩) فيلم عليه الميراث بانتعصيب؛
فإن الأم لا مدخل لها فيه، ويرجح بها^(١٠).

(١) انظر: الحاروي الكبير (٩٦/٩-٩٣)، البيان (١٦٥/٩)، روضة الطالبين (٤٠٥/٥)، المهذب (٣٦٢/٢)، المجموع شرح المهذب (١٥٥/١٦)، معني المحتاج (١٥١/٣).

(٢) انظر: لمي (٣٥٨/٥)، حاشية الثروس المربع (٢٦٧/٦)، الكافي (١٢/٣)، الإيضاح عن معاني
الصالح (١١٩/٢).

(٣) سطر: المصنف (٣٥٨/٩)، الحاروي، الكبير (٩٣/٩)، الإشراف على مذاهب أهل العلم
(٣٢/١).

(٤) وقيل: هنا هو الصحيح؛ لأنه تعالى: ﴿فَقَدْ جَفَلْنَا لِيُوَيْسَ ذَهَبًا﴾ [سورة الإسراء، آية: ٣٣].
انظر: الحاروي الكبير (٩٦/٩-٩٣)، البيان (١٦٥/٩)، توجيه (١١٢/٢)، روضة
الطالبين (٤٠٥/٥)، المهذب (٣٦/٢)، المجموع شرح المهذب (١٥٥/١٦)، معني المحتاج
(١٥١/٣)، الأم (٣٦/٦).

(٥) انظر: البسيط (٢٠١/٢)، في شرح الكتاب (١٤٦/٢-١٤٧)، تحفة الفقهاء (١٥٠/٢).
(٦) بضر: بداية (التهجد وتلمية لغتص) (٢٧/٢-٢٨)، الكافي في فقه أهل السنة ص (٢٣٢)،
حاشية الدمشقي (٢٠/٣).

(٧) انظر: مختصر الثوري ص (٢٢٢).
(٨) انظر: حاروي الكبير (٩٣/٩)، البيان (١٦٥/٩)، روضة الطالبين (٤٠٥/٥)، معني المحتاج (١٥١/٣).
(٩) ص ١٢١.

(١٠) انظر: الحاروي الكبير (٩٣/٩)، البيان (١٦٥/٩)، روضة الطالبين (٤٠٥/٥)، المهذب (٣٦/٢)،
المجموع شرح المهذب (١٥٥/١٦)، معني المحتاج (١٥١/٣).

فصل

ذكر الخريزجى رحمه الله - هاهنا: أن الأخ للأب والأم يقدم في الصلاة على الجارية^(١).
وجملة ذلك: أن في ولاية الكناح والصلاة على الجارية، وتعمل العقل^(٢) في تقديم
الأخ للأب والأم قولان^(٣)، وفي ثلاث مسائل يقدم قولاً واحداً^(٤)، وهو الميراث والولاء^(٥).

(١) إجماع - مشقة من حشرت النبي، أحسنه جرراً، إذا أسرنه من باب صرب، والجارية بكسر الجيم
وتنحى لصاد مشهوران، وقيل: بالفتح للميت، وبالكسر لمتعت، وعلة الميت وقيل عكسه.
انظر: لصباح اسم مادة (جرح)، المصنف ص (١١٣)؛ الزهر في غرب ألفاظ الشافعي ص (٢٤٤)؛
المجموع شرح المذهب (٩٣/٥)؛ البيان (٧/٣).

(٢) انظر: مختصر الخريزجى ص (٢٢٢).

(٣) العقل أي: نفس العاقلة الدينية والدينية في اللغة مصدر ودي للقاتل ليقول، إذا أعطى وثبة لـ
الذي هو بسبب النفس، والهاء في آخرها عوض عن التلو في أوجها، والأصل رديه، مثل، وعنده،
تقول ردت العتيل، أي رده أعطيت دينه وتبعت أحدث دينه.

وهي في الشرع: المال الواجب بالخسبة على الحر في نفس، أو فيما دونهما

انظر: الزهر في غرب ألفاظ الشافعي ص (٣٦٢)؛ المصنف ص (١١١)؛ البيان (٥٨٦/١١)؛
مغني صاحب (٥٣/٤)؛ الأم (١/١)؛ نهاية المحتاج (٣١٥/٧).

(٤) القول الأول: لها سؤله.

القول الثاني: للثاني بالأب والأم أول.

انظر: الزهير (١١/٢)؛ روضة الطالبين (٤٠٥/٥)؛ المجموع شرح المذهب (١٥٦/١٦)؛ البيان
(١٦٥/٩-١٦٦)؛ الحاوي الكبير (٩٣/٩).

(٥) وهو أن الثاني بالأب والأم أولى.

انظر: روضة الطالبين (٤٠٥/٥)؛ المجموع شرح المذهب (١٥٦/١٦)؛ البيان (١٦٥/٩)؛
الحاوي الكبير (٩٣/٩).

(٦) الولاء لغة: بفتح الواو، وآخره ألف ممدودة، هو القرابة؛ لأنه مشتق من مادة (ولي) ومعنى هذه
الكلمة كله راجع إلى معنى القرب. وقيل: الولاء: لئنت.

وفي الشرع: هو تلك القرابة بين المقت وحقيقه بسبب العتق.

انظر: مقابيس اللغة (١٤١/٦-١٤٢)؛ الصحاح (٢٥٢/٦)؛ لسان العرب (٤٠٨/١٥-٤٠٩)؛
البيان (٢١٢/٨).

والوصية لأقرب. وفارقت هذه النسائل ما قننها؛ لأن لنساء مدحل في الميراث، وفي الولاية والوصية^(١).

فأما إذا كان لها أبناء عم أحدهما أم لأم فعليه قولان^(٢) وفي ولاية الكااح. وكذلك إن كان أحدهما أبها فهل يرجع بذلك قولان أيضاً^(٣) كالأخوة من الأم؛ لأن ذلك ستة أن الأخوة من الأم في أنه يورث به. وإن كان أحدهما حالها لم يرجع به للولاية؛ لأنه لا مدحل له في الميراث^(٤).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٩٤/٩)؛ ميان (١٦٥/٩) روضة الطالبين (٤٠٥/٥) انجموع شرح

امذهب (١٥٠/١٦)

(٢) القول الأول: هما سواء.

المول الذي: اس العم الذي هو أم لأم أولى نقص إدراته بالأم.

انظر: الحاوي الكبير (٩٤/٩)؛ روضة الطالبين (٤٠٥/٥)؛ البيان (١٦٦/٩).

(٣) القول الأول: يهما سواء.

القول الثاني: بعدم الأبن.

انظر: روضة الطالبين (٤٠٥/٥)؛ البيان (١٦٦/٩).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٤٠٥/٥)؛ الحاوي الكبير (٩٤/٩)؛ البيان (١٦٥/٩-١٦٦)

١٧- مسألة :

قال: ولا يزوج المرأة ابنها إلا أن يكون عصبة لها^(١).

وجملة ذلك: أن الابن لا ولاية له في الكاح^(٢).

وقال مالك^(٣) وأبو حنيفة وأصحابه^(٤) وأحمد^(٥) وإسحاق^(٦) / رحمهم الله: [١٨/١] له ولاية على أمه حتى قدن مالك^(٧) وأبو يوسف^(٨) وإسحاق^(٩): الابن أولى من الأب.

وقال أحمد^(١٠). الأب أولى. وعنه في أحد روايتان^(١١).

(١) انظر: مختصر لثوري ص (٢٢٢).

(٢) انظر: احواي الكبير (٩٤/٩) البياض (١٦٨/٩) والوجيز (١١١/٢) المذهب ص (٩٦) المذهب (٣٦/٢)، المجموع شرح المذهب (١٥٦/١٦) روضة الطالبين (٤٠٦/٥).

(٣) انظر: الكافي في مذهب أهل المدينة ص (٢٣٢) بداهة المذهب ونهاية التقييد (٢٨/٣) حاشية الدسوقي (٢٠/٣).

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص (١٦٩)، القندوري ص (٧٠) تحفة الفقهاء (١٥٠/٣) البسوط (٢٠٢/٢).

(٥) انظر: الإقصاص عن معاني الصحاح (١١٨/٢) المعنى (٣٥٧/٩-٣٥٨) الكافي (١٣/٣).

(٦) انظر: الإقصاص عن معاني الصحاح (١١٨/٢) المعنى (٣٥٧/٩-٣٥٨) الكافي (١٣/٣) الإشراف على مذاهب أهل العلم (٣١/١).

(٧) انظر: نكاحي في مذهب أهل المدينة ص (٢٣٢) بداية المذهب ونهاية التقييد (٢٨/٣) حاشية الدسوقي (٢٠/٣).

(٨) انظر: البسوط (٢٠٢/٢) تحفة الفقهاء (١٥٠/٣).

(٩) انظر: المعنى (٣٥٧/٩).

(١٠) انظر: المعنى (٣٥٧/٩) الكافي (١٣/٣) الإقصاص عن معاني الصحاح (١١٩/٢).

(١١) الرواية الأولى: أنه بعد أحق بالولاية من الابن.

الرواية الثانية: الابن مقدم على الجد.

انظر: المعنى (٣٥٧/٩) الإقصاص (١١٩/٢).

وقال أبو حنيفة^(١): له ولاية، وهل يقدم على الأب؟ فيه روي^(٢).
وتعلقوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال لعمر بن أبي سلمة^(٣) ((قم يا عمر،
فروج أمت))^(٤)، ولأنه ورثها سبب ثابت حال الاستحقاق، فأشبه الأب^(٥).
ودليلنا أنه ليس من عشيرتها، ولا يتسب إلى من يتسب إليه، فم يمتك
تزوجها بالقرابة، كما بين الأئمة^(٦).
فأما الخبر فكأن النبي ﷺ لا يعترف لي ولي. ويحتمل أن يكون ذلك ردًا مه
آلية التزويج؛ لأن النبي ﷺ هو الإمام ويخالف الأب والعصبات؛ لأهم من
عشيرتها^(٧).

(١) «نظر. بسوط (٢٠٢/٢) تحفة الفقهاء (١٥٠/٣) مختصر لمطحاوي ص (١٦٩) حاشية القنوري ص
(٢٠)

(٢) الروية الأولى: الأب أولى؛ لأن الأب أقرب العصبات وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف
الروية الثانية: الأب أولى - وهو قول محمد رحمه الله - لأنه أول المتصرف في ماله، فكانت له فيها
انظر: تحفة الفقهاء (١٤٩/٢) للبسوط (٢٠٢/٢).

(٣) عمر بن أبي سلمة قبل خرو سعيد بن عمر بن أبي سلمة، فله إمام، وأقره الذهبي وفيه اسمه
محمد بن عمر بن أبي سلمة الصحابي بن ثعلبة، وريب رسول الله ﷺ، بن ثم لموصي، أم
سلمة، ولدت له أرض الحيشة، وهاجر مع أبيه، وروي عن النبي ﷺ (١٢) حديث، وأمره على
البحرين، ومات سنة ٨٣ هـ على الصحيح.

«نظر المستدرك لمحاكم (١٧/٤) إرواء الغليل (٢٢٠/٦) التقریب (١٩٣/٢-٥١٨)؛ لمذهب
التهذيب (٤٥٥/٧).

(٤) روى الصحابي وأحمد والسنائي ومحاكم ومن بعده في الطبقات.

«نظر شرح معاني الآثار (١١٣/١٢) ترتيب المسد لساعاتي (٧/٢١ ٨ ٩) السنائي مع
شرح السيوطي والسدي (٨١/٦) المستدرك (١٧٩/٢) اللغات الكبير (٨٩/٨، ٩٠)

(٥) «نظر الخواص الكبير (٩٤/٩) معني امتحان (١٥١/٣) فيان (١٦٨/٩) روضة الطالبيين (٤٠٦/٥).

(٦) «نظر الخواص الكبير (٩٤/٩) فيان (١٦٨/٩) المجموع شرح المذهب (١٥٦/١٦) معني امتحان
(١٥١/٣)؛ روضة الطالبيين (٤٠٦/٥).

(٧) «نظر الخواص الكبير (٩٤/٩) المجموع شرح المذهب (١٥٦/١٦) روضة الطالبيين (٤٠٦/٥)

فصل

فإن كان الابن عصبة لها مثل أن يكون نس ابن عمها، أو يكون مولاها، أو
عصبة مولاها، أو يكون حاكماً، جاز له تزويجها بواحد من هذه الأسباب دون
النوة^(١).

(١) «نظر» البيهقي (١٦٨/٩)؛ الحارثي، الكفر (٩٦/٩)؛ مغني المحتاج (١٥١/٣)؛ المجموع شرح المذهب (١٥٦/١٦-١٥٧)؛ روضة الصالحين (٤٠٦/٥).

١٨ - مسألة :

قال: ولا ولاية بعد السب إلا للمعتق^(١).

وجملة ذلك: أنه إذا لم يكن لها أحد من عصاتها فالمولى بزوجها. فإن لم يكن مولى فعصية المولى. فإن لم يكن فمولى المولى، وهو معتق المعتق، ثم عصيته، ثم معتقه، فإن لم يكن لها أحد من هؤلاء فالسلطان، وهو الحاكم بزوجها، وكذلك إن امتنع أولياؤها من تزويجها من كفتيها زوجها الحاكم. وكذلك إن اشتجروا وتصارعوا زوجها الحاكم؛ لقوله ﷺ: ((فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له))^(٢)،^(٣)

(١) انظر: مختصر الزبي من (٢٢٢) الأم (٣٨/٦).

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي.

انظر: ترتيب السب (١٥٤/١٦) عون المعبود (٩٨/٦) تحت الأحمدي (٢٢٧، ١-٢٢٨)؛ السب الكبير (٢٨٥/٣).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٩٧/٩) الأم (٣٨/٦)؛ المذهب (٣٦، ٢)؛ المجموع شرح المذهب (١٤٧/١٦)؛ معي المصاح (١٥٢ ٦٥١/٣)؛ البيان (١٦٧/٩)؛ التوجيه (١١/٢).

فصل

من يرثها بعد تعصيب كالأخ للأم لا يلي النكاح^(١).
وعن أبي حنيفة روايتان إحداهما: يلي؛ لأنه من أهل ميراثها^(٢) وهذا ليس
بصحيح؛ لأنه ليس هو من عصاقتها فأشبهه الأخ^(٣).

(١) نظر: لحاوي الكبير (٩٨/٩)، البيان (١٦٩/٩)، المهذب (٣٨/٢)، المجموع شرح المهذب (١٧٤/١٦).

(٢) الرواية الثانية هي: ليس له تزويجها.

انظر تحفة الفقهاء (١٥١/٢ - ١٥٢)، اللب في شرح الكتاب (١٤٧/٢)، البسيط (٢٠٢/٢).

(٣) انظر: حاوي الكبير (٩٨/١٩)، البيان (١٦٩/٩)، المهذب (٣٨/٢)، المجموع شرح المهذب (١٧٤/١٦).

فصل

فأما الأمة فوليتها سيدها. فإن كان لها موليان زوجها. فإن امتنعوا أو
اشتجروا لم يزوجها السلطان، بخلاف الحرة؛ لأن نكاح الحرة/ حق لها يعود بالسمع [١/١٩]
عليها، ونكاح الأمة حق لسيدها يعود بمعه إليه، فمن يسب فيه السلطان، فإن
اعتفاه زوجها، إن لم يكن لها ولي مناسب، ثم عصية مولى^(١) على ما تقدم^(٢).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٩٧٩-٩٨٠) المذهب (٣٨/٢) المجموع شرح المذهب (١٤٧/١٦) معنى

المحتاج (١٥٢/٣).

(٢) تقدم ص ١٢٨.

١٩- مسألة :

قال. فإن استوت الولاية فروجها يادها دون أسهم وأفضلهم^(١) كقولاً جار^(٢).

وجمعة ذلك أن الأولياء إذا استوتوا في درجة - كالإحوة والأعمام وغير ذلك - فالأولى أن تقدموا أكبرهم وأفضلهم؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((لما تقدم إليه حويصة^(٣) ومُحَبِّصَة^(٤) فبدأ بالكلام بحصة، فقال: كَرَّ، كَرَّ، أي: قدم الأكبر، فنكلم حويصة^(٥)))، فإن تشاحوا^(٦) ولم يقدموا الأكبر

(١) أفضلهم أي أفضلهم من حيث ودي وعقد. أما ينبغي لأن أسير بالأمر لكثرة بجره، وأما الدين فبه يسارع إلى ما يذهب إليه من طلب الخط لولته، وأما العلم لأنه يعرف شروط العدل في صحة وفساده.

انظر: الحاوي الكبير (٩٨/٩).

(٢) انظر: مختصر القرني ص (٢٢٢).

(٣) حويصة أسير نصيب، وهو بنشدك الباء، ويحمر غصبها ساكنة، والأشهر التشديد، أبو سعيد، حويصة بن مسعود بن كعب بن عامر بن عدي بن بحدقة بن حارثة بن اعدن بن الخرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري، الأوسي، المدني، شهد هو وأخوه أحمد والحديث والمشاهد مع رسول الله ﷺ، وكان أسيراً من أسيرة محبة، وأسلم قبله.

انظر: تهذيب الأسماء والعادات (١٤١/١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤٨/٢).

(٤) محبة بنهم الهم فتح الحاء - المهملة - وكسر ثاء، المشددة، وباء بإسكان الباء، وهو ابن مسعود ابن زيد بن كعب المخرجي المدني، صحابي معروف، بعث النبي ﷺ إلى أهل مكة يدعوهم إلى الإسلام، وشهد أحد والحديث والمشاهد، وهو أصغر من أخيه حويصة، روى حديثه أصحاب السنن.

انظر: تهذيب الأسماء والعادات (٨٥/٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦٨/٦).

(٥) متفق عليه.

انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٢٩/١٢)؛ صحيح مسلم (١٢٩٤/٣).

(٦) التشاحة من تشاحوا في الأمر وعليه. شح بعضهم على بعض، وتبادروا إليه حذر فوته، ويقال لما تشاحوا على أمر إذا تنازعاه لا يريد كل واحد منهما أن يعونه.

انظر: لسان العرب (٤٩٥/٢)؛ القاموس المحيط (٢٣٩/١).

ويقال: كانت له القرعة إذا قرع أصحابه.

انظر: المطبع من (٤٨)؛ التصحاح (١٢٦٢/٣)؛ الأم (٢٨٤/٩).

(٢) انظر الحواوي الكبير (٩٨/٩)؛ لها - (١٦٦/٩ - ١٦٧/٩) روضة الطالبين (٤٣٠/٥) معي الاحتاج (١٦٠/٣)؛ التوجيه (١٤/٢)؛ الأم (٤٠/٦).

(٣) رواه الشيخان.

انظر: فتح الباري (٢٠٩/٩)؛ صحيح مسلم (١٨٩٤/٤).

(٤) انظر: الحواوي الكبير (٩٨/٩)، البيان (١٦٦/٦)؛ روضة الطالبين (٤٣٠/٥).

(٥) انظر: الحواوي الكبير (٩٨-٩٩/٩)؛ روضة الطالبين (٤٣٠/٥) معي الاحتاج (١٦٠/٣)؛ نهاية

الاحتاج (٢٤٨/٦ - ٢٤٩/٦)؛ تحفة المحتاج (٢٦٨/٧)؛ التوجيه (١٤/٢).

(٦) انظر: الحواوي الكبير (٩٨-٩٩/٩)؛ المذهب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المذهب (١٤٧/١٦) معي

الاحتاج (١٥٢/٣).

(٧) انظر: الحواوي الكبير (٩٨-٩٩/٩)؛ روضة الطالبين (٤٣٠/٥) معي الاحتاج (١٦٠/٣)؛ نهاية

الاحتاج (٢٤٨/٦ - ٢٤٩/٦)؛ تحفة المحتاج (٢٦٨/٧).

أحدهما: يصح، وإنما كان كذلك؛ لأن القرعة لا تطل ولاية البقيس، وإنما
تجعل من خرجت عليه أولى. فإذا زوجها غيره فقد زوجها وليها، فوجب أن
يصح. وهذا كما لو ورث جماعة القصاص فاقترعوا، في تولى القتل ثم بدر من
لم تخرج عليه القرعة فقتل، فإنه يحصل به الاستيعاء وكذلك هاهنا.
والثاني: لا يصح السكاح؛ لأن لو صححنا السكاح أيضاً حكم القرعة،
ولم نفعل لها حكماً فلم يجره^(١).

(١) انظر الحنوي الكبير (٩٨/٥)؛ روضة الطائير (٤٣٠/٥)، الباب (١٦٧/٩)؛ معى المحتاج
(١٦٠/٣)؛ لمائة المحتاج (٢٤٩/٦).

٢٠- مسألة :

قال: وإن كان غير كفاء لم يثبت إلا باجتماعهم^(١).

وهذا يدل على أنه إذا زوجها أحد الأولياء بغير كفاء كان النكاح فاسداً،

وإن رضيت به^(٢).

[١٩١هـ]

وقال في الإجماع: وإن كان غير كفاء كان للناقين الرد.

وهذا يدل على أن لهم الخيار في فسخته^(٣). واختلف أصحابنا في ذلك على

طريقتين:

منهم من قال: فيه قول واحد أن النكاح فاسد^(٤). وقوله: (كان لهم الرد)،

معناه: المنع من العقد^(٥).

ومنهم من قال فيه قولان. أحدهما: أن النكاح صحيح؛ لأن العقد صحيح،

وقع بالإذن، والنقص الموجود فيه لا يمنع صحته، وإنما يثبت الخيار كالعيب في

البياعات^(٦).

وإذا قلنا: يكون فاسداً فوجهه أن رضا بقية الأولياء معتبر فيه، فإذا زوجها

بغير رضاهم كان فاسداً، كما لو زوجها بغير كفاء من غير رضاها،

(١) انظر مختصر لازي ص (٢٢٢).

(٢) انظر: الحنوي الكبير (٩٩/٩)؛ الأم (٤٠/٦).

(٣) انظر: الحاروي الكبير (٩٩/٩)؛ البيان (١٩٧/٦)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب

(١٧٨/١٦)؛ معنى المحتاج (١٦٤/٣).

(٤) انظر: الحاروي الكبير (٩٩/٩)؛ البيان (١٩٧/٩)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب

(١٧٨/١٦).

(٥) انظر: الحاروي الكبير (٩٩/٩)؛ البيان (١٩٧/٩)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب

(١٧٨/١٦)؛ معنى المحتاج (١٦٤/٣).

(٦) القول الثاني: هو أنه باطل؛ لأنه عقد في حق غيره من غير إذن فيطل كما لو دعي ما من غيره بغير إذنه

انظر البيان (٩٧/٩)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٧٨/١٦).

ويخالف العيوب؛ لأن في ثبات النكاح إدخال العار على الأولياء، فلم يصح^(١).

إذا ثبت هذا، وإن أبا حنيفة قال: إذا زوجها أحد الأولياء من غير كفء برضاها لم يكن للباقين الاعتراض^(٢).

واحتج بأن أحد الأولياء إذا أسقط حقه سقط حق الباقين؛ لأنه لا يتعض. ألا ترى أنه إذا اجتمع الأخ والعم ورصى الأخ لم يعتبر رصى العم، وإذا عما بعض الورثة سقط الفصاص^(٣).

ودليلنا: أن كل واحد من الأولياء يعتبر رضاه، فلم يسقط برضا غيره كالمراة مع الولي لا يسقط رضاها برضا الولي^(٤).

فإن العم مع الأخ فلا حق له معه، ولا يساويه، فلم يعتبر معه رضاه، بخلاف الأخ مع الأخ. وأما الفصاص فلا يثبت لكل واحد كاملاً، وإذا سقط بعضه لم يمكن استيفاؤه. ولولاية في النكاح تثبت لكل واحد كاملة، فلم يسقط بإسقاط بعضهم^(٥).

(١) انظر البيان (١٩٤/٩) المجموع شرح المهذب (١٧٨/١٦) معنى المحتاج (١٦٦/٣) المنهاج ص (٩٧).

(٢) انظر: المسوط (٣٠٦/٢) بدائع الصالح (٤٩٨/٢).

(٣) انظر: المسوط (٢٠٦/٢) المنهاج في شرح المهذب (١٤٧/٢) تحفة الفقهاء (١٥٢/٢) بدائع الصالح (٤٩٨/٢).

(٤) انظر: البيان (١٩٨/٩) المجموع شرح المهذب (١٨٤/١٦) معنى محتاج (١٦٤/٣).

(٥) انظر: المجموع شرح المهذب (١٨٤/١٦) معنى محتاج (١٦٤/٢).

٢١- مسألة :

قال: ولكاح غير الكفء ليس بمحرم^(١).

وجملة ذلك: أن الكفاءة ليست شرطاً في صحة النكاح^(٢).

وحكي عن سفيان^(٣) وأحمد أنهما قالا^(٤): هي شرط في صحة النكاح، لقوله

ﷺ: ((أنكحوا بآتكم الأكفاء))^(٥). وهذا أمر يقتضي الوجوب

ودليلنا. ما روي عن النبي ﷺ أنه أمر فاطمة بنت قيس^(٦) أن تكح أسامة^(٧).

(١) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٢).

(٢) انظر: الحاشي الكسبي (١٠٠/٩)؛ الأمل (٤٠/٦)؛ البيان (١٩٤/٩-١٩٥)؛ الهدى (٣٨/٢)؛

المجموع شرح الهدى (١٨٥/١٦)؛ معنى، احتاج (١٦٠/٣).

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق أصوري أبو عبد الله الكوفي، ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة.

من رؤوس الطبقة السابعة، توفي سنة إحدى ومائة، وله أربع وسون

انظر: الترمذي (٣١١/١)؛ تهذيب التهذيب (١١١/٤-١١٥)؛ سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧).

(٤) انظر: المعنى (٣٨٧/٩)؛ كشاف القناع (٦٧/٥)؛ الإصباح (١٢١/٢، ١٢٢).

(٥) أخرجه البيهقي عن جابر بن عبد الله، ((لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء))

قال البيهقي: وهذا حديث صحيح مرة. وفيه مشر بن عبد مترك الخليل، أحاديث لا يتابع عليها، وقد رواه

بقية، عن مشر، عن الأصحاب بن أرطاة، عن أبي الربيع، عن جابر، وهو ضعيف لا تقوم ثلثة بهجة، ومن طريق

الأصحاب عن عمرو عن جابر عن عطاء عن جابر، وإسناده صحيح، وقيل: ومشر بن عبد مترك، أحاديث لا يتابع عليها.

انظر: سنن البيهقي (١٣٣/٧)؛ سنن الدارقطني (٢٤٧/٣).

(٦) هي فاطمة بنت قيس بن عائذ الأكبر بن وهب المصدي العرسية، أمّت الصحاح بن قيس، وكانت

أكبر منه بعشر سنين، من لفها حبرات الأول، ذات عقل وافر، روت عن النبي ﷺ (٣٤) حديثاً،

روت عنها جماعة من كبار التابعين، وحديثها في كتب الفصاحة.

انظر: تقريب التهذيب ص (٤٧١)؛ الإصباح في تمييز الصحابة (٣٧٣/٤)؛ سير أعلام النبلاء

(٣١٩/٢)؛ تاريخ ابن عسك (٧٣٩/٢).

(٧) هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكندي، أبو محمد، صحابي جليل، ولد بعد البعثة بمكة، حبّ

رسول الله ﷺ، وأحسن حبّه، أمره رسول الله ﷺ قبل أن يبلغ العشرين على جيش عظيم، فيه كان

لصديقه، ومات رسول الله ﷺ قبل أن يبلغ، فدفن مع بكر رضى الله عنه توفي بالمدينة سنة ٥٤ هـ.

- رسول الله ﷺ (٤٤) حديثاً سكن القدم، وتوفي فيها سنة (٢٧٠هـ) وله بيع ومثول منه. روى له جماعة.
- انظر: الإصابة (١/١٦٥)؛ أمد العاصية (١/٢٤٣-٢٤٥)، الاستيعاب (١/٢٥٨)، شمرات الذهب (١/٣١)، سير أعلام النبلاء (١/٣٤٧).
- (٣) هي عائلة بنت عوف الزهرية، صحابه أخت عبد الرحمن بن عوف النضجاني الحنبل. روى حنظلة الجمحي عن أمه قالت: (رأيت أخت عبد الرحمن بن عوف تحت بلال)، ومماها الإمام الراعي في "شرح الوجيز" في كتاب (الكفاية) فيه هالة، والله أعلم.
- انظر: الإصابة ت: (١٠٧٦).
- (٤) هو عبد الرحمن بن عوف الزهرري، أبو محمد الفرشي، صحابي حنبل، كريم فاضل، أحد العشرة المشهود بهم بالحجة شهد بدر^١ وشاهد كنه، ومعه عليه الصلاة والسلام - إلى دومة الجندل، فافتتحها. أعتق في يوم واحد ثلاثين عبداً. توفي بأندلس سنة ٣٢٢هـ.
- انظر: الاستيعاب (٢/٣٨٥)؛ صفة الصفوة (١/٣٤٩)؛ حنية الأوثياء (١/٩٨)؛ طبقات ابن سعد (٢/٣٤٠)؛ (١٢٤/٣)؛ أنساب أشرافهم ص (٢٥٩).
- (٥) انظر: لحاوي الكبير (٩/١٠٧-١٠٨)، الأم (٦/٤٠)؛ البيان (٩/١٩٥)؛ المجموع شرح المهذب (١٨٥/١٦)؛ معي المختار (٣/١٦٠).

(٥) الحرية. أي أن الحرية معتزلة، فارتقب كلاً أو بعضاً أو مكاناً ليس كعب، سمراء، ولو عبقة؛ لأنها تعجز به، وتضطر بساعة مئة المسموم، ولأن الحرية يلحقها العار بكوف تحت عيد.
انظر: التعريفات ص (٩١)، غاية الحاج (٢٥٦/٦) معني الخساج (١٦٥/٣)، المجموع شرح المذهب (١٨٨-١٨٢/١٦).

(٦) الدين فهو معتز، عاتقاً ليس يكفء للصيغة.

انظر: المجموع شرح المذهب (١٨٢/١٦).

(٧) النسب: أي: بأن نسب امرأة إلى من تشرف به بالنظر إلى من يسب الروح إليه، لأن العرب معتزلة بالنسب، أتم الاعتزاز، والاعتبار في النسب بالآباء، فالمعجم أبا وإن كانت أمها عربية ليس كعب عربية أبا وإن كانت أمه عجمية؛ لأن لغة اصطنع العرب على غيرهم

انظر: روضة الصالحين (٨١/٧) معني الخساج (١٦٥/٣-١٦٦) المجموع شرح المذهب (١٨٢/١٦)

(٨) الحمار: السعة والعوز، وقد أيسر الرجل، أي: استعوز.

انظر: لسان العرب (٢٩٦/٥)، القاموس المحيط (١٦٩/٢).

(٩) الحرفة بالكسر: الصنعة وحجة الكسب، وحرفة الرجل: صيغته، أو صحنه. وحرف لأهله واحرف: كسب وشلب واحرف: رقى الاحتراف والاكساب والحرفة صاعدة يترقى منها -

الأربعة^(١)، وبه قال أحمد رحمه الله^(٢)، وعنه رواية أخرى، أنه يعتبر الدين والنسب^(٣) ولم يعتبر أبو حنيفة ومحمد الصفة، ولم يعتبر محمد الدين إلا أن يكون ممس بسكر، ويخرج ويسخر منه الصبيان، فلا يكون كفاءً، ولم يعتبر أبو حنيفة وأصحابه البراءة من العيوب^(٤).

فمن اعتبر الدين خاصة تعلق بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَكْثَرُكُمْ عِتْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ﴾^(٥)، ومن اعتبر غير ذلك احتج بأن يعرف بين الناس أهم لا يجعون الفقير مكافئاً لعموس، ولا أصحاب النصائح الدينية مكافئاً لأصحاب النصائح العابدية، وكان الاعتبار بالعرف في ذلك بين الناس^(٦).

= سميت بذلك لأنه يحرف إليها.

انظر: لسان العرب (٤/٩-٤٥) معنى المحتاج (١٦٦/٣).

(١) العيوب الأربع - كحسون أو حدام أو برص، أو أن يكون رفاقاً، أو يكون مجنوناً.

انظر الحدودي الكبير (١٠١/٩) البيان (١٩٨/٩) المهذب (٣٩/٢) المجموع شرح المهذب

(١٨٢/١٦) معنى المحتاج (١٦٥/٣).

(٢) انظر المعنى (٣٩١/٩) الإصباح عن معاني الصالح (١٢١/٢) الكافي (٣١/٣-٣٢) شرح

منتهى الإرادات (١٢٠٤/٤-١٢٠٥).

(٣) انظر المعنى (٣٩١/٩) إصباح عن معاني الصالح (١٢١/٢) الكافي (٣١/٣) شرح منتهى

الإرادات (١٢٠٤/٤-١٢٠٥).

(٤) انظر مجمع الفقهاء (١٥٤/٢-١٥٥) الحاشية (١٧٦/٢) الباب في شرح الكتاب (١٤٨/٢)

شرح فتح القدير (٢٨٤/٣).

(٥) سورة المجرات، آية (١٣).

(٦) انظر مجمع الفقهاء (١٥٤/٢-١٥٥) الحاشية (١٧٦/٢) الباب في شرح الكتاب (١٤٨/٢)

فصل

قال بعض أصحابنا^(١): العجم^(٢) ليسوا أكفاء للعرب^(٣)، والعرب لا تكافئ قريشاً^(٤)، وقريش لا تكافئ بني هاشم^(٥)، وبو هاشم وبنو المطلب^(٦) متكافئون وقال أبو حنيفة^(٧): لا تكافئ العجم العرب، ولا العرب قريشاً، وقريش بعضهم أكفاء بعض.

(١) انظر: بخاري الكبير (١٠٢/٩-١٠٣)، البيهقي (١٩٨/٩-١٩٩، ٢٠٠)، روضة الطالبين (٤٢٥/٥)؛

المذهب (٣٩/٢)؛ مجموع شرح المذهب (١٨٢/١٦-١٨٧)، معي، الشفايع (١٦٥/٣-١٦٦).

(٢) العجم: مفرده: عجمي. وهو الذي من جنس العجم؛ فصيح أو لم يفصح. يقال: رجل أعجمي إذا كان في لسانه عجمة، وإن أفصح بالعجمية.

انظر: سائر العرب (٣٨٦/١٢)؛ الصحاح (١٩٨٠/٥).

(٣) العرب: هم جنس من الجنس المعروف، خلاف العجم. وقد احتل الس في العرب لم يحوا عرباً، فقال بعضهم: أول من أطلق الله لسانه بقعة العرب بعرب بن فحطان، وهو أبو اليسر كهم، وهم العرب العاربة (أي الجنس منهم)، وسبأ وحمائل بن إبراهيم معهم، فتكلم بنسأهم، فهو وأولاده العرب المستعربة (أي دخلاء، ليس بطنس) والعربي مسروب إلى العرب وإن لم يكن بدويًا انظر: لسائر العرب (٥٨٦/١-٥٨٧)؛ السيرة النبوية لابن هشام (٧/١).

(٤) القرشي: نسبة إلى قهر بن مالك بن أنصر، واسمه قريش، وإليه نسب القبيلة وقيل: بل قهر اسمه، وقريش لقب له. وقد روي عن سائر العرب أنهم كانوا من جاور قهر أليس من قريش انظر: السيرة النبوية لابن هشام (١/١).

(٥) الهاشمي: نسبة إلى هاشم، واسمه هاشم عمرو بن عبد المطلب.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام (١/١).

(٦) المطلب: نسبة إلى عبد المطلب، واسم عبد قصص شبة بن هاشم. وقيل: اسم عبد المطلب عامر والصحيح أن اسمه (شبة). وسمي كملك لأنه ولد في رأسه شبة. وقد عني عبد المطلب مائه وأربعين سنة.

انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: بدائع الصنائع (٤٩٨/٢-٤٩٩)، خفة الفقهاء (١٥٤/٢-١٥٥)، أسباب في شرح الكتاب (١٤٨/٢).

ووجه ما ذكرناه عن النبي ﷺ أنه قال: ((إن الله تعالى اختار العرب من سائر الأمم، واختار من العرب قريشا، واختار من قريش بني هاشم وبني المطلب))^(١) وقال ﷺ: ((نحن وبني المطلب هكذا))، وشئت بين أصابعه^(٢).
 فأما خبر ابن عباس فلا يثبت عنه، وعلى أن حديث النبي ﷺ أولى منه.

(١) أخرجه مسلم

انظر: صحيح مسلم (١٧٨٢/٤).

(٢) أخرجه البخاري.

انظر: صحيح البخاري (١١١/٤-٢١٨)، (١٧٤/٥)

فصل

فأما الصعة فمَنْ كان من أصحاب الصنائع الذئبية، كالحائك^(١)، والحجام^(٢)،
والخارس، وقيم الحمامي، وما أشبه ذلك، فإنه لا يكون كفاء من هو من أهل
المروات ولصائع الحيلة، كالتجارة^(٣) والنبالة، وبحو ذلك^(٤).

واحسب أصحاب أبي حنيفة، فمنهم من قال: إن أبا حنيفة/ إنما لم يصير ذلك [٢٠٧/١]
على عادة العرب، وأنهم كانوا يقولون هذه الصنائع لأنفسهم ولا يعملونها لغيرهم،
فأما الآن فالصعة معتبرة.

ومهم من قال: الصنعة لا تعتبر؛ لأن الصنائع تنقل من صعة إلى صعة، فلا
يكون ذلك لازماً وهذا ليس بصحيح؛ لأن ذلك منقص بالعسق، والفقير، فإنه
ينقل إلى العدالة واليسار، ويختلف فيه الأحوال، وهو شرط^(٥).

(١) حائث، من حاك الثوب بحوكة حوكةً وحياكةً: مسحه، فهو حائث.

انظر: الصحاح (١٥٨٢/٤).

(٢) الحجام: محلّج اللحم بالحمامة. والحمامة: منقاص اللحم بالضم بعد تشريق الجلد، وقد يكون
جذبة دون إدماء.

انظر: الصحاح (١٨٩٤/٥)؛ البيان (١٩٢/١).

(٣) التجارة عبارة عن شراء شيء لبيع بالربح

انظر: الترمذيات ص (٥٥).

(٤) انظر البيان (٢٠٢/٢)؛ المهذب (٣٩/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٨٢/١٦-١٨٩)؛ مغني المحتج
(١٦٥/٣).

(٥) تعتبر الكفاءة في الصنائع وهو عبد أبي يوسف ومحمد. وعن أبي حنيفة روايتان، أظهرهما لا يصح
إلا أن يعشش. ويوجد رواية لأبي يوسف هي أنه لا يعثر إلا أن يعشش، كالحجام والحائك.

انظر نخبة الفقهاء (١٥٥/٢)؛ بدعي فصائح (٥٠١/٢)؛ شلباب في شرح الكتاب (١٤٨/٧).

فصل

فأما الذين ذموا معتبر، والعاسق ليس يكفء لمعدل^(١).^(٢)
وقال محمد^(٣): لا يعتبر إلا أن يكون ممن يجرح إلى السحافة، فيسكر، ويخرج
إلى الطرقات، ويوقع به الصبيان.
قل: لأن الأعراب والحمد يقتلون النفوس، ويأخذون الأموال، ولا يسقط
ذلك كماءهم في العرف^(٤).
ودليلنا. قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾^(٥).
وقال عليه السلام: ((عليك بذات الدين تربت يداك))^(٦).
وما ذكره من أهل الدين يملكون ذلك نقصاً، وإنما لا يعده نقصاً أمثاله.

(١) أي أن العاسق الذي يشرب الخمر، ويرى، أو لا يهسي، ليس يكفء، للمرأة العفيفة
انظر: البيان (٣٠٩/٩).

(٢) انظر البحاري الكبير (١٠١/٩-١٠٢)، النبل (٢٠١/٩)، المهذب (٣٩/٢) المجموع شرح
المهذب (١٨٢/١٦)؛ معي اعتدح (١٦٦/٣)؛ روضة لعالمين (٤٢٦/٥).

(٣) انظر: تحفة الفقهاء (١٥٤/٢)؛ بدائع الصنائع (٥٠١/٢)؛ الميسوط (٨٧٠/٣)؛ الباب في شرح
الكتاب (١٤٨/٢).

(٤) انظر تحفة الفقهاء (١٥٤/٢)؛ بدائع الصنائع (٥٠١/٢)؛ الميسوط (٨٧٠/٣).

(٥) سورة السجدة، آية (١٨).

(٦) متفق عليه.

انصر: صحيح البحاري مع فتح الباري (١٣٢/٩)؛ صحيح مسلم (٥١/١٠).

فصل

فأما اليسار ففيه وجهان:

أحدهما: لا يعتبر؛ لأن المقر ليس بقص^(١)، وقد قال ﷺ: ((منهم أحسن مسكيناً، وأمتي مسكيناً))^(٢).

والثاني: أن على الموصرة في ذلك صبر؛ فإنه لا يقوم عونها؛ ومؤنة أولادها، فيحتاج إلى الإنفاق من عليها؛ لأن ذلك معذور في العرف والعادة بقص، وإن لم يكن من جهة الدين^(٣).

فصل

فأما العيوب فيأتي الكلام عليها في باب إن شاء الله^(٤).

(١) انظر: الحاروي الكبير (١٠٥/٩-١٠٦)؛ البيان (٢٠٢/٩-٢٠٣)؛ المهذب (٣٩/٢)؛ المجموع شرح

المهذب (١٨٩/١٦)؛ معي اصحاح (١٦٧/٣)؛ روضة الطالبين (٤٢٦/٥)

(٢) أخرجه الترمذي وابن ماجه.

انظر: عارضة الأسودّي (٢١٢/٩)؛ سنن ابن ماجه (١٣٨١/٢).

(٣) انظر: الحاروي الكبير (١٠٦/٩)؛ البيان (٢٠٢/٩)؛ المهذب (٣٩/٢)؛ المجموع شرح المهذب

(١٨٩/١٦)؛ معي اصحاح (١٦٧/٣)؛ روضة الطالبين (٤٢٦/٥-٤٢٧).

(٤) انظر: ص (١٩٢).

٢٢- مسألة:

قال: وليس نقص المهر نقصاً في النسب^(١).

وجملة ذلك، أن المرأة إذا رصيت بدون مهر مثلها لم يكن للأولياء الاعتراض عليها^(٢). وبه قال أبو يوسف، ومحمد^(٣)، وأحمد^(٤).
وقال أبو حنيفة رحمهم الله: لم الاعتراض في قدره؛ لأن ذلك مما يلحق به النحر، وتستصر به عشيرتها، فإن مهر المثل يعتبر بساء العشيرة، فكان للأولياء الاعتراض فيه كالكفاءة^(٥).

ودليلنا: أن من لا يملك الاعتراض في جس المهر لا يملك الاعتراض في قدره، كما لو رصي بذلك أحد الأولياء لم يكن للباقين الاعتراض فيه، وما ذكره فيلرم عليه اجس إذا كان ذيباً، وليس جعه المهر عار^(٦). وروي عن عمر رضي الله عنه - أنه قال: ((لا تغلوا في مهور النساء، ولو كان مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم به رسول الله ﷺ))^(٧).

وأما نساء العشيرة فإنما يعتبر مهورهن من لم يعاين في مهره، وعلى أن ذلك يختص بالنساء دون الأولياء^(٨).

(١) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٢).

(٢) انظر الأم (٤٠/٦)؛ الحاوي الكبير (١٠٩/٩)؛ روضة الطائين (٤٠٥/٥)؛ معي، يحتاج (١٥٣/٣)؛

البيان (١٩٥/٩).

(٣) مهر ثمة الفقهاء (١٥٢/٢)؛ لب في شرح الكتاب (١٤٩/٢)؛ بدائع الصانع (٥٠٣/٢)؛ لمناهة (١٧٦/٢).

(٤) انظر معي (٣٥٢/٩)؛ الإفصاح عن معاني الصحاح (١٢٢/٢)؛ حاشية الروض المربع (٢٧٠/٦).

(٥) مطر ثمة الفقهاء (١٥٢/٢)؛ لب في شرح الكتاب (١٤٩/٢)؛ بدائع الصانع (٥٠٣/٢)؛ لمناهة (١٧٦/٢).

(٦) انظر الحاوي الكبير (١٠٩/٩)؛ الأم (٤٠/٦)؛ البيان (١٩٥/٩)؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٧/١٦).

(٧) أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي وأحمد.

انظر سنن أبي داود (٤٨٥/١-٤٨٦)؛ سنن ابن ماجه (٦٠٧/١)؛ سنن الترمذي (١٤١/٢)؛ للمسند

(٤٨٠/١١).

(٨) انظر الحاوي الكبير (١٠٩/٩)؛ البيان (١٩٥/٩)؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٧/١٦).

فصل

إذا روج الأب ابنته الصغيرة بدون مهر مثلها ثبت مهر المثل، ولم تصح التسمية، وكذلك إذا تزوج لابنه الصغير بأكثر من مهر المثل سقطت الزيادة^(١).
وقال أبو حنيفة^(٢) ومالك^(٣) وأحمد^(٤) رحمهم الله: تصح التسمية؛ لأن النبي ﷺ روج بنته وسمى لها دون مهر أمثالها^(٥)، ولأن الأب كامل الشفقة فلا يعترض عليه^(٦).

ودليلنا: أنه عند عقده في حق المولى عليه. فإذا كان بدون عوض المثل لم نحر، كما لو باع لها شيئا بدون ثمن مثله، فأما ما عقده أبي ﷺ كان مهر المثل يعتبر بالعرف في نساءها دون حكم البوة ولم يكونوا يعالوا في مهور. وأما شفقة الأب فمستقص بالبيع إذا كان بدون ثمن المثل^(٧).

(١) انظر البيهقي (٣٦٨/٩) الخوازي الكبير (٤٠/٩)؛ المنهاج ص (١٠٢)؛ غاية المحتاج (٣٤٥/٦).

(٢) انظر الصحاوي ص (١٧٣)؛ القسري ص (٦٩)؛ تحفة المصنف (١٣٦/٢)؛ اللباب في شرح الكتاب (١٤٩/٢).

(٣) انظر: بداية محمد (٣١/٢)؛ مكّي في منه أهل المدينة ص (٢٥٠)؛ الشرح الكبير (٣١٧/٢).

(٤) انظر معي (٤١٣/٩)؛ الكافي (١٠٩/٣)؛ الإصباح عن معدي النصحاح (٣١/٢).

(٥) روجه مسلم.

انظر: صحيح مسلم (١٤٢٦/٢).

(٦) انظر: البيان (٣٦٨/٩)؛ الخوازي الكبير (٤٠٠/٩).

(٧) انظر: الخوازي الكبير (٤٩٢-٤٩٣).

٢٣- مسألة:

قال: ولا ولاية لأحد وثم أولى منه^(١).

وجملة ذلك: أنه إذا كان لها ولي دونه أولياء، فزوجها غير الأقرب لم يصح

لنكاح^(٢)

وقد مالت: إذا زوجها صح نكاح، لأن هذا ولي لا يمتك الإيجاب، فصح أن

يروجها بإذنها كالأقرب^(٣).

ودليلاً: أن هذا مستحق بالتعصيب، فلم يثبت للأبعد مع وجود الأقرب

كالمراث، ويخالف البعيد القريب، كما احتلما في ميراث^(٤).

(١) انظر: مختصر لمربي ص (٢٢٢).

(٢) انظر: الأم (٣٨/٦)، احواي الكبير (١١٠/٩)، البيان (١٧٤/٩)، المجموع شرح المهذب

(١٦٢/١٦)، معي المحتاج (١٥٤/٣).

(٣) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٣٣)، المبوت (١٤٣/٢)، الخرشبي والعمليوي

(١٨٦-١٨٥/٣).

(٤) انظر: احواي الكبير (١١٠/٩)، البيان (١٧٤/٩)، المجموع شرح المهذب (١٦٢/١٦)، معي

المحتاج (١٥٤/٣).

٢٤ - مسألة:

قال: وإذا كان أولاهم بما مفقودا، أو غائبا، بعيدة كانت غيبته أو قرية زوجها السلطان^(١).

وهذه ذلك. "نه إذا عاب المربي نظرت: فإن كانت عيته طوية وهي ستة عشر فرسخ^(٢) فما زاد زوجها احكام^(٣)". وإن كانت قصيرة دون ستة عشر فرسخ فقد اختلف أصحابنا فيها، فمنهم من قال: لا يزوجها، ويتنظر الولي لأن السعر القصير بمنزلة الحصر في الأحكام، فلعائب فيه كالخاصر^(٤) / (٥) وقول الشافعي رحمه الله: بعيدة كانت أو قرية، يريد مدة عيته دون المسافة^(٦).

ومنهم من قال. يزوجها احكام؛ لأن عني المرأة صرراً في انتظار الولي وستنده؛ لأنه قد يموت المخاطب بالتأخير وهذا ظاهر كلام الشافعي رحمه الله^(٧).

(١) انظر مختصر المربي ص (٢٢٢)

(٢) المرسخ كل شيء دائم كثير لا يكاد ينقطع فهو فرسخ يقال: تنطرك فرسخاً من النهار، أي. طويلاً وقال أبوهريرة: المرسخ واحد المراسخ، فارسي معرب. وقيل: المرسخ ثلاثة أميال بأماشي. وقيل: المرسخ ما يعادل ٥٥٤٠ متراً.

انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (١١١)، الصالح (٤٢٨/١)، الإصحاح والتبيين لمعرفة النكاح والميراث ص (٧٧).

(٣) انظر: الحواشي الكبير (١١١/٩)، البيان (١٧٦/٩)، روضة الطالبين (٤١٤/٥)، معنى المحتاج (١٥٧/٣)، المهلب (٣٧/٢)، المجموع شرح المهلب (١٦٣/١٦).

(٤) يدلل أنه لا يجوز له المصير والنظر، فهو كما لو كان في البلد.

انظر: الحواشي الكبير (١١١/٩).

(٥) انظر: الحواشي الكبير (١١١/٩)، البيان (١٧٦/٩)، معنى المحتاج (١٥٧/٣)، المهلب (٣٧/٢)، المجموع شرح المهلب (١٦٤/١٦)، روضة الطالبين (٤١٤/٥).

(٦) انظر: الأم (٣٨/٦).

(٧) انظر: الأم (٣٨/٦).

إذا ثبت هذا، فإن الولاية لا تنتقل إلى من دونه بعينه^(١).

وقال أبو حبيبة^(٢) وأحمد^(٣): إذا كانت الغيبة منقطعة انتقلت إلى من دونه.

واختلف أصحاب أبي حبيبة في المنقطعة: فمهم من قال ' من الرقة إلى النصرة^(٤). ومهم من قال ' من بغداد^(٥) إلى الرقي^(٦). ومهم من قال ' الموضع الذي لا تحيى القاعة منه في السنة إلا مرة^(٧). واحتجوا بأنه تعدل الوصول إلى استئذانه فأشبه الميت والمجنون^(٨).

ودليلنا أن ولايته باقية، فبه لو وكل في الترويح أو زوج في مكانه صح، فلم تنتقل عنه الولاية إلى من دونه، كما لو كانت غير منقطعة.

(١) نظر ' الحارثي الكبير (١١١/٩)؛ التبان (١٧٦/٩) معني المحتاج (١٥٧/٣)؛ روضة الصالحين (٤١٤/٥)؛ المهذب (٣٧/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٦٣/١٦).

(٢) انظر المبسوط (٢٠٢/٢)؛ تحفة الفقهاء (١٥١/٢)؛ التبان في شرح الكتاب (١٤٧/٢).

(٣) انظر الإيضاح عن معنى الصحاح (١٢٢/٢)؛ التكني (١٧/٣)؛ المعني (٣٨٥/٩-٣٨٦)؛ حاشية الروض المربع (٢١٨/٦-٢٧٢).

(٤) انظر: المبسوط (٢٠٤/٢).

(٥) كانت بغداد أم الدنيا، سيدة البلاد، وجة الأرض، مدينة السلام، بها المصور أبو جعفر عبد الله بن محمد. وبغداد في جميع ألعاب مكر ونكر. وقد عقد الحضيض في تاريخه باب تعريب اسم بغداد، وفصل القول فيه.

انظر: تاريخ بغداد (٥٨/١-٦٢)؛ أخبار البلاد لتفروني (٣١٣-٣٦٤)؛ مرآة الأطلال (٢٠٩/١).

(٦) الري يفتح أوله وتشديد ثابته ' كانت مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام بغداد، كثيرة المراكب والخبرات، وهي عظمة المدح على ضريق لمابله، وقصبة بلاد أجيال، بينها وبين بستانور، مائة وستون فرسخاً، وإلى فزوس سبعة وعشرون فرسخاً.

نظر ' معجم البلدان (١١٦/٣).

(٧) انظر تحفة الفقهاء (١٠١/٣)؛ المبسوط (٢٠٤/٢).

(٨) انظر تحفة الفقهاء (١٥١/٢)؛ الهداية وفتح القدير (٢٩٠/٣).

(٩) انظر المبسوط (٢٠٤/٢)؛ تحفة الفقهاء (١٥١/٢)؛ التبان في شرح الكتاب (١٤٧/٢).

وقولهم: "تعدر" لس بصحيح؛ وإنما على المرأة صرر في انتظاره، وهذا موجود في غير المقطعة، ولأن الحاكم يوب عنه في ولايته^(١).

(١) انظر: لحوي الكبير (١١١/٩)؛ الهدب (٣٧/٢)؛ المجموع شرح الهدب (١٦٤/١٦)؛ معني
المخفاج (١٥٧/٣)؛ البيان (١٧٧/٩).

فصل

إذا ثبت هده، فإن الشافعي قال^(١)، يزوجه الحاكم، ويستحب له أن يحصر
عصباتها وأهل الحزم من أهلها، ويسألهم عن الخاطب، ويستشيرهم فيه^(٢)، فإن
ذكروا عدم كفايته أو أمرا كرهوه كشف الحاكم عن ذلك، وعمل فيه بالواجب.
وإن لم يعرفوه سأل الحاكم عنه، وتعرف حيله^(٣).
قال أبو إسحاق^(٤)، ويستحب للحاكم أن يرد العقد إلى أقرب عصباتها دون
لعائب ليعقد فيخرج من الخلاف.

(١) انظر: الأم (٣٨/٦).

(٢) ما روي أن النبي ﷺ أمر بيمان يشاور أم به في تزويجها

أمرجه البيهقي في السنن الكبرى (١١٦/٧).

(٣) انصر: أم (٣٨/٦)، بخاري الكبير (١١١/٩-١١٢) البيان (١٧٧/٩) المجموع شرح المذهب

(١٦٤/١٦)

(٤) انصر: البيان (١٧٧/٩) مجموع شرح المذهب (١٦٤/١٦)، بخاري الكبير (١١٢/٩).

٢٥- مسألة:

قال: فإن عضلها^(١) الولي زوجها السلطان، والعضل أن تدعو إلى مثنها فيمتنع^(٢).

وجمعة ذلك: أن المرأة إذا سالت الولي أن يزوجه من كمنها فعضلها وامتنع، فإنما ترفع أمرها إلى الحاكم. فإذا ثبت عنده أنه كفاء فأمرو الولي أن يزوجه، فإن فعل وإلا زوجها الحاكم^(٣)؛ لأن ذلك حق عليه، فإذا امتنع من أدائه ناب عنه الحاكم، كما لو كان عنه دين، فامتنع/ من قضائه، فإن الحاكم يقضيه من ماله^(٤). [١/٢٢]

(١) العضل لغة: الشدة، والتميع، والتضييق.

والعضل في الشرع: امتناع الولي من رويج موليه بعد حق شرعي، كامتناعه من تزويجها بكفاء وعقبه.

انظر: لسان العرب (٤٥١/١١) المصحح (١٧٦٦/٥)؛ الدمومس وجامع العروس (٢٢٢-٢١١/٨)؛ البيان (١٥٠/٩).

(٢) انظر: مختصر الرقي ص (٢٢٢).

(٣) لقوله ﷺ ((فإن شجرنا فانسلطت ولي من لا ولي له)) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والمصنف.

انظر ترتيب المسند (١٥٤/١٦)؛ عون المعبود (٩٨/٦)؛ تحفة الأحمدي (٢٢٧/٤-٢٢٨)؛ السنن الكبرى (٢٨٥/٣).

(٤) انظر: الحارثي الكبير (١١٢/٩)؛ الأم (٣٨/٦)؛ البيان (١٧٥/٩)؛ معني الصحاح (١٥٣/٣)؛ المهذب (٣٧/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٦٣/١٦)؛ روضة الطالبين (٤٠٤-٤٠٥).

فزع:

قال ابن الخداد: إذا أراد الولي أن يتزوج بأمته المعتقة وله إبان، أحدهما معها، والآخر من غيرها، روجه إبه منها^(١).

وخالفه أكثر أصحابنا وقالوا: يروجه الحاكم، ولا تنقل الولاية عنه إلى من دونه، كما لو غاب أو عضل^(٢).

ومن نصر ابن الخداد قال: لا ولاية له في حق نفسه، وتنقلت الولاية عنه كما لو جنى أو فسق. ويخالف العائف والعاصل؛ لأن ولايته لم تر، والأول أولى؛ لأن ولايته أيضا لم تر، ويجوز له تزويجها من غيره^(٣).

وما قلّه يؤدي إلى أن يكون المعتق وإبه وبني في حالة واحدة، فهذا يزوجها من إبه، وأبوه يزوجها منه، ومن غيره، وإلّا يستعبد الولاية من الأب، فلا تجتمع هما الولاية^(٤)، وقدم إبه معها على أحد قولي الشافعي رحمه الله^(٥): إن الأخ من الأب والأم أولى من الأخ من الأب، فرجح بالنسوة^(٦).

(١) انظر البيان (١٨٩/٩)

(٢) انظر: البيان (١٨٩/٩)؛ روضة الطالبين (٤٠٥/٥).

(٣) انظر: البيان (١٨٩/٩)؛ روضة الطالبين (٤٠٥/٥).

(٤) انظر: البيان (١٨٩/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٥٥/١٦)؛ روضة الطالبين (٤٠٥/٥).

(٥) القرون الثاني: إيهما سواء.

انظر: الأم (٣٥/٦).

(٦) انظر: الأم (٣٥/٦)؛ الحاوي الكبير (٩٢/٩)؛ البيان (١٦٥/٩)؛ روضة الطالبين (٤٠٥/٥).

المجموع شرح المهذب (١٥٥/١٦).

٢٦- مسألة:

قال: ووكيل الولي يقوم مقامه، فإن زوجها غير كفء لم يجر^(١).

وجملة ذلك: أنه يجوز أن يوكل الولي في العقد، والتوكيل في الكاح جائز، وقد وكل عمر بن عمرو أمية الضمري^(٢) في قبول كاح أم حبيبة^(٣)، ولأنه عقد معاوضة، فجاز التوكيل فيه كالبيع^(٤).

إذا ثبت هذا، فحكى الطحاوي^(٥) عن الحسن بن صالح يرحى أنه قال: لا يصح التوكيل إلا بحصة شاهدين، كما لا يعقد الكاح إلا بحضورهما^(٦).

ودليلاً: أنه عقد لا يستبح به الاستمتاع، فلا ينتقل إلى الشهود، كسائر العقود، وعكسه للكاح^(٧).

(١) انظر: مختصر المزني ص (٢٢٢).

(٢) هو عمرو بن أمية الضمري، الصحابي الجليل. الخزازي، أسم قديماً، وهاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وأور مشاعده بئر معربة، وبث سجنه الصلاة والسلام - في أموره، وعياً إلى قريش وحده، وكان وكيل رسول الله ﷺ يتروح أم حبيبة بنت أبي سفيان، وكان من أجداد العرب ورجاله. روى عنه عمر (٢٠) حديثاً، مات في خلافة معاوية. روى له الجماعة.

انظر: أسد الغابة (٢٧٨/٤)، الإصابة (٦٩٧/٤)، ٦٩٨.

(٣) أخرجه البيهقي والمحاكم.

انظر: المسالك الكبرى (١٣٩/٧)، المستدرك (٢٢/٤).

(٤) انظر: الأم (٤٢/٦)، الخزازي الكبير (١١٣/٩)، البياض (١٩١/٩)، ١٩٢، التوجيه (١٣/٢)، المجموع شرح المهذب (١٦٧/١٦-١٨٠)، روضة المتأملين (٤١٨/٥).

(٥) الطحاوي هو: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي أبو جعفر الطحاوي. كان فقيهاً، نفقه على مذهب، ثم صار حنبلياً له مصنفات، منها "مشكل الآثار"، و"شرح معاني الآثار" في الحديث و"بيان السنة"، وكتاب "الشريعة" في الفقه، و"العمدة الطحاوية"، وغيرها كثير. توفي سنة (٣٢١) هـ.

انظر: المسند (١٥٠-٢٧/٣٢)، العوائد البهية ص (٣١-٣٤)، التذكرة (٢٨٨/٢)، تاريخ الفقه

للأشعر ص (١١٧-١١٨).

(٦) انظر: صحيح الترمذي (٢٩٥/٣).

(٧) انظر: البياض (١٩١/٩)، ١٩٢، حواشي الكبير (١١٣/٩)، المجموع شرح المهذب (١٦٧/١٦).

إد، نبت هدد، فهل للمولي أن يوكل في الكاح؟ نظر: فإن كان الولي يملك الإحبار كالأب والجد في حق البكر فنه أن يوكل في ترويعها من رجل بعبه^(١). وإن أطلق التوكيل ولم يعين فيه يصح التوكيل؟ فيه وجهان:

أحدهما: يصح؛ لأنه إد وكله فقد أقامه مقامه، فكان له الترويع مطلقا.

والثاني: ليس له ذلك؛ لأن الأب والجد إنما نبت لهما الإحبار دون سائر الأولياء/ [٢٢٢] لـ فيهما من كمال الشفقة. وذلك غير موجود في الوكيل، فلا يرد ذلك إليه^(٢).

وأما إن كان الولي يروح بالإذن كالأخ ونعم ومن فوهما فهو له أن يوكل؟ وجهان: أحدهما^(٣): ليس له؛ لأنه يبي بالإذن، فلم يكن له التوكيل؛ كالوكيل^(٤).

والثاني^(٥): له أن يوكل؛ لأنه يلي شرعا، فكان له التوكيل؛ كالأب والجد^(٦). وإذا قلنا به التوكيل فإن عيب الروح جار. وإن أطلق الإذن، إد كانت المرأة قد أطلقت الإذن فعلى الوجهين^(٧).

(١) انظر: بيان (١٩١/٩)؛ الحاروي الكبير (١١٤/٩)؛ الوجيز (١٣/٢)؛ الأم (٤٣/٦)؛ المجموع شرح المهذب (١٧٧/١٦)؛ معني المصاح (١٥٧/٣)؛ روضة الطالبين (٤١٨/٥)

(٢) انظر: الحاروي الكبير (١١٤/٩)؛ البيان (١٩١/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٧٧/١٦)؛ معني فتح (١٥٧/٣-١٥٨)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ روضة الطالبين (٤١٨/٥)

(٣) وهو اختيار أبي علي بن أبي حمزة.

انظر: الحاروي الكبير (١١٤/٩).

(٤) انظر: الحاروي الكبير (١١٤/٩)؛ البيان (١٩١/٩)؛ الوجيز (١٣/٢)؛ الأم (٤٣/٦)؛ المجموع شرح المهذب (١٧٧/١٦-١٧٨)؛ معني فتح (١٥٨/٣)؛ روضة الطالبين (٤١٨/٥)

(٥) وهو اختيار أبي إسحاق للروزي.

انظر: الحاروي الكبير (١١٤/٩).

(٦) انظر: الحاروي الكبير (١٠٩/٦)؛ البيان (١١٥/٩)؛ الوجيز (١٣/٢)؛ الأم (٤٣/٦)؛ المجموع شرح المهذب (١٧٨/١٦)؛ معني فتح (١٥٨/٣)؛ روضة الطالبين (٤١٨/٥)

(٧) الوجه الأول يجوز بمصرم يده وهو قول القاضي أبي حامد.

الوجه الثاني لا يجوز؛ لأن الأغراض مختلف، فلا يجوز حتى توصف. وهو قول أبي العباس.

انظر: البيان (٤٠٩/٦)؛ الحاروي الكبير (٤٠٩/٦)

فرع :

إذا جاء رجل فادعى أن فلانا وكله في نكاح امرأة فتزوجها له، وصمن عنه المهر، ثم أكر الموكل كان القول قوله مع يمينه، فإذا حلف لم يرمه النكاح، ولا يقع لتوكيل. بخلاف الشرى؛ لأن العرص منه الأعيان، ولا يثبت لها عني الخالف حق، ويكون لها الرجوع على التوكيل بصف المهر؛ لأنه يدعي وجوبه عني الموكل، وهو صامه^(١). وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف^(٢). وقال محمد^(٣): يجب لها عليه جميع الصداق؛ لأن العرق لم تقع في النكاح بإكراهه.

ودليلنا: أنه يملك الطلاق، فإذا أكر النكاح فقد أقر بتحريمها، فصارت بمنزلة إيقاعه لما يحرم به^(٤).

ولو ادعى أن فلانا العائب وكله في تزويج امرأة فتزوجها له، ثم مات العائب، لم يرث هذه إلا أن يصدق الورثة على التوكيل، أو تقوم به الية^(٥).

(١) نظر البيهقي (١٩٣/٩)، المجموع شرح المهذب (١٨١/١٦)، الحارثي الكبير (٤٦٠/٦-٤٦١)، روضة الطالبين (٥٥٢/٥).

(٢) نظر: اللباب في شرح الكتاب (٦٦/٢)، الخامع الصغير ص (٤٠٥-٤٠٦).

(٣) انظر: اللباب في شرح الكتاب (٦٧/٢)، الجامع الصغير ص (٤٠٥).

(٤) انظر البيهقي (١٩٣/٩)، المجموع شرح المهذب (١٨١/١٦)، المحتوي كبير (٤٦١/٦)، روضة الصالحين (٥٥٢/٥).

(٥) انظر: الأم (٤٣/٦)، البيهقي (١٩٣/٩-١٩٤)، المجموع شرح المهذب (١٨١/١٦).

-
- (١) قال الصيمري: «مد قائل شيخ من أصحابنا: يضئ الكناج، والصحيح أنه يصنع شكج، ولما مهر منه»
انظر: البيان (١٩٣/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٨١/١٦).
- (٢) انظر: بيان (١٩٣، ٩)؛ المجموع شرح مهذب (١٨١/١٦).

فرع:

إذا غاب رجل عن زوجته، فجاءها رجل ذكر لها. أن زوجها طلقاً^(١) باست^(٢) دون الثلاث، وأنه وكله في استئناف العقد عديها بالقب، فعقد عليها، وصم الوكيل ذلك، ثم قدم الموكل، فأنكر ذلك كله فلقول قوله مع يمينه، والنكاح الأول بحاله^(٣).

وأما الوكيل فهل يلزمه ضمان ما ضمنه لها ؟

قال الساجي^(٤) قال مالك وزفر: عليه انصمان^(٥)، ولا يلزمه على قول الشافعي^(٦) / وأبي حنيفة^(٧) ورحمهما الله.

وذكر القضي أبو الغلب هذا الفرع في "تعليقه"، ويعبر ما قال الساجي^(٨)، وقد حكينا في فرع قل هذا الفرع^(٩) أنه إذا أنكر النكاح للموكل ووجب على الوكيل نصف الصداق.

(١) البائن أي معارضة من البين، وهو الشرقة، من بان الشيء إذا بعصل، فهو بان، واسمه بالالف فصله، وبان امرأة بالطلاق، فهي بانى بعروها، وتضيعة بالفاء والمعنى بانه.

انظر: الصباح (٢٠٨٣/٥)؛ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٣٤٥)؛ الصباح المبر ص (٧٠)، البيان (٩٣/١٠)، حاشية إعانة الطالبين (١٤/٤).

(٢) انظر: البيان (١٩٤/٩)، الحاوي الكبير (٤٦٠/٦)؛ المجموع شرح المهذب (١٨١/١٦).

(٣) الساجي هو ركنيا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد نصري البصري الساجي، فيه حاشية، كان محدث الرصرة في عصره. قال الشيخ أبو إسحاق: كنت أحد أئمة الفقهاء واحكام تمتعت بأخذ عن الربيع واسري. له مصنفات منها: "اختلاف المنها"، و"عس المسند"، كان مؤلف سنة (٥٣٠٧) بالبصرة.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٩٩/٣-٣٠١)، طبقات فقهاء الشافعية لعبادي ص (٦١)، صقاب المنها بلشوازي ص (١٠٤).

(٤) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٢٩).

(٥) انظر: الأم (٤٣/٦)؛ البيان (١٩٤/٩).

(٦) انظر: الباب في شرح الكتاب (٦٧/٢)؛ الجامع الصغير ص (٤٠٥).

(٧) انظر: البيان (١٩٤/٩).

(٨) ص: ١٥٦-١٥٧.

وحكى الشيخ أبو حامد: أن هذا نص عليه في الإملاء^(١).
 وذكر من نص قول الساجي من أصحابنا: أن الصائم فرع على المصوم
 عنه، فإذا لم يجب على المصوم شيء لم يجب على الصائم.
 وهذا ليس بصحيح؛ لأن هذا التوكيل مقرر بأن الحق واجب على المصوم
 عنه، وأنه صائم به، فلم يقرره في حق نفسه^(٢). وهذا كما إذا ادعى البيع
 وأكبره الشفع^(٣)، وصدقه الشفعة^(٤)، فإنه يستحق الشفعة في أصح الوجهين^(٥).

(١) وهو إنما ترجع عليه بالألف، وهو الأصح

انظر: البيان (١٩٤/٩).

(٢) انظر: البيان (١٩٤/٩).

(٣) الشفع هو فعل بمعنى فاعل، والشفيع صاحب الشفعة. وقال: هي استحقاق الشريك اشتراك
 حصه شريكه المتفق عنه من يضمن انتقلت إليه.

انظر: المصباح ص (٢٧٣-٢٧٨)؛ الترمذيات ص (١٣٣)؛ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي
 ص (٣٠٢).

(٤) الشفعة مأخوذة من الرياء؛ لأنه يهضم ما شفع فيه إلى نصيبه. قد قول نعم كأنه كان وتر
 فصار شعماً.

والشفعة حق بخلاف في تلك العمار بالشفعة جواً على الشروط التي رسمها الفقهاء. ويجمع على
 شعاء

انظر: المصباح ص (٢٨٧)؛ الترمذيات ص (١٣٣)؛ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٣٠٢)؛
 البيان (٣٢٣/٣).

(٥) الوجه الثاني: أنه لا يستحق للشفعة.

انظر: البيان (١٩٤/٩).

٢٧- مسألة:

قال الشافعي رحمه الله: (وولي الكافرة كافر)^(١).

وجملة ذلك. أن أسلم ليس بولي لمكفرة بالسب^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَصْمِهِمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ^(٣)﴾، وكذلك الكافر لا يلي عني المسمة^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ^(٥)﴾، مروي عن النبي ﷺ ((أنه بعث عمرو بن أمية الصمري إلى الحبشة فتزوج له أم حبيبة بنت أبي سفيان روجه لها الوليد بن سعيد بن العاص^(٦)))^(٧)، وكان ابن عمها؛ لأن أباهما كان

(١) انظر: الأم (٣٨/٦) مختصر لثوري ص (٢٢٢).

(٢) انظر: الخازن الكبير (١١٥/٩)، البياض (١٧٣/٩)، الوحي (١٢/٢)، الأم (٣٨/٦-٣٩)، معني

المحاج (١٥٦/٣)، روضة الطالبين (٤١١/٥-٤١٢)، التمعن شرح المهذب (١٥٧/١٦-١٦١).

(٣) سورة الأنفال، آية (٧٣).

(٤) انظر: الخازن الكبير (١١٥/٩)، البد (١٧٣/٩)، الأم (٣٩/٦)، معني المحتاج (١٥٦/٣)، روضة

الطالبين (٤١١/٥-٤١٢)، التمعن شرح المهذب (١٥٧/١٦-١٦١).

(٥) سورة التوبة، آية (٧١).

(٦) احتسب في اسمه، فعيل اسمه خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس، صحابي، فتم

الإسلام، بعد الثالث أو الرابع في الإسلام من أبعثه وهو من كتب لبني كنانة ولمدينة، وقد

روح أم حبيبة سبي ﷺ في الحبشة. فتل سنة (٣هـ) في وقعة مرج الصفر (غرب دمشق)، أو في

يوم أجنادين، اختلف في ذلك، وصلى الله عليه

انظر: الجرح والتعديل (٣٤٥/٣)، التاريخ الكبير (١٦٣/٣-١٦٤)، طبقات خيفة ص (٢٢٤).

(٧) هناك اختلاف ممن روح رسول الله ﷺ ثم حية عمه أبي داود من طريق عبد الرزاق من معمر،

عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أم حية أنه زوجها السداسي رسول الله ﷺ

وعند أبيه قبل أن يبعث رسول الله ﷺ ثم حية عثمان بن عفان رضي الله عنه

كما روى أبيه من طريق ابن إسحاق قال: معني أن الذي ولي مكاح أم حبيبة بن عمه، خالد

ابن سعيد بن العاص.

وروى مسلم من طريق عكرمة بن عمار، عن أبي رميل عن ابن عباس ما يعيد أن الذي

كافراً^(١).

قال الشافعي رحمه الله: (ولا يكون المسلم ولياً لكافرة إلا على أمته)^(٢). واحتل أصحابنا في ذلك، فمنهم من قال: إن الأمة الكافرة لا يحل نكاحها؛ لأنها لا تحل للمسلمين، فلا تحل لغيرهم كاترتدة^(٣). وقول الشافعي رحمه الله: (إلا على أمته)، يريد به في غير النكاح، من البيع والإجارة^(٤). ومنهم من قال^(٥): يجوز إنكاحها من الكفار؛ لأنها لا تحل لغير أهل دينها، فحللت لأهل دينها كالمستمنة، فيزوجها سيدها المسلم؛ لأنها ولاية بامتد، فالكفر لا يمنع منها، كما لا يمنع الفسق منها. ويعارض ولاية السب؛

= (زوجه ياما هو أبوها أبو صبيان.

وعكرمة بن عمار - كما يقرر فيبهني - تركه البخاري، لأنه لم يكن صاحب كتاب فاضرب حديثه. ولكن يمكن القول إن ذلك كان من أبي سعيد بعد إسلامه على سبيل حور شرف ترويح الرسول ﷺ، أي: تسجيل رضاه. والله تعالى أعلم.

نظر: السنن الكبرى (٧١/٧-١٢٩-١٤٠)؛ صحيح مسلم (٤/٤٠-٤٤).

(١) أمرجه الحاكم والبيهقي.

انظر: المستدرک (٤/٢٢)؛ السنن الكبرى (٧/١٢٩).

(٢) انظر: الأم (٦/٣٨)؛ مختصر المرنى ص (٢٢٢).

(٣) ادرتدة: الردة بعد الرجوع وانتحول. ومن الردة عن الإسلام، أي: الرجوع عنه. وارتد فلان عن دينه إذا كفر بعد إسلامه.

وشرعا قطع الإسلام بكفر، أو قول كفر، أو فعل مكفر، سواء في القول قائله استبرأ أو عنفاً أو اعتقاداً.

انظر لسائر العرب (٣/١٧٣)؛ حاشية عمدة الطالبين (٤/١٣٢-١٣٣)؛ فتاوى وعصمة

(٤/١٧٤)؛ المهذب (٢/٥٤)؛ البيان (١٢/٣٩).

(٤) انظر: المحاوي الكبير (٥/١١٥)؛ نسيان (٩/١٧٣)؛ التوجيه (٢/١٦)؛ هاية النصح (٦/٢٣٩)؛

المجموع شرح المهذب (١٦/١٦١)؛ معي المحتاج (٣/١٥٦).

(٥) انظر: الأم (٦/٣٨).

(٦) أمثل أبي إسحاق المروزي وأبي سعيد الإصطخري.

نظر: المحاوي الكبير (٩/١١٥)؛ المجموع شرح المهذب (١٦/١٥٧-١٦١).

لأن العسق ينافيها^(١).

وفيه وجه آخر^(٢): لا يروجها لكفرها ذكره الشيخ أبو حامد، كما لا يروح
المناسب. والأول/أصح^(٣).

فإن كان للكفر أمة مسلمة فقبل أن يربط ملكه عنها زوجها، قال الشيخ أبو
حامد: يكون ذلك على الوجهين^(٤).

(١) انظر: محاري الكفر (١٥/٩)؛ البيان (١٧٤/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٦١/١٦)؛ معني المحتاج (١٥٦/٣).

(٢) وهو قول أبي القاسم الماركي.

انظر: المجموع شرح المهذب (١٥٧/١٦-١٦١).

(٣) انصر: البيان (١٧٤/٩)؛ المحرر الكفر (١١٥/٩)؛ معني المحتاج (١٥٦/٣).

(٤) الوجه الأول هو: له عليها ولاية. وهو المصوّن.

الوجه الثاني: ليس يولي لها.

انصر البيان (١٧٤/٩)؛ المحرر الكفر (١١٧/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٦١/١٦).

٢٨- مسألة:

(فإن كان الولي سفها، أو ضعيفا، أو غير عالم بموضع الخط، أو مقيما مؤلماً أو به علة تخرجه من الولاية، فهو كمن مات، فإذا صح صار ولياً^(١).)
يريد بالسفاه الماسق أو المدبر^(٢)، والضعيف: قيل: الجنون، وقيل: من ضعف عقله لكثرة وضعفه^(٣)، والسقيم^(٤) المؤلم^(٥): الذي قد نقص تخصيه لمرضه وسقمه؛ فإن هؤلاء تسقط ولايتهم^(٦)، بخلاف العائب. فإذا عاد واحد منهم إلى حال الصحة^(٧) عادت ولايته^(٨).

(١) انظر: مختصر الخزي من (٢٢٢)؛ الآم (٦/٣٨، ٣٩).

(٢) انظر: إحصاي الكبير (٩/١١٧-١١٨)؛ البيان (٩/١٧١)؛ الرجوع (٢/١٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٦٠/١٦)؛ نهاية المحتاج (٦/٢١٧).

(٣) انظر: إحصاي الكبير (٩/١١٨)؛ البيان (٩/١٧٢)؛ روضة الطالبين (٥/٤٠٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٦٠/١٦).

(٤) السقيم: المريض

في اللغة: السقام: المرض، وكذلك السقيم، والسقم: مثل: خرقة، وخرق: وقد سقم بالكسر - سقم سقماً فهو سقيم، واسقمه الله هو وجل. والمسقام: الكثر السقم. السقيم من كان به سقم شديد قد نقص نظره، وأخرجه عن طبعه.

انظر: الصحاح (٥/١٩٤٩)؛ الترمذات من (١٣٥)؛ البيان (٩/١٧٢)؛ إحصاي الكبير (٩/١١٨).

(٥) المؤلم هو صفة للسقيم، وهو السقيم الذي اشتد به الألم إلى أن أخرجه عن النظر والآن الرجوع. وقد ألمت بأنهم ألد، والآن: الرجوع، والإعلام: الإجماع.

انظر: الصحاح (٥/١٨٣)؛ الترمذات من (٣٥)؛ إحصاي الكبير (٩/١١٨)؛ البيان (٩/١٧٢).

(٦) انظر: إحصاي الكبير (٩/١١٨)؛ البيان (٩/١٧٢)؛ روضة الطالبين (٥/٤٠٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٦٠/١٦).

(٧) أي: إن زالت هذه الأسباب، عادت ولايته؛ لأن المنع وجود هذه الأسباب، فإن المنع بروائها.

انظر: إحصاي الكبير (٩/١١٨)؛ البيان (٩/١٧٢).

(٨) انظر: إحصاي الكبير (٩/١١٨)؛ البيان (٩/١٧٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٦٠، ١٦)؛ روضة الطالبين (٥/٤٠٩)؛ نهاية المحتاج (٦/٢١٧)؛ مغني المحتاج (٣/١٥٤، ١٥٥).

٢٩- مسألة:

قال: ولو قالت: قد أذنت في فلان، فأي أوليائي زوجني فهو جائز^(١)
وجملة ذلك: أها إذا أذنت في مكاح رجل بعينه استحبت تغلص الأسر، فإن
تشاحوا أفرع بينهم^(٢)، وقد مصت هذه مستوفاة^(٣).

(١) انظر: الأم (٤١/٦)؛ مختصر القرني ص (٢٢٢).

(٢) انظر: حياوي الكبير (٩٨/٩)؛ أرباب (١٦٦/٩)؛ وروضة الصالحين (٤٣٠/٥)؛ معنى الاحتاج

(١٦٠/٣)؛ الوجيز (١٤/٢)؛ الأم (٤٠/٦)

(٣) سبق ذكرها ص (١٣١).

قال: ولو اذنت لكل واحد أن يزوجه لا في رجل بعينه، فزوجها كل واحد رجلاً، فقد قال رسول الله ﷺ: ((إذا تكح الوليان فالأول أحق))^(١).^(٢) وجملة ذلك: أن المرأة إذا أدت لأوليائها في تزويجها ولم تعين رجلاً فزوجها وليا كل واحد منهم من رجل فميه خمس مسائل^(٣):

أحدها: أن يعلم أن الكاحين وقعا دفعة واحدة^(٤).

والثانية: أن لا يعلم هل وقعا دفعة واحدة، أو سبق أحدهما الآخر^(٥)؟

الثالثة: أن يعلم أن أحدهما سبق الآخر، ولا يعلم عين السابق، فإن في هذه المسألة يمسح الكاحان؛ لأنه لا يمكن إصافهما، وليس أحدهما بأولى من الآخر، كما إذا تزوج أختين دفعة واحدة^(٦).

الرابعة: لا أعلم أن أحدهما سبق بعينه، ثم أشكل، فإنه يتوقف؛ ليتبين^(٧).

الخامسة: إذا علم أن أحدهما سبق بعينه ولم يشكل، فإن الأول

(١) انظر: مختصر الزني ص (٢٢٢-٢٢٣).

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي.

انظر: مسند أحمد (٨/٥، ١٢، ١٨) عون لمبرد (١١١/٦)؛ نعمة لأحمدي (٢٤٨/٤)؛ سنن

النسائي مع حاشيتي السيوطي والسندي (٣١٤/٧).

(٣) انظر: إحصائي الكبير (١٢٢/٩)؛ التوحيد (١٤/٢)؛ البيان (٢٠٤/٩)؛ روضة الطالبين (٤٣١/٥)؛

المجموع شرح المذهب (١٦٠/١٦-١٩١)؛ معي المحتاج (١٦٠/٣-١٦١).

(٤) انظر: إحصائي الكبير (١٢٢/٩)؛ البيان (٢٠٤/٩)؛ روضة الطالبين (٤٢١/٥)

(٥) انظر: إحصائي الكبير (١٢٢/٩)؛ التوحيد (١٤/٢)؛ المجموع شرح المذهب (١٦٠/١٦، ١٩١، ١٩٢)؛

معي المحتاج (١٦٠/٣-١٦١).

(٦) انظر: إحصائي الكبير (١٢٢/٩)؛ البيان (٢٠٤/٩)؛ التوحيد (١٤/٢)؛ روضة الطالبين (٤٣١/٥)؛

المجموع شرح المذهب (١٦٠/١٦)؛ معي المحتاج (١٦٠/٣).

(٧) انظر: إحصائي الكبير (١٢٢/٩)؛ البيان (٢٠٤/٩)؛ التوحيد (١٤/٢)؛ روضة الطالبين (٤٣١/٥).

أولاً^(١).وبه قال أبو حنيفة^(٢) وأحمد^(٣) رحمهما الله.وقال مالك رحمه الله^(٤): الأول أول إلا أن يدخل بها الثاني، فيكون الثاني أول؛

لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه قال: ((إذا نكح الوليان فالأول [٢/٢٤]

أحق ما لم يدخل بها الثاني))^(٥)، ولأن الثاني اتصل بعقد القبرص، فكان أحق.وهذا غير صحيح؛ للحبر ندي رواه الشافعي رحمه الله^(٦)، ولأن النكاح الأول

قد صحح، والثاني تروح بها وهي في عصمة روح، فكان باطلاً، وإن دخل بها، كما

لو علم أن لها زوجاً^(٧). فأما حديث عمر - رضي الله عنه - فلم يصححه أصحاب

الحديث.

(١) انظر: احاديث الكبر (١٢٥/٩)؛ روضة المتولين (١٣٢/٥)؛ المجموع شرح المنهاج (١٩١/١٦)؛

معني المحتاج (١٦١/٣)

(٢) انظر: فتح المديح (٢٨٩/٣ - ٢٩٠)؛ بدائع الصنائع (٣٩٨/٢)؛ المنسوط (٢٠٧/٢)

(٣) انظر: البدع (٤٢/٧)؛ "المعي" و"الشرح الكبير" (٤٠٤/٧)؛ كشاف القناع (٥٩/٥).

(٤) انظر: الخطاب والثرقي (٤٤٠ - ٤٣٩/٣)؛ الحرشي والعموي (١٩١/٣)؛ الشرح الكبير والدموغي

(٢٣٣/٢)؛ والرواقاني والبناني (١٨٥/٣).

(٥) لم أقف على تخريج هذا الأثر، وقد ذكره ابن عدامة في المعني وقال الألباني: لم أقف عليه.

روى حمزة وعنه عن أبي حنيفة أنه قال: ((إنما امرأة وليك فهي لأول)).

أخرج حديث حمزة أبو داود وشمس الدين، وأخرجه السليمان بن عيسى، وروى نحوه عنه علي بن شريح.

انظر: مسند أبي داود (٤٨٢/١)؛ عروة الأسودي (٣٠/٥)؛ المحتج (٢٧٦/٧).

حديث حمزة أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة.

انظر: السير الكبرى (١٣٩/٧ - ١٤٠)؛ مصنف ابن أبي شيبة (١٣٩/٤).

انظر: المعني (٤٢٩/٩)؛ إرواء الغليل (٢٥٤/٦)

(٦) انظر: مسند الشافعي ص (٢٧٦).

(٧) انظر: الأم (٤٣ - ٤٢/٦)؛ عوي الكبير (١٢٢/٩)؛ بيان (٢٠٥/٩)؛ معني المحتاج (١٦١/٣)؛ المجموع

شرح المنهاج (١٩١/١٦)؛ روضة المتولين (٤٣١/٥ - ٤٣٢).

وقد روي عن علي^(١) وشريح^(٢) - رضي الله عنهما - مثل قولنا

وما ذكروه من المص فلا معنى له؛ لأن الكاح ينم من غير قبض.

إذا ثبت هذا، فإن م يدخل بها لثاني سلمت إلى الأول، ولا شيء على الثاني.

وإن دخل بها الثاني وجب لها عليه مهر المثل. وتعتد منه ثم تسلم إلى الأول، ويجب

له عليه المسمى^(٣) فإن أتت بولد نظرت: فإن لم يمكن أن يكون من وطء الثاني

كأنها أتت به لدون ستة أشهر من وطء الثاني، وستة أشهر من كاح الأول الحق

بالأول، لأنها صارت عراشا له بالعقد. وإن أمكن أن يكون منهما أرياه القافة^(٤).

والخفناه بمن يلحقونه به^(٥).

(١) روي عن علي رضي الله عنه - أنه قال: ((إن دخل بها الثاني وهو لا يعلم أنه ذات زوج فرق بينهما

بغير طلاق، وبها عليه مهر مثلها)).

وهذا الأمر قد أخرجه البيهقي بإسناده إلى قتادة عن جلاس أن امرأة زوجها أولياؤها بغيره من عيب

الله من الحرة، وروّجها أهلها بعد ذلك بالكوعة، فزعموا ذلك عن علي رضي الله عنه - فعرف بهما روى

زوجها الآخر، وردّها إلى زوجها الأول، وجعل لها صداقها بما أصاب من زوجها، وأمر زوجها الأول أن

لا يقرها حتى تنقضي حلفت)).

قال الألباني رحمه الله: كنه مقطوع، جلاس لم يسمع من علي كما قاله أحمد وغيره

انظر المبدع (٤٢/٧) لمعي (٤٣٩/٩) سنن البيهقي (١٤٦/٧) إرواء الغليل (٢٥٥/٦)

(٢) بطر الحاروي الكبير (١٢٢/٩) المجموع شرح المهذب (١٩١/١٦) أنبيا (٢٠٥/٩)

(٣) انظر حاروي الكبير (١٢٢-١٢٣-١٢٤) الأم (٤٣/٥) الشا (٢٠٨/٩) المجموع شرح المهذب (١٩١/١٦).

(٤) القافة: جميع قائف من القيافة. والقائف: هو من يحسن معرفة الأثر وتبعه أي. هو الذي يعرف السب

بمراسته ويظهره إلى أعصابه للولود.

نصر الترمذيات من (١٧٧) الأم (٥٠٦/٧) البيان (٣٢٠/١١)

(٥) انظر: الأم (٤٢-٤٣/٦) الحاروي الكبير (١٢٥/٩).

٣١- مسألة:

قال: ولو ادعى عليها أنها تعلم أحلفت ما تعلم. فإن أقرت لأحدهما لزمها^(١).
وجملة ذلك. أن الكاحين إذا وقعا ولم يشك السابق منهما، فادعى كل واحد
منهما أنه السابق، وأن المرأة نعمت بذلك، كست هذه دعوة مسموعة؛ لأن كل
واحد منهما يدعي صحة نكاحه، وأما زوجته: فسمعت دعواهما، كما إذا تداعى
رجلان زوجة امرأة^(٢).

إذا ثبت هذا، فلا يخفى إما أن تنكر المرأة أو تقر.

فإن أنكرت فما تعلم ذلك: كان القول قروفا مع عيها؛ لأن الأصل عدم العلم،
فإذا حلفت سقطت دعواهما وحكما بفساد الكاحين، وإن نكثت رددنا اليمين
عليهما، فإن حلف معا حكما بفساد الكاحين أيضا؛ لأنه قد تعدر بمصاومهما؛ لأن
كل واحد منهما أثبت يمينه أنه هو السابق^(٣). [وإن حلف أحدهما ونكث الآخر
حكما بصحة زوجة الخائف؛ لأنه ثبت يمينه أنه هو السابق]^(٤).^(٥)

وأما إن عترفت بنكرت، فإن اعترفت لما في حاله واحدة كن/ هذا الاعتراف كعده.
قال الشيخ أبو حامد: وبحكم بفساد الكاحين. وهذا غير مستقيم، وبمعنى أن
تكون الدعوى باقية؛ لأنها أجازت بأن كل واحد منهما متى الآخر. وهذا محال

(١) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٣)

(٢) انظر: المحاوي الكبير (١٢٥/٩)؛ البيان (٢٠٦/٩)؛ الوجيز (١٥/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٢/١٦)؛ روضة الطالبين (٤٣٣/٥).

(٣) انظر: المحاوي الكبير (١٢٦/٩)؛ البيان (٢٠٦/٩)؛ الوجيز (١٥/٢)؛ الأم (٤٤/٦)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٢/١٦)؛ معي المصباح (١٦١/٣-١٦٢)؛ روضة الطالبين (٤٣٣/٥).

(٤) ما بين القوسين ساقط كتب بالهامش وهو غير واضح، وأثبتته.

انظر: المحاوي الكبير (١٢٥/٩)؛ البيان (٢٠٦/٩).

(٥) انظر: المحاوي الكبير (١٢٥/٩)؛ البيان (٢٠٦/٩)؛ الوجيز (١٥/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٢/١٦).

لا يسمع في جواب الدعوى وتطالب بالحواب^(١).

وأما إن اعترفت لأحدهما بالسبق ثبت نكاحه، كما لو ادعاه رجلان فأقرت لأحدهما، وهي تخلف للأخر أم لا؟ فيه قولان^(٢).

قال في تحريم الجمع من الأم: لا تخلف لأنها لو أقرت له بعد ما أقرت للأول لم يقبل إقرارها^(٣).

وقل في "الإسلاماء": تخلف لجواز أن تعترف للثاني؛ وإنما سئل لم يقبل قولها عسى الأول في بطلان النكاح - لزمها مهر مثلها للثاني. وأصل هذين القولين إذا ادعاهما رجلان فأقرت لأحدهما، ثم أقرت للأخر هل يجب عليها مهر مثلها للثاني؟ قولان^(٤). وأصل ذلك: إذا أقر بأن هذه الدار لزيد لا بن لعمرو، فإنها تدفع إلى زيد وهل تلمرمة قيمتها لعمرو؟ فيه قولان^(٥).

(١) انظر: البيان (٢٠٧/٩) مقي المختار (١٦٢/٣).

(٢) فقول الأول لا يلزمها أن تخلف مثلي؛ لأنها لو أقربت له لم يقبل إقرارها به، فلامع لمرص البين صحتها. القول الثاني: يلزمها أن تخلف للثاني لجواز أن تنفخ من البين، فتعز به، فيلزمها المهر. انظر: البيان (٢٠٧/٩)؛ الحاشي الكبير (١٢٦/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٢/١٦)؛ روضة الصالحين (٤٣٣/٥).

(٣) انظر: الأم (٤٤/٩)؛ البيان (٢٠٧/٩)؛ الوحي (١٥/٢)؛ الحاشي الكبير (١٢٦/٩).

(٤) القول الأول: لا يلزمها غرم المهر لاعتراضهما بما لزمهما.

القول الثاني: يلزمها غرم مهر مثلها للثاني.

انظر: الحاشي الكبير (١٢٦/٩)؛ البيان (٢٠٧/٩-٢٠٨)؛ الوجيز (١٧/٢)؛ مقي المختار (١٦٢-١٦٣)؛ روضة الصالحين (٤٣٣/٥-٤٣٤)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٣/١٦).

(٥) القول الأول: لا يلزمها.

القول الثاني: يلزمها.

انظر: الحاشي الكبير (١٢٦/٩)؛ البيان (٢٠٧/٩، ٢٠٨)؛ روضة الصالحين (٤٣٣/٥-٤٣٤)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٣/١٦).

إذا ثبت هذا، فإن قلنا: لا تحلف ولا كلام^(١). وإن قلنا: تحلف حلفت على شيء
 أعلم ، لأنها عين على شيء فعل العزم : فإن حلفت سقطت دعواه ، وإن اعترفت له
 لزمها مهر المثل^(٢).

وذكر الشيخ أبو حامد في "التعليق" قولين في وجوب المهر^(٣). وقد ذكرنا^(٤) أن
 الشافعي رحمه الله إنما عرص اليمين على القول بما إذا اعترفت لزمها مهر المثل،
 فإذا عرص اليمين فقد عرعا على هذا القول خاصة. وأما إن نكحت عن اليمين
 رددت اليمين على مدعي، فإذا حلف بين ذلك على القولين في اليمين مع النكول^(٥).
 إن قلنا: يجري مجرى البيعة انترعاهما من الأول، ورددناها إلى الثاني؛ لأن البيعة
 أقوى من إقرارها^(٦). وهذا قول ضعيف جداً^(٧).

وإذا قلنا: إن دلت بمقالة الإقرار فقد حصص إقرارها الأول والثاني^(٨).^(٩)

(١) انظر: البيان (٢٠٧/٩)؛ الوجيز (١٥/٢).

(٢) انظر: الحواشي الكبير (١٢٦/٩)، روضة نصايح (١٣٣/٥)؛ معنى المحتاج (١٦٢/٣)؛ البيان (٢٠٨/٩).

(٣) القول الأول: يلزمها أن تهرم جميع مهر مثلها.

القول الثاني: لا يلزمها أن تهرم مهر مثلها.

انظر: البيان (٢٠٨/٩)؛ معنى المحتاج (١٦٢/٣).

(٤) انظر: الأم (٤٣/٦).

(٥) انظر: الحواشي الكبير (١٢٧/٩)؛ البيان (٢٠٨/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٣/١٦)؛ معنى

المضاح (١٦٢/٣).

(٦) هذا يحكي عن أبي حنيفة بن عمار.

انظر: الحواشي الكبير (١٢٧/٩).

(٧) حلفه الشيخ أبو حامد.

انظر: البيان (٢٠٨/٩).

(٨) هذا يحكي عن أبي علي بن محبوب.

انظر: الحواشي الكبير (١٢٧/٩).

(٩) انظر: الحواشي الكبير (١٢٧/٩)؛ البيان (٢٠٨/٩)؛ المجموع شرح المهذب (١٩٣/١٦).

واختلف أصحابنا في ذلك:

فحكى عن أبي إسحاق أنه قال: قد استويا؛ لأن الإقرار قد ثبت لكل واحد منهما فتعارضوا وحكمنا بفساد النكاحين^(١).

وقال غيره من أصحابنا: نكاح/ الأول بحاله، ويجب عليها مهر المثل لثاني؛ [٢٥/أ] لأن الاعتراف بعد الاعتراف لا يؤثر في حق الأول؛ كما لو أقرت لأحدهم ثم أقرت للآخر.

ويجوز على القوم الذي يقول: إن البمين مع النكول بمنزلة البينة؛ أن يعرض البمين^(٢).

وإن قلنا: إن اعترفها لا يوجب عليها مهر المثل؛ لأنه يحصل بذلك عرص آخر، وهو استحقاقه الروحية بيمينه مع نكولها. وأما على قول أبي إسحاق فلا يجزى؛ لأنه لا غرض له في فساد النكاحين معاً^(٣).

(١) انظر: الحاوي الكبير (١٢٧/٩)؛ البيان (٢٠٨/٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٢٧/٩)؛ البيان (٢٠٨/٩)؛ مجموع شرح المهدب (١٩٣/١٦).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (١٢٧/٩)؛ البيان (٢٠٨/٩).

فرع

لابن الحداد: إذا تزوج الرجل امرأة في عقد، وامرأتين في عقد، وثلاثاً في عقد، وأشكل أيهما كان الأول؟ صح نكاح الواحدة، لأنه صحيح إن كان الأول^(١)، وإن كان بعد أحدهما. وإن كان بعدهما فالعقد الثاني فاسد، ويكون للواحدة بعد الأول^(٢).

(١) انظر: البيان (٢٠٩/٩)، الحاوي للكه (١٢٧/٩).

(٢) أي. لا يصح نكاح الاثنين، ولا الثلاث في عقد واحد، لأن العقد على الواحدة إن كان أولاً، فهو صحيح، وإن كان آخراً فقد تقدم العقد على الاثنين، والعقد على ثلاث فإن كان العقد على اثنين أولاً صح وبطل العقد على الثلاث؛ لأنه تمام الخمس، وصح بعده العقد على واحدة؛ لأنها تمام الثلاث وإن كان العقد على الثلاث أولاً فهو صحيح، ولم يصح بعده العقد على واحدة؛ لأنها تمام الأربع.

وإن كان العقد على الواحدة بين الاثنين وثلاث فهو صحيح؛ لأنها إتمام الثلاث، أو تمام الأربع، فصحت بكل حال. وأما نكاح الاثنين وثلاث فإنه يحتمل الصحة والفساد، فيحكم بفساده؛ لأن الأصل عدم صحة العقد عبيده. وإن كان بين الثلاث أربعة بطل نكاح الجميع، لأن الواحدة يحتمل أن يكون هي الخامسة.

انظر: البيان (٢٠٩/٩).

٣٢-٣٣- مسائلتان من الإملاء:

أحدهما: إذا روح الرجل أخته، ثم مات الزوج، فادعى وارثه: إن أحاك روحك بعير إدست، فأنكاح فاسد، ولا ميراث لك، وأنكرت المرأة ذلك فالقول قولها؛ لأن الأصل صحة النكاح؛ ولأنها أعرف بإدعائها^(١).

الثانية: إذا قال رجل: هذه زوجتي، وصدقته عليه، فسمع ذلك منهما، فأيهما مات ورثه الآخر^(٢). وإن قال: هذه زوجتي سمع منه، فإنه إذا مات ورثته إذا دعت لزوجية، وإن ماتت لم يرثها؛ لأن اليه حصلت في اعتراعه دونهما. وكذلك إذا اعترفت المرأة بالزوجية دون الزوج ورثها، وم ترثه^(٣).

(١) «نظر» البيان (٢١٠/٩)؛ الحاوي الكبير (١٢٨/٩)؛ روضة الطالبين (٥٧١/٥)؛ «مجموع شرح المنهاج» (١٩٤/١٦).

(٢) وذلك لثبوت الزوجية بينهما.

انظر: البيان (٢١٠/٩)؛ الحاوي الكبير (١٢٨/٩).

(٣) انظر البيان (٢١٠/٩)؛ الحاوي الكبير (١٢٨/٩)؛ «مجموع شرح المنهاج» (١٩٤/١٦).

٣٤- مسألة :

قال: ولو زوجها الولي من نفسه لم يجز كما لا يجوز أن يشتري من نفسه^(١).
وجملة ذلك. أنه إذا كان لرجل بنت عم، فأدبت له أن يزوجها من نفسه،
فزوجها منه، لم يصح السكاح. وكذلك إن وكل من يزوجها منه لم يصح، وربما
يزوجها إياهم، ومثل ذلك حكم المولى المعتق^(٢).
وقال أبو حنيفة^(٣) ومالك^(٤): يجوز أن يزوج وليته من نفسه، ويكفي أن
يقول: زوجها من نفسي.

وقال أحمد^(٥): يركل من يزوجها منه، ولا يتولاه بعنه.
واحتج من جوز ذلك: بأنه يمسك الإيجاب^(٦) والقول^(٧)، فجار أن يتولاهما،
كأن يزوج بنت أبيه من ابن أبيه الآخر^(٨).

(١) انظر: مختصر المري ص (٢٢٣).

(٢) انظر: المحاوي الكبير (١٢٨/٩)، التوحيد (١١/٢)، روضة الطالبين (٤١٠/٥)، المجموع شرح
المذهب (١٧٢/١٦ - ١٧٣ - ١٧٥)، معني المحتاج (١٦٣/٣)، المهذب (٣٨/٢)، نهاية المحتاج
(٢٥٢/٦ - ٢٥٣).

(٣) انظر: شرح فتح القدير (١٩٦/٣)، حاشية رد المحتار على الدر المختار (٩٨/٣)
(٤) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص ٢٣٤، حاشية المسوقي (٣٣-٣٢/٢)، بداية المجتهد ونهاية
المقصد (٣٣/٣).

(٥) انظر: الإنصاف عن معاني الصحاح (١٢٢/١ - ١٢٣)، انكاسي (٢٠/٣)، معني (٣٧٣/٩ - ٣٧٤)
(٦) الإيجاب: هو أن يقول المأذون: روحك لروحي، أو أنكحك موليتي فلاته مثلا.
انظر: نهاية المحتاج (٢٠٩/٦ - ٢١٠)، معني المحتاج (١٣٩/٣).

(٧) المأذون مرتبط بالإيجاب. وهو أن يقول المأذون: تروحي، أو تكهني، أو قبلي يزوجها، أو يكهني
نظر: نهاية المحتاج (٢٠٩/٦ - ٢١٠)، معني المحتاج (١٣٩/٣).

(٨) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٣٤)، حاشية المسوقي (٣٣-٣٢/٢)، بداية المجتهد ونهاية
المقصد (٣٣/٣)، شرح فتح القدير (١٩٦/٣)، حاشية رد المحتار على الدر المختار (٩٨/٣).

واحتج لأحمد رحمه الله بأن له ولاية عليها فجاز أن يرد أمرها إلى من يروجهما منه كالإمام^(١).

ودليلنا: أن هذا عقد ملكه بالإذن، فلا يتولى طرفيه كالبيع. ويفارق الجدة لأنه يبي بعير نوبة. وأما الإمام فمن أصحابنا من قال: يتولى صري العقد؛ لأنه يبي بعير تولية^(٢).

ومهم من قال: يروجه المخاكم لا على سبيل الوكالة، وليس المخاكم وكيلًا له، وإنما ولي بأحكام، فأما الوكيل ففعله كفعل الموكل^(٣).

(١) انظر الإصحاح عن معاني الصحاح (١٢٣/٢) الكافي (٢٠/٣) المعني (٣٧٤/٩)

(٢) انظر اصداوي الكبير (١٢٩/٩)؛ روضة الطالبين (٤١٧/٥)؛ معني المختار (١٦٣/٣)؛ المجموع شرح المذهب (١٧٢/١٦-١٧٣).

(٣) انظر: حاشي الكسير (١٢٩/٩-١٣٠)؛ معني المختار (١٦٣/٣)؛ المجموع شرح المذهب (١٧٢/١٦-١٧٣)

فصل

الجيد يجوز أن يروح ابن ابنه الصغير بنت ابنه الآخر البكر، فيتولى طرفيه^(١).
 وذكر ابن القاص^(٢) فيه وجه آخر أيضا لا يجوز^(٣)، واحتار ذلك لقوله ﷺ.
 ((كل عقد لم يحصره أربعة فهو سماح^(٤)، ولي وخاطب وشاهد عدل))^(٥).
 وجه الأول: أن الحد يملك طرفي العقد بعير تولية، فتولاهما بنفسه، كبيع مال
 الصغير من نفسه^(٦).

فأما الخبر فمحمول عليه إذا كان الولي عمر الحد.
 إذا ثبت هذا، فهل يحتاج إلى ذكر الإيجاب والتبطل، أو يكفي الإيجاب؟ فيه وجهان.

(١) قال بالجويز ابن لحياد المصري، والمفاضي ابن الطيب.

انظر الحاوي الكبير (١٣٠/٩) البيان (١٩٠/٩)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب
 (١٧٣/١٦)؛ روضة الطالبين (٤١٦/٥)؛ معني المحتاج (١٦٣/٣).

(٢) هو أبو الصببار أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن الصببار. نقله علي ابن سريج، ونقله عنه
 أحمد بن حنبل في تصانيف، منها "التمحيص"، و"الفتح"، و"آداب المعاهد"، و"دلائل القبة"، مات
 بقرطوبس سنة ٣٣٥ من الهجرة.

انظر: طبقات الشافعية للأسدي (٢٩٧/٢)؛ طبقات المعصية بشراري ص (١٢٠)؛ المجموع
 الزاهرة (١٩٤/٣).

(٣) وهو أيضا قول أبي العباس.

انظر: الحاوي الكبير (١٣٠/٩) البيان (١٩٠/٩)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب
 (١٧٣/١٦)؛ معني المحتاج (١٦٣/٣).

(٤) السماح: الرق، تقول: ساقحها مسافحةً وسماحا.

انظر: الصحاح (٣٧٥/١)؛ الترمذيات ص (١٣٥).

(٥) أخرجه عن عائشة رضي الله عنها - البيهقي والدارقطني.

انظر: السنن الكبرى (١٢٤/٧)؛ سنن الدارقطني (٢٢٥/٣).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (١٣٠/٩)؛ البيان (١٨٨/٩)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب
 (١٧٣/١٦)؛ روضة الطالبين (٤١٦/٥).

أحدهما أنه يحتاج إلى أن يقول: روجت فلانا بقلادة، وقلت بكاح فلان
 لفلان، لأن ما يعتقر إلى الإيجاب يعتقر إلى القبول^(١).
 والثاني: لا يحتاج؛ لأن إيجابه يتصمر القبول، كما إذا تقدم الاستدعاء، فإنه
 يجزى ويستقط القبول^(٢).

(١) وهو قول ابن الحداد وأبي بكر وهذا هو المشهور.

انظر: البيان (١٩١/٩)؛ المهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٧٣/١٦)؛ روضة القضاة

(٤١٦/٥)؛ معنى المحتاج (١٦٣).

(٢) وهو قول الأصحاب، وقول أبي بكر القفال.

انظر: البين (١٩٠/٩)؛ للمهذب (٣٨/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٧٣/١٦)؛ معنى الاحتاج (١٦٣).

فصل

فإد أراد الرب أن يروح وليته^(١) من ابنه الصغير لم يجوز أن يتولى طرفيه. وإذا أراد أن يزوجهما من ابنه الكبير بإذنها حاز^(٢).

فإن قيل: أليس قلتم في الوكيل في البيع: لا يجوز أن يبيع من ابنه؟ قلنا: فيه وجهان:

أحدهما: يجوز.

والثاني: لا يجوز^(٣).

فإذا قلنا: لا يجوز؛ فلأن العرص من البيع المعيبة^(٤)، واستبعاد الشمس، وهو متهم في حق ابنه فمع، وها هما مع أن يعقد لنفسه؛ لأنه لا يجوز أن يتولى طرفي العقد، وهذا معلوم في العقد مع ابنه^(٥).

[١٧٦]

(١) كولي هو عم، فأراد أن يزوجه بنت لعمه بابنه.

انظر: الحاوي للكثير (١٣٠/٩)؛ معنى المحتاج (١٦٣/٣).

(٢) انظر الحاوي للكثير (١٣٠/٩)؛ البيان (١٩١/٩)؛ المجموع شرح المنهاج (١٧٧/١٦)؛ معنى

المحتاج (١٦٣/٣)؛ روضة الطالبين (٤١٦/٥).

(٣) انظر المجموع شرح المنهاج (١٧٧/١٦)؛ معنى المحتاج (١٦٣/٣).

(٤) إصابة من المني والمذق والنقص والعيوب والضعف والتدعة والغاية يقال عيبته في البيع أي: خللته، وعيبته: مدسه.

انظر الصحاح (٢١٧٢/٦)؛ الترمذيات ص (١٦٦)؛ المطلع على ألقاظ المقنع ص (٢٣٥).

(٥) انظر الحاوي للكثير (١٧٧/٩)؛ معنى المحتاج (١٦٣/٣)؛ المجموع شرح المنهاج (١٧٧/١٦)؛

روضة الطالبين (٤١٦/٥).

فصل

إذا أراد الحاكم أن يتزوج من لا ولي لها، فإنه يرفع ذلك إلى الإمام؛ ليروجه بنفسه، أو يرد إلى من يزوجه، ولا يتولى طربي العقد^(١).

وإذا أراد الإمام أن يتزوج من لا ولي لها ففيه وجهان:

أحدهما: أنه يجوز أن يتولى طربي العقد؛ لأنه إن روجها منه الحاكم، فإن الحاكم يبي من جهته، فليس له طريق إلا من جهته، فجار أن يبي بنفسه^(٢).

ومنه من قال: يزوجه الحاكم، وليس الحاكم وكيلًا له، وإنما هو نائب عن المسمي، ولهذا ليس للإمام عره من غير سبب، ولو كان وكيلًا له ملك عرله من غير سبب^(٣).

(١) انظر الحاوي الكبير (١٣٠/٩)؛ البيان (١٨٩/٩)؛ المنهاج (٣٨/٢)؛ معني المختار (١٦٣/٣)؛ روضة الطالبين (٤١٦/٥).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٣٠/٩)؛ البيان (١٨٩/٩).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (١٣٠/٩)؛ البيان (١٨٩/٩)؛ المنهاج (٣٨/٢)؛ معني المختار (١٦٣/٣)؛ روضة الطالبين (٤١٦/٥).

٣٥- مسألة :

قال: ويروج الأب والجدة البنت التي يؤيس من عقلها؛ لأن لها فيه عفافاً،
وربما كان شقاء، وسواء كانت بكراً أو ثيباً^(١).
وهذه المسألة قد مضت فيما قبل^(٢)، فأعني عن إعادتها.

(١) النظر: محضر الثاني ص (٢٢٢).

(٢) أي أن هذه المسألة قد مضت في ص ٥٢-٥٣ فيما قبله من انقسام من كانت بمسوة م بكل حالاً من أحد أمرين: إما أن تكون بكراً أو ثيباً فإن كانت بكراً روجها أبوها أو جدتها صغيرة كانت أو كبيرة، لأن للأب إحصار الكفر في حد العقل فكان أولى أن يجرها في حار بلون، فإن لم يكن له أب ولا جد نظر فإن كانت صغيرة لم يكن لأحد أولادها ولا الحاكم أن يزوجها حتى تنبع فإذا طلعت روجها الحاكم دون عمتها المسكين لا خصامه بفصل النظر في الولايه على ماها وإن كانت ثيباً نظر. فإن كانت كبيرة روجها أبوها أو جدتها فإن لم يكن لها أب ولا جد روجها الحاكم دون سائر العصبات وإن كانت صغيرة ثيباً فليس لعمر الأب والجدة تزويجها حتى تلح، وهل للأب والجدة تزويجها قبل البلوغ أم لا على وجهين، أحدهما: لا يجوز حتى تلح. وهذا قول أبي علي بن أبي هريرة. والوجه الثاني: أنه يجوز تزويجها قبل البلوغ بخلاف العاقلة.

انظر الحارثي الكبير (١٣٠/٩)؛ النيان (١٨٥/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٦٦/١٦)؛ روضة الطالبين (٤٣٦/٥).

(٣) انظر الحارثي الكبير (١٣٠/٩)؛ النيان (١٨٥/٩)؛ المجموع شرح المذهب (١٦٦/١٦)؛ روضة الطالبين (٤٣٦/٥).

٣٦- مسألة :

قل: ويزوج المملوك على عقله أبوه إذا كانت له إلى ذلك حاجة^(١).

وهذا قد ذكرناه^(٢)، وهو أن المجنون، والمملوك على عقله إذا كانت به حاجة إلى السكاح، وهو البغ لذي يسع النساء، فإن أباه يروجه، وكذلك جده. فإن لم يكن له أب ولا جد يروجه أخاكم. فإن كان صغيرا لم يروجه؛ لأنه لا حاجة به إليه^(٣).

فإن قيل: أليس الصغير العاقل لا حاجة به إليه وأبوه يروجه.

فالجواب: إن الظاهر من العاقل حاجته إلى السكاح عند بلوغه فرمما رأى أبوه أن يروجه من امرأة تقربه عند بلوغه فجاءه. وأما انعتوه فلظاهر أنه لا يحتاج عند بلوغه، وإنما يروجه إذا رآه يميل إلى النساء ويتبعهن، فهذا لم يزوج صغيرا^(٤).

قال الشافعي رحمه الله^(٥): وليس لأب المملوك على عقله أن يجالس عنه.

وهذا صحيح؛ لأنه الخلع خلاق، والولي لا يمتد أن يطنق.

(١) انظر: مختصر القرن من (٢٢٣).

(٢) تقدم ذكره من (٨٤).

(٣) انظر الأم (٥٤٠/٦)، الحلوي الكبير (٧٢/٩-٧٣/٩) البيان (٢١١/٩-٢١٢/٩)، روضة الطالبين

(٤٤٥/٥) معنى المحتاج (١٥٩/٣)

(٤) انظر الأم (٥٤٠/٦)، الحلوي الكبير (٧٢/٩-٧٣/٩) البيان (٢١١/٩-٢١٢/٩) معنى المحتاج

(١٥٩/٣).

(٥) انظر: الأم (٥٥٠/٦).

٣٧- مسألة :

قال: ولا تضرب لامراته أجل العين^(١).

وجملة ذلك: أن روجة المختون إذا ادعت أنه عين لا تضربها المدة؛ لأن المدة إما تضرب بعد ثبوت العدة، ولعدة لا تثبت إلا بقول الزوج، وليس للمختون قو، وإن كان قد جن بعد ما ثبتت عنه لم يمكن إبعاد العدة؛ لأن العاقل إذا دعى لإصابة في مدة كان القول قوله مع يمينه، ولا يحكم حصول الدعوى من المختون، ولا يعرف عدم وطئه؛ لأن وليه لا يعلم ذلك، فيقرّ به عنه، ولا يحال امرأة؛ فربما إن كانت ثيبا فانوطء ممكن، وإن كانت بكرًا فيجوز أن يطأها، وتعود البكرة، ويجوز أن تكون معته بنفسها فلم يثبت ذلك بحال^(٢).

(١) انظر مختصر القرن ص (٢٢٣) الأم (٥٥/٦).

(٢) انظر الأم (٥٥/٦)؛ الحاوي الكبير (١٣٢/٩)؛ السبائك (٣١٢/٩)؛ الوحيير (٢٣/٢)؛ روضة

الطالبين (٥٣/٥)؛ معي الحاج (٢٠٥/٣-٢٠٦)؛ المهذب (٤٩/٢)؛ المجموع شرح المهذب

(٢٧٧/١٦)

٣٨- مسألة :

قال: ولا يخالغ عن المعتوه^(١).

وإنما أراد أنه لا يخالغ عن المعتوه شيء من ماله؛ لأنه لا حظ لها في انصلاق؛
فإنه يسقط حقوقها من العتق والسكى، وإن كان قل الدخول سقط نصف المهر،
ولا يجوز أن يبدل عوضا من ماله في مقابلة ذلك. فإن خالف الأب من ماله صح؛
لأن أحبا لو خالغ زوجها حار. وكذلك الأب^(٢).

(١) انظر: مختصر كوفي ص (٢٢٣).

(٢) انظر: حدودي الكبير (١٣٢/٩-١٣٣)؛ رقم (٥٥/٦)؛ غياث (١٠/١٢).

٣٩- مسألة :

قال: ولا يرئ من دهم من مالها^(١).

يريد أن أولي لا يرئ عن شيء من مالها قولاً واحداً، لا في موضع واحد^(٢)، وهو إذا طلقها قبل الدخول فهل له العفو عن الصداق قولان^(٣)، يذكران في الصداق اختلاف في المدي بيده عقدة الكاح إن شاء الله.

(١) انظر: مختصر المرقبي ص (٢٢٣).

(٢) انظر: إحصائي الكبير (١٣٣/٩)؛ الأم (٥٥/٦).

(٣) القول الأول: سقط عنه نصف المسمى إن كانت لم تقصه، ووجب عليها رد نصفه إن كانت قد

قبضته

القول الثاني: يسقط جميع المهر ولا يرجع عليها بشيء.

انظر: إحصائي الكبير (٥٢١/٩)؛ البيان (٤/٩)؛ ٤-٥-٤؛ روضة الطالبين (٥٥٩، ٥)

٤ - مسألة :

قال: فإن هربت أو امتنعت فلا نفقة لها^(١).

وإما كان كذلك؛ لأن النفقة في مقابلة التمكين، فإذا لم يحصل التمكين لم تجب النفقة، كما إذا امتعت تسليم المبيع لم يجب تسليم الثمن، وإما يفترق العاقل والجنون في ذلك في الإثم خاصة^(٢).

(١) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٣).

(٢) انظر: الجندوي الكبير (١٣٤/٩)؛ الأم (٥٥/٦).

٤١ - مسألة :

قال: ولا إيلاء على الزوج فيها^(١).

يريد بذلك أنه لا يطالب بالعمية؛ لأن ذلك إلى اختيار المرأة وشهوتها، وهذا مستعسر من جهتها^(٢)، وبكس يقال له: اتق الله تعالى. فأما أن تعيء أو تطلق ولا تمسكها صبراً، ولا تحجر على شيء من ذلك لعدم مطالبتها^(٣).

(١) انظر: مختصر الخزي ص (٢٢٣).

(٢) انظر: الأم (٥٥/٦)؛ الحاشي الكبير (١٣٤/٩)؛ البيان (٣١١-٣١٠/٩)؛ السهاح ص (١١٢)؛

مأية المحتاج (٨٠/٧).

(٣) انظر: الأم (٥٥/٦)؛ الحاشي الكبير (١٣٤/٩)؛ البيان (٣١١/٩)؛ السهاح (١٠٥/٢).

٤٢- مسألة :

قال. وإن قذفها^(١) واتقى من ولدها قيل له: إن أردت أن تنفي ولدها فانص^(٢) ^(٣)

وجملة ذلك: إن قذف المختونة لا يوجب الحد^(٤)، فإن لم يكن لها ولد يفي

لم ينص، وإن كان لها ولد كان له أن ينص لغيره؛ لأن نفعه/ إنما يكون لأحد حكيم: [٢٢٧/١]
إما لإسقاط الحد عن نفسه، أو لغير الولد، والحد لم يجب فلم يبق إلا نفي النسب^(٥)

(١) أصل القذف رمى بشيء بمودة، ثم استعمل في الرمي بالزنا وبمخونه من ذكروها. يقال قذف
يقذف قد، فهو قاذب، وجمعه. قذاف، وقذف، كفساك وقسقة، وكمار وكثرة.

وحد القذف: حد مشترك بين حق الله وحق العبد.

أما كونه حق الله. فمن حيث إن نفعه يقع عاماً بإعلاء المجتمع من الفساد. وأما كونه حق العبد
فلأن فيه صيانة العرض ودفع العار عن القذوف.

انظر الصحاح (١٤١٤/٤)؛ المطبع على أنصاف المقصص ص (٣٧١-٣٧٢)؛ البداية (٤٧٩/٥)؛
نهاية المحتاج (٤٣٥/٧).

(٢) النعان لغة مصدر لأخر، كسائل، يقال: لاعتنه ملاعبة ولعانا، أي طرده، وأبعد. وهو من باب
نعم، وسميت الملاعبة بين الزوجين سلكاً، لبعدها من الرجم، أو لحد كل مهمل عن الآخر.

وفي الاصطلاح كسائم معومة جعلت حجة للعصاة إلى قذف من لطخ بدمه، وألحق به
العار، أو إلى نفي ولد. وسمي لعمه لاشتغاله على كتمة اللص؛ لأن الرجل يقول: عني لغة الله إن
كتمت من الكذابين.

انظر الصحاح (٢١٩٦/٦)؛ لسان العرب (٤٤٤/٥)؛ المصباح المنير (٧١١/٢)؛ نطع على
الفاظ منقح ص (٣٤٧)؛ نهاية المحتاج (٣٦٧/٣)؛ البيان (٤٠١/١٠).

(٣) انظر: مختصر المرقبي ص (٢٢٣).

(٤) لأن المحسنة لا يلحقها بالزنا عاراً لأنها لا تعرف بين القبيح والخس، ولا بين المبارك والمحسنة، ولأن
حد القذف على القذوف في منابة حد الزنا على المعلوم، والمختونة لو ثبت زناها لم تحد، فم
يجب على قاذفها حد.

انظر: الحاروي الكبير (١٣٤/٩-١٣٥).

(٥) انظر: الحاروي الكبير (١٣٤/٩-١٣٥)؛ الأم (٥٥٦/٦)؛ روضة الطالبين (٣٣٧/٦)؛ البيان
(٤٠٨-٤٠٩)؛ مغني المحتاج (٣٧٥/٣)؛ المجموع شرح المنهاج (٣٩٥-٣٩٤/١٧).

٤٣ - مسألة :

قال: وإن أكذب نفسه لحقه الولد ولم يعزّر^(١) ^(٢)

وجملة ذلك: إنه إذا عني السب بالنعان ثم أكذب نفسه، حقه السب^(٣).

قال: ولا يعزّر^(٤).

قال أبو إسحاق: قد قال في موضع آخر: إنه يعزّر. وهذا أصح^(٥)

ومن أصحابنا من قال: ليست عني قولين وإنما هي على اختلاف حابين:

فالوضع الذي قال: لا يعزّر إنما أراد تعزير القذف: لأن التعزير ضربان:

- تعزير قذف، وهو ما لا يتحقق كذبه فيه، كقذف العبد والكافر.

- وتعزير أذى، وهو ما يتحقق كذبه، كمن قذف الصبي الذي لا يتأتى منه

الجماع، أو قذف جميع الناس، فكأنه نفى في قذف الجنونة تعزير القذف^(٦).

(١) التعزير لغة من الأدب والإهانة والفرس والرمم ونحوه من العز. وهو المبع.

وشرعا نادى على حسب وعقوبة على حاية لا حد فيها ولا كدرة. وهو مشروع في كل معصية، حيث لا يبع حد مشروعاً وقد يطلق التعزير على التفرير والتعطيل كما في قوله تعالى ﴿يَتَوَلَّوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعَزَّوْهُ وَتُقِرُّوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُحْبُورَةً وَأُصْلَاحًا﴾، [سورة المص، الآية ٩].

انظر المصباح (٧٤٤/٢)؛ المطمع على ألفاظ المصنف (٢٧٤)؛ البيان (٥٣٢/١٢)؛ مغني المصاح (٣٧٢/٣).

(٢) انظر: مختصر البرقي ص (٢٢٣).

(٣) انظر الأم (٥٦/٦)؛ الحاوي الكبير (١٣٤/٩)؛ البيان (٤١٤/١٤)؛ المجموع شرح المهذب (٣٩٣/١٧)؛ المهذب (١١٩/٢)؛ معني المختار (٣٧٣/٢).

(٤) انظر: مختصر البرقي ص (٢٢٣).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (١٣٤/٩)؛ الأم (٥٦/٦)؛ المجموع شرح المهذب (٣٩٣/١٧)؛ البيان (٤١٤/١٢)؛ (٤١٥-٤١٤/١٢).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (١٣٤/٩)؛ الأم (٥٦/٦)؛ البيان (٤١٤/١٢)؛ المجموع شرح المهذب (٣٩٣/١٧).

ومن قال قولان^(١): قال أحدهما: لا يجب؛ لأنه بذل الحد، فوجب أن يقف على مطالعتها كما يقف الحد على مطالبة العاقبة.
والثاني: يعرر؛ لأنه تعرير أدى، فلا يقف على المضائية، كما لو قال أهل البلد كمهم رياء^(٢).

(١) أمثال: أبي الحسن بن الفطاح، وأبي القاسم البلخي.

انظر: المجموع شرح التهذيب (٣٩٣/١٧)؛ التهذيب (١١٩/٢).

(٢) انظر: حاشي الكثير (١٣٤/٩ - ١٣٥)؛ الآم (٥٦/٦)؛ التهذيب (١١٩/٢)؛ المجموع شرح التهذيب (٣٩٣/١٧).

٤٤ - مسألة :

قال: وليس له أن يزوج ابنته الصغيرة عبداً، ولا غير كفء، ولا محبونا^(١).
وجملة ذلك: أن الأب لا يزوج بنته غير كفء. وقد ذكرنا شرائط انكفاءة
هيم قبل^(٢)، وذكرنا من ذلك من ليس به عيب^(٣) من العيوب: الجون^(٤)،
والجذم^(٥)، والبرص^(٦)، لقوله ﷺ ((تحيروا لطفكم))^(٧). فإن عقد عليها مع
واحد من هؤلاء، فهل يصح العقد قولان:

(١) انظر: مختصر المزني ص (٢٢٣) الأم (٤٩/٦).

(٢) سبق ذكره ص (١٣٨-١٣٩).

(٣) العيب والعيبة والعباءة، بمعنى واحد. والعيب قد يكون مبرراً، وقد يكون فاحشاً.

انظر: الصحاح (١٩٠/١) نطع على ألفاظ النسخ ص (٢٣٦) التعريفات ص (١٦٦).

(٤) الجون: من الرجل جونا، وأجه الله فهو مجنون، والجون احتلال العقل، وهو معروف بحيث يقع
حريان الأفعال والأقوال على سطح العقل إلا سادراً. والجون من عيوب النكاح، لأن المقصد من
النكاح الاستمتاع. وهذا متعذر منه، ولأنه لا يؤمن أن يجي عليها

انظر: الصحاح (٢٠٩٣/٥)، التعريفات ص (٨٢-٨٣) البيان (٢١٤/٩).

(٥) الجذام: علة صعبة يمر بها المصوب، ثم يورثه ثم يعصف، وينثر.

انظر: الصحاح (١٨٨٧/٥) الزاهر في عريب ألفاظ الشافعي ص (٣٣٩) نطع على ألفاظ

المقع ص (٢٩٢) البيان (٢٩٤/٩).

(٦) البرص: داء معروف، وهو يبيض بخلاف بقية البثرة.

انظر: الصحاح (١٠٢٩/٣)، نطع على ألفاظ النسخ ص (٤١٣) الزاهر في عريب ألفاظ

الشافعي ص (٣٣٩) البيان (١٣/١).

(٧) جاء عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء عن أربع لا يحزن في بيع ولا نكاح إلا أنه يسمى، فإن
سمى جازاً: الجون والجذم والبرص، والقرن.

انظر: من سعيد بن منصور (٢٤٧/١)، مصنف ابن أبي شيبة (٤٨٦/٣).

(٨) عن عائشة رضي الله عنها قالت. قال رسول الله ﷺ ((تحيروا لطفكم، وأنكحوا الأكماء،
وأنكحوا إليهم)) أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي.

انظر: من ابن ماجه (٦٣٣/١) سنن الدارقطني (٢٩٩/٣) المسالك الكبرى (١٣٣/٧).

أحدهما: لا يصح النكاح؛ لأنه عقد للصغيره عقداً لا حظ فيه، فم يصح كما لو باع مالها بدون إذن مثله.

والثاني: يصح؛ لأنه عيب في المعقود عليه، فلا ينعكس صحة العقد، كما لو اشترى شيئاً، فوجده معيباً^(١).

فإن قلنا: لا يصح فلا كلام.

وإن قلنا: يصح العقد فهل عليه أن يفسخ في الحال، أو يدعه حتى تبلغ وتختار^(٢)؟ وحكى القاضي قولين، وحكى الشيخ أبو حامد وجهين:

أحدهما: أن عليه رده وفسخه، كما لو اشترى شيئاً لها فوجده معيباً.

والثاني: ليس له ذلك؛ لأن الشهوات تختلف، والنكاح متعلق بالشهوة. وهذا [٢٧/٤] بلغت كانت بالخيار^(٣). هذا إذا كان المزوج هو الولي وحده، فأما إن كان معه غيره: فبهم الاعتراض على العقد، وفسخه قولاً واحداً؛ لأن العاقد أسقط حقه برضاه، والباقي لم يرضوا^(٤).

قال: ولا محذور^(٥)،^(٦)

قال أصحابنا: العرق بين المخنون والمخبول أن المخنون يتعرض لنسب، ويحافونه، والمخبول لا يتعرض لهم؛ وجميعاً دأها النقص^(٧).

(١) انظر الحارثي الكبير (١٣٥/٩) ١٣٦، البيان (٢١٥/٩) ١، الوصية (٢٣/٢)، الأم (٢١٦/٦) ١، الهدى ٢،

٣٨١، ٣٩٩، معنى: يحتاج (١٦٨/٣) ١، مجموع شرح الهدى (١٩٦/١٦-١٩٧).

(٢) انظر البيان (٢١٥/٩) معنى: يحتاج (٢٠٢/٢) ٩: الحارثي الكبير (١٣٦/٩).

(٣) أي: إن شاءت فسخته، وإن شاءت أقرته.

انظر: البيان (٢١٥/٩) ١، روضة الطالبين (٥١١/٥).

(٤) انظر البيان (٢١٥/٩) ١، الحارثي الكبير (١٣٦/٩) معنى: يحتاج (٢٠٢/٢) ٩، روضة الطالبين (٥١١/٥).

(٥) المخبول: هو مثل العقول، إلا أنه لا يتعرض للنسب.

انظر: التعريفات ص (١٠٢) ٩، البيان (٢١٤/٩).

(٦) انظر: مختصر الزبي ص (٢٢٣) ٩، الأم (٢١٦/٦).

(٧) انظر البيان (٢١٥/٩) ٢، الحارثي الكبير (١٣٥/٩) ١، ١٣٦، مجموع شرح الهدى (١٩٦/١٦).

٤٥- مسألة :

قال: ولا له أن يكره أمته على واحد من هؤلاء بكاح^(١).

وجملة ذلك: أنه ليس للمولى أن يكره أمته على الكاح من به واحد من هذه العمدات؛ لأن ذلك يؤثر في الاستمتاع، والاستمتاع في الكاح حق للأمة، ولهذا إذا كان لروح عينا ورضيت به ليس لتسيد الاعتراض، وكذلك في حق المولى. ويمارق إذا باعها ممن به أحد هذه العيوب حيث قلنا: يجوز لأن الاستمتاع في ملك لا حق لها فيه، ولهذا لا يثبت لها خيار الفلعة والمينة في الإيلاء، ولأن البيع ليس المقصود فيه الاستمتاع بدليل أنه يصح أن يشتري عمره عبه، فلم يكن العيب مؤثرا في الاستمتاع ما عدا منه، والكاح بخلافه^(٢).

فإن خالف وروجها فهل يصح الكاح: عنى ما مضى من لقول^(٣).

وإذا قلنا: يصح؛ فإن كانت كبيرة كان لها الخيار. وإن كانت صغيرة فهل عليه أن يفسح أو ينتظر بلوعها على ما مضى من الاختلاف^(٤).

(١) انظر: مختصر ابن مني ص (٢٢٣).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٣٧/٩)؛ الأم (٢١٥/٦)؛ البيان (٢١٥/٩-٢١٦)؛ الوجيز (٢٣/٢)؛ روضة الطالبين (٥١٤-٥١٥)؛ تهذيب (٤٨/٢)؛ معني المحتاج (١٧٢/٣).

(٣) القول الأول: يصح الكاح.

القول الثاني: لا يصح الكاح.

انظر: البيان (٢١٦/٩)؛ الحاوي الكبير (١٣٧/٩).

(٤) القول الأول: أن عليه ردّه وفسخه، كما لو اشترى شيئا ما فوجده معيبا.

القول الثاني: ليس له ذلك أي: ليس له ردّه وفسخه.

انظر: البيان (٢١٥/٩)؛ الحاوي الكبير (١٣٦/٩)؛ معني المحتاج (٢٠٢/٣)؛ روضة الطالبين

فرع

إذا روح أمته وكان بها عيب من عند به عيب نظرت. فإن كان العيبان من
جنس كان بها برصا وبه جداما أو غير ذلك لم يكن له ذلك^(١)، وإن كان العيبان
من جنس واحد كان بهما برصا ففيه وجهان
أحدهما: يجوز، وليس له الامتناع؛ لأهمهما متساويان كما تساويان في الرق، فلم
يجمع.

والثاني: ليس له؛ لأنه روجه من به عيب عاشه إذا كانت سميعة، ولأن
الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه^(٢).

(١) انظر الحاوي الكبير (١٣٨/٩) الأم (٢١٩/٦) روضة الصالحين (٥١٣/٥) المجلد (٤٨/٢) معي يحتاج (٢٠٤-٢٠٣/٣).

(٢) انظر الحاوي الكبير (١٣٨/٩) الأم (٢١٩/٦) معي يحتاج (٢٠٤-٢٠٣/٣).

٤٦ - مسألة :

قال: ولا يزوح أحدٌ أحداً من به هذه العيوب^(١).

يريد أن الأب لا يزوح ابنة الصغير ممن فيه شيء من هذه العيوب؛ لأن ذلك [٧٢٨] يمسح من الاستماع فلا حظ في ذلك له^(٢)، فإن فعل فهل يبطل عني ما مضى من القولين^(٣) على ما بيناه^(٤).

(١) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٣).

(٢) النظر - نظر: الأم (٤٩/٦)، البيان (٢١٦/٩)، خدوي الكبير (١٣٧/٩)، المهذب (٤٨/٢) معي

الاحتاج (٢٠٣-٢٠٢/٣)، المجموع شرح المهذب (١٩٧/١٦).

(٣) القول الأول: لا يصح.

القول الثاني: يصح.

نظر - لحاوي الكبير (١٣٧/٩)، السيد (٢١٦/٩)، الأم (٤٩/٦)، المجموع شرح المهذب

(١٩٨/١٦).

(٤) ص ١٩٠ - ١٩١

٤٨- مسألة :

قال: ولا ممن لا يخاف العنت^(١).

يريد أنه لا يجوز أن يروج أمته من الصغير؛ لأنه لا يخاف العنت، وهو الرباء؛ لأن كساح لأمة لا يجوز؛ إلا عس لا يجد سؤل، ويخاف العنت^(٢). وهذا يأتي بيده إن شاء الله.

(١) انظر: مختصر الفري ص (٢٢٢).

(٢) مطر. البيان (١٦٢/٩)، الحادي الكبير (١٣٧/٩)، الأم (٤٩/٦)، الرجيم (٢٣/٢) معي المحتاج (٣٠٤-٢٠٣/٣).

٤٩ - مسألة :

قل: ويكح أمة المرأة وليها بإذنها^(١).

وجملة ذلك: إن المرأة إذا كانت هـ أمة لم يجر لها أن تعقد عليها عقد السكاح^(٢)؛ لأن قد بينا فيما تقدم^(٣) أن المرأة لا تني عقد السكاح على نفسها، وكذلك على أمتها^(٤).

فإن قيل: إنما لم تل على نفسها لأنها تفرط شهواتها رما وصعت نفسها في غير كفاء، وهذا معدوم في حق أمتها.

فالجواب: أن المرأة - لما كانت بهذه الصفة من أهل الشهوة، وهي مكروهة فيه - لم يحسن إليها أن تليه نفسها، ولا يعرضها، ولهذا لا تكون وكيلة فيه، وتستحي من دس، ألا ترى أن نطق النكر سقط في الإذن لحبالها، ومع النساء جملة أن تليه مع الأجانب^(٥).

وقد روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت إذا حصرت العقد خطبت، وقالت: ((اعفوا! فإن النساء لا يعقدن))^(٦).

(١) انظر: مختصر المرنى ص (٢٢٣).

(٢) لقوله ﷺ: ((لا تسكح المرأة المرأة، ولا تروج امرأة نفسها، من الزنية هي التي تروح نفسها)) أخرجه ابن ماجه والبارقطي.

انظر: سنن ابن ماجه (٦٠٦/١) سنن ترمذي (٢٢٢٧/٣ - ٢٢٢٨).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (١٣٨/٩) البيان (١٦٢/٩ - ١٨٦)، الأم (٥١/٦)، المنهاج (٣٦/٢) معنى الاحتاج (١٤٧/٣)؛ المجموع شرح للمنهاج (١٤٧/١٦).

(٤) ص (٣٦).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (١٣٨/٩) البيان (١٦٢/٩) الأم (٥١/٦)، المنهاج (٣٦/٢) معنى الاحتاج (١٤٧/٣)؛ المجموع شرح للمنهاج (١٤٧/١٦).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (١٣٨/٩) البيان (١٦٢/٩).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق.

انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٧٦/٣) مصنف عبد الرزاق (٢٠١/٦).

إذا ثبت هذا، فزعمنا ترواح أمة المرأة العاقبة النافعة وليها بإدخالها لأهلها لما لم تملك انعقد كان وسبها هو الذي يتولاه كما يتولى انعقد على نفسها، فيكون الأب، ثم الجدة، ثم لأح على ترتيب العصابات دون الابن؛ لأنه لا يلي عني أمه، ولا يلي على أمتها، ولا يروحها إلا بإدخالها سواء كانت بكرًا أو ثيبًا، وإنما سقط إذن السكر في حق/ نفسها؛ لأن سقطها سقط؛ لأنها تستحي، وإنما تستحي في حق نفسها دون أمتها^(١).

هنا كانت الأمة لصغيرة أو محبوبة، فإن غير الأب والجدة لا يلي عبيها، وكذلك أمتها^(٢).

فأما الأب والجدة فهل يروحها؟ فيه وجهان:

من أصحابنا من قال: لا يروحها؛ لأن في ذلك تعريضاً^(٣) لها؛ لأنها قد تحبل وتموت من الطلق؛ فإنه محوف فلا يجوز أن يتصرف في مالها بما لا حظ فيه^(٤). وقال أبو إسحاق وغيره^(٥): يجوز ذلك^(٦)؛ لأن هذا العقد يحصل لها به الخطأ فلو تستحق المهر، وتسقط عنها النفقة، وتمك الولد^(٧).

(١) انظر: الحاوي الكبير (١٣٨/٩)؛ البيان (١٦٣-١٦٤/٩)؛ الأم (٥٢/٦)؛ المهذب (٣٥/٢).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٣٨/٩)؛ البيان (١٦٣/٩)؛ المهذب (٣٦/٢).

(٣) التحرير من النفس على العرر، من عرته يعره عرا، وعرورا، وعره فهو عرور، وعرير، عريره، وأهمله بالباطل، والعرور. ما سرك من إنسان وشيطان وغيرهما.

انظر: لسان العرب (١١/٥-١٢)؛ فهرس المريب من (٣٩١).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (١٣٨/٩)؛ البيان (١٦٣/٩)؛ المهذب (٣٦/٢).

(٥) أمثال أبي سعيد الإصطخري.

انظر: الحاوي الكبير (١٣٨/٩).

(٦) قال العمراني: وهو الصحيح.

انظر: البيان (١٦٢/٩).

(٧) انظر: البيان (١٦٢/٩)؛ الحاوي الكبير (١٣٨/٩)؛ المهذب (٣٦/٢)؛ المجموع شرح المهذب (١٤٧/١٦).

وأما ما ذكره فتادر غير معتبر، ألا ترى أنه يروح بنته، وقد جاز أن يدحضها ذلك، وكذلك إذا كان للصغير أمة فهل يزوجها وليه على الوجهين^(١).
 فأما إذا اعتنقها مولانا الباعة فوليتها ولي اعتنقها كما لو كانت أمة يبيها الأب ثم الجسد، فإن ماتت لاعتنقها كان الولاء لعصمتها، وكان الابن مقدما على الأب؛ لأنه يروح بأنه عصمة مولاه، وهو أقوى تعصيا من الأب فقدم عليه؛ ويحلف إذا كانت حية، فإنه يروح بأنه وليها^(٢) لا بوليها.

(١) الوجه الأول: لا يملك تزويجها.

الوجه الثاني: يملك، وذكر العمران أنه هو الصحيح.

انظر البيان (١٦٢/٩)؛ الحارثي الكبير (١٣٨/٩).

(٢) انظر البيان (١٦٢/٩)؛ الحارثي الكبير (١٣٨/٩)؛ الأم (٥٢/٦)؛ مهذب (٣٦/٢)؛ معني (١٥٢/٢).

٥٠- مسألة :

قال: وأمة العبد المأذون له في التجارة موعودة من السيد حتى يقضي ديناً إن كان عليه، ويحدث له حجراً^(١).

وجملة ذلك: أن المأذون في التجارة إذا كان عليه دين وله أمة، فإن هذه الأمة ملك لمسيده^(٢).

وقال أبو حنيفة: إذا كان الدين يستغرق جميع قيمتها فلا يملكها السيد، لأن عتقه لا ينفذ فيها، وهو من أهل العتق كالأحسية^(٣).

ودليلنا: أن قبل ثبوت الدين عليه منكمها للسيد، فتعلق الدين بما لا يزيل ملك السيد، كما لو جنى عبده، وأما بقود العتق فلا نسبم إذا كان السيد موسراً، ولأن في العتق إسقاط لحق العراء من رقبته، فلهذا مع لا لعدم الملك^(٤).

إذا ثبت هذا، فليس للسيد وطبها؛ لأن في رقبته دين فهي كالمرهونة لا توطأ خوفاً، واختل، وانتلف كذلك هاهنا، وليس له أن يزوجها وإن رضي العبد؛ لأن قيمتها تنقص/ بانزوج، وقد تعلق بما حق العراء فهي كالمرهونة^(٥).

وأما إذا قضى الدين أو أُرأ منه مطرت، فإن حجر على العبد حجراً طاهراً، جاز له وطء الأمة^(٦)، وإن لم يحجر عليه فإن الشافعي سرحه الله - قال: أو يحدث له حجراً^(٧).

(١) تمة نسالة ثم هي أمة ولو أُرأ السيد أن يزوجها دون عتق أو ثبوت من السيد لم يكن ذلك لواحد منهما.

انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٣).

(٢) انظر: إحدوي الكبير (١٣٩/٩)؛ بيان (١٦٣/٩)؛ الأم (١١٥/٦-١١٦)؛ معني النسخ (٢١٦/٣)؛ روضة الطالبين (٥٥٥/٥).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٣٢١/٢)؛ المبسوط (١١٥/٣).

(٤) انظر: البيان (١٦٣/٩)؛ الأم (١١٦/٦)؛ إحدوي الكبير (١٣٩/٩).

(٥) انظر: البيان (١٦٤/٩)؛ إحدوي الكبير (١٣٩/٩)؛ الأم (١١٥/٦).

(٦) انظر: البيان (١٦٤/٦)؛ إحدوي الكبير (١٣٩/٩)؛ الأم (١١٥/٦).

(٧) انظر: الأم (١١٥/٦).

واختلف أصحابنا، فمنهم من قال بظاهره. وقال: لا يجوز^(١) أن يظاها إلا بعد أن يحجر عليه حجراً ظاهراً؛ لأنه إذا لم يفعل ذلك كان تعريفاً بالناس؛ لأنهم يعاملونه لأجل ملكه الجارية وقد تحمل من وطء السيد، فتصير أم ولد^(٢).
وقال أبو إسحاق: إنه يجوز^(٣)؛ لأن هذه ملكه، ولا يتعلق بها حق أحد، فجار له الوطاء، وحمل كلام الشافعي - رحمه الله - على الاستحباب^(٤).

(١) قال العمراني: وهو ظاهر النص

انظر: البيان (١٦٤/٩).

(٢) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة.

انظر: الحاوي للكبير (١٣٩/٩).

(٣) انظر: البيان (١٦٤/٩)، الحوي الكبير (١٣٩/٩)، الأم (١١٥/٦).

(٤) قال العمراني: وهو الأقوى. وقال الماوردي: وهو الأصح.

انظر: البيان (١٦٤/٩)، الحاوي للكبير (١٣٩/٩).

(٥) انظر: البيان (١٦٤/٩)، الحاوي الكبير (١٣٩/٩).

٥١- مسألة :

قال: ولا ولاية للعبد^(١).

يريد أن العبد لا يروح بنته؛ لأن العبد لا يلبي على نفسه^(٢)، فكيف يروح غيره^(٣).

وتكون ولاية لمن دونه من العصباء الأحرار. وإن وكن حر عدا في عقد الكاح نظرت، فإن وكله في الإيجاب لم يصح؛ لأنه لا يملكه حق النسب، وكذلك بحق الوكالة^(٤)، وإن وكله في القول فغيه وجهان:

أحدهما: لا يصح؛ لأن من لا يصح أن يكون وكيلًا في الإيجاب لا يصح أن يكون وكيلًا في القول، كالصبي.

والثاني: يصح؛ لأنه يملك القول لنفسه بإذن سيده فملكه بإذن موكله كالبيع^(٥).

(١) انظر: مختصر الخزي ص (٢٢٣).

(٢) لأنه ناقص بآرق، بليل. أنه لا يرث، ولا يشهد، وولاية الكاح مبنية على الكمال، فلم تثبت مع وجود النقص.

انظر: البيان (١٦٩/٩).

(٣) انظر الخاوي الكبير (١٤٠/٩)؛ عميد (١٦٩/٩)؛ المهذب (٣٦/٢).

(٤) انظر. الخاوي الكبير (١٤٠/٩)، الأم (٥٢/٦)، المهذب (٣٦/٢).

(٥) انظر الخاوي الكبير (١٤٠/٩)؛ المهذب (٣٦/٢)، البيان (١٦٩/٩)؛ الأم (٥٢/٦).

٥٢- مسألة :

قال الشافعي في باب الخيار: من قبل النسب: ولو انتسب العبد لما حراً فكحته وقد أذن له سيده ثم علمت أنه عبد، أو انتسب إلى نسب وجد دونه وهي فوقه ففيها قولان^(١).

وجملة ذلك: أن العبد إذا تزوج حرة على أنه حر فقد نص الشافعي - رحمه الله - على أن فيه قولين:

أحدهما: الكاح باطل.

والثاني: صحيح، ولها الخيار^(٢). وهذه المسألة إما تنصور بشرطين:

أحدهما: أن يكون سيده أدل له في الكاح.

والثاني: أن تكون شرطت في نفس العقد أنه حر، فإما إن لم يأذن له سيده فالكاح فاسد^(٣).

وإذا شرطت حرته قبل العقد لم يؤثر الشرط^(٤).

فإذا قلنا: إن العقد/ فاسد؛ فلأن الصفات في الكاح تجري مجرى الأعيان؛ لأنه ليس من شرط الكاح رؤية العين، فكان اختلاف الصفة كاختلاف العين. ولو أدست في تزويجها من دخل عليه فزوجها الولي من غيره لم يصح كذلك اختلاف الصفة^(٥).

(١) انظر: الأم (٢١٢/٦-٢١٣)؛ مختصر لثوري ص (٢٢٣).

(٢) انظر: الأم (١١٧/٦-٢١٣)؛ البيان (٣١٣/٦-٣١٤)؛ الحاوي الكبير (١٤٠/٩-١٤١)؛ المهذب (١٤١/٩-١٤٠).

(٣) (٥٠/٢) معنى المحتاج (٢٠٨-٢٠٧/٣)؛ روضة الطالبين (٥١٨/٥)؛ الوجيز (٢٣، ٢).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (١٤٣/٩)؛ البيان (٣١٥/٩)؛ معنى المحتاج (٢٠٨/٣).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (١٤١/٩)؛ البيان (٣١٣/٩)؛ روضة الطالبين (٥١٨/٥)؛ المهذب (٥٠/٢).

معنى المحتاج (٢٠٨/٣).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (١٤١/٩)؛ المهذب (٥٠/٢)؛ معنى المحتاج (٢٠٨/٣)؛ روضة الطالبين

(٥١٨/٥)

وإذا قلنا يصح وهو قول أبي حنيفة^(١) واحتبار المربي^(٢) فوجهه، أن اختلاف النصفة لا يمنع صحة العقد، كما لو اشترى شيئاً وشرط فيه صفة، فكان بخلافه، وبجانب اختلاف النعيق؛ لأنها لم ترص به، وهما قد رصيت به بعينه^(٣).
إذا ثبت هذا، فإن قلنا: الكاح باطل فرقاً بينهما إن كان قبل الدخول ولا يستحق شيئاً، وإن كان بعد الدخول وجب مهر المثل^(٤).
وإن قلنا: صحيح، فلها الخيار وإن اختارت أمصاه كان للأولياء الاعتراض لعدم الكفاءة. وإن اختارت الفسخ فسخته، فإن كان قبل الدخول فرق بينهما، ولا شيء لها؛ لأنه بعد الفسخ في حكم الكاح العاصد في الحقوق. وإن كان بعد الدخول يسقط التسمي ووجب مهر المثل ووجبت عليها العدة، ولا نفقة لها ولا سكن^(٥).

قال الشافعي رحمه الله: حاملاً كانت أو حاللاً^(٦).

قال أصحابنا: إنما يجب هذا على القول الذي يقول: إن النفقة للحامل. فأما إذا قلنا: إنما للحمل نجب؛ لأنها من نفقات الأقارب في حق غير العبد^(٧).

(١) انظر: بسوط (٩٣٤/٣) بدائع الصانع (٥١٥/٢) ٥١٦.

(٢) انظر: مختصر المربي ص (٢٢٣).

(٣) انظر: الحواشي الكبير (١٤١/٩)؛ البيان (٣١٤/٩)؛ روضة الطالبين (٥١٨/٥) ٥١٩.

(٤) انظر: الأم (٢١٤/٦)؛ الحواشي الكبير (١٤١/٩)؛ البيان (٣١٤/٩)؛ روضة الطالبين (٥١٨/٥).

المذهب (٥٠/٢)، معني المحتاج (٢٠٨/٣).

(٥) انظر: الأم (٢١٤/٦)؛ الحواشي الكبير (١٤١/٩)؛ البيان (٣١٤/٩)؛ روضة الطالبين (٥٢٠/٥).

(٦) انظر: الأم (٢١٤/٦).

(٧) انظر: البيان (٣١٥/٩)، معني المحتاج (٢٠٨/٣-٢٠٩)؛ روضة الطالبين (٥١٨/٥) ٥١٩.

فصل

فأما إذا اشترطت سبه فإن بخلافه سواء كان أعلى منه أو دون ففي الكساح قولان^(١)، كما لو شرطت الحرية.

فإذا قلنا: إنه باطل فلا كلام.

وإذا قلنا: إنه صحيح، فإن كان سبه دوماً كان لها الخيار لعدم الكفاءة وإن كان مثلها أو أعلى منها إلا أنه دون ما شرط^(٢)، فالنذي نص عليه الشافعي - رحمه الله^(٣) أنه لا خيار؛ لأن زيادة السب يحصل بها تعرض وزيادة.

وقال أبو علي في الإفصاح: فيه قول آخر: إنه يثبت لها الخيار؛ لأنه دون ما شرطت، كما شرحت في المصح صفة، فإن بخلافه، أو كان دوماً في السب^(٤).

وإن كان أعلى مما شرطت فلا خيار؛ فإنه إن كان أعلى سباً فقد/ حصص [١/٣٠] العرض وزيادة، وبخلاف هذا إذا قلنا: إن العقد باطل؛ لأنه غير ما عقدت عليه، وإن كانت زيادة^(٥). والمرئي أحار: أن الكساح صحيح^(٦)، وقال: قد قال الشافعي

(١) القول الأول: لها الخيار.

القول الثاني: إنه لا خيار لها.

انظر البيان (٣١٤/٩)؛ الحاروي الكبير (١٤٢/٩)؛ الأم (٢١٤/٦)؛ المهذب (٥٠/٢)؛ روضة الطالبين (٥١٨/٥).

(٢) انظر: البيان (٣١٤/٩)؛ الحاروي الكبير (١٤٢/٩)؛ روضة الطالبين (٥١٨/٥)؛ المهذب (٥٠/٢)؛ نهاية المحتاج (٣١٧/٦).

(٣) انظر: الأم (٢١٤/٦).

(٤) انظر: الحاروي الكبير (١٤٢/٩)؛ البيان (٣١٤/٩)؛ المهذب (٥٠/٢)؛ الأم (٢١٣/٦)؛ معني المحتاج (٣٠٨/٣).

(٥) انظر: البيان (٣١٤/٩)؛ الحاروي الكبير (١٤٢/٩)؛ روضة الطالبين (٥١٩/٥)؛ المهذب (٥٠/٢)؛ تحفة المحتاج (٣٥٥/٧).

(٦) انظر: مختصر المزني ص (٢٢٣).

وجه الله^(١). إذا اتسميت لها فوجدته وهو دونه وهو كمها فلا خيار.

قال أصحابنا: هذا أحد قوليه، وقد نص في موضع آخر على قولين^(٢)، ففي

صحة العقد قولان^(٣)

(١) انظر: الأم (٢١٤/٦).

(٢) القول الأول: ليس هذا ولا يوليها خيار من قبل الكفأة هذا، وإنما جعل لها الخيار ونوبها من قبل

التقصير عن الكفأة، فإذا لم يكن تنصير فلا خيار وهذا أشبه القولين وبه قال الشافعي.

القول الثاني: إن الكاح مفسوخ؛ لأنها من المرأة تأذن في الرخص، فتزوج غيره

انظر: الأم (٢١٤/٦)؛ روضة الطالبين (٥١٩/٥)؛ المحلوي الكبير (١٤٢/٩).

(٣) القول الأول: العقد صحيح.

القول الثاني: العقد غير صحيح.

نصر. انظر: الأم (٢١٤/٦)؛ روضة الطالبين (٥١٩/٥)؛ المحلوي الكبير (١٤٢/٩).

٥٣- مسألة:

قال. وإن كانت هي التي غرت به بنسب فوجدتها دوله ففيها قولان^(١) ^(٢) وجملة ذلك. أن المرأة إذا غرت الروح فاعرور منها يكون باخرية وبالنسب، وبالصفات^(٣).

فإن كان باخرية فتزوج لها على أنها حرة لهاست أمة ففيها قولان.

أحدهما: إن النكاح فاسد.

والثاني: صحيح، كما ذكرناه في غرور الروح^(٤).

وإنما يصح منها الغرور بأربع شرائط:

أحدها: أن يكون العار غير السيد.

- وأن يكون النكاح بإذنه.

- وأن يكون شرط الحرية مقارنا للعقد.

- وأن يكون الروح ممن يستتبع نكاح الإماء^(٥).

فأما إذا كان السيد هو العار فقال. هي حرة، فقد لزمه ذلك، وصارت حرة.

وإن كان بعير إدمه فالنكاح فاسد، وإن كان الشرط مقدما على العقد لم يبرم،

(١) القول الأول: إن شاء صبح بلا مهر، ولا مئة، وإن كان بعد الإصابة فيها مهر مثلها، ولا مئة ما في العدة، وإن كانت حاملا.

القول الثاني: لا يجاز له إن كانت حرة، لأن مبداه صلاحها، ولا يلزمه من العار ما يلزمها

انظر: مختصر المرقبي ص (٢٢٣)؛ الأم (٢١٤/٦).

(٢) انظر: مختصر المرقبي ص (٢٢٣)؛ الأم (٢١٤/٦).

(٣) انظر: الحاروي الكبير (١٤٣/٩)، روضة الصالحين (١٥٨/٥).

(٤) انظر: الحاروي الكبير (١٤٣/٩)؛ شيان (٣١٤/٩)؛ الوجيز (٢٣/٢)؛ روضة الطائين (٥١٨/٥).

المجموع شرح المهذب (٢٨٩/١٦)؛ للمهذب (٥٠/٢).

(٥) انظر: الحاروي الكبير (١٤٣/٩)؛ للسيوطي (٣١٤/٩)؛ المجموع شرح المهذب (٢٨٩/١٦).

وإن كان الروح محرراً لا يحل له نكاح الإمام فتعقد باطل^(١).

إذا ثبت هذا، فإذا قلنا: إنه صحيح هل يثبت للزوج الخيار؟

اختلف أصحابنا -رحمهم الله- في ذلك على طريقتين:

فمنهم من قال: إن في ذلك قولين، كما إذا أغرها بالنسب وكان كفوءاً لها:

أحدهما: له الخيار، كما لها الخيار^(٢).

والثاني: لا خيار^(٣) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله^(٤)؛ لأن شرط الكفاءة غير

معتبر في حق المرأة، ولأنه يملك الطلاق، بخلاف المرأة حيث يثبت لها في العبد قولاً واحداً^(٥).

ومنهم من قال: يثبت له الخيار قولاً واحداً، كما يثبت للمرأة في العبد؛ لأن

الكفاءة وإن لم تعتبر، إلا أن عليه ضرراً في استرقاق ولده، وذلك أعظم من ضرر الكفاءة^(٦).

وأما أنه يملك الطلاق فلا يصح؛ لأن عليه ضرراً في الطلاق؛ فإنه يسقط به [٣٠/ب]

نصف المسمى، والفسخ يسقط به جميعه.

(١) انظر الحارثي الكبير ١/١٤٣/٩؛ البيان ١/٣١٥/٩؛ روضة الطالبين ١/٥١٨/٥؛ المجموع شرح المهذب ٢/٢٨٩/١٦.

(٢) ذكر النووي بأن هذا القول هو الصحيح.

انظر: المجموع شرح المهذب ٢/٢٨٨/١٦.

(٣) انظر الأم ٢/٢١٤/٦؛ حارثي الكبير ١/١٤٥/٩؛ روضة الطالبين ١/٥١٩-٥١٨/٥؛ الوجيز ٢/٢٣/٢؛ المجموع شرح المهذب ٢/٢٨٨/١٦؛ المهذب ٥٠/٢؛ البيان ٣١٦/٩.

(٤) انظر المبسوط ٣/٩٣٤/٣؛ اللباب في شرح الكتاب ٢/١٥٨/٢؛ منابع الصائغ ٤٠٩/٢-٥١٠.

(٥) انظر: الأم ٢/٢٢٠/٦؛ الحارثي الكبير ١/١٤٥/٩؛ روضة الطالبين ١/٥١٩/٥؛ الوجيز ٢/٢٣/٢؛ المجموع شرح المهذب ٢/٢٨٨/١٦؛ المهذب ٥٠/٢؛ البيان ٣١٦/٩.

(٦) انظر البيان ٦/٣١٧-٣١٦/٩؛ الأم ٢/٢١٤/٦؛ الحارثي الكبير ١/١٤٥/٩؛ المجموع شرح المهذب ٢/٢٨٨/١٦؛ المهذب ٥٠/٢.

فإذا قلنا: له انفسخ، وفسخ، كان حكمه حكم العقد العاسد في سقوطه
المسمى، ووجوب مهر لثقل؛ لأنه فسخه لمعنى قارن العقد، فصار كأنه وقع فاسدا
وإن اختار الإمساك^(١).

أو قلنا: لا حصار له فحكمه فولد الحادث أنه رقيق؛ لأنه حدث بعد الرضا بالرق^(٢)،
إلا أن يكون الزوج عربيا، فإنه قال في التقديم: لا يسترق ولده، وفي الجديد:
يسترق. وهذا القولان في استرقاق العرب^(٣).

فإن قلنا: لا يسترق كان ولده حرا، وعليه قيمته^(٤).

فأما إذا قلنا: إن السكاح ماضل، فإن لم يكن دخل بها فلا شيء لها، وإن كان
قد دخل بها فعليه مهر المثل^(٥).

وهل يرجع به على الفار؟

فيه قولان^(٦) يأتي توجيههما إن شاء الله^(٧)

وإن حبلت من الدخول كان الولد حرا؛ لأنه اعتقدها حرة، وعليه قيمة
الولد؛ لأنه أتلفه باعتقاده، ويقوم عند الوصي؛ أدل حال إمكان تقويمه، وتكون
القيمة لسببها ويرجع بذلك على الفار

(١) انظر بيان (٣١٧/٩) الأم (٢١٤/٦) الخوازي الكبير (١٤٥/٩)

(٢) انظر: الأم (٣١٤/٦) المجموع شرح المذهب (٢٨٨/١٦) المذهب (٥٠/٢)

(٣) انظر: البيان (٣١٧/٩)؛ روضة الطالبين (٥٢١/٥)؛ الخوازي الكبير (١٤٥/٩)؛ المجموع شرح
المذهب (٢٨٨/١٦).

(٤) انظر: البيان (٣١٧/٩)؛ المجموع شرح المذهب (٢٨٨/١٦)

(٥) انظر: البيان (٣١٥/٩)؛ الخوازي الكبير (١٤٤/٩)؛ الأم (٩٤/٦)؛ روضة الطالبين (٥١٨/٥)؛
المجموع شرح المذهب (٢٨٨/١٦)؛ المذهب (٥٠/٢).

(٦) القول الأول: يرجع به على الفار.

القول الثاني: لا يرجع به على الفار.

انظر الخوازي الكبير (١٤٤/٩)؛ البيان (٣١٥/٩)؛ المذهب (٥٠/٢)؛ روضة الطالبين (٥٢١/٥)

(٧) ص ٢١٢.

قولا واحدا^(١).

والفرق بينهما وبين المهر أن المهر قد استوفى بذله وهو مفعة الصنع والولد
م تحصل الحرية إلا للولد فلم يحصل له عوض ما عرمه^(٢).

(١) انصر: احازي الكبير (١٤٤/٩) ١٤٥٠، البيان (٣١٥/٩)، الأم (٢٢١/٦)، الوجيز (٢٣/٢)؛

روضة الطالبين (٥٣١/٥)؛ المهذب (٥٠/٢).

(٢) انصر: احازي الكبير (١٤٥/٩)؛ البيان (٣١٥/٩)؛ الأم (٢٢١/٦)؛ روضة الطالبين (٥٢١/٥).

فصل

فأب إذا عرته بالنسب فذكرت أنها عربية، وكانت عجمية، أو قالت: إنها هاشمية أو قرشية فثبت عربيه، أو شرطت الطول وكانت قصيرة، أو البياض فكانت سوداء ففي صحة الكاح قولان قد ذكرناهما^(١).

فإذا قلنا إنه صحيح، فهل ثبت الخيار للرجل؟ مبني على لرجل إذا غرها بالنسب والصفات^(٢)؟

فإن قلنا: لا يثبت لها الخيار فهما أولى^(٣).

وإن قلنا: يثبت فهما قولان:

أحدهما: يثبت له أيضا؛ لأنه أحد الزوجين، فثبت له الخيار بلعور في النسب كالمرأة.

والثاني: لا يثبت؛ لأن المرأة لا يراعى نسبها، ولا عرض للروح فيه. وهذا لتعليل لا يجيء في الصفات، وينبغي أن يستوي حكم الرجل والمرأة في شرطها^(٤).

[٢/٣١]

إذا ثبت هذا، فإن قسا: الكاح باطل، نظرت:

وإن كان ما دخل بها فلا شيء عليه.

(١) معنى ذكرهما ص ٢٠٧.

القول الأول: الكاح فاسد.

القول الثاني: الكاح صحيح.

انظر الحواشي الكبير (١٤٦/٩)، البيان (٣١٧/٩)، الأم (٢١٤/٦)، الوجيز (٢٣/٢)، المهذب (٥٠/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٨٨/١٦)، روضة الطالبين (٥١٨/٥).

(٢) انظر الحواشي الكبير (١٤٦/٩)، البيان (٣١٨/٩)، الوجيز (٢٣/٢)، روضة الطالبين (٥١٨/٥-٥١٩)، المجموع شرح المهذب (٢٨٨/١٦)، المهذب (٥٠/٢).

(٣) انظر البيان (٣١٩/٩)، الوجيز (٢٣/٢)، الحواشي الكبير (١٤٦/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٨٨/١٦)، المهذب (٥٠/٢).

(٤) انظر الحواشي الكبير (١٤٧/٩)، الأم (٢٢٠/٦)، القير (٣١٩/٩)، روضة الطالبين (٥١٩/٥-٥٢٠).

وإن كان قد دخل بها وجب مهر لثقل لها؛ لأنها حرة^(١).

وهل يرجع به على من غره على القولين^(٢).

فإذا قلنا: لا يرجع فلا كلام.

وإذا قلنا: يرجع نظرت. فإن كان العار ألوي رجع عليه بمجمع المهر^(٣).

وإن كان الذي غره جماعة الأولياء نظرت: فإن كان الغرور في السب رجع على جماعتهم. وإن كان بالنقصات: فإن كانوا كلهم عاملين بالنقصات أو حاملين رجع على جميعهم^(٤). وإن كان بعضهم عالمًا، وبعضهم غير عالم ففيه وجهان^(٥):

أحدهما: يرجع على العالم وحده؛ لأنه هو الذي غره.

والثاني: يرجع على الكل؛ لأن حقوق الأدميين في العمد والسهو سواء^(٦).

فأما إن كان الغرور من جهتها ففيه وجهان:

أحدهما: لا يرجع عليها بجميعه، فيبقى بقية منه؛ لأنه إذا رجع عليها بالكل

(١) انظر: الحاوي الكبير (١٤٦/٩) البيان (٣١٧/٥-٣١٨) المهذب (٥٠/٢)، الأم (٢٢٠/٦).

روضة الطالبين (٥٢٠/٥) المجموع شرح المهذب (٢٨٨/١٦).

(٢) القول الأول: يرجع به على العار.

القول الثاني: لا يرجع به على العار.

انظر: الحاوي الكبير (١٤٤/٩) البيان (٣١٥/٩) المهذب (٥٠/٢) روضة الصالحين (٥٢١/٥).

(٣) انظر: الأم (٢٢٠/٦-٢٢١)، الحاوي الكبير (١٤٦/٩) روضة الطالبين (٥١٦/٥) المهذب

(٥٠/٢) المجموع شرح المهذب (٢٨٨/١٦).

(٤) انظر: البيان (٣١٨/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٩٠/١٦) المهذب (٥٠/٢) روضة الطالبين

(٥٢٠-٥١٧-٥١٦/٥).

(٥) الوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد.

انظر: البيان (٣١٨/٩) المجموع شرح المهذب (٢٩٠/١٦).

(٦) انظر: البيان (٣١٨/٩) المجموع شرح المهذب (٢٩٠/١٦) المهذب (٥٠/٢) روضة الطالبين

(٥٢٠-٥١٧-٥١٦/٥).

بحرح وطؤها من أن تكون في مقابله عوض^(١).

والثاني: يرجع عليها بالكل، كما يرجع على الولي، كما لو عرت بالحرية فإن قل: إذا رجع على الولي لا يصير الوضء بعمر عوض، وإذا عرت بالحرية فربما يكون اصمما في دمتها ومهرها استحققه السيد، وهما ترد انهر لدي أحدث، فيصير الوضء بعمر عوض. قلنا: إذا رجب انهر عميها بعد استقراره فليس هو رد لذلك البذل الذي رجب لها، وإنما يحدد له ذلك كما لو ورثه أو اقبح منها^(٢).^(٣)

إذا ثبت هذا، فإن كانت قبضت انهر رجع فأحده، وإن كانت ما قبضته سقط عنه.

وإن قلنا: لا يرجع في الكل، وإنما يبقى بقية رجع فيه إلا تلك البقية^(٤). وإذا قلنا: إن الكاح صحيح نظرت: فإن بات أعلى نسباً مما شرطت أو أعلى صفة فلا خيار؛ لأن الخيار لأجل النقص ولا نقص^(٥). وإن بات دون ما شرط نظرت: فإن كد ذلك في النسب وكانت في ضقة أو أعلى منه نسباً

(١) انظر الحاشي الكبير (١٤٦/٩)، البيان (٣١٨/٩)، الرجوع (٢٣/٢)، روضة الطالبين (٥١٦/٥) - ٥١٧، المجموع شرح المذهب (٢٨٨/١٦ - ٢٨٩ - ٢٩٠)، المذهب (٥٠/٢).

(٢) ذكر في الأم إن كانت عرته هي رجع به عندها إذا عمت، ولا يرجع عندها إذا كانت مملوكة.

انظر: الأم (٢١٦/٦).

(٣) انظر الحاشي الكبير (١٤٦/٩)، البيان (٣١٨/٩)، روضة الطالبين (٥١٦/٥ - ٥١٧ - ٥٢٠)، المجموع شرح المذهب (٢٨٨/١٦ - ٢٩٠).

(٤) انظر الحاشي الكبير (١٤٦/٩)، البيان (٣١٨/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٩٠/١٦)، المذهب (٥٠/٢).

(٥) انظر الحاشي الكبير (١٤٧/٩)، البيان (٣١٨ - ٣١٩)، الأم (٢١٤/٦)، روضة الطالبين (٥١٩/٥)، المجموع شرح المذهب (٢٨٩/١٦)، المذهب (٥٠/٢).

فلا خيار. وإن بابت دون سبه فهل له/ الخيار عنى قولين^(١)

وإن كانت في الصفة على دون ما شرط فعلى القولين^(٢).

فأما المزني^(٣) فإنه اعترض فقال: قد قال الشافعي رحمه الله^(٤): ها الخيار إذا

عرت بالحرية، ولا خيار له إذا عرت بالسب، ويسمى أن لا يكون بينهما فرق، إذا كان له الخيار في أحدهما كان له في الآخر.

قال أصحابنا: قد ذكرنا في مسائلنا معاً قولين^(٥). ومنهم من فرق فقال عليه

صرر في كونه أمه؛ لأن ولده يسترق ولا صرر عليه في نسبها^(٦).

(١) القول الأول: له الخيار؛ لأنه لم يرض أن تكون دونه.

المعول الثاني لا خيار له؛ لأنه لا يقصر على الزوج بأن تكون لفرقة دونه في نكاحه.

انظر: الحاشي الكبر (١٤٧/٩)، البيان (٣١٩/٩)، روضة الطالبين (٥١٩/٥)، المجموع شرح

المهذب (٢٨٩/١٦-٢٩٠).

(٢) القول الأول: له خيار؛ لأنه معى لو شرطه لزوج بنفسه، وعرج بخلافه ثبت له الخيار، فثبت به

للزوج الخيار كالعيوب.

القول الثاني لا ثبت له خيار؛ لأنه يمكنه أن يطلقها؛ ولأنه لا عار على الزوج يكون سب الزوجة دون

نفسه، ودون صفته بخلاف الزوجة.

انظر: البيان (٣١٩/٩)، روضة الطالبين (٥١٨/٥)، المجموع شرح المهذب (٢٨٩/١٦).

المهذب (٥٠/٢).

(٣) انظر: مختصر المزني ص (٢٢٣).

(٤) انظر: الأم (٢١٣/٦-٢١٤).

(٥) قلنا ص ٢٠٧.

(٦) انظر: البيان (٣١٧/٩)، المهذب (٥٠/٢).

فصل

إذا تزوج بامرأة يعتقدها حرة ولم يشرط ذلك فبانت أمة، قال الشافعي^(١): لا خير له. ويتصور هذه المسألة إذا كان ممن تحمل له الإمام.
وقال في موضع: ولو تزوج بامرأة يعتقدها مسلمة مات كناية منه الخيار^(٢).
واختلف أصحابنا في ذلك على طريقتين:

فمنهم من قال: لا فرق بين المسألتين، بل مكاح الأمة أضّر عنه من مكاح الكناينة؛ لأن الأمة ولده منها رقيق، ولا يجب على مبيدتها أن تبوءه إياها التوبة الكاملة، وله أن يسافر بها، فإذا ثبت له الخيار في الكناينة ففي الأمة أولى، وجعل في المسألتين قولين^(٣).

ومن أصحابنا من حمل كل مسألة على طهرها، وقال في حق الأمة: هو مصرط؛ لأنه كان يجب عليه أن يسأل عنها؛ لأن الأمة لا علامة عليها تتميز بها، والكفرة عليها علامة، وهو العيار، فإذا لم تكن عليها علامة فلا تعريض من جهته فاستويا^(٤).

(١) انظر: الأم (٢٢١/٦).

(٢) انظر: الأم (٢٢١/٦)، الرجوع (٢٣/٢)؛ البيان (٣١٩/٩).

(٣) القول الأول: له الخيار.

القول الثاني: لا خير له.

انظر: البيان (٣١٩/٩)؛ مجموع شرح المنهاج (٢٩١/١٦)؛ المنهاج (٥١/٢) روضة الطالبين.

(٤) (٥٢٠/٥)؛ الرجوع (٢٣/٢).

(٤) انظر: البيان (٣١٩/٩)؛ روضة الطالبين (٥٢٠/٥)؛ مجموع شرح المنهاج (٢٩١/١٦)؛ المنهاج (٥١/٢).

باب المرأة لا تلي عقد النكاح

قال الشافعي رحمه الله: قال بعض الناس: روجت عائشة بنت أبيها^(١) عيبه في باته؟^(٢) قل عني أما روجتها بغير أمره^(٣).

وجملة ذلك: أما قد ذكرنا^(٤) أن المرأة لا تلي عقد النكاح بحال لا لنفسها / [٣٢/ ولا تكون وكيلة فيه لغيرها^(٥) خلافا لأبي حنيفة^(٦).

واحتججنا فيه بحديث عائشة رضي الله عنها ((لما امرأة تكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل))^(٧).

(١) هي حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

انظر: التقریب (٥٩٤/٢)؛ ملخص التهذيب (٤١٠/١٢).

(٢) روجتها من لغيره بن الزبير بن العوام.

فلذا اعترض معترض بالحديث اندي ذكره في الباب، وهو أنه ووجت بنت
أحيتها فقد تأوله أصحابنا بثلاث تأويلات^(١).

أحدها: أن عند الرحمن لما كان غائبا كن للسلطان أن يروح بنته إذا طبت
ذلك إلا أن عائشة - رضي الله عنها - هي التي أمرت السلطان بذلك، وأشارت به
فسبب إليها^(٢).

والثاني: قل الشافعي رحمه الله: يحتمل أن يكون عند الرحمن وكل عائشة في
ترويحها فظن أنها لا تفعل ذلك إلا بعد أن تستأذنه فيمن تروح، قال: ويكون معنى
زوجي أي: وكلي^(٣).

اعترض المزني - رحمه الله - على هذا، وقال: من مذهب الشافعي - رحمه
الله - أن المرأة لا تباشر عقد السكاح، ووكلها أيضا مثلها مجموع^(٤).

قال أصحابنا: إما وكنها أن توكل عنه، فيكون الموكل وكيلا له لا لها^(٥).
والثالث: أن يكون وكل رجلا في ترويح ابنته وأمره أن لا يروح إلا بإذنها،
وطن أنها لا تأذن له إلا بعد أن تستأذنه، وتكاتبه، فمما أدبت له قال: أمثلي يفتت
عليه في بنته^(٦)،^(٧).

(١) انظر مختصر ابن مكي ص (٢٢٤)، الحاوي الكبير (١٥٠/٩)؛ شرح معاني الآثار (٨/٣).

(٢) انظر: مصب سرية لمريعي (١٨٦/٣)، المسالك لمريحي (١١٢/٧-١١٣/١)،
انقضي (٧٥/٣)، الحاشي لابن حزم (٤٥٣/٩-٤٥٤)، التعليق المنصبي على الدارقطني
(٢٢٧/٣).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (١٥٠/٩)، البيان (١٥٢/٩).

(٤) انظر: مختصر المزني ص (٢٢٤).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (١٤٩/٩)، البيان (١٥٢/٩).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (١٥٠/٩).

(٧) انظر: شرح النووي (٢٠٠٥/٩)، فتح الباري (١٨٧/٩)، سبل السلام (١١٨/٣)، سبل الأوطار
(١٣٦/٦)، الحاشي لابن حزم (٤٥٥/٩-٤٥٦).

ومعنى ذلك: أنه يستند بالرأي دونه، والافتيات: الاستبداد بالرأي. يدل على هذه الجملة أن القاسم بن محمد^(١) روى أن العنق من أهلها كان إذا هوى فتاة من أهلها كانت تحطب، وتقول للوي. (روح، فإن الساء لا يعقدن)^(٢).^(٣)

-
- (١) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصبيح، أبو محمد ويعمل أبو عبد الرحمن البجلي، ثقة، أحد العمهاء بالمدينة قال أيوب ما رأيت أفضل منه مائة سنة ومائة على الصحيح.
انظر: قدح التهذيب (٣٣٣/٧)، تقريب التهذيب (١٢٠/٢).
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق. وقد سبق تخريجه من (٢٠٠).
(٣) انظر: الحاوي الكبير (١٥٠/٩).

باب الكلام الذي ينعقد به النكاح

قال الشافعي رحمه الله: سمي الله تعالى في كتابه النكاح باسمين. النكاح والتزويج^(١).
وجملة ذلك: أن مدي ينعقد به النكاح هذين العطين، وهو قوله:
"روحتك"^(٢)، أو أنكحتك"^(٣)، وإذا قال له: روجتك، فقال: قبلت هذا التزويج، أو
قال: هذا النكاح/ انعقد، ولا ينعقد بغير هذين^(٤).^(٥) وهذا قول عطاء^(٦)، وسعيد
بن المسيب، والزهري، وربيع^(٧)،^(٨) وأحمد بن حنبل^(٩)، ورحمهم الله.
وقال أبو حنيفة وأصحابه ورحمهم الله: ينعقد بلمط الحمة، والصدقة، والبيع،

(١) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٤)، الأم (١٠٣/٦).

(٢) لقوله تعالى: ﴿لَمَّا قَفِيزَ رِدْمًا مِنْهَا وَرَوَّحَتْهَا﴾ [سورة الأعراف، الآية ٣٧]

(٣) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَاءٍ﴾ [سورة النساء، الآية ٢٢]

(٤) أي: أن عقد النكاح لا ينعقد بسط البيع واسمك راهية والإجارة وغيرها من الألفاظ

انظر: البيان (٢٣٣/٩).

(٥) انظر الحاشي الكبير (١٥٢/٩) الأم (١٠٤/٦)، البيان (٢٣٣/٩)، روضة العداليين (٣٨٢/٥)،

المجموع شرح المهذب (٢٠٩/١٦)، معي الخراج (١٣٩/٣)

(٦) هو عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان القرشي، أبو محمد، ولد بالبصرة سنة ٢٧هـ، وشا بمكة كان

فصلها عاماً، كثير الحديث، سبب إليه قولي أهل مكة في زمانه توفي بمكة سنة ١١٤هـ

انظر: تذكرة الحفاظ (٩٨/١)، سير أعلام النبلاء (٧٨/٥)، وفاء الأعيان (٢٦١/٣)، حلية الأولياء (٣)

(٣٠٦/٩)، البداية والنهاية (٣٠٦/٩).

(٧) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن مروخ الشيبلي، مولاهم. المشهور بربيع الرأي، معني المدينة

وشيوخهم، فقيه من أوعية العمى، ومن الأئمة المجهدين، وعنه أخذ الإمام مالك. قال الزهري ما ظلت أن

بلمدينة مثل ربيعة الرأي وقد مات. ماتت حلوة شقيقة من مائ ربيعة

توفي بالمدينة، وقيل: بالأندلس، سنة ١٣٩هـ

انظر: سير أعلام النبلاء (٨٩/٦)، وفاء الأعيان (٢٨٨/٢)، تاريخ بغداد (٤٢٠/٨)، الخرج والتعديل

(٤٧٥/٣)، تذكرة الحفاظ (١٥٧/١)، حلية الأولياء (٢٥٩/٣).

(٨) انظر البيان (٢٣٣/٩)، معي (٤٦/٩)، المجموع شرح المهذب (٢١٠/١٦).

(٩) انظر: المعني (٤٦٠/٩)، الإصباح من معاني الصحاح (١٢٣/٢).

والتمليك^(١)، وفي لفظ الإجارة عنه وروايتان^(٢).

وقال مالك رحمه الله: يعتقد بذلك إذا ذكر المهر^(٣).

واحتجوا بأنه يعتقد به نكاح النبي ﷺ فاعتقد به نكاح أمته كمنع الإكاح^(٤).

ودليلاً: قول تعالى ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّاةً إِنَّ وَهَيْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ

يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥)، وأن هذا المنع يعتقد به غير

النكاح، فلم يعتقد به النكاح كمنع الإجارة، والإحلال، والإباحة^(٦)، فأما نكاح

النبي ﷺ فهل يعتقد بلفظ الحبة وجهان^(٧)، وإن سلمنا فكل محصور بذلك بالآية

كما خص بجواز النكاح من غير عوض، ولا شهود^(٨)

(١) انظر: مجمع المصنف (١١٨/٣-١١٩)، المنبوري ص (٦٥)، الخدية مع الشبهة (١٨/٤)، المسبوط (٣/

٥٣)، بدائع الصنائع (٣٦٥/٢).

(٢) الرواية الأولى لا يعتقد النكاح إلا بلفظ موضوع للميثاق الأعيان، كاتبيع واحدة، ولا يعتقد بلفظ

٥٤- مسألة :

قال: والفرح محرّم قبل العقد فلا يحل أبداً إلا أن يقول الولي: قد زوجتكها، أو أنكحتكها، ويقول الخاطب: قبلت تزويجها أو إنكاحها^(١).

وجملة ذلك: أنه إذا وجد لفظ الإنكاح أو التزويج من كل واحد من المروج والمتزوج صح العقد، فأما إن لم يوجد ذلك من المروج واقتصر على قوله: قبلت، فهل يعقد الكاح؟ ظاهر قوله هاهنا: إنه لا يجوز^(٢).

وقال في الأم^(٣) بعد هذا الكلام بأسطر: ولو قال الولي زوجتكها ففان الزوج: قست لم يعقد الكاح حتى يقول قبلت الكاح، أو قبلت التزويج. وقال في كتاب تحريم الجمع: إن ذلك يجوز^(٤).

وقال في الإملاء: إذا قال: زوجتك فقال الروح: قبلت، صح فالمسألة على قولين مخصوصين، ومن حرج في المسألة غير ذلك فقد خالف النص. فإن من أصحابنا من ذكر فيها طريقين آخرين^(٥) بخلافه.

(١) انظر: مختصر الرقي ص (٢٢٤).

(٢) امصر الأم (١٠٣/٦)، الحنوي الكبير (١٥٩/٩)، البيان (٢٣٤/٩)، المجموع شرح المذهب (٢١١/١٦)، المذهب (٤١/٢)، روضة الطالبين (٣٨٣/٥).

(٣) النظر: الأم (١٠٤/٦).

(٤) لأن القبول يرجع إلى ما أوجبه الولي كما يرجع إلى قبيح إلى ما أوجبه البائع. انظر: الأم (١٠٤/٦)، المذهب (٤١/٢)، الحنوي الكبير (١٥٩/٩-١٦٠)، البيان (٢٣٤/٩)، روضة الطالبين (٣٨٣/٥)، المجموع شرح المذهب (٢١١/١٦).

(٥) ذكر المعري بأن اختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق:

فالمطريق الأول منهم من قال لا يصح قولاً واحداً. وحيث كان يصح، أراد إذا قبل الروح قبولاً تاماً.

والثاني منهم من قال: يصح قولاً واحداً، وحيث اشترط الشافعي رحمه الله لفظ الكاح أو التزويج في القول أراد على سبيل التأكيد وهذا لا يصح، لأنه من (لا يعقد الكاح).

والثالث من أكثر أصحابنا. هي على قولين. وهذا اختيار الشيخ أبي إسحاق ومن الصياع -

فإذا قلنا: إنه يعتقد بقوله: قبلت - وهو مذهب أبي حنيفة^(١)، وأحمد^(٢) -

فوجهه: أن القول صريح في الجواب، فاعتقد به / كما يعتقد به البيع وسائر العقود^(٣).

وإذا قلنا: إنه لا يعتقد^(٤)، فوجهه أن قوله: قبلت لم يوجد في لفظه لفظ الإنكاح أو التزويج، فلم يعتقد كما لو قال: زوجتها. فقال: فعلت، أو قال رجل سولي: زوجتها من هذا، فقال: نعم. ويخالف إنكاح البيع، فإنه يرعى فيه اللفظ الصريح، لأن الشهادة على التحمل فيه شرط^(٥).

= أحدهما: يصح.

والثاني: لا يصح. قال الشيخ أبو حامد: وهو الصحيح

انظر: البيان (٢٣٤/٩).

(١) انظر تحفة المصنف (١١٨/٢)، شرح فتح القدير (١٨٣/٣)، لمصطفى (٥٦/٣)

(٢) انظر: المغني (٤٥٩/٩)، الإصباح (١٢٣/٢).

(٣) انظر: الحاشي الكبر (١٥٩/٩)، البيان (٢٣٤/٩)، للمذهب (٤١/٢)، المجموع شرح المذهب

(٢٠٩/١٦)، روضة الطالبين (٣٨٣/٥).

(٤) وهو قول للشيخ أبي حامد، وقال: هو الصحيح.

انظر: البيان (٢٣٤/٩).

(٥) انظر: الحاشي الكبر (١٥٩/٩)، البيان (٢٣٤/٩)، للمذهب (٤١/٢)، المجموع شرح المذهب

(٢٠٩/١٦)، روضة الطالبين (٣٨٣/٥).

فصل

إذا قل: روجني بسك فقال: روجتكها صح الكاح^(١).

فأما إذا قال: أتزوجني بسك فقال: روجتكها لم يصح حتى يقبل؛ لأن هذا لفظ استمهام^(٢). وكذلك إذا قل: أروجني بسك وكذلك إذا قل: جئتكَ حاطاً رغبا في بنتك، فقال: روجتكها لم يصح حتى يقبل؛ لأنه لم يوجد لفظ القبول، ولا لفظ الاستدعاء، وإنما وجد ما فيه معنى الاستدعاء^(٣).

(١) انظر: الأم (١٠٤/٦)، الحاوي الكبير (١٦٢/٩)، البيان (٢٣٤/٩-٢٣٥)، روضة الطالبين (٣٨٤/٥-٣٨٥)، المجموع شرح المذهب (٢١١/١٦).

(٢) الاستمهام استعمال ما في صمغ مخاطب وفيل هو طلب حصول صورة الشيء في النفس، وإن كانت بسك الصورة وقوع نسبة بين الشيء أو فرعها وحصوله في التصديق، وإلا فهو التصور.

انظر: الترميمات ص (١٧-١٨).

(٣) انظر: الأم (١٠٤/٦)، الحاوي الكبير (١٦٢/٩)، البيان (٢٣٥/٩)، روضة الطالبين (٣٨٥/٥)، المجموع شرح المذهب (٢١٢/١٦).

فرع

إذا قالت المرأة: زوجت نفسي من فلان، أو قال الولي: زوجت فلانة من فلان فبلغ الزوج قبل لم يصح^(١).

وقال أبو يوسف^(٢): يصح؛ لأن قولها زوجت نفسي جميع العقد، ولهذا إذا قال الولي: زوجت وليتي من نفسي انعقد الكاح، فجار أن يقف على الإجارة. وهذا غلط؛ لأن هذا شرط العقد فيما هو تخليك في حال الحياة فلا يقف على القول، كسائر العقود. وما ذكره فعير مسلم، ولا يصح أبصا على أصده؛ لأن ذلك اللفظ قام مقام الإيجاب والقبول بخلاف مسألتنا^(٣).

(١) نظر: الأم (١٠٤/٦)، الحاوي الكبير (١٦٢/٩)، البيان (٢٣٤/٩)، معني يحتاج (١٤٠/٣).

(٢) انظر: بدمع الصالح (٣٦٩/٢)، للبوط (٥٦/٣).

(٣) انظر: البيان (٢٣٦/٩)، المجموع شرح المهذب (٢١٢/٦)، الحاوي الكبير (١٦٢/٩)،

معني يحتاج (١٤٠/٣).

فصل

ذكر الشيخ أبو حامد في التعليق: أنهما إذا عقدتا الكناح سقطت الفارسية وإن كانا يحسنان بالعربية لم يتعقد؛ لأنه عدل عن لفظ الإنكاح والترويع مع القدرة عليه، فم يحز، كما لو عدل إلى لفظ التمايك. وإن كانا لا يحسنان العربية ففيه وجهان: المذهب أنه يصح^(١).

ومن أصحابنا من قال: لا يصح؛ لأن ما كانت العربية شرطاً فيه مع القدرة عليها لم يمر بغيرها مع العجز، كالقراءة^(٢).

ووجه المذهب: أن هذا لفظ ليس فيه إعحار، فجار بالمعجمة عند العجز عن العربية كالتكبير/ للصلاة. وهنا يضل قياسهم^(٣).

وحكى القاسمي أبو الطيب. أنه إذا كان عاجزاً عن العربية جاز وجهها واحداً^(٤)، وإذا كان قادراً على العربية ففيه وجهان^(٥).

(١) وهو قول أبي سعيد الإصطخري.

انظر: للمذهب (٤١/٢)، الحاوي الكبير (١٥٥/٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٥٥/٩)، البيان (٢٣٥/٩-٢٣٦)، روضة الطالبين (٣٨٢/٥)، المجموع شرح المذهب (٢١٢/١٦)، المذهب (٤١/٢)، معي المذبح (١٤٠/٣)، نهاية المذبح (٢١٢/٦).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (١٥٥/٩)، البيان (٢٣٦/٩)، روضة الطالبين (٣٨٢/٥-٣٨٣)، المجموع شرح المذهب (٢١٢/١٦)، المذهب (٤١/٢).

(٤) انظر: البيان (٢٣٥/٩)، المذهب (٤١/٣)، المجموع شرح المذهب (٢١٢/١٦).

(٥) ذكر القاسمي أبو الطيب وجهين في ذلك. وقال الشيخ أبو إسحاق: فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: لا يصح العقد بالمعجمة بكل حال.

الوجه الثاني: إن كانا يحسنان العربية لم يصح العقد بالمعجمة وإن كانا لا يحسنان العربية صح عقده بالمعجمة.

الوجه الثالث: يصح العقد بالمعجمة بكل حال؛ لأن لفظ المعجمة يأتي على ما تأتي عليه العربية في ذلك.

انظر: البيان (٢٣٥/٩)، روضة الطالبين (٣٨٢/٥-٣٨٣)، المجموع شرح المذهب (٢١٢/١٦).

وحكى هذه الطريقة عن أبي علي بن أبي هريرة. وهذه الطريقة أصح، لأن من لا يحسن العربية من أهل المعات لا يكلف العقد بعير لعتة؛ لأن اللغة وصفت لعمارة عما في النفوس، بخلاف القرآن؛ فإن ألفاظه مقصودة بتعلقها بالإعجاز^(١) وأما إذا كان يحسن بالعربية فلجواز ذلك بالعجمية وجهه، وهو أن لفظ العجمية عبارة موضوعة عن لفظ الإنكاح والترويح فكأهما عقده به، بخلاف لفظ البيع والتعليك^(٢).

إذا ثبت هذا، فإن أبا حبيبة وأصحابه^(٣) يجوزون العقد بلفظ العجمية مع القدرة على العربية.

وعن أحمد: لا يجوز^(٤). وقد مضى بيان ذلك^(٥).

(١) انظر: المنهاج (٤١/٢)، المجموع شرح المنهاج (٢١٢/١٦)، البيان (٢٣٥/٩)، روضة الطالبين (٣٨٣/٥).

(٢) انظر: الحاشي الكشي (١٥٥/٩ - ١٥٦)، البيان (٢٣٦/٩)، المنهاج (٤١/٢)، المجموع شرح المنهاج (٢١٢/١٦).

(٣) انظر: شرح فتح القدير (١٨٢/٣).

(٤) أحمد ذكر بأن من قدر على عقد الإنكاح بالعربية لم يصح بعيره.

انظر كشف العناص (٣٧/٥)، شرح منتهى الإرادات (١٥٦/٢)، المعنى (٤١١/٩).

(٥) مضى ذكرها من ٢٢٥.

قرع

إذا كان أحدهما يحسن العربية، والآخر لا يحسنها، قال أصحابنا: لشي لا يحسن العربية يأتي بلفظ المعجمة، ولاخر فيه الوجهان^(١). وهذا إذا كان القابل يفهم أن الولي أوجب له الكسح؛ لأنه إذا لم يفهم لا يصح أن يقبل فأما إذا كان الشاهدان لا يفهمان بالمعجمة فلا يصح أن يتحملا العقد. وكذلك إن كانا لا يفهمان العربية، وعقد هما؛ لأن العرص بالشهود معرفتهم بالعقد، وتحسهما الشهادة^(٢).

(١) الوجه الأول: يتعقد بالمعجمة. وهو المشهور.

الوجه الثاني: لا يتعقد بالمعجمة.

انظر الحارثي الكبير (١٥٥/٩)، البيان (٢٣٦/٩)، المجموع شرح المهذب (٢١٢/١٦)

(٢) انظر الحارثي الكبير (١٥٥/٩)، البيان (٢٣٦/٩)، المجموع شرح المهذب (٢١٢/١٦)

فزع

قال الشافعي رحمه الله. في تحريم الجمع إذا أوجب أنولي عقد الكاح، ثم رل عقنه بإغماء أو مرض أو جنون بطل إيجابه، ولم يكن للروح القبول، وإنما قال ذلك؛ لأن الإيجاب جائز من جهته لا يؤول إلى اللوم؛ لأن الإيجاب لا يكون دون القبول لارما بحال، ويمتازق البائع إذا أغمي عنه في مدة الخيار^(١)؛ لأن لعقد يؤول إلى اللوم بانقضاء امدة وهكها إذا استدعى الروح منه الكاح ثم أغمي عليه قبل الإيجاب بطل الاستدعاء^(٢)، كما ذكرناه^(٣).

(١) الخيار اسم مصدر، من اختار، يختار، اختياراً، وهو طلب خير الأمرين بمصء البيع، أو مصلحه

انصر، المتعلق على الصاط لمفعول من (٢٣٤)، مصحاح (٦٥١/٣ - ٦٥٢)، التعريفات ص (١٠٧).

(٢) انظر: اخوي الكبير (١٦٣/٩)، البيان (٢٣٦/٩)، معي اعتناح (١٣٨/٣ - ١٣٩)، روضة الطالبين

(٣٨٥/٥)، المنهب (٤٢/٢)

(٣) معي ذكره ص ٢٢٢

فصل

إذا أراد تزويج امرأة نظرت:

فإن كانت حاضرة فقال: روحتك هذه صح الكاح/ فإن الإشارة تكفي. فإن [١/٣٤] زاد على ذلك بأن يقول بني هذه أو هذه فلأنه كان تأكيداً.

وإن كانت غائبة فقال: زوجتك بني ولم يكن له سواها جزء، وإن سماها مع ذلك باسمها كان تأكيداً، فإن قال: زوجتك بني فلاة وسماها بغير اسمها؛ صح لأن قوله: بني أكد من التسمية؛ لأنها لا يشارك فيها، والاسم يقع فيه الاشتراك^(١).

فإن إن قال: زوجتك فلاة وسمى اسم بنته نظرت: من قصداها بهيتهما صح الكاح^(٢). وإن لم يوبأها لم يصح هكذا حكى الشيخ أبو حامد في التعليق^(٣). وفيه نظراً لأن هذا العقد يعتبر فيه الشهادة، فلا بد أن يكون العقد مما يصح، أداء الشهادة على وجه يثبت فيه العقد، وهذا متعذر في النية^(٤).

فإن كان له بنتان فقال: زوجتك بني لم يصح. وإن قال: بني الكيرة، فلاة وسماها باسم الصغيرة، أو قال: الصغيرة، صح. فإن سماها باسمها مع ذلك كان تأكيداً فإن قال: بني الكيرة فلاة، وسماها باسم الصغيرة وقع العقد صحيحاً على الكيرة؛ لأن اسم الكيرة أكد من التسمية؛ لأنها لا رمة.

قال: فإن قال: زوجتك بني، وزويا الكيرة صح. وهذا على لصريقة التي يبتها.

(١) انظر: انظر: المحايي الكبير (١٥٦/٩، ١٥٧)، البيان (٢٢٧/٩)، المذهب (٤١/٢)، روضة الطالبين (٣٩٠/٥)، المجموع شرح للمذهب (٢٠٦/١٦-٢٠٥).

(٢) انظر: المحايي الكبير (١٥٧/٩)، البيان (٢٢٧/٩)، المذهب (٤١/٢)، روضة الطالبين (٣٩٠/٥-٣٩١)، المجموع شرح للمذهب (٢٠٦/١٦-٢٠٦).

(٣) انظر: البيان (٢٢٨/٩)، محايي الكبير (١٥٧/٩)، المجموع شرح للمذهب (٢٠٦/١٦-٢٠٦)، روضة الطالبين (٣٩١/٥).

(٤) انظر: البيان (٢٢٨/٩)، محايي الكبير (١٥٧/٩)، المذهب (٤١/٢)، روضة الطالبين (٣٩١/٥).

فإن قال: روجتک بنتی فلاة، وذكر اسم الصغيرة، ونوى الكثرة: فإن الكاح
يعقد في الطاهر على الصغيرة. فإن صدقه على نيته كان الكاح باطلا؛ لأنه قل
غير ما أوجب^(١). وهذا أيضا على ما تقدم^(٢).

(١) انظر. الحاوي الكبير (١٥٧/٩ - ١٥٨)، انبياؤ (٢٣٨/٩). المذهب (٤١/٢). وروضة الصالحين

(٣٩١/٥)، المجموع شرح المذهب (٢٠٢/١٦ - ٢٠٦).

(٣) سبق ذكره ص ٢٢٩

فرع

إذا كتب إلى الولي فقال: زوجي وليتك، فقرأه الولي أو غيره بحضرة
شهادين، وقال: زوجته لم يعقد^(١).
وقال أبو حبيبة وأصحابه^(٢) يعقد؛ لأن قراءة الكتاب نية عمه في استدعاء
النكاح، فإذا انضم إليه القبول صح.
ودليلاً: أنه لم يوكل القارئ، وإنما استدعاه من غير حاصر معه، فلم يصح،
كما لو استدعاه من غائب، فبلغه فأوجب^(٣).

(١) انظر: الحارثي لكرم (١٦٠/٥)، روضة الطائين (٣٨٢/٥ - ٣٨٤)، البد (٢٢٩/٩)

(٢) انظر: بدائع الصالح (٣٦٧/٢)

(٣) انظر: انبياء (٢٣٠/٩)، الحارثي لكرم (١٦٠/٩ - ١٦١)، روضة الطائين (٣٨٤/٥)

فصل

لا يدحل النكاح خيار الشرط^(١)، ولا خيار المجلس^(٢)، لأن الحاجة غير داعية

إلى ذلك، لأن العادة جارية أن السكح / يسأل قبل العقد عن المكوحة، وكذلك [٣٣٤] المكوحة تسأل عن السكح، وتعرف، بخلاف البيع؛ لأن المقصد بالبيع المعاينة، والأسواق تختلف في الأسعار، فحوز له الخيار بعد العقد لئلا يسره في حال العقد، والسكح يقصد به أعياد الزوجين، وذلك لا يختلف^(٣)

(١) خيار الشرط، هو مركب إصافي من إصانة الحكم إلى سببه، أي: الخيار الذي سببه الشرط، إذ لولا الشرط ثبت خيار وهو أن يبرط في العقد أو بعده الخيار، لأحد المتعاقدين أو كليهما في فسخ العقد وإصائه، كأن يقول البائع نمشترى بعثت هذه الدار بكذا، على أي بالخيار مدة كذا.

انظر الساية (٢٥٨/٦)، معاملات في الشريعة الإسلامية (٢١٤/١)، التعريفات ص (١٠٧).

(٢) خيار المجلس بكسر اللام: موضع المجلس. والمراد مكان البيع وتفرقهما عنه التفرق بسقط التصار. وهو تفرقهما بحيث لو كلم أحدهما صاحبه الكلام المعتاد لم يسمعه، فإن لم يتفرق، من بين حجرة، أو أرضاً بينهما سراً، أو ناماً، أو قعاً عن مجلسهما معشياً معاً، فهما على خيارهما، وإن أكرها على التفرق، فهي بطلان الخيار وجهان.

انظر. البداية (٢٥٩/٦)، المطلع على ألفاظ المصنف ص (٢٣٤)، التعريفات ص (١٠٧)، الراهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٧٩).

(٣) انظر: الخواص، الكبير (١٦٣/٩)، الأم (١٠٥/٦)، المجموع شرح للمذهب (٢١٠/١٦)، المذهب (٤٢/٢)، الثيل (٢٣٧/٩).

٥٥- مسألة:

قال: 'واحب أن يقدم بين يدي خطته'^(١) وكل أمر يطلبه سوى الخطبة حمد الله والثناء عليه^(٢).

وجملة ذلك: أن للكناخ حصتان مسووتان، حطة تكفل العقد، وخطبة تخيله^(٣).
وقد دود: الخطبة في الكناخ واجبة^(٤)؛ لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال:
(«كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بمحمد الله فهو أثم»)^(٥)
ودليلاً: ما روى سهل بن سعد الساعدي^(٦): ((أن الزوادة لما لم يقل النبي ﷺ نكحها
فقام رجل فقال: روحها يا رسول الله، فقال: روحها عما معك من القرآن))^(٧).

-
- (١) الخطبة هي من شفاعة الجمهور وإقناعه واستماتته وإثباته فيه. وتنقسم إلى قسمين: خطبة دينية، وهي ما تدل في الجمع، والأعياد والاستسقاء، وخطبة مدنية، وهي ما تدل في العاقل والمسابات. انظر للمصباح كثير من (١٧٢)، المأمور أحمد (٦٥/١)، غاية المحتاج (٢٠١/٦)، معي الخراج (١٣٥/٣).
(٢) انظر: مختصر المرقى ص (٢٢٤).
(٣) انظر الأم (١٠٦/٦)، الحارثي الكبير (١٦٣/٩، ١٦٤). السهان (٢٣٠/٩)، المهذب (٤١/٢)، روضة الطالبين (٣٨٠-٣٨١/٥)، المجموع شرح المهذب (٢٠٧/١٦-٢٠٨).
(٤) انظر: إنبط لابن حزم (٤٦٥/٩) وقال بالحوار أبو عبيد القاسم بن سلام. انظر: البخاري الكبير (١٦٣/٩).

- (٥) أخرجه أبو داود بعض (أحمد)، وابن ماجه بلفظ (أنطق)، والإمام أحمد
(انظر: سنن أبي داود (٥٦٠/٢)، سنن ابن ماجه (١٦٠/١)، مسند الإمام أحمد (٣٥٩/٢).
(٦) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الساعدي الصحابي، وهو آخر من مات بالنسبة من الصحابة اختلف في وفاته سنة ثمان وثلاثين أو إحدى وتسعين، ومرويه قبل الهجرة بخمس مئة
انظر: قدس الشهد (٢٥٢-٢٥٣)، الإصابة (٨٨/٢).

- (٧) أخرجه البخاري ومسلم.
انظر: صحيح البخاري (١٣٢/٣)، (٢٣٦/٦)، (٨/٧)، (١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٠٢)،
صحيح مسلم (١-٤١/٢).

وأما الخير فإني ﷺ أحبر منه يقع باقضا، ونحن نقول. إنه ناقص لتركه السنة، وذلك لا يوجب بطلانه^(١).

إذا نت هذا، فإنه يستحب أن يأتي بالخطبة التي رواها ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه خطب فقال: ((الحمد لله، وعملته، واستعني، واستغفره، ويعود بالله من ضرر أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَخْشَوْنَ كَثِيرًا مِنْ نَفْسٍ وَحَيْثُ وَخَلَقَ مِنْهَا نَفْسَهَا وَنُفْسًا كَثِيرًا وَنَسَاءً وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ نَقِيبًا﴾^(٢)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَوَلُّوْا وَلَا تَتَّبِعُوا مَسْلُومِينَ﴾^(٣)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(٤) يصلح لكم أن تعملوا وتغير لكم دُوبُكُمْ وَمَنْ يَطْعُ اللَّهَ وَرُسُلَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٥)،^(٦).

(١) «نظر» الحارثي الكبير (١٦٤/٩)، البيان (٢٣٠/٩)، روضة الطالبين (٣٨٠/٥-٣٨١)، معجم الصحاح (١٣٥/٣)، المجموع شرح للذهب (٢٠٧/١٦).
(٢) سورة النساء، الآية: ١.

الأرحام اسم لجميع الأقارب من غير فرق بين حرم وغيره لا خلاف في هذا بين أهل الشرع، ولا بين أهل اللغة.

انظر فتح المدير (٤١٩/١)، البيان (١٠٨/٨)، مصحاح (١٩٢٩/٥)، تضع على أقدامهم (ص ٣٠٥).
رأيت: أي: مراقب، لجميع أحوالكم وأعمالكم.

انصر مختصر تفسير ابن كثير (٣٥١/١).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٤) سورة الأحزاب، الآيتين: ٧٠، ٧١.

سدينا: أي: مستقيما لا اعوجاج فيه، ولا انحراف.

انظر: مختصر تفسير ابن كثير (١١٧/٣).

(٥) الأثر لدروي عن ابن مسعود رواه الترمذي، وصححه، وأبو داود، والنسائي، والبيهقي، وأبو عاصم.

انظر نسخة الأحباري (٢٣٧/٤)، سنن أبي داود مع حاشية عيون البصود (٢٠٣/٢)، سنن النسائي

(٨٩/٦)، سنن الكبرى (١٤٦/٧)، مستدرک (١٨٢/٧)، بل الأوصار (٢٦٤/٦).

يستحب أن يقول في آخرها: والكاك مما أمر الله به، ويدب إليه^(١).

وأما الخطبة التي تتخلل الكاك فهو أن يقول الولي: بسم الله، والحمد لله، وصلى الله على رسول الله، أوصيكم بتقوى الله، روحك فلاة ويقول الروح: مثل ذلك، إلا أنه يقول موضع روحك: قبلت هذا الكاك^(٢).

قل الشافعي رحمه الله^(٣): أحب للولي أن يعمل ذلك، وأن يقول ما قال ابن عمر: ((أكتحك على ما أمر الله به من إمساك معروف أو تسريح بإحسان))^(٤).
فإن قيل القول على العور، وهذه الخطبة من الروح مؤحرة عن ذلك، قلنا: إن يطله التشاغل بعيره، وهذه الخطبة مسبوقة فيه، فهو متشاغل به لم يشتغل عنه بعيره، كما إذا جمع بين الصلاتين ينحليهما ما هو من تمامهما مثل طلب الماء ولتيمم^(٥)،^(٦).

(١) انظر الحاوي الكبير (١٦٥/٩)، البيان (٢٣١/٩)، روضة الطالبين (٣٨١/٥)، المجموع شرح المذهب (٢٠٨/١٦).

(٢) انظر الحاوي الكبير (١٦٥-١٦٤/٩)، بيان (٢٣٢/٩)، روضة الطالبين (٣٨١/٥).

(٣) انظر: الأم (١٠٦/٦)، مختصر الزني عن (٢٢٤).

(٤) أخرجه عبد الرزاق، وصعيد بن مسعود، والبيهقي، وابن أبي شيبة.

(٥) انظر مصنف عبد الرزاق (١٨٩/٦)، أبي شيبة (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، السنن الكبرى (٨٩/٧)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٣/٣).

(٦) التيمم لغة الغسل، يقال: تيممت فلاناً، وتيممت، وتيممت. وأتمته أي فصلته بوجه قوته تعالى ﴿وَلَا تَقِمُّوا لِحُبِّهِمْ مِنْهُ تَعْقُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٦٧]، وتيممت الصعيد تيمماً، ثم كثر استعمال هذه الكلمة على التيمم في العرف الشرعي.

وفي الشرع يصل الرب إلى الوجه واليدين بدلاً عن الوضوء والغسل، أو عضو منهما بشرائط مخصوصة.

انظر: الصحاح (٢٠٦٤/٥)، العربيات ص (٧٥)، معي المختار (٨٧/١)، البيان (٢٦٤/١).

(٦) انظر الحاوي الكبير (١٦٥/٩)، البيان (٢٣٢/٩)، المذهب (٤١/٢)، مجموع شرح المذهب (٢٠٨/١٦)، روضة الطالبين (٣٨١/٥).

فإذا فرغ من العقد يستحب أن يقول للروح: بارك الله لك^(١). روى جابر أن
 النبي ﷺ قال لي: يا جابر، تزوجت؟ فقلت: نعم فقال: بارك الله لك^(٢).

(١) انظر روضة الصالحين (٣٨١/٥)، الثبان (٢٣٢/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٠٨/١٦).

(٢) روى أبو داود والترمذي فقط ((بارك الله لك، وبرك عليك، وجمع بكم في غير)) ورواه ابن
 ماجه فقط. ((بارك الله لكم، وبارك عليكم)).

انظر: عون المعبود (١٦٦/٦)، تحفة الأحادي (٢١٣/٤)، سنن ابن ماجه (٦١٤/١).

فصل

صرب الدف^(١) في الكاخ يس بمكروه، بل هو جائز^(٢). روي عن أم سبط^(٣)
أما قلت: أهدينا فتاة من بني السحار إلى زوجها، فمصبتُ ومعني الدف مع سوة
من بني السحار، فكنت أضرب بالدف، وأقول:

أتيناكم أتياكم فحيونا نحيكم

لولا الذهب الأحمر ما حلت بواديكم

فاستقبلنا رسول الله ﷺ فقال: ((ما هذا يا أم سبط؟)) فقلت: أهدينا فتاة
من بني السحار إلى زوجها، فقال: ((ما الذي كنتم تقولون؟))، فأعدته عليه، فقل:
((لولا الخنطة الحمراء ما سمعت عذاريتكم))^(٤) وهذا يدل على جواره^(٥).

وروي عن عمرو بن شبيب^(٦) عن

(١) الدف بالنصب هو الذي تصرب به النساء، قلن انعهن، المراد بالدف ما لا حلال له.

انظر: الصحاح (١٣٦٠/٤)، انطلق على ألفاظ منقح من (٣٢٩).

(٢) انظر: البيان (٤٨٦/٩)، الحاوي الكبير (٥٥٦/٩)، المجموع شرح المهذب (٤٠٢/١٦)، روضة
الطالبين (٦٤٦/٥).

(٣) أم سبط قيل: هي مائة بنت المحسني، صحابية، أنصارية اختلف في اسمها، وذكر أبو نعيم أن
اسمها مائة بنت المحسني، روى عنها أنها تبط.

انظر: البيان (٤٨٦/٩)، الحاوي الكبير (٥٥٦/٩).

(٤) أخرجه البخاري.

انظر: صحيح البخاري (٢٨/٧).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٥٥٦/٩)، البيان (٤٨٦/٩)، المجموع شرح المهذب (٤٠٢/١٦).

(٦) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله السهمي، أبو إبراهيم القرشي، إمام، محدث، وأحد عمدة
مناه. وفقه أهل الطائف، ومحدثهم، وكان يتردد كثيرا على مكة يشر عنه، من رجال الحديث،
روي عن أبيه، وطائوس، ومحمد، وجماعة. توفي بالطائف سنة ١١٨ هـ.

انظر تاريخ الإسلام لسهي (٢٨٥/٤)، شتراة الذهب (١١٥/١)، الكاشف (٣٣٢/٢)،
جرح وتعديل (٢٣٨/٦)، ميرد الاغتيال (٢٦٣/٣)، العمدة اتمين (٣٩٦/٦).

أبيه^(١) عن جده^(٢) أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إني نذرت أن أصرب الدف عني رأسك، فقالت: أوفي بنذرك^(٣).
وقال ابن المنذر^(٤): هو جائز إن ثبت الأحاديث المروية^(٥).

(١) هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ثمسهي، روى عن جده عبد الله وابن عباس، وابن عمر، ومعدية، روى عنه أبناؤه وعطاء الخرساني ذكره ابن حبان في الثقات وقال النحوي: ما علمت به بأسا.
انظر: تهذيب التهذيب (٣٥٦/٤)، (٥١/٨)، سير أعلام النبلاء (١٨١/٥)، الخرح والتعديل (٣٥١/٤)، الكاشف (١٣/٢).

(٢) هو جده الأعلى عبد الله بن عمرو بن العاص بن واثل السهمي أبو محمد القرشي، صحابي، حليل، وعام فاض، وهو من المكثري من الحديث عن رسول الله ﷺ، توفي سنة ثلاث وسب من الهجرة. قال ابن حجر: أما رواية أبيه عن جده فلما يعني بها الجدل الأعلى عبد الله بن عمرو، وليس محمد بن عبد الله.

انظر الاستيعاب (٣٢٨/٢)، أسد ثمة (٣٤٩/٣)، تذكرة الحفاظ (٤١/١)، سير أعلام النبلاء (٧٩/٣)، تهذيب التهذيب (٥١/٨)، (٢٦٦/٩).

(٣) أخرجه أبو تالود والترمذي والبيهقي.

انظر مسر أي داود (٢١٣/٢)، غرصة الأحمدي (١٤٧/١٣)، المسالك (٧٧/١٠).

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر البسابوري، ولد سنة ٢٤٢ هـ، أحد أعلام هذه الأمة، إمام مجتهد حافظ، متفق على إمامته وحلالته، وجمعه بين الفقه والحديث، وله تمكن في معرفة صحيح الحديث وصحيحه، يعرف بعقبة مكة، وشيخ الحرم كان شافعي المنهج ثم انقلب آخر عمره، فم يقصد أحناء، توفي سنة ٣١٩ هـ.

انظر طبقات الشافعية الكبرى (١٠٢/٣)، صفات الحفاظ للسيوطي (٣٢٨)، وفيات الأعيان (٢٠٧/٤)، ميراث الاعمال (٤٥٠/٣)، طبقات الفقهاء للسيبيري (١٠٨).

(٥) انظر البيهقي (٤٨٦/٩)، التمعن شرح التهذيب (٢٠٦/١٦)، الحاوي الكبير (٥٥٦/٩)، روضة الطالبين (٦٤٧/٥)، (٦٤٧/٥).

باب ما يحل نكاح الحرائر، ولا يتسرى^(١) العبد

قال الشافعي رحمه الله: انتهى الله تعالى بالحرائر إلى أربع تحريرات، لثلاث يجمع غير النبي ﷺ بين أكثر من أربع، والآية تدل على الأحرار^(٢)،^(٣)

وجمعة ذلك: أن الحر يحور/ له أن يجمع بين أربع نسوة، لا يحور له الزيادة [٣٥/٣٥] على ذلك^(٤). وبه قالت أئمة^(٥)، إلا ما حكى عن القاسم بن

(١) يتسرى، يمسرر، فكثرت الراءت، فعلت إحداها ياء، كما لو قالوا: نظمت، من الظن، والأصل: نظمت.

والسرقة: فعائه من السر، وهو الجماع فإن الله عز وجل: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ يَبْرًا، لَأَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٣٥]. وقيل للجماع، سر، لأنه في السر يكون، وعبروا بحرف ما سبوا فقالوا: سرقة، ولم يقولوا: سرته؛ لأنهم خصوا الأمة بهذا الاسم فولدوا ما نقصا فرقوا به بين المرأة التي تنكح، وبين الأمة التي تنكح للجماع، كما قلنا بلرحل الذي أتى عليه الدهر دهر، ليعرفوا بين الشيخ والمعتل.

قال الشافعي ولا يتسرى العبد أي لا يشتري أمة بأنثى، كما يفعل آخر
انظر: كتاب الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأدهري مع مقدمة احتاوي الكبير ص (٣٣٤)،
الطبع على ألفاظ انفع ص (١١٤)، العربيات ص (١٣٣)
(٢) تمت المسألة بقوله على ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، ومثل البحر لا يكون إلا للأحرار الذين
يملكون المال، والعبد لا يملك مال.
انظر: مختصر لثري ص (٢٢٥).

(٣) انظر. لأم (٣٧٨/٦)، مختصر لثري ص (٢٢٥)، الخوازي الكبير (١٦٦/٩).
(٤) انظر الخوازي الكبير (١٦٧/٩)، البيان (١١٨/٩)، لأم (٣٧٨/٦)، المنهاج ص (٥٩)، المجموع
شرح الملهب (١٣٧/١٦)، المذهب (٤٦/٢)، روضة الطالبين (٤٥٩/٥ - ٤٦٠/٥).
(٥) انظر الإقناع عن مصابي الصحيح (١٢٤/٢)، المعني لأس فتنه (٤٧١/٩)، خمسة الفقهاء
(١٢٥/٢)، بداية المجهود وهاية المختص (٧٤/٣)، روضة الطالبين (٤٥٩/٥ - ٤٦٠/٥).

إبراهيم^(١) أنه قال يجوز الجمع بين تسع^(٢) لقوله تعالى: ﴿فَاتَّكِفُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ
 أَنْبَاءٍ مِّنِّي وَتُسَبِّحُ اللَّهَ﴾^(٣). قال: ولو اتوا للجمع، ولأن النبي ﷺ مات عن تسع^(٤)
 ودليلنا: ما روى عبد الله بن عمر أن عبلان بن سلمة الثقفي^(٥) أسلم وتحت
 عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ: ((أسلمك أربعا، وفارق سائرهن))^(٦) [وروي عن
 نوفل بن معاوية^(٧)] قال: أسلمت ونحوي خمس نسوة، فقال بي النبي ﷺ: ((أسلمك

(١) القاسم هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحبي الرسي، ولد سنة سبع ومانق، ويسب
 إليه القاسمية من الزيدية

انظر: تاريخ التراث العربي (٣/٣٢٨).

(٢) انظر الحبي (٤٧١/٩)، تبيين (١١٨/٩)، الحارثي الكبير (١٦٧/٩)، المجموع شرح لمهذب (١٣٧/١٦).
 (٣) سورة النساء، الآية: ٣.

(٤) انظر البيان (١١٨/٩)، الحارثي الكبير (١٦٧/٩)، المجموع شرح لمهذب (١٣٧/١٦)، الأم (٣٧٨/٦).
 (٥) هو عبلان بن سلمة الثقفي، حكيم جاهلي أدرك الإسلام، وهو الذي أسلم، ونحوه عشر نسوة،
 فأسلم معهن، فأمره ﷺ أن يتخار أربعا منهن، ويفارق سائرهن. كان أحد أشرف نقيب،
 ومقدميهن، وقد على كسرى، وله معه نحو عشرين، وكان شاعرا عسما ثوي آخر خلافه
 الفاروق رضي الله عنهما سنة ٣٢ هـ روى قصة إسلامه الترمذي، وابن ماجه، ومالك، وأحمد.
 انظر تخرید أسماء الصحابة (٣/٣)، تحسب الأسماء واللقاب (٤٩/٢)، الإصابة (١٨٦/٣)،
 الاستيعاب (٧٧/٣)

(٦) أخرجه الترمذي، وابن ماجه، ومالك، وأحمد.

انظر: عارضة الأحودي (٥٠/٦٠-٦١)، مس ابن ماجه (٦٢٨/١)، التلويح (٥٨٦/٢)، مسد
 أحمد (٤٤/٢).

(٧) هو: نوفل بن معاوية بن عروة بن صخر، السبلي، ثمر معاوية، صحابي، شهد فتح مكة، وهو أول
 مشاهديه، وشرل امنية، وتوفي بها أيام يزيد بن معاوية. روى عن النبي ﷺ، وروى عنه بكر بن عبد
 الرحمن بن الحارث، وعبد الرحمن بن مضع، وعروة بن مالك. قيل إنه عمر (١٢٠) سنة روى له
 البخاري، ومسلم، والسنائي.

انظر: تقريب التهذيب ص (٣٦١).

أربعاً مهن، وفارق واحدة مهن»^(١) [١١].

فأما الآية فالمراد بها التحجير بين الاثنين، والثلاث، والأربع، ولم يرد بذلك الجمع^(٢). ألا ترى قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْ أُنْزِلَ أَجِبَحَةٌ مِثْلِي وَتُلْكَتُ وَزُنْعٌ﴾^(٣)، ولم يرد به الجمع.

وأما الذي ذكره فكان مخصوصاً بذلك ألا ترى أنه جمع بين أربعة عشر امرأة، فثبت ما قلناه^(٤).

(١) أخرجه البيهقي والشافعي.

انظر: المسنن الكبرى (١٨٤/٢)، ترتيب مسند الشافعي (١٦/٢).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط، وكتب بمائش مخطوطاً، إلا لأنه غير واضح، وأثبت.

انظر: البيان (١١٩/٩)، الحاوي الكبير (١٦٧/٩)، المجموع شرح المذهب (١٣٧/١٦).

(٣) انظر: حاشي الكسبر (١٦٧/٩)، البيان (١١٩/٩-١٢٠)، الأم (٦٤٩/٥-٦٥٠)، (٣٧٧/٦).

(٤) المجموع شرح للمذهب (١٣٧/١٦)، للمذهب (٤٦/٢).

(٤) سورة طه، الآية ١٠.

(٥) انظر: تنقيح الحبير لابن حجر (١٤٠/٢)، المسنن الكبرى لبيهقي (٣٧، ٣٦/٧).

فصل

فأما العبد فلا يريد عني اثنتين^(١)، وروي ذلك عن عمر^(٢)، وعلي^(٣)، وعد
الرحمن بن عوف رضي الله عنهم^(٤). وروى قال عطاء وسليمان^(٥). وهو قول عامة
المفتهاء^(٦)، إلا ما حكى عن الزهري، وربيعة^(٧)،^(٨) ومالك^(٩)، وداود^(١٠)، وأبو
ثور^(١١) أنهم قالوا. يحل له أربعة لعموم الآية^(١٢)، ولأن هذا طريقه الشهوة وللعدة،

(١) بطر الأم (١١٤/٦)، المهدب (٤٦/٦)، البيان (١٢١/٩)، الخوازي الكبير (١٦٨/٩)، روضة
الطالبين (٤٦٠/٥).

(٢) بطر: ترتيب مسند الإمام الشافعي (٥٧/٢)، فقه الكوفي للبيهقي (١٥٨/٧)، الخوازي الكبير
(١٦٨/٩)، البيان (١٢١/٩)، المعنى (٤٧٣-٤٧٢/٩)، المهدب (٤٦/٢).

(٣) بطر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٤/٣)، الخوازي الكبير (١٦٨/٩)، البيان (١٢١/٩)، المهدب
(٤٦/٢)، المعنى (٤٧٣-٤٧٢/٩).

(٤) بطر: الخوازي الكبير (١٦٨/٩)، البيان (١٢١/٩)، المهدب (٤٦/٢)، المعنى (٤٧٣-٤٧٢/٩).

(٥) بطر: الخوازي كبير (١٦٨/٩)، البيان (١٢١/٩)، المعنى (٤٧٣-٤٧٢/٩).

(٦) بطر: الإصحاح عن معاني الإصحاح (١٢٤/٢)، المعنى (٤٧٣/٩)، الباب في شرح الكتاب
(١٥٧/٢)، الخوازي الكبير (١٦٨/٩).

(٧) بطر: الخوازي كبير (١٦٨/٩)، البيان (١٢١/٩)، الأم (٣٨١/٦)، المعنى (٤٧٣/٩).

(٨) بطر: مصنف عبد الرزاق (٢١٦/٩-٢١٩)، مصنف ابن أبي شيبة (٥٢٤/٣-٥٢٥)، سنن سعد
ابن منصور (٤٤٧/١-٤٤٨).

الخوازي كبير (١٦٨/٩)، الأم (٣٨١/٦)، البيان (١٢١/٩)، المعنى (٤٧٣/٩)، روضة الطالبين
(٤٦٠/٥).

(٩) بطر: بداية المجتهد ومناجاة الخصم (٧٤/٣)، النكاح في فقه أهل المدينة من (٢٤٥).

(١٠) بطر: المحلى لابن حزم (٤٤١/٩)، المعنى (٤٧٣/٩)، الخوازي الكبير (١٦٨/٩)، البيان (١٢١/٩)،
الأم (٣٨١/٦).

(١١) بطر: المعنى (٤٧٣/٩)، الخوازي الكبير (١٦٨/٩)، البيان (١٢١/٩)، الأم (٣٨١/٦)، المهدب
(٤٦/٢).

(١٢) وهي قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنْ نَبَأٍ مَتَى وَتَمَّتْ وَرُتِعَ﴾ [النساء، الآية ٣]

فاستوى فيه الحر والعبد، كالنأكل والملاذبة^(١).

ودليلنا: ما روى ليث بن أبي سليم^(٢) عن الحكم بن عتيبة^(٣) قال: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن لا يكبح أكثر من اثنين^(٤)
فأما الآية فامراد بها لأحرار؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٥)، أو
محصنها كذكره. ويضارق الكبح المأكل؛ لأنه مهي على انقضاء. ولهذا فارق
سبي ﷺ فيه الأمة بما دللناه فافترق فيه الحر والعبد، كالصلاحي والحدود^(٦)

(١) انظر: بذية المجهود ولهاية المقتصد (٧٤/٣)، اهني لاس حزم (٤٤١/٩)، انهي (٤٧٣/٩).

(٢) هو الليث بن أبي سليم بن ربيع. وقيل اسم أبيه نسي، صدوق خبط نجر، ولم يصر حديثه،
فترد. مات سنة (١٤٨هـ)، وروى به البخاري تعني، ومسلم، وأصحاب السنن
انظر طبقات ابن سعد (٢٤٣/٦)، اخرج وتعديل (١٧٧/٧)، قديم الكمال (١٤٥)، تهذيب
الشهيد (٤٦٥/٨-٤٦٨)، شذرات الذهب (٢٩٥/١).

(٣) هو لحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي، الكوفي، ثقة ثبت، فقيه، توفي سنة (١١٣هـ). وله كتب
وستون سنة، وروى له الجماعة.

انظر: طبقات ابن سعد (٣٣١/٦)، اخرج وتعديل (١٢٣/٣)، طبقات الشافعي (٨٢)،
تهذيب الكمال (٣١٦)، شذرات الذهب (٥١/١).

(٤) أخرجه البيهقي.

انظر: الحسن الكبير (١٥٨/٧).

(٥) سورة النساء الآية: ٣.

(٦) انظر الأم (٣٧٧/٦-٣٧٨-٣٧٩)، احادي الكبير (١٦٨/٩)، البيان (١٢١/٩).

٥٦- مسألة :

قال: فإذا فارق الأربع ثلاثا ثلاثا تزوج مكانهن في عدته^(١).

وجملة ذلك: أنه إذا تزوج امرأة حرم عليه أمهاتها على التأييد، وحرم عليه بنتها وأختها، وحالها، وعمتها تحريم جمع. وكذلك إذا تزوج بأربعة حرم عليه الخامسة تحريم جمع/. فإذا طلق المرأة نظرت، فإن كان طلاقا رجعيا لم يحل له أختها، ولا أربع سواها، وإن كان طلاقا بائنا، كنصقة قبل التدخول، والجمع، والثلاث، فإنه يحل له أختها، أو عمتها، أو خالتها، وأربع سواها^(٢).

وإن كدست المطلقة في العدة. وبه قال زيد بن ثابت^(٣)،^(٤) والزهري^(٥)، ومالك^(٦). وذهب طائفة إلى أنه لا يجوز له أن يتزوج بمن لا يحل الخلع بينها، وبينها حتى تقضي عدتها. روى ذلك عس علي وابن عباس. وبه قال

(١) تنمة للمسألة: لأن الله تعالى أحل لمن لا امرأة له أربعة.

انظر: مختصر المتن من (٢٢٥)، الأم (٣٧٩/٦).

(٢) انظر: الحاشي الكبير (١٦٩/٩)، الأم (٣٧٩/٦)، البيان (٢٤٥/٩-٢٤٦)، روضة الطالبين

(٤٥٦/٥)، المجموع شرح المهذب (٢١٣/١٦-٢١٤-٢٢٣).

(٣) هو زيد بن ثابت بن لؤي الأنصاري، الحجازي، أبو سعيد، وأبو حارث، صحابي مشهور، وهو من الراسخين في العلم. شهد أحداً وما بعدها، وروى عن رسول الله ﷺ ٩٢ حديثاً، جمع مصنف في عهد الصديق، وروى نسخة المعالم، يوم الترمذ، توفي سنة ٤٨ هـ. قال أبو هريرة: لما مات زيد، مات خير الأمة، روى له الجماعة.

انظر: الإصابة (٥٦١/١-٥٦٢)، أسد الغابة (٢٧٨/٢، ٢٧٩)، تعريب التهذيب من (١١٢).

(٤) ما جاء عن زيد بن ثابت بأنه إن أراد نكاح أختها أو أربعا سواها، وقد طلقها طلاقاً لا يملك رجوعها ليس به دس حتى تقضي عدة لطفقة أخرجها من الحسب، والجصاص.

انظر: الإشراف على مذاهب أهل العلم (٨٣/١)، أحكام القرآن (١٣٢/٢).

(٥) انظر: الحاشي الكبير (١٦٩/٩)، البيان (٢٤٦/٩)، روضة الطالبين (٤٥٦/٥)، المجموع شرح المهذب (٢٢٤/١٦).

(٦) انظر: بداية التمهيد (٧٥/٣)، الكافي في فقه أهل المدينة من (٢٤٥-٢٤٦).

الثوري^(١)، وأبو حيفة^(٢)، وأحمد^(٣).

واحتجوا: بأنما معتدة في حقه، قسم يمر له العقد على أختها كارجعية^(٤).
ودليس: أنها بائة منه، فجاز له العقد على أختها، كما لو طبقها قبل الدخول،
ريمارق الرجعية؛ لأن عقد السكاح [لم يقطع]^(٥)، وأحكامه باقية بتورثان، ويقع
طلاقه، ويصح طهاره. وإيلاؤه، بخلاف البائة^(٦).

-
- (١) نظر. ابن السمر في الإسراف (٨٣/١)، البيان (٢٤٦/٩)، الحاوي الكبير (١٧٠/٩)، روضة
الناس (٤٥٦/٥)، المجموع شرح المهذب (٢٢٤/١٦)، المعى (١٧٨/٩).
(٢) «نظر» مختصر الطحاوي ص (١٧٦)، القلوري ص (٦٨)، حجة الفقهاء (١٢٥/٢).
(٣) انظر. المعى (٤٧٨/٩)، الإصباح عن معاني الصحاح (١٢٥/٢).
(٤) «نظر»: القلوري ص (٦٨)، مختصر الضحاوي ص (١٧٦)، تحفة الفقهاء (١٢٥/٢)، المعى
(٤٧٨/٩)، الإصباح عن معاني الصحاح (١٢٥/٢).
(٥) ما بين المعنويين مشطوب عليها في المخطوط، والصواب ما أثبتته. انظر البيان (٢٤٦/٩).
(٦) انظر 'الحاوي الكبير' (١٧٠/٩)، البيان (٢٤٦/٩)، روضة الناصيين (٤٥٦/٥)، المجموع شرح
المهذب (٢٢٤/١٦).

فرع

قال في الإملاء: إذا كانت رجعية فقال: قد أقرت بانقضاء عتقها وأنكرت ذلك فالقول قولها، ونحب عليه السمعة، ويكون له أن يتزوج بأختها؛ لأن إقراره تضمن البيونة، فصارت بائنة^(١).

(١) انظر المحوي الكرم (١٧١/٩)، البيان (٢٤٦/٩). المصروع شرح المنهاج (٢٢٧/١٦)، روضة الطالبين (٤٥٦/٥).

٥٧- مسألة :

قال: ولو قتل المولى أمته أو قتلت نفسها فلا مهر لها^(١).
 وجملة ذلك: أن الشافعي - رحمه الله - نص على أن الأمة إذا قتلت نفسها، أو قتلها سيدها قبل الدخول بما سقط مهرها.
 وقال في موضع آخر: إذا قتلت أمة نفسها فلها المهر.^(٢)
 واختلف أصحابنا في ذلك على طريقتين.
 قال أبو العباس^(٣): المسألتان عنى قولين:
 أحدهما: إنه لا يسقط^(٤)؛ لأنها فرقة حصلت بالموت، فأشبه إذا ماتت حتف أنفها والثاني: يسقط؛ لأنها فرقة حصلت قبل الدخول بسبب من جهتها، فسقط مهرها، كما لو ارتدت^(٥).

ومن أصحابنا^(٦) من قال: إن الأمة يسقط مهرها، والخرة لا يسقط، وفرق بينهم بأن الخرة تكون مسلمة بالنعقد؛ لأنه لا يجوز لها المسافرة، والأمة لا تكون مسلمة؛ لأن سيدها المسافرة بها، وأن المقصود من كساح الخرة الموصنة [٣٦/٤]

(١) انظر: مختصر المرقبي ص (٢٢٥)، الحاوي الكبير (١٧٢/٩).

(٢) انظر: البيان (٤٠٦/٩)، الحاوي الكبير (١٧٢/٩)، معي المحتاج (٢١٨/٣)، المهذب (٥٨/٢)،

المجموع شرح المنهاج (١٦/٣٥٢-٣٥٠)، روضة الطالبين (٥١٩/٥)، الوجيز (٢٦/٢).

(٣) انظر: البيان (٤٠٦/٩)، الحاوي الكبير (١٧٢-١٧٣)، المهذب (٥٨/٢)، المجموع شرح

المهذب (١٦/٣٥٢-٣٥٠)، روضة الطالبين (٥٤٩/٥).

(٤) ذكر العمري بأن هذا القول هو الصحيح.

انظر: البيان (٤٠٦/٩).

(٥) انظر: البيان (٤٠٦/٩)، الحاوي الكبير (١٧٢-١٧٣)، المهذب (٥٨/٢)، المجموع شرح

المهذب (١٦/٣٥٢-٣٥٠)، روضة الطالبين (٥٤٩/٥).

(٦) أنكر أبي إسحاق المروري، وأبي سعيد الأصبهاني، وأبي حامد المروري

انظر: البيان (٤٠٦/٩)، الحاوي الكبير (١٧٢/٩).

دون الاستمتاع. بخلاف الأمة؛ لأنه لا يجوز أن يتزوج بها إلا بعد الحاجة، ولأن الحرية يعمم فيها الميراث، بخلاف الأمة. وهذه فروق صعيقة يلزم عليها إذا ارتدت الحرية^(١).
قال أبو إسحاق: لا تبين العرق بينهما، ويجب أن يسقط مهر الحرية والأمة جميعاً بالقتل^(٢).

إذا ثبت هذا، فقال أبو حيفة^(٣): إذا قتلها سيدها سقط مهرها، وإذا قتلت نفسها فقبه روايتان^(٤).

والحرية إذا قتلت نفسها لا يسقط مهرها؛ لأن المهر ما لها، فوجب أن يتقل إلى ورثتها بقتلها نفسها، كسائر أحوالها^(٥).

ودليلنا ما ذكرناه من أن العرق تعلقت بسبب من جهتها قبل الدخول، فأشبه الردة وقتل الأمة. وما قلنا عليه معارضة للصدوق؛ لأنه لم يوجد من جهتها ما يوجب إسقاطه، والميراث يستحقونه عنها، فكان بمنزلة إسقاطها إياه بسبب، وهي حية. هذا إذا كان قبل الدخول فأما إذا كان ذلك بعد الدخول، فإنه لا يسقط شيء من المهر؛ لأنه استقر بالدخول^(٦).

(١) انظر الحارثي الكبير (١٧٢/٩-١٧٣)، البيان (٤٠٦/٩)، المهذب (٥٨/٢)، المجموع شرح المهذب (٣٥٢-٣٥٠/١٦)، معي المختار (٢١٨/٢)، غرر وعمدة (٢٧٤/٣)، الوحيد (٢٦/٢).

(٢) انظر الحارثي الكبير (١٧٣/٩)، البيان (٤٠٦/٩)، المهذب (٥٨/٢)، المجموع شرح المهذب (٣٥٢-٣٥٠/١٦).

(٣) انظر شرح مع القدير (٢٧٦/٣)، الهداية شرح بداية المديني (٣٧٦/٣).

(٤) الرواية الأولى: يسقط مهرها.

الرواية الثانية: لا يسقط مهرها.

انظر شرح فتح القدير (٣٧٧/٣)، الهداية شرح بداية المديني (٣٧٧/٣).

(٥) انظر الحارثي الكبير (١٧٢/٩)، البيان (٤٠٦/٩)، المهذب (٥٨/٢)، المجموع شرح المهذب (٣٥٢/١٦)، روضة الطالبين (٥٤٩/٥)، معي المختار (٢١٨/٣)، الوحيد (٢٦/٢).

(٦) انظر الحارثي الكبير (١٧٢/٩)، البيان (٤٠٦/٩)، روضة الطالبين (٥٤٩/٥)، المجموع شرح المهذب (٣٥٢/١٦)، معي المختار (٢١٩/٣).

فصل

فأما إذا قتلها روح أو أجسي استقر مهرها، حرة كانت أو أمة^(١). وقال أبو سعيد الأصبهاني^(٢): إذا كست أمة سقط مهرها؛ لأن الأمة بمنزلة المتاع، فإذا تمت قبل القبض سقط مهرها.

وحكى بعض أصحابنا أنه يقول في الموت أيضا مثل ذلك. وهذا ليس بصحيح، لأن الأمة في أحكام النكاح كالحرية يصح طلاقها، وخصها، والظهار منها، وإيلاء، فلا يجري مجرى المتاع، فافتراقا^(٣).

(١) انظر الحاشية الكبرى (١٧٢/٩)، البيان (٤٠٦/٩)، المذهب (٥٨/٢)، المجموع شرح المذهب (٣٥٣/١٦)، روضة الطالبين (٥٤٩/٥ - ٥٥٠)، معني الخناز (٢١٨/٣ - ٢١٩)، فيولي وعمرة (٢٢٤/٣)، الوجيز (٢٦/٢).

(٢) انظر: الحاشية الكبرى (١٧٢/٩)، البيان (٤٠٦/٩)، المجموع شرح المذهب (٣٥٣/١٦)، روضة الطالبين (٥٤٩/٥ - ٥٥٠).

(٣) انظر: الحاشية الكبرى (١٧٢/٩)، البيان (٤٠٧/٩)، المجموع شرح المذهب (٣٥٣/١٦)، المذهب (٥٨/٢).

٥٨- مسألة :

قال: وإن باعها حيث لا يقدر عليها فلا مهر لها حتى يدفعها إليه^(١).

وجملة ذلك: أن الأمة المروجة يجوز بيعها؛ لما روي أن عائشة - رضي الله عنها - اشترت بريرة^(٢)، وكان لها روح، وأجار السبع النبي ﷺ^(٣)، ولأن يد الروح ليست حائلة؛ لأنه لا يجب التسليم إليه ليلاً ونهاراً^(٤)؛ بخلاف (عين) المستأجرة، حيث لا يجوز بيعها في أحد القولين^(٥).

إذا ثبت هذا، نظرت: فإن كان المشتري يريد السعر بها، أو كان بدوياً يريد أن يرجع إلى بديته، كان له المسافرة بها؛ لأن حق المالك للرقبة أكد من حق ثالث لسمعة، ولا يحكم الجمع بينهما، فقدمنا حق المالك.

ثم ينظر^(٦)؛ فإن كان الروح قد دخل بها فقد استقر المهر يجب عليه دفعه، وإن كان لم يدخل بها فلا يجب عليه دفعه؛ لأنه لم يتسلمها، وإن كان قد دفعه كان له

(١) انظر: مختصر القرن ٥ ص (٢٢٥).

(٢) هي: بريرة - بنت ملحان الموحدة، وكسر الراء، وإسكان التحيه، مرأة ثابة، فهذه تأييد، بريرة "قبيلة"، من المير، وهو لمر الأراك. قيل: اسم أمها صدرا، وأن له صحبة وقيل كانت بيضة وقيل قبيصة وقيل: حلبية، مولاة عائشة، كانت تخدمها قيل أن اشتريها، قيل كانت لعبة بن أبي لهب، وذكره بقي بن محمد هيس روى حديثاً واحداً عن رسول الله ﷺ.

انظر الإصباح (٢٥١/٤-٢٥٢)، الاستيعاب (٢٤٩/٤-٢٥٠)، طبقات ابن سعد (٢٥٦/٨-٢٦١)، شرح الزرقاني للموطأ (١٨٠/٣).

(٣) أخرجه عبد الرزاق والبخاري.

انظر مصنف عبد الرزاق (حديث رقم ١٠٨٠٤)، نصب الرأية للزبيدي (٢٨٧/٤).

(٤) انظر المحرر الكبير (١٧٣/٩)، البيان (٤٠٧/٩)، روضة الطالبين (٥٥٠/٥)، معي اعتاج (٢١٩/٣)، فتيوي وعميرة (٢٦٨/٣)، الوحر (٢٦٦/٢).

(٥) القول الثاني: يجوز بيعها.

انظر: المحوي كبير (١٧٣/٩)، البيان (٤٠٧/٩)، روضة الطالبين (٥٥٠/٥).

(٦) انظر: البيان (٤٠٧/٩)، فتيوي وعميرة (٢٧٤/٣).

استرجاعه، وأما إن لم يرد السعر بها فهو ماخيار، إن شاء سلمها إليه تسليمًا مطلقًا ليلًا، وهدرا، فيجب [لها] ^(١) المهر والسقعة، وإن شاء سلمها إليه ليلًا، فلا يجب تسليم المهر، ولا تجب السقعة. وإنما كان كذلك؛ لأن منفعة الاستخدام لم يملكها الروح بعقد السكاح، فهي باقية على ملئ السيد فله استيفائها ^(٢). هكذا ذكر الشيخ أبو حامد أنه لم يسلمها تسيما تاما لا يجب تسليم المهر ^(٣) وذكر القاضي أنه إذا سلمها وجب المهر. وهذا أصح؛ لأن تسليم الذي يمكن منه من الوطء قد حصل. ولو وطئ استقر المهر، ويفارق السقعة؛ لأنها لا تجب بتسليم واحد ^(٤).

وقال ابن أبي هريرة: يجب عليه من السقعة بقدر ما تسلم. وهذا قيس ^(٥).

قال أبو إسحاق: إذا كان عمنها ممكنا في بيت الروح مثل عمل التكك وما أشبهه ^(٦) سلمها إليه ليلًا وهدرا ^(٧).

قال الشيخ أبو حامد: فيه نظره؛ لأنه لا يتعين عليه استعمالها في عمل بعينه، فكيف يجب عليه التسليم. وهذا أصح ^(٨).

(١) كبت في المعطوط (هـ)، ويطامش (ها)، وهو انصواب. نظر: البيان (٤٠٧/٩).

(٢) انظر: الحارثي الكبير (١٧٣/٩ - ١٧٤)، البيان (٤٠٧/٩)، روضة الطالبين (٥٥٥/٥)، معي

المصحح (٢١٩/٣)

(٣) انظر: الحارثي الكبير (١٧٤/٩)، البيان (٤٠٨/٩)

(٤) انظر: الحارثي الكبير (١٧٥/٩)، البيان (٤٠٨/٩)

(٥) انظر: الحارثي الكبير (١٧٥/٩)، البيان (٤٠٨/٩)

(٦) كأنه ليد والنساجة، وما جرى مجراها من صنائع لذر

انظر: البيان (٤٠٨/٩).

(٧) انظر: الحارثي الكبير (١٧٥/٩)، البيان (٤٠٨/٩).

(٨) انظر: الحارثي الكبير (١٧٥/٩)، البيان (٤٠٨/٩).

فصل

المهر لا يخلو إما أن يكون سماه في العقد تسمية صحيحة، أو فاسدة، أو لم
يسم مهراً، فإن كان سماه تسمية صحيحة كان مستحقاً للبائع؛ لأنه وجب في
ملكه وما اكتسبه الأمة في ملك الدائع فهو له. وإن كان تسمية فاسدة لم يشت في
العقد، إلا أنه يشت بالعقد مهر انخل، ويكون أيضاً للبائع، وإن كانت مفوضة^(١)
لم يسمى لها مهراً، فقدّر المهر لها أو دخل بها قبل البيع، فالمهر أيضاً للبائع، وإن كان
حصل التقدير / أو الدخول بعد البيع فعليه وجهان:

أحدهما: للبائع.

والثاني: للمشتري^(٢).

وأصل هذين الوجهين القولان في المفوضة متى يجب لها المهر:

أحدهما: أنه يجب بالتقدير أو الدخول؛ لأن قل دنت لو طلقها لم يجب لها إلا للثقة^(٣)،

(١) الثوبوس في اللغة التسليم، يقال: فوضت أمري إلى فلان أي. سمعت أمري إليه، ووكلته. إل.
تدبيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَفْوِضْ أُمُورَكَ إِلَى اللَّهِ﴾ أي: استسلمت إليه.

قال الشاعر:

لا يصبح الناس فوضى لا سرة لهم ولا سرة إدا جهلهم سادوا
أي: لا يصلحون إذا كان أمرهم مفوضاً لا مدير لهم.

والثوبوس في الكاح أن تسبح المرأة نفسها بعد مهر فمن مع الكاح بغير ولي قال: امرأة
مفوضة، بفتح الراء ومن أحازره بعد ولي قال: مفوضة، بكسر الواو.

انظر التعريفات ص (٤٢٠)، اراهم في غريب ألفاظ الشافعي ص (٣٤١)، الحاوي الكبير
(٤٧٢/٩)، البهاق (٤٤٤/٩)، الشعر والسراء (٢٢٢/٩)، طبري وعمرة (٢٨٢/٣).

(٢) انظر الحاوي الكبير (١٧٤/٩)، البهاق (٣٢٤/٩)، الوجيز (٢٦/٢)، معي يحتاج (٢٦٩/٣).

(٣) الثقة من التمتع الاستماع، والفشيء يسع، ويسعها به عى ترويح الخلال في الدنيا والسعد، يقال
تمتع به أي أصاب منه، ولدتع كل شيء يتعم به، وأصله من قولهم: جئت ممتع طويل. ومثيب
بذلك لانماع المرأة بما يعطيها الرخص مفاى سمناعه بما بما دون الوطء، قال تعالى

ولو كان وجب المهر لتتصرف^(١).

والثاني: أن العقد ضمن مهرا يتقدر بانقرض، ولم يجب به^(٢). هكذا يحكي الشيخ أبو حامد^(٣).

والقاضي حكي^(٤): أنه وجب المهر بالعقد على أحد القويين. وإما حكي الشيخ أبو حامد ذلك لأنه لو وجب بالعقد لتتصرف بانقضاء، كالموضوعة المهر إلا أهما فلا يكون على هذا القول مهر للسيدة؛ لأن العقد تضمنه^(٥).

فإن قيل: كان ينبغي أن يكون للسيدة لأن سبب الوجوب هو العقد بكل حال وقد وجد في ملك السيد.

قيل: إلا أن نذي يستحق به حصل بعد زوال ملكه، ألا ترى أنه لو بيع شقص^(٦) من دار، ثم إن صاحب الباقي ياعه قيل أن يعين ببيع الشقص سقطت شيعته، وإن كان سبب الأحذنت في ملكه^(٧).

- ﴿وَتَكُونُ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٣٦]، أي أعطوه ما ينفع به. وهو مال يجب على الروح

دفعه لأمرائه بالمعركة في أحياء بطلان، ويسوي بهد خر وقعد، وانسلم والنمي، والعي والتغير.

انظر: الترمذيات ص (٣٥)، الصحاح (١٢٨٢/٣)، الخاوي الكبير (٤٧١/٩)، الأم (٤٤٦/٦)،

المهذب (٦٣/٢)، الزاهر في غريب الحفاظ الشافعي ص (٣٣٧).

(١) انظر: الخاوي الكبير (٤٧٨/٩)، البيان (٤٤٤/٩)، الوجيز (٣٣/٢)، المهذب (٦٠/٢)، المجموع

شرح للمهذب (٣٧٠/١٩).

(٢) انظر: الخاوي الكبير (٤٧٨/٩)، البيان (٤٤٤/٩)، الوجيز (٣٣/٢).

(٣) انظر: البيان (٤٤٤/٩)، المجموع شرح المهذب (٣٧٢/١٦).

(٤) انظر: البيان (٤٤٤/٩).

(٥) انظر: الخاوي الكبير (١٧٤/٩)، البيان (٤٤٤-٤٤٤/٣)، المهذب (٦٠/٢)، المجموع شرح

المهذب (٣٧٢-٣٧١/١٦).

(٦) الشخص: القطعة من الأرض، والمانعة والجره من الشيء.

انظر: الصحاح (١٠٤٣/٣)، الأم (٣٧٥/١١).

(٧) انظر: البيان (٤٤٤/٣)، المهذب (٦٠/٢)، المجموع شرح المهذب (٣٧٢/١٦).

فصل

إذا روجها ثم أجرها للخدمة جار، لأن مدد الخدمة معلوم، وليس يد بمسأكتها
في زمان الخدمة، فجار عقد الإجارة عليه^(١).

(١) انظر البيان (٤٠٢/٩)، روضة الطالبين (٢٦١/٤). الحاوي الكبير (١٧٥/٩)، المجموع شرح
المذهب (٤٠/١٦)

فصل

إذا روجها ثم أعتقها، فالنكاح بحاله، ويجب عليها التسليم الكامل^(١). وأما المهر فعلى ما مضى. كل موضع^(٢) قلنا: يكون لسيدها إذا باعها كذلك إذا أعتقها، وكل موضع قلنا: يكون للمشتري يكون ههنا^(٣).

(١) انظر: إحدوي الكبير (١٧٤/٩)، البياص (٣٢٤/٩)، روضة الطالبين (٥٥٠/٥).

(٢) أي: أن المهر إن جعلناه ببائع فهو للمتن. وحيث جعلناه للمشتري فهو للمعتبة.

انظر: إحدوي الكبير (١٧٤/٩)، البياص (٣٢٤/٩)، روضة الطالبين (٥٥٠/٥).

(٣) انظر: إحدوي الكبير (١٧٤/٩)، البياص (٣٢٤/٩)، روضة الطالبين (٥٤٠/٥)، الوجيز (٢٦/٢).

فُرع

قال ابن الحداد^(١)، إذا أعتق أمة له في حال مرضه لا يجوز ترويعها قبل صحته أو موته وخروجها من الثلث؛ لأن حريتها موقوفة على ذلك، ولا يصح أن يقع الكاح^(٢) كما قال الشافعي رحمه الله^(٣)، إذا أسلم وتحت امرأته في الشرك لا يجوز له أن يتزوج بأختها جوار أن تسلم قبل انقضاء عدتها.

وقال أبو العباس ابن مريج^(٤)،^(٥) يجوز؛ لأننا حكمنا بحريتها في الحال. ألا ترى أنها لو خرجت من الثلث/ بعد موته جاز ترويعها. وإن جاز أن يظهر على الميت دين.

قال القاضي أبو الطيب^(٦)، على قول ابن الحداد لا يورثها، ولا يحد قاذفها، وتكون هذه الأحكام موقوفة^(٧).

(١) وهو أيضا قول ابن اللبان، والقاضي أبي الطيب.

انظر: البيان (٢١٦/٨)، للهاج ص (١٥٨).

(٢) انظر البيان (٢١٦/٨)، الوجيز (٢٧٣/٢)، الشهاح ص (١٥٨).

(٣) انظر: الأم (١٢٢/٦).

(٤) أبو عباس بن مريج هو أبو العباس بن عمر بن مريج أحد أئمة الشافعية، ولد ببغداد سنة

(٢٤٩هـ)، كان يلقب بالبار الأكف، صنف نحو أربعمائة مصنف، منها: "الأقسام والخصال في

العروع"، و"الودائع بخصوص الشرائع"، و"الغريب بين الفري والشافعي" توفي سنة ٣٠٦هـ.

انظر الديباجة والهدية (١٢٩/١١)، مذكرات الحفاظ (٨١١/٣)، شعرات الشعب (٢٤٧/٢)، المنظم

(١٢٩/٦).

(٥) أيضا قال بذلك الشيخ أبو حامد وعامة الأصحاب.

انظر: البيان (٢١٧/٨).

(٦) وهو أيضا قول ابن اللبان وابن الحداد.

انظر: البيان (٢١٧/٨).

(٧) ذكر المعمراني أن القاضي أبي الفتح حكى في شرح (اللوديات) في موضع آخر عن ابن الحداد أنه يصح

انظر: البيان (٢١٧/٨).

فصل

حكى عن ابن عباس رضي الله عنه - أنه قال: بيع الأمة صلاحها^(١)

ووجهه: أنه قد تحدد عليها مثلث، فوجب أن يتفصح السكاح، كما لو سببت الأمة المزوجة^(٢).

وذليلها: حديث بريرة^(٣)، وابن عباس^(٤) رواه، وأنها بيعت ولها روح، فحبرها

(١) ذكر العمر في أن بيع الأمة لا يكون فيه طلاؤها، بل السكاح بحاله، ومن قال بذلك عمر وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم وأرضاهم - وعامة أهل العلم انظر: البيان (٣٢٠/٩).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور.

انظر: النس (١٩٤٧).

(٣) انظر: الأم (٣١٥/٦ - ٣١٦)، البيان (٣٢٠/٩)، فتاوى وعمدة ص (٢٦٨).

(٤) روى البخاري ومسلم عن نفسه عن عائشة رضي الله عنها - قالت: كان في بريرة ثلاث سبب: رد أمها، أن يبعها ويحترق، ولا يف. فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: (شترها، وأعتقها، فإن الولاء لمن أعتق) وعتقت، فحبرها التي ﷺ من زوجها، فحازرت نفسها، وكان الناس يتصدقون عندها، وقدى لها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: (هو عليها صدقة، رسا هذه) رواه البخاري في السكاح والطلاق، ومسلم في العتق ورواه لياقون كذلك في الطلاق خلا ليرمدي، فإنه أخرجه في الرضاع عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها.

انظر: فتح بارقي (٤٠٤/٩)، صحيح مسلم (١٤٦/١٠)، سنن أبي داود (٦٧٠/١)، سنن أبي داود مع حاشية لمسود (٢٣٧/٢)، تحفة الأحودي (٣١٧/٤)، نصب الرأية (٢٠٤/٣).

(٥) عن ابن عباس أن روح بريرة كان عبدا يقال له - معيت، كذا في نظر، إنه يتصرف خلفها يكي ويدومها بسبل على لحية فقال عليه السلام لعيسى يا عباس، ألا تعجب من حب معيت ببريرة ومن بغض بريرة مفتاناً فقال عليه السلام (لو راجعته؟) قالت يا رسول الله بأمرني؟ قال: (إعاً أب شعع) قالت: لا حاجة لي فيه

انظر: صحيح البخاري (٤٠٧/٣ - ٤٠٨).

النسي عليه السلام، ولو كان بيعها طلاقها لم يحترها، وحكاية هذا المنع عنه بعيدة مع روايته هذا الحديث. فأما النسي فإنه يرث ملث الحربي، فجار أن يرث نكاحه، والمسلم لا يرث ملكه إلا برصاه، ولم يرص بزوال ملكه عنه، فلا يرث بعض النسي^(١)

(١) انظر البيهقي (٣٢٠/٩)، الأم (٣١٥/٦-٣١٦)، فيروني وعميرة ص (٢٦٨)

٥٩- مسألة :

قال الشافعي رحمه الله^(١): ولو وضئ حارية ابنه فأولدها كان عليه مهرها وقيمتها^(٢).

وجملة ذلك: أن أمة الابن لا تحمل لأبيه أن يضأها، وإنما كان كذلك لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوهُمْ حَافِظُونَ أَيْهَا إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُمْ فَلَهُمْ عَذْرٌ مُّؤَمَّاةٌ﴾^(٣)، وليس هذه بروحة للأب، ولا ممنوعة له، ولأها حلال للابن، والمرح لا يكون حلالاً لائمه^(٤).

إذا ثبت هذا، فإن وطنها الأب بطرت: فإن لم تحمل منه فلا يحلو إما أن يكون قد وضئها ابنه قبل ذلك، أو لم يضأها^(٥).

فإن كان ما وطنها فلا حد عليه^(٦)؛ لقوله ﷺ: ((أنت ومالك لأبيك))^(٧). وهذا يوجب شبهة نه في ماله، وقال ﷺ: ((ادعوا الحدود بالشبهات))^(٨). وأما إن كان وطنها الابن فهل يجب عليه الخد وجهان.

(١) انظر الأم (٦١٦/٧)

(٢) انظر مختصر لمربي ص (٢٢٥)، الحاوي الكبير (١٧٥/٩)

(٣) سورة المؤمنون، الآية: ٥٥.

(٤) انظر الحاوي الكبير (١٧٥/٩)، البدن (٢٦٩/٩)، التوجيه (٢٦/٢)، روضة الطالبين (٥٣٩/٥)، المذهب (٤٥/٢)، معي المختار (٢١٣/٣)، المجموع شرح المذهب (٢٣٨/١٦)

(٥) انظر الحاوي الكبير (١٧٦/٩-١٧٧)، التوجيه (٢٦/٢)، روضة الطالبين (٥٣٩/٥)، المذهب (٤٥/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٣٨/١٦).

(٦) انظر الحاوي الكبير (١٧٦/٩-١٧٧)، التوجيه (٢٦/٢)، روضة الطالبين (٥٣٩/٥)، نهاية المحتار (٣٢٦/٦-٣٢٧)، تحفة المحتار (٣٦٥/٧)

(٧) أخرجه أبو داود وابن ماجه.

انظر: مسن أبي داود (٢٨٩/٣)، مسن ابن ماجه (٧٦٩/٢).

(٨) الحديث سبق ترجمته ص (٤٦).

أحدهما: يجب الحذف؛ لأنها محرمة على التأيد عليه، ولا يجوز أن يعقده^(١)، فلا شبهة له فيها^(٢).

والثاني: لا حد عليه لما ذكرناه من شبهته في مال ابنه، ولأنه يجب عليه إعماؤه في الخيمة ورب لم يكن بها^(٣)، أياك إن لم يكن الابن قد وطئها

وأما المهر فإنه واجب عليه ما لم يوجب الحذف؛ لأن كل وطء سقط فيه الحد للشبهة وجب فيه المهر كالموطء في السكاح الفاسد، وكل موضع وجب المهر وسقط الحد حرمت على الابن على التأيد، ولا يجب على الأب قيمتها للابن؛ لأن التحريم لا ينافي ملكها^(٤).

قال الشافعي رحمه الله^(٥): كما لو كنت له روجة فأرسلت أمته حرمت عليه، ولا يجب عليها قيمتها؛ لأن منكه عليها باق، وتصره فيها باعد. فأما إذا أحلها فحكم الحد والمهر على ما مضى^(٦)، وبقي الكلام في الاستيلاء وقيمتها وقيمة الولد، فأما الاستيلاء فهذا الولد حر فهل تصر أم ولد؟ فيه قولان:

(١) لإعماؤه، بماله: عوف عن الحرام، بعدت عما، وعفاؤه، وعفاؤه أي كفت عن التهورات أو من كمن شيء، وغلب من حفظ المرح بما لا يحل.

نظر الصحاح (٤/١٤٠٥)، البيان (١١/٢٦٢)، لطبع عن الفاظ المصنف (٣٢٢/١)، روضة الطالبيين (٥/٥٤٦).

(٢) انظر حواشي الكمر (٩/١٧٦-١٧٧)، حاشية المحتاج (٦/٣٢٦-٣٢٧)، روضة الطالبيين (٥/٥٣٩)، تحفة المحتاج (٧/٣٦٥).

(٣) انظر الحواشي للكمر (٩/١٧٦-١٧٧)، حاشية المحتاج (٦/٣٢٦-٣٢٧)، روضة الطالبيين (٥/٥٣٩)، تحفة المحتاج (٧/٣٦٥)، المهذب (٢/٤٥١)، المجموع شرح المهذب (١٦/٢٢٨).

(٤) انظر حواشي الكمر (٩/١٧٦)، حاشية المحتاج (٦/٣٢٦)، روضة الطالبيين (٥/٥٣٩-٥٤٠)، المحتاج (١٠١)، الوجيز (٢/٢٦)، مفتي المحتاج (٣/٢١٣).

(٥) انظر الأم (٧/٦١٧).

(٦) سبق ذكره (ص ٢٠٩).

قال: هاهنا تصير أم ولد^(١) ^(٢) وبه قال أبو حنيفة^(٣).

وقال في الدعوى^(٤) والبيات^(٥): لا تصير أم ولد. وبه قال المروزي^(٦).

ووجهه: أنها علفت في غير ملكه فأشبهه وطء الأمة بالسكاح^(٧).

وقال المروزي^(٨): ولأن الأب لو وطئ جارية ابنه سكاح، وأحلها لم تصير أم

ولد، فإذا وطئها وطء حراماً أولى أن لا تصير أم ولد.

قال^(٩): ولأن أحد الشريكين لو وطئ الجارية المشتركة وأحلها وهو

(١) وهو اختيار الربيع ومهر أصحابنا موجهه هو أنه لما حل به ولها بشبهة ذلك، كسحقها به في الثالث وجب أن تصير له أم ولد شبهة المثلث، كما تصير له أم ولد باسكاح.

انظر: إحصائي الكبير (١٧٩/٩).

(٢) انظر: إحصائي الكبير (١٧٩/٩)، حاشية البحر المحمدي على المنهاج (٣٩٨/٣-٣٩٩)، الوجيز (٢٦/٢)، المنهاج ص (١٠١)، حاشية المنهاج (٣٢٦/٦-٣٢٧)، روضة الطالبين (٥٤٠/٥).

(٣) انظر: شرح فتح القدير (٣٨٤/٣).

(٤) الدعوى لغة الطلب والتمني، وبه قوله يعني ﴿وَلَكُمْ مَا يَدْعُونَ بِهَا﴾، [سورة يس: الآية ٥٧]، وأنها للثامث، ويجمع على دعاوي = منتهى ثروتي = ودعاوي، كسرها

وشرعاً؛ إحصار بحق له على غيره هذا الحكم.

انظر: التعريفات ص (١٠٩)، المطبوع على ألباط المنع ص (٤٠٣)، معي المنهاج (٤٦٦/٤)، حاشية المحتج (٣٣٣/٨)، البيان (١٥٣/٣).

(٥) البيات جمع بية وهم الشهود. وسواء بذلك لأهم يظهر من حلف ويوضحونه بعد حمله، من كان الشيء إذا ظهر، وأبنته أي: أظهرته. ونحوه في: وصح.

انظر: المطبوع على ألباط المنع ص (٤٠٣)، المنهاج (٢٠٨٣/٥)، البيان (١٥٣/١٣).

(٦) انظر: الأم (٦١٨/٧).

(٧) مختصر المروزي ص (٢٢٥).

(٨) انظر: إحصائي الكبير (١٧٩/٩)، البيان (٢٦٩/٩)، الوجيز (٢٦/٢)، المنهاج ص (١٠١)، حاشية المحتج (٣٢٦/٦-٣٢٧)، روضة الطالبين (٥٤٠/٥).

(٩) انظر: مختصر المروزي ص (٢٢٥).

(١٠) انظر: مختصر المروزي ص (٢٢٥).

معسر^(١) لم تنصر نصبت شريكه أم ولد، وقد صادف وضوءه منك، فهذه أولى.

ووجه الأول: أنها علقت منه بحر بحق الملك فوجب أن تنصر أم ولد كأنوطء في ملكه. ويعارض الزوجة، لأنها حملت مملوك. فأنما ما ذكره المؤلف من الأب إذا تروج بأمة ابنه فمن أصحابنا من قال^(٢): لا يتصور هذه الممثلة؛ لأن الابن يجب عليه أن يعف أباها، فلا يجوز للأب أن يتزوج بأمة ابنه لوجود انطواء به.

ومعهم من قال. يتصور إذا كان للابن أمة يحتاج إليها لخدمته لا غنى له عنها، ولا يملك ما يعف به الأب؛ فإنه يجوز أن يزوجها منه، إلا أنها لا تنصر أم ولد^(٣). وكذلك إذا كان لأب صحيحاً، فعلى أحد القولين^(٤) لا تجب بعفته على ابنه، ولا عفاؤه، فيجوز أن يزوج أمته. والفرق بينهما أن في هذه المسألة كون الولد رقيقاً، وفي مسائلنا يكون حراً لحق الملك.

فإن قل: شبهة الملك قائمة في الأمة وإن كانت زوجة.

فجاء: إذا اجتمع الكاح مع الشبهة يصل حكم شبهة الملك/ وكان واطناً [٢/٣٩] بالكاح؛ لأنه أمر مباح معلوم، وإذا لم يكن بينهما كاح كان وطؤه بالشبهة الرجاءة إلى الملك فافترقا^(٥).

(١) المعسر، من المعسر ضد البر، وهو لصي، والشدة، والصعوبة. وفيه قيل للمعسر: عسر

انظر: لسان العرب (٥/٦٣٣)، المصباح للنور ص (٤٠٩).

(٢) انظر: الحارثي الكبير (٩/١٧٩)، الوجيز (٢/٢٦)، روضة الطالبين (٥/٥٤٠)، مهذب (٢/٤٥)، معني المحتاج (٣/٢١٣).

(٣) انظر: الحارثي الكبير (٩/١٨٠)، معني محتاج (٢/٢١٤)، روضة الطالبين (٥/٥٤٤).

(٤) القول الأول: تنصر أم ولد.

القول الثاني: لا تنصر أم ولد.

انظر: الحارثي الكبير (٩/١٧٩-١٨٠)، الوجيز (٢/٢٦)، معني المحتاج (٣/٢١٣-٢١٤)، روضة الطالبين (٥/٥٤٠).

(٥) انظر: الحارثي الكبير (٩/١٨٠)، معني المحتاج (٢/٢١٤)، روضة الطالبين (٥/٥٤٤).

وأما أحد الشريكين إذا كان معسرا وأحيل، فإن الاستيلاء لا يسري، لأن
التقوم إنما ثبت لإزالة الضرر عن الشريك؛ لأن نصيبه يقص بذلك، فإذا كان
معسرا ففي التقوم ضرورة فلم يقوم^(١).

إذا ثبت هذا، فإن قلنا: تصير أم ولد وجب على الأب قيمتها للابن؛ لأنه
قد زال ملكه عنها، ولا يجب عليه قيمة الولد؛ لأنها وضعه في مكانه^(٢).

وإذا قلنا: لا تصير أم ولد قال أصحابنا^(٣): يجب على الأب قيمتها للابن
لأنه بالإحبال حال بينه وبينها، فلا يمكن للابن التصرف فيها؛ لأنه لا يجوز له بيعها
مع الولد، ولا يمكن بيعها، واستثناء حملها، كما إذا غصبه^(٤) شيئا فأبق^(٥) منه. وإذا
وضعت وجب عليه رد القيمة؛ لأن الحيلولة قد زالت، ويجب على الأب قيمة
الولد؛ لأنه أتلّف رقه عليه، وتقوم حال النوصع؛ لأنه أول حال إمكان التقوم^(٦).

(١) انظر: الحارثي الكبير (١٨٠/٩)، الوجيز (٢٦/٢)، معي المحتاج (٢١٣/٣-٢١٤).

(٢) انظر: الحارثي الكبير (١٨١/٩)، معي المحتاج (٢١٣/٣-٢١٤)، روضة الطالبين (٥٤٤/٥).

(٣) أمثال الشيخ أبي حامد، والمراقبة، والشيخ أبي عبي، والنعوي، وغيرهم.

انظر: روضة الطالبين (٥٤٤/٥).

(٤) المصنف حصر عصب الشيء بعصه - بكسر الصاد - غصا، ومذلوله لغة وشرعا الاستيلاء على
حق الغير علما وقهرا.

انظر: الصحاح (١٩٤/١)، لسان العرب (٦٤٨/١)، المصباح بسير ص (١٧٠).

(٥) أنق: إبقى حارب، أنق العبد، بأن إبقا، فهو أنق، عن الجوهري فإن من الأزهري أنق هو
هروب العبد من سيده.

انظر: المصباح بسير (٦/١)، المظلع عني ألقط المنع ص (٢٣٠)، الصحاح (١٤٤٥/٤).

(٦) انظر: الحارثي الكبير (١٨١/٩)، معي المحتاج (٢١٣/٣-٢١٤)، روضة الطالبين (٥٤٤/٥).

فرع

قال ابن الخلد: إذا تزوج رجل أمة بوجود الشرطين فيه، ثم اشتراها ابنه لم يفسخ النكاح؛ لأن شرائط نكاح الأمة تعتبر في ابتداء انعقد دون استدامته، ولهذا لو وجد أطول بعد أن تزوج بها لم يفسخ النكاح^(١).

قال ابن الخلد: قد نص الشافعي رحمه الله على أن الأب لا يتزوج حارية ابنه^(٢). وقد ذكرناه^(٣).

(١) انظر البينان (٢٦٩/٩)، الحاروي الكبير (١٧٥/٩)، روضة الطالبين (٥٣٩/٥)، مسمى النكاح

(٢١٣/٣)

(٢) انظر البينان (٢٦٩/٩)، الحاروي الكبير (١٧٥/٩)، روضة الطالبين (٥٣٩/٥)

(٣) سبق ذكره ص ٢٥٩.

فصل

إذا وطئ الابن حارية أبيه فإنه يجب عليه أخذ إذا كان عاكاً بالتحريم؛ لأنه لا شبهة له في ذلك، لا من حيث الملك، ولا يجب على الأب إعافه. ويفارق إذا سرق مال أبيه حيث قلنا: لا يجب عليه القطع؛ لأن مقتته يجب على الأب، كما يجب نفقة الأب عليه بخلاف الإعفاف^(١).

(١) انظر: الحاوي الكسر (١٨٢/٩-١٨٣)، لبيان (٢٦٩/٩)، الوجيز (٢٦/٢)، معني المساج (٢١٤/٣)، روضة الطالبين (٥٤٤/٥).

فصل

قال في الدعوى والبيّنات^(١)، على الابن أن يعفّ أباه.

وقال ابن خيران: للشافعي رحمه الله - قول آخر: إنه ليس على الابن أن

يعفّ أباه^(٢)، ففي المسألة قولان:

أحدهما: ليس عليه ذلك، وبه قال أبو حنيفة^(٣).

ووجهه: أن ذلك من الملاد فلا يجب على الابن للأب كالحوي. ألا ترى أنه

لا يجب على الابن لأمه، ولا على الأب لابنه^(٤).

ودليلنا، أن ذلك مما تدعو حاجته إليه، ويستتصر بعقده، فمزمع له، كالشفقة

والكسوة، ولا يشبه الحوي؛ لأنه لا يستتصر بعقدها، وإنما يشبه الطعام والإدام.

ويعرق لأم؛ لأنها لا تحتاج في لسكاح إلى الابن؛ لأن المهر يجب لها، ولا يشبه

الأب لابن؛ لأن الأب أكد حرمة، ولهذا يقاد بالأب، ولا يقاد لأب به^(٥).

(١) انظر: الأم (٦١٦/٧).

(٢) انظر روضة الطالبين (٥٤٥/٥)، المجموع شرح المهذب (٢٤٠/١٦)، معني المحتاج (٢١١/٣)،

المرح الرمدح ص (٣٨٥-٣٨٦)، النجوير (٢٦/٢)، خوي الكير (١٨٣/٩).

(٣) انظر شرح الدر امحار (٣٦٦/١)، الفتاوى الهندية (٥٦٥/١).

(٤) انظر روضة الطالبين (٥٤٥/٥)، المحاوي الكير (١٨٣/٩)، شرح انسر المختار (٣٦٦/١)،

الفتاوى الهندية (٥٦٥/١).

(٥) انظر روضة الطالبين (٥٤٥/٥)، المجموع شرح المهذب (٢٤٠/١٦)، معني المحتاج (٢١١/٣)،

المحاوي الكير (١٨٣/٩-١٨٤).

فصل

إذا ثبت هذا، فإن الإعفاف يجب لكل من يجب له النفقة من الآباء والأجداد من قبل الأب، ومن قبل الأم. فإذا اجتمع جد من قبل الأب وجد من قبل الأم في درجة واحدة وجب إعفافهما، فإن لم يقدر إلا على إعفاف أحدهما قدم الجدة من الأب؛ لأنه يسفر بالتعصيب^(١). فون كان الذي من قبل الأم أقرب، قال الشيخ أبو حامد^(٢): الذي يحكى أن يكونا سوء وفيه نظر؛ لأن الجد من قبل الأب له تعصيب، فقدم كما قدم في الميراث.

(١) انظر لوجه (٢٦/٢)، روضة الطالبين (٥٤٥/٥)، السراج المبرح ص (٣٨٤ ٣٨٥)، معي

نجاح (٢١١/٣). إياها النجاح (٣٢٢/٦)، الحواشي الكبير (١٨٤/٩)

(٢) انظر الحواشي الكبير (١٨٥/٩)، روضة الطالبين (٥٤٥/٥)، معي النجاح (٢١١/٣)

فصل

إذا وجب عليه لإعفاف ولأبى محير: إن شاء ملكه أمة، أو اشترى له بإدائه أمة، أو يدفع إليه ما يشترى به أمة، أو روجه بإدائه، أو دفع إليه المهر بتزوج أي: هذا فعل كان له ولم يكن لأب أن يتحير عنه، إلا أن تكون كثيرة أو قبيحة لا استمتاع فيها، ولا يجوز أن يسبه أمته، بل يملكه إياها إذا كان الأب لم يطأها، وتجب عليه بصفته، ونفقتها. فإن ملكه أمة أو دفع إليه ثمنها أو مهر بتزوج به وأيسر^(١)، لأب لم يكن له استرجاع شيء من ذلك؛ لأنه دفعه إليه في حال وجوبه عليه^(٢). وإن روجه أو ملكه أمة فطلق الروجة أو أعتق الأمة لم يكن عليه أن يروجه ثانياً؛ لأنه فوت ذلك على نفسه بفعله^(٣).

وإن ماتت الروجة أو الأمة وجب عليه إعفائه ثانياً؛ لأنه لا يصح في نفوتها ذلك^(٤). وحكى الشيخ أبو حامد: أن من أصحابنا من قال^(٥): لا يلزمه أيضاً؛ لأنه إنما يجب عليه الإعفاف مرة واحدة، وقد فعل. / والأول أصح.

(١) اليسر يعني اليسر، واليسر: ضد للصور، واليسر السهل.

انظر مسند العرب (٢٩٥/٥)، لغاتوس المخطوط (١٦٩/٢)، الصحاح (٨٥٧/٢).

(٢) انظر الحاوي الكبير (١٨٦/٩)، روضة الطالبين (٥٤٦/٥)، الوجيز (٢٦/٢)، معني المحتاج (٢١٢/٣)، غايه المحتاج (٣٢٤/٦)، السراج لموهاج ص (٣٨٥).

(٣) أما إن كان طلاقه وإعفائه بمنزلة كان أمسح برده أو رصاع، ففيه وجهان:

١ - وجب تجديد الإعفاف، كما لو دفع إليه نفقة، فسقط عنه.

٢ - لا يجب تجديد الإعفاف.

والصحيح الأول.

انظر مسند العرب الكبير (١٨٦/٩)، روضة الطالبين (٥٤٧/٥)، الوجيز (٢٦/٢)، معني المحتاج (٢١٢/٣)، غايه المحتاج (٣٢٤/٦).

(٤) انظر الحاوي الكبير (١٨٦/٩)، روضة الطالبين (٥٤٧/٥)، الوجيز (٢٦/٢)، معني المحتاج (٢١٢/٣).

(٥) انظر الحاوي الكبير (١٨٦/٩)، روضة الطالبين (٥٤٧/٥)، معني المحتاج (٢١٢/٣)، غايه المحتاج (٣٢٤/٦).

٦٠ - مسألة :

قال الشافعي رحمه الله^(١): قال الله تعالى: ﴿وَلَّذِينَ هُمْ بِأَرْوَاحِهِمْ فَتُخَذَّ لَهُمْ عَمَلٌ﴾، وفي ذلك دليل على أن العبد لا يملكون^(٢).

وجملة ذلك: أن في العبد هل يملك إذا ملكه سيده قولين، ذكرناهما في البيوع، وذكرنا فائدة القولين، وما يترتب على القولين ما وضعه العبد بالملك.

فإذا قلنا: به إد، ملكه لا يملك؛ فإنه لا يجوز أن يظن أن يملك اليمين محال^(٣).

وإن قلنا: إنه إذا ملكه منك، فإذا ملكه أمة وأذن له في وطنها حار، لأنه وإن كان العبد قد ملكها فقد تعلق بها حق السيد؛ لأن له أن يترعها من يده، لا يفسح عقد. وهذا ليس بمعد أن يتصرف فيما ملكه إياه ببيع، ولا هبة إلا بإذنه^(٤).

فأما إد كان العبد يصفه حر، ويصفه مملوك، فممن يصفه الحر أمة، فإنه يملكها ملكا صحيحا^(٥)، وهل له وطؤها؟ قال الشافعي رحمه الله^(٦): ولا يتمرى العبد، ولا من لم تكمل فيه الحرية^(٧).

وذكر الشيخ أبو حامد: أن ذلك على القولين:

(١) انظر: الأم (١١٨/٦).

(٢) سورة المؤمنون، الآيتين: ٥٥، ٦.

(٣) انظر: الأم (١١٨/٦)، مختصر المرقى ص (٢٢٥).

(٤) هذا القول في المحمد.

نظر الحارثي كبير (١٨٧/٩)، الأم (١١٨/٦)، روضة الطالبين (٥٥٦/٥-٥٥٧).

(٥) هذا القول في المذنب انظر الحارثي الكبير (١٨٧/٩)، الأم (١١٨/٦)، روضة الطالبين (٥٥٦/٥-٥٥٧).

(٥٥٧)

(٦) انظر الحارثي الكبير (١٨٨/٩)، الأم (١١٨/٦-١١٩)، البيان (٢١٩/٩).

(٧) انظر: الأم (١١٨/٦).

(٨) انظر: الحارثي الكبير (١٨٨/٩)، الأم (١١٨/٦)، مختصر المرقى ص (٢٢٥).

إن قلنا: لا يملك العبد لم يكن له أن يطاء، وإن أدن فيه السيد؛ لأن الوطاء لا يتبعص.

وإن قلنا: يملك لم يكن له وطؤها بما فيه من خرية؛ لأن الوطاء لا يتبعص بل إن أدن السيد فيه حار؛ لأنه يجوز أن يأتى لنقص فيضا. وهذا أولى^(١). وهذا فيه نظر؛ لأن السيد لا حق له في الأمة الموطوعة. فأما ما في العبد من الرق فإنه يبعه من استيفاء ما يمكنه بصفه الحر، كما يجوز أن يتصرف، ويأكل ما يمكنه بصفه الحر وإن كان يأكل ويتصرف بجميع بدنه^(٢).

(١) انظر الحارثي الكبير (١٨٧/٩-١٨٨)، الأم (١١٩ ١١٨/٦)، البيان (٢١٩/٩-٢٢٠).

(٢) انظر الحارثي الكبير (١٨٧/٩-١٨٨)، البيان (٢٦٠/٩)، الأم (١١٨/٦-١١٩).

٦١- مسألة :

قال: ولا يصح نكاح حامل من زنا، وأحب أن تمسك حتى تضع^(١).
وجملة ذلك. أن المرأة إذا حملت من الرما يجوز نكاحها، إلا أنه يستحب أن لا يتزوجها حتى تضع^(٢).
وعن أبي حنيفة روايتان:
أحدهما: مثل ذلك.
والأخرى: لا يجوز له أن يتزوجها^(٣). وهو مذهب مالك^(٤)، وأبي يوسف^(٥)،
وأحمد^(٦).

وتعلقوا بأن هذه حامس من غيره، فلا يجوز له/ نكاحها، كالموطوءة بشبهة. [٤٠/١١١]
ودليلنا: أنه وطء لا يتعلق به حقوق النسب، فلا يحرم النكاح، كما لو لم
تحمل. وبخالف الموطوءة بشبهة؛ فإنها لو لم تحمل لم يحرم نكاحها، لأن النسب فيه
يلحق^(٧).
وأما أحمد فإنه يوجب عليها أن تعتد وإن لم تكن حاملا، فيقول: هذا وطء لا
تصبر به قرشا، ولا يوجب العدة كوطء الصغيرة، وإدخاها الأصغر^(٨).

(١) نظر مختصر المربي ص (٢٢٥-٢٢٦)، الحارثي الكبير (١٨٨/٩)

(٢) نظر الحارثي الكبير (١٨٨/٩)، البيان (٢٥٤/٤)، المهذب (٤٣/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٥٤/١٦)

(٣) انظر البحر الرائق (٥٩/٣)، رد المحتار على الدر المختار (٢٩/٢)، سبيل المفتاح (١٠٦/٢)

(٤) انظر بداية الجهد ونهاية المتصدد (٦٢/٣)، الكافي في فقه أهل السنة ص (٢٤٤)

(٥) انظر فتح القدير (٢٠٩/٣)، البحر الرائق (٩٩/٣).

(٦) نظر شرح منتهى الإرادات (٢٨/٣)، كشاف الغمغ (٧٨/٥).

(٧) نظر الحارثي الكبير (١٨٨/٩)، البيان (٢٥٤/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٥٤/١٦)

(٨) انظر: المغني (٥٢٦/٩)، شرح منتهى الإرادات (٢٨/٣).

٦٢- مسألة :

قال: وقال رجل لابي سفيان: ((إن امرأتي لا ترد يد لأمس^(١))). فقال له: طلقها.
 فقال: إني أحبها. فقال: أمسكها^(٢))).^(٣)
 وجملة ذلك: أن امرأه الرجل إذا ردت لا تحرم على زوجها، ولا يمسح
 بكاحها^(٤). روي عن علي بن رضى الله عنه - أنه قال: تبين من زوجها^(٥). وإليه
 ذهب الحسن البصري^(٦).
 واحتج بما: بأن الروح إذا قددها، ولا عنها يانت منه؛ لأنه حقق عبثها الرأى،
 فدل على أن الرأى يبينها^(٧).

(١) قال ابن حجر: وقد احتج العلماء في معنى قوله ((لا ترد يد لأمس))، فبين معناه الفجور،
 وأما لا يمنع من بطلان معناه الفاحشة وهذا قال أبو عبيد جلال، والنسائي، وابن الأعرابي،
 والخطيب، والقرافي، والنووي. وقيل: معناه: فتيلير.
 والظاهر أن قوله ((لا ترد يد لأمس))، إنما لا يمنع من عبثه ليتلذذ بتمسكها، ولو كفى عن
 الجماع بعد قددها، أو أن زوجها فهم من حدثا إنما لا يمنع من أراد معها الفاحشة، لا أن دنت وقع
 منها.

انظر: تلخيص الحبير (٢٢٦/٣)

(٢) أخرجه أبو داود والبيهقي والشافعي.

انظر: مس أبي داود (٥٤١/٢ - ٥٤٢)، مس النكوى (١٥٥/٧)، ترتيب المسد (٣٧/٢).

(٣) انصر: مختصر المزني ص (٢٢٦)، الأم (٢٩/٦ - ٣٠).

(٤) انصر: بروي الكبير (١٩٠/٩)، البيان (٢٥٨/٩)، الأم (٢٩/٦ - ٣٠)، المنهاج (٤٣/٢)، المجموع

شرح المنهاج (٢٢٠/١٦)

(٥) أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة.

انظر: السنن الكبرى (٨٥٦/٧)، مصنف لابن أبي شيبة (٣٦٠/٣، ٣٦٢)

(٦) أخرجه البيهقي.

انظر: السنن الكبرى (١٥٥/٧).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (١٩٠/٩)، البيان (٢٥٨/٩)، المجموع شرح المنهاج (٢٢١/١٦).

ودليلنا: أنه إذا ادعى أنها ربت لا تبي بدلتك، ولو كان معنى يوجب السيوة
 حصلت باعترااف الروح به كالرصاع. وأما النعان فإنه يوجب السيوة دون (الزنا.
 ألا ترى أنها إذا لاعت هي أيضا فقد قابلته، ولم يثبت عليها الرنا والمرقة واقعة^(١).

(١) انظر مسعودي الكبير (١٩٠/٩)، البيان (٢٥٨/٩)، مجموع شرح التلهدب (٢٢١/١٦)، الأم (٣٠/٦)
 - (٣١)، للتهدب (٤٣/٢).

فصل

إد ربا بامرأة جاز له أن يتروح بها ولا يكرهها^(١)
 وقال قتادة^(٢) وأحمد^(٣) وإسحاق وأبو عبيد^(٤): لا يجوز إلا أن يتوبا ما روى
 أن مرثدا^(٥) كان أسلم، فدخل مكة فرأى بها امرأة فاجرة يقال لها: عاق، فدعته
 إلى نفسها، فنه يجيها، فلما قدم المدينة سأل رسول الله ﷺ فقال له: أنكح عاق؟
 فلم يجبه، فترج قوله تعالى: ﴿الرَّأْي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا
 إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(٦)، فاستدعاه رسول الله ﷺ، وتلا عليه الآية، وقال:
 لا تنكحها^(٧).

ودليلنا: ما روي أن عمر - رضي الله عنه - صرب رجلا وامرأة في الربا،
 وحرص أن يجمع بينهما^(٨).

(١) انظر: مصر الأم (٢٨/٦)، ٣٨٤. الحارثي الكبير (١٨٨/٩)، ١٨٩. البيان (٢٥٤/٩-٢٥٥)،
 المهذب (٤٣/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٢١/١٦).

(٢) انظر النجدي (٥٦٢/٩)، حاشية الروض المربع (٣٠٢/٦)، الحارثي الكبير (١٨٩/٩).

(٣) انظر: النجدي (٥٦٢/٩)، الإصباح عن معاني الصحاح (١٢٤/٢)، الروض المربع ص (٤٠٣).

(٤) انظر: النجدي (٥٦٢/٩)، حاشية الروض المربع (٣٠٢/٦)، الحارثي الكبير (١٨٩/٩).

(٥) هو مرثد بن أبي مرثد الصوي، صحابي، باري، استشهد في عهد ﷺ في غزوة الربيع مع عاصم
 ابن ثابت في صفر سنة ٤هـ، وقد سأل الرسول ﷺ عنه وبين أوصى بن صامت كان يعمل الأسارى
 من مكة إلى المدينة؛ لثقلته وقوته.

انظر: تذييل الكامل (١٧/١٤)، الكشاف (١٣٠/٣)، المحرم الزاهرة (٢٢١/١٥).

(٦) سورة البور، الآية: ٣.

(٧) أخرجه أبو داود والنسائي.

انظر: سنن أبي داود (٤٧٣/١)، والنجدي (٥٥٤/٩-٥٥٥).

(٨) أخرجه سعيد بن منصور.

انظر: سنن سعيد بن منصور (٢٥٨/١).

وروي أن رجلاً سأل ابن عباس عن مكاح الزانية فقال يجوز، أريت لو
سرق من كرم، ثم ابتاعه أكان يجوز^(١).

وأما الخبر فالمراد بذلك مكاح الجاهلية، ألا ترى أنه قال: «أَوْ مُشْرِكٌ»^(٢). [١/٤١]

(١) أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي.

انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٨/٤)، مصنف عبد الرزاق (٢٠٣/٧-٢٠٤)، السنن الكبرى

(١٥٥/٧)

(٢) انظر: انظر الأم (٣٠/٦)، إمامي الكبير (١٨٩/٩)، البيان (٢٥٦/٩).

باب نكاح العبد وطلاقه

وقد ذكرنا نكاح العبد فيما مضى^(١)، وأما طلاقه فيأتي في كتاب طلاق إذ

شاء الله.

(١) سبق ذكره ص ٢٤٢.

باب ما يحرم من الحرائر والإماء والجمع بينهن

قال الشافعي رحمه الله: أصل ما يحرم من النساء ضربان:

أحدهما: بأنساب.

والآخر: بأسباب من حادث نكاح أو رضاع^(١).

وجلة ذلك، أن المحرمات من النساء في كتاب الله - عز وجل - أربع عشرة

امراة: سبع بالنسب^(٢)، واثنان بالرضاع^(٣)، وأربع بالمصاهرة^(٤)، وواحدة تحريم جمع^(٥).^(٦)

(١) «مر: الأم (٧٠/٦)، مختصر المزي من (٢٢٦).

(٢) ومن: ١- لأمهات، ٢- البنات، ٣- الأخوات، ٤- العمات، ٥- الخلات، ٦- بنات الأخ، ٧- بنات الأخت.

نظر الأم (٦٣/٤)، الخواوي فكيه (١٩٧/٩-١٩٨)، فبيان (٢٣٨/٩)، المجموع شرح المهذب (٢١٣/١٦-٢١٤-٢١٥)، معني المختار (١٧٤-١٧٥)، روضة الطالبين (٤٤٧/٥)، الوجيز (١٦/٣).

(٣) الأولى: الأمهات من الرضاع، والثانية: الأخوات من الرضاع.

انظر: المصادر السابقة.

(٤) المصاهرة: من الصهر، جمعه أصفهار، والمحل: المصاهرة، والصهر: أهل بيت المرأة، ومن العرب من يحمل الأحماء والأعتان جميعاً أصفهاراً.

وقال الأزهري: الصهر يشتمل على قرينات نساء ذوي محارم، ودوات المحارم كالأبوين والإخوة وأولادهم، والأعمام، والأخوات، والحالات/ هؤلاء أصفهار روح المرأة، ومن كان من قبل الروح من ذوي قرينة المحارم فهم أصفهار للمرأة أيضاً، فمن كان من قبل الروح من أبيه وأخيه أو عمه فهم الأحماء، ومن كان من قبل المرأة فهم الأعتان.

نظر: نساء العرب (٤٧١/٤)، المصباح للمزي من (٣٤٩)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٣٣٦).

(٥) كالجمع بين أختين انظر: الخواوي فكيه (١٩٦/٩)، بيان (٢٣٨/٥)، معني المختار (١٧٥/٣).

(٦) نظر الأم (٣٨٧/٦)، الخواوي فكيه (١٩٦/٩)، البيان (٢٣٨/٩)، المهذب (٤٢/٢)، المجموع شرح المهذب (٢١٣/١٦-٢١٤-٢١٥)، الوجيز (١٦/٢).

لأما المحرمات بالنسب فقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخُوتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبنَاتُ أَخَوَاتِكُمْ وَأَخَواتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعِ ﴾ فقوله تعالى: ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ ﴾^(١).

وأما المصاهرة فقوله تعالى: ﴿ وَأُمَّهَاتُ بَنَاتِكُمْ وَزَوَّجْتُمْ أَلْفَنِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ بَنَاتِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَلَّيْلُ آبَائِكُمْ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنْ نِّسَاءٍ ﴾^(٣).

وأما اجمع فقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾^(٤)،^(٥) إذا ثبت هذا، فثبت محرمة على التنايد، سواء وقع عليها الاسم حقيقة أو مجازاً.

لأما الحقيقة فثبت الصلابة. وأما المجاز فثبت النسب، وست الابن، وإن سميت^(٦).

(١) سورة النساء: الآية: ٢٣.

(٢) سورة النساء: الآية: ٢٣.

(٣) سورة النساء: الآية: ٢٣.

(٤) سورة النساء: الآية: ٢٢.

(٥) سورة النساء: الآية: ٢٣.

(٦) انظر تفسير الطبري (٢١٩/٤)، القرطبي (١٠٤/٥)، المحرر الكبير (١٩٦/٩)، البيان (٢٣٨/٩)،

المهذب (٤٢/٢)، معي النحر (١٧٤/٣)، الأم (٣٨٨-٣٨٧/٦).

(٧) انظر: الأم (٦٣/٦، ٣٨٢)، محرر الكبير (١٩٧/٩)، البيان (٢٣٩/٩)، الوعر (١٦/٢)، المهذب

(٤٢/٢)، المجموع شرح المهذب (٢١٣/١٦-٢١٤-٢١٥)، معي النحر (١٧٥/٣)، روضة

الصالحين (٤٤٧/٥).

وكذلك الأم محرمة على التأييد، حقيقة كانت أو بحار، فالحقيقة: الوادة.
والجواز. أمهات، وإن علت. وكذلك الحدة من قل الأب أم الأم، وأمها، وأم
الجد، وأمها، وكذلك أم أب أم الأب^(١).
وكذلك الأخت محرمة على التأييد، سواء كانت من أب وأم أو من أب أو
أم^(٢).

وكذلك العممة محرمة حقيقة كانت أو بحاراً، والحقيقة أخت الأب، والجواز
أخت الجد وإن علا، وسواء كانت أخته/ من أب أو أم^(٣).
وكذلك الخالة محرمة، سواء كانت حقيقة أو بحار، فالحقيقة: أخت الأم.
والجواز: أخت أم الأب وإن علا. وكذلك أخت أب الأم، وإن علا^(٤).
وكذلك بنات الأخ يحرم، حقيقة كن، أو بحاراً. فبنت الأخ حقيقة، والجواز
بنت ابن الأخ، أو بنت الأخ، وإن صفلن.

(١) نظر الأم (٦٣/٦، ٣٨٧)، الحارثي الكبير (٩٩٧/٥)، البيان (٩/٢٣٩)، الوجيز (١٦/٢)، المهذب (٤٤٧/٥)، المجموع شرح للمذهب (١٦/٢١٣-٢١٤)، معني الخصاص (٣/١٧٤)، روضة الطالبين (٤٤٧/٥).

(٢) نظر: الأم (٦٣/٦، ٣٨٧)، الحارثي الكبير (٩٩٧/٩)، البيان (٩/٢٣٩)، الوجيز (١٦/٢)، المهذب (٤٤٧/٥)، المجموع شرح للمذهب (١٦/٢١٣-٢١٥)، معني الخصاص (٣/١٧٥)، روضة الطالبين (٤٤٨-٤٤٧/٥).

(٣) نظر الأم (٦٣/٦)، الحارثي الكبير (٩٩٨/٩)، البيان (٩/٢٣٩)، المهذب (٢/٤٢)، المجموع شرح للمذهب (١٦/٢١٣-٢١٥)، معني الخصاص (٣/١٧٥)، روضة الطالبين (٤٤٨/٥).

(٤) نظر الأم (٦٣/٦)، الحارثي الكبير (٩٩٨/٩)، البيان (٩/٣٣٩)، المهذب (٢/٤٢)، المجموع شرح للمذهب (١٦/٢١٣-٢١٥)، معني الخصاص (٣/١٧٥)، روضة الطالبين (٤٤٨/٥).

وكذلك بنات الأخوت بحرم، وبنات ابن الأخت، أو بنت الأخت، وإن

سلمن^(١)

فأما المحرمات بالرضاع^(٢): فهن كتاب يأتي بيانهن إن شاء الله.

وأما المحرمات بالمصاهرة. فإن أم الزوجة تحرم بالاعتقاد على بنتها، وسواء كانت

حقيقة أو بختار، كجدة، وإن تعدت^(٣). وبه قال الجماعة^(٤) إلا ما حكى عن علي

رضي الله عنه - أنه قال: (تحرم بالتحول)^(٥). وبه قال مجاهد^(٦).^(٧)

(١) انظر: لحاوي الكبير (١٩٨/٩)، المجموع شرح المذهب (٢١١/١٦ - ٢١٥)، معي المحتاج (١٧٥/٣)،

روضة الطالبين (٤٤٨/٥).

(٢) هما الشتان مصوص على تحريمهما بالرضاع. الأم والأخت لعوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي

أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِمَّنْ أَرْضَعْتُمْ﴾ [سورة النساء، الآية ٢٣]

انظر: البيان (٢٤١/٩)، الأم (٦٤-٦٣/٩)، توجيز (١٦/٢)، المجموع شرح المذهب (٢١٦/١٦)

- (٢١٨)، معي المحتاج (١٧٦/٣)، لحاوي الكبير (١٩٨/٩)

(٣) انظر: البيان (٢٤١/٩)، الأم (٦٦/٦)، توجيز (١٦/٢)، المجموع شرح المذهب (٢١٦/١٦ - ٢١٨)

، المذهب (٤٢/٢)، معي المحتاج (١٧٧/٣)، بلحاوي الكبير (١٩٩/٩)، روضة الطالبين (٤٥١/٥).

(٤) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٤٠)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٠/٣ - ٦١)، تحفة

المنهاج (١٢٢/٣)، الساب في شرح الكتاب (١٤١/٢)، الإفصاح عن معاني التصحيح (١٢٥/٢)،

المعني (٥١٥/٩، ٥١٦).

(٥) خبر علي أورده ابن سيرين في الإشراف (٧٧/١). وابن قدامة في المعني (٥١٦/٩)، والعمراني في

البيان (٢٤١/٩).

(٦) مجاهد بن جبر أمر الصحاح، الإمام المشهور، تابعي، متفق على جلالته، وإمامته، مولى السائب بن

أبي السائب، وهو إمام في الفقه والتفسير والحديث، قال مجاهد عرصبه أنقران عني ابن العباس

ثلاثين مرة. وقد حُصِفَ كذا تضم السابعين بالتسوية، يولي تكة، وهو صاحب سنة ١٠٤ هـ. وقيل

غير ذلك. وله ثلاث وثلاثون سنة، روى له الجماعة.

انظر: طبقات الفقهاء ص (٦٩)، الغر (١٣٥/١)، تعريب التهذيب (٢٢٩/٢)، غريب التهذيب

(١٠٠-٤٢ - ٤٤).

(٧) انظر: البيان (٢٤١/٩)، للمعني (٥١٥/٩)

وقال زيد: (تحرم بالدخول أو بالموت)^(١).

ووجه ما قالوه. قوله تعالى: ﴿ وَأَمْنَتْ بِسَائِبِكُمْ وَزَنَيْتُكُمْ أَلْتِي فِي حُجُوبِكُمْ مِنْ بَسَائِبِكُمْ أَلْتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾^(٢)، فشرط الدخول في تحريمهما. وقال زيد: (لئلا يقوم مقام الدخول)^(٣). ولما يجب به كحل المهر ولعدة. ودليلاً: ما روى عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: ((من بكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها حرمت عبه أمها، ولم تحرم عليه بنتها))^(٤).

فأما الآية فإنما شرط الدخول في الرابث خاصة، ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿ مِنْ بَسَائِبِكُمْ أَلْتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾^(٥)، والأمهات ليس منهن، وإنما باتحن منهن، أو بحمه على ذلك إن أحيلهما بدليل ما ذكرناه.

أما أن الموت جاز يحرم الدخول ولا يحرم مجراه؛ لأنه لا يحصل به الإحصان^(٦)

(١) رواه ابن المنذر وابن أبي شيبة والبيهقي.

انظر: الإشراف لابن المنذر (٧٧/١)، المصنف لابن أبي شيبة (٤٨٤/٣ - ٤٨٥)، المسالك الكبرى (١٦٠/٧).

(٢) سورة النساء: الآية: ٢٣.

(٣) رواه ابن زيد والبيهقي وابن أبي شيبة. وذكره ابن المنذر.

انظر: المسالك الكبرى (١٦٠/٧)، المصنف لابن أبي شيبة (٤٨٤/٣ - ٤٨٥)، الإشراف لابن المنذر (٧٧/١).

(٤) أخرجه البيهقي وعبد الرزاق.

انظر: المسالك الكبرى (١٦٠/٧)، المصنف عبد الرزاق (٢٧٦/٦).

(٥) سورة النساء: الآية: ٢٣.

(٦) الإحصان: منع، والمروة تكون محبة بالإسلام والعتاق والحرية والبر، يقال: أحصن المرأة وهي محصنة، وعصية، وكذبت الرجل. والمرأة حساناً بمنح انشاء. عصية: بية - عصاة والخص، ومتروكة أبص من نسوة حصي وحصاناب. وفي تفسير البراءة: والتي أحصنت فرجها وعصية التي أحصنها زوجها، وهي المحصنات فاعني أنهن أحصن بأرواجهن والمحصنات العتائف من النساء. انظر: سنن العرب (١٢٠/١٣)، المصالح خير من (١٣٩)، المصالح (٢١٠/٥)، فيان (٣٥٢/١٢).

والإحلال، ولا يوجب عدة الأقراء^(١).

فأما الزبية فهي بت زوجته^(٢)، فإذا تروح بامرأة حرم عليه بكاح بتها تحريم جمع. فإذا دخل بالأم حرمت الت على التأييد، وسواء في ذلك بت امرأته حقيقة أو بحار كست بتها، وإن سفلت، أو بت ابها، وإن سفل^(٣).

وقال داود^(٤): ((إنما تحرم عليه إذا كانت في حجره، وكفأته، فأما إذا لم تكن في حجره وكفأته فإنها لا تحرم عليه، وإن دخل بأمرها)). وبه قول عبي رصي الله عنه^(٥).

وقال زيد: ((تحرم إذا دخل بأمرها أو ماتت))^(٦).

ودليلنا: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد مضى^(٧)، ولأن الترية لا تأثر لها في التحريم كسائر الأقارب والأجانب^(٨).

(١) «نظر» انصر الشبان (٢٤٢/٩)، الأم (٦٧/٦-٦٨)، المهذب (٤٢/٢)، المجموع شرح المهذب (٢١٧/١٦-٢١٨).

(٢) «نظر» الأم (٦٧/٦)، شيان (٢٤٢/٩)، معي، المحتاج (١٧٧/٣).

(٣) «نظر» «سواي» الكبير (١٩٩/٥-٢٠٠)، الأم (٦٧/٦-٦٨)، شيان (٢٤٢/٩)، الوجيز (١٦، ٢)، المهذب (٤٢/٢)، المجموع شرح المهذب (٢١٦/١٦-٢١٨)، روضة الطالبين (٤٥١/٥)، معي المحتاج (١٧٧/٣).

(٤) «نظر»: الخليلي لأبن حزم (٥٣٩/٩).

(٥) «نظر» عبي أورده ابن المنذر في الإشراف (٧٧/١)، وابن كثير في تفسيره (٤٧١/١)، والنسبوتي في الدر المنثور (٤٧٤/٢)، والقرطبي في تفسيره (١١٢/٥)، وابن قدامة في المعني (٥١٦/٩)، والعمراني في شيان (٢٤١/٩).

(٦) رواه ابن المنذر وابن أبي شبة والبيهقي.

(٧) «نظر» الإشراف لابن المنذر (٧٧/١)، مصنف ابن أبي شيبة (٤٨٤/٣-٤٨٥)، المسالك الكبرى (١٦٠/٧).

(٨) سبق ذكره من (٢٨٩).

(٩) «نظر» المجموع شرح المهذب (٢١٨/١٦)، شيان (٢٤٢/٩)، إحاروي الكبير (٢٠١/٩).

فأما الآية^(١) فممن يحرج ذلك مخرج الشرط، وإنما وصفها بذلك تعريفاً^(٢). فأما
 ريد فإنه قال: ((الموت يقوم مقام الدخول))، وقد مضى الكلام عليه^(٣).
 وأما حليلة^(٤) الابن فهي محرمة متى عقد عليها دخل بها أو لم يدخل لقوله
 تعالى: ﴿ وَخُلَيْلٌ بُنَيَّكُمْ ﴾^(٥)، فسواء كانت حليلة أبنه حقيقة أو محاراً، كحليلة
 ابن أبنه، أو ابن بنته، وإن سعلأ، ولا يحرم عليه أمها، ولا بنتها، ولا قراباتها؛ لأن
 الاسم لا يقع عليهن لا حقيقة، ولا محاراً^(٦)، وأما حليلة أبيه فيحرم أيضاً؛ لقوله
 تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَفَّ ﴾^(٧)، وسواء
 كانت حليلة أبنه حقيقة أو محاراً، فاحقيقة حليلة أبيه، والمحار حليلة جده سواء،
 كانت لأبيه أو لأمه، ولا يحرم عليه أمها ولا بنتها ولا قراباتها^(٨).

(١) وهي قوله تعالى: ﴿ وَأُمّهْتُ نِسَابُكُمْ وَرَبُّكُمْ ﴾ التي هي حُجُورُكُمْ من نَسَابِكُمْ التي ذُكِرْتُمْ
 بهن ﴿ [سورة النساء: الآية: ٢٣].

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب (١٦/٢١٨)، البيان (٩/٢٤٢).

(٣) مضى ذكره ص (٢٧٨).

(٤) حليلة بمعنى مُخَنَّنَةٌ في قول بعضهم وبعضهم يقول: سميت "حليلة"؛ لأنها تمن حيلها؛ فهما مزيلان
 بمعنى مفاعلان، كما قيل لها "فعدة"؛ لأنها تقاعده، و"رفيدة"؛ لأنها تراقبه.

انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٣٣٥).

(٥) سورة النساء: الآية: ٢٣.

(٦) انظر احواي الكبير (٩/١٩٩-٢٠٠)، الأم (٦/٦٨، ٣٨٨)، البيان (٩/٢٤٢-٢٤٣)، روضة
 الطالبين (٥/٤٥١)، معي المحتج (٣/١٧٧)، الوجيز (٢/١٦)، للمذهب (٢/٤٢)، المجموع شرح
 المهذب (١٦/٢١٦، ٢١٧، ٢١٨).

(٧) سورة النساء: الآية: ٢٢.

(٨) انظر احواي الكبير (٩/١٩٩)، الأم (٦/٦٨، ٣٨٨)، البيان (٩/٢٤٣)، روضة الطالبين (٥/٤٥١)،
 معي المحتج (٣/١٧٧)، الوجيز (٢/١٦)، للمذهب (٢/٤٢)، المجموع شرح المهذب (١٦/٢١٧-٢١٨).

وأما تحريم الجمع فإنه يحرم عليه الجمع بين الأختين^(١) في عقد النكاح، فلا يجوز أن يتزوج بأحدهما على الأخرى، ولا معها في عقد واحد، ولو تزوج بأختين دفعة واحدة بطل العقد؛ لأنه لا مزية لإحدهما على الأخرى، فإن تزوج واحدة بعد واحدة، كان نكاح الثانية باطلا؛ لأن له يحصل الجمع^(٢).
وأما الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فمحرم بالنسبة^(٣) (١)
وحكي عن الخوارج^(٤) والرافضة^(٥) أنهم قالوا: لا يحرم^(٦) لقوله تعالى:

(١) لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْتَمِلُوا نِسَاءَ الْأَخْتَيْنِ﴾ سورة النساء، الآية ٢٣

(٢) انظر: الأم (٦٩/٦)، الحارثي الكبير (١٩٩/٩-٢٠١)، البياض (٢٤٣/٩)، الوجيز (١٧/٢)، معي المحتاج (١٨٠/٣)، روضة الطالبين (٤٥٧/٥)، المهذب (٤٢٠/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٢٢-٢٢٣/١٦)، نهاية المحتاج (٢٨٠/٦).

(٣) قوله تعالى: ﴿لَا نِكَاحَ لِمَا عَصَى عَلَيْهِ﴾ أخرجه البخاري ومسلم

انظر: فتح الباري (١٦٠/٩)، صحيح مسلم (٥٨٩/١).

(٤) انظر: الأم (٦٩/٦) مسعودي الكبير (١٩٩/٩-٢٠١)، البياض (٢٤٤/٩)، الوجيز (١٧/٢)، معي المحتاج (١٨٠/٣)، روضة الطالبين (٤٥٧/٥)، المهذب (٤٢٠/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٢٣-٢٢٤/١٦)، نهاية المحتاج (٢٧٨/٦-٢٧٩).

(٥) الخوارج هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخدلوه في موقعة صفين، وكان على رأسهم الأشعث، ومسعود بن هذيل الميموني، وريد بن حصين، وكل من خرج على الإمام علي الذي اتفق عليه يسمى خارجيا، ومن إخراجهم تكفيرهم لأهل التحكيم.
انظر: الملل والنحل لشهرستاني (١٥٤/١)، الفرق بين الفرق ص (١٩)، تفسير ابن كثير (١٧٢/٧).

(٦) الرافضة أصلهم من فرق الشيعة، وهم فرق كثيرة، سموا بهذا الاسم؛ لأنهم رفضوا ريد بن علي حينما سأله عن الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قتل هما ذري حدي، فعصا عليه، وتركوه، فقال: رفضتموني. فسموا بذلك

انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢٩/١)، الفرق بين الفرق ص (١٦)، تقريب الرصود، إلى علم

الأصول ص (٣٢٧).

(٧) انظر: الأم (٦٩/٦)، الحارثي الكبير (٢٠١/٩)، البياض (٢٤٤/٩)، معي المحتاج (١٨٠/٣)، روضة الطالبين (٤٥٧/٥).

﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾^(١).

دليلنا ما روى أبو دود^(٢) في مسنده^(٣) بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((لا تنكح المرأة عنى عمتها، ولا العمة عنى بنت أخيها، ولا المرأة على خالتها، ولا الخالة على بنت أخيها، لا الكبرى عنى الصغرى، ولا الصغرى على الكبرى)).

فأما الآية^(٤) فالخير بخصها.

إذا ثبت هذا، فكدلك لا يجمع بين المرأة وخالة أمها، أو عمة أبيها، وإن علت^(٥).

وجملة ذلك أن كل شخص/ لا يجوز لأحدهما أن يتزوج بالآخر لو كان ذكراً لأجل لقراءة لا يجوز الجمع بهما، كالأختين. والمعنى فيه أن ذلك يؤدي إلى قطع الرحم القرابية؛ لما في الطبايع من التناسل والغيرة بين الضرائر، كالأختين^(٦).

(١) سورة النساء الآية: ٢٤.

(٢) هو سليمان بن الأشعث بن سحاق بن بشر بن شداد، الأردني، المحسني، أبو داود، ثقة حافظ متفق، مصنف السنن، وغيرها من كبار العلماء توفي سنة (٢٧٥هـ). روى له الترمذي والبيهقي.

انظر الترمذي (٣٢/١)، تهذيب التهذيب (١٦٩/٤ - ١٧٣)، وفيات الأعيان (١٠٤/٢)، الوابي بالويعات (٣٥٣/١٥)، إخراج والتميم (١٠١/٤)، الثياب في تهذيب الأسماء (١٠٥/٢).

(٣) انظر: سنن أبي داود (٢٢٤/٢).

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْمِلُوا نِسَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية ٢٣].

(٥) انظر الشيباني (٢٤٤/٩)، المجموع شرح التهذيب (٢٢٦/١٦)، الحارثي الكبير (٢٠١/٩)، الأم (٣٨٩/٦) (٣٩٠).

(٦) انظر الحارثي الكبير (٢٠١/٩)، الشيباني (٢٤٢/٢)، الواجب (١٧/٢)، التهذيب (١٧/٢)، المجموع شرح التهذيب (٢٢٦/١٦)، معني الخبايا (١٨٠/٣)، روضة الطالبين (٤٥٧/٥).

فأما بنت المرأة فلا يجوز أن يجمع بينها وبين أمها في العقد؛ لما ذكرناه من التماس، ولأن الست إلى الأم أقرب من الأختين. فإذا لم يجر الجمع بين الأختين والمرأة وبنتها أولى. فإن دخل بالأم حرمت الست على التأييد، وإن طلق الأم قبل الدخول حل به نكاح الست، وكل امرأتين حرم عليه الجمع بينهما إذا طلق إحدهما طلاقاً بائناً حل له نكاح الأخرى إلا الست إذا دخل بالأم^(١).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٢٠١/٩)، الشارح (٢٤٢/٩)، الوجيز (١٧/٢)، المهذب (٤٢/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٢٦/١٦)، مغني المحتاج (١٨٠/٣)، روضة الطالبين (٤٥١/٥)، الأم (٦٧/٦).

٦٣- مسألة :

قل فإن وطني أمته لم تحل له أمها، ولا بنتها أبدا^(١).

وجملة ذلك: أنه إذا وطني أمة حرم عليه ابنتها وأمها على التأييد؛ لأن هذا وطء به حرمة يتعمق به حقوق النسب، فتعلق به تحريم بنتها كوطء الروجة. وأما الأم فتحرم بعقد الكحل، لأنها تصير به فراشا، والوطء أكد في ذلك من العقد، ولأنه إذا حرم الست والأم أولى؛ لأن الست أوسع في الإباحة من الأم^(٢).

(١) انظر: مختصر المزني ص (٢٢٧).

(٢) انظر: الأم (٧١/٦)، الحاشي الكبير (٢٠٩/٩-٢١٠)، إنباء (٢٥٠/٩)، الوجيز (١٧/٢)،
 المنهاج (٤٢/٢)، المجموع شرح المنهاج (٢٢٨/١٦)، روضة الطالبين (٤٥٢/٥)، معي المختار
 (١٧٨/٣).

فرع

قال ابن الحداد: إذا قال أنا أحيط علماً أن في هذه من تحرم عليّ سب أو صهر أو رضاع، ولا أعلم غيرها جار له أن يتزوج من المدينة؛ لأن في الامتناع من ذلك مشقة ولو اجتمعت هذه المحرمة بعدد محصور لم يحرم، ألا ترى أنه لو نصت صيد من رجل لم يحرم على غيره الاصطياد، ولأنها غير منعة في البلد؛ لحوار أن لموت أو تخرج بخلاف العدد المحصور^(١).

(١) انظر البيان (٢٥٨/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٢٣/١٦) معي المندج (١٧٨/٣).

٦٤ - مسألة :

قال: ولا يبطأ أختها^(١).

وحجة ذلك: أن الجمع بين الأختين في الملك يجوز؛ لأن الملك يقصد به التحريم، وليس المقصد الاستمتاع به، ولا يجوز له أن يجمع بينهما في الاستمتاع، فإذا وطئ أحدهما حرم عليه وطء الأخرى^(٢)، وروى/ مثل ذلك عن علي وعمر^(٣) وعثمان^(٤) رضي الله عنهم. وإليه ذهب عامة الفقهاء^(٥).
وقال دود وأهل الطاهر^(٦)، لا يحرم الجمع بين الأختين ملكك اليمين، وهو رواية عن أحمد^(٧)، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَكَتَ أَيْمَنُهُمْ﴾^(٨)، ولم يفصل.

(١) تكملة المسألة، ولا عمتها، ولا خالتها حتى يحرمها

انظر: مختصر المرنى ص (٢٢٧).

(٢) انظر: إسناده الكبير (٢٠١/٩)، إمام (٢٤٧/٩-٢٤٨)، الوجيز (١٧/٢)، المذهب (٤٣/٢)، المجموع

شرح مذهب (٢٢٨/١٦-٢٢٩)، غاية اختلاج (٢٧٨/٦، ٢٧٩)، روضة الصالحين (١٥٧/٥)

(٣) أورد ابن المنذر في كراهة الجمع بين الأختين الأئمة بالبصرة عن عمر وعثمان وعلي وغيرهم

انظر: الإشراف لابن المنذر (٨٠/١).

(٤) روى أن رجلاً دس على عثمان رضي الله عنه - فقال له عن الجمع بين لأختين مملكت اليمين

فقال: أختها أمة، يعني قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَكَتَ أَيْمَنُكُمْ﴾، [سورة النساء، الآية: ٣].

وحرمها أمة، يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْتَفُوا بِرَبِّ الْأَخْتَيْنِ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٣].

والتحريم أول.

أخرجه مالك والشافعي والبيهقي.

انظر: نوطاً (٢٣٨/٢)، ترتيب لسند (٤٦/٢)، التيسر الكبير (١٦٤/٧)

(٥) انظر: مجمع الأمان (٣٢٤/١)، البحر الرائق (١٠٩/٢)، كشف القناع (٨٠/٥)، المعنى

(٥٤١/٩)، حاشية قدسوقي (٢٥٧/٢)، للفتى (٣٠٢/٣).

(٦) انظر: المحلى لابن حزم (٥٢١/٩).

(٧) انظر: المعنى (٥٤١/٩)، كشف القناع (٨٠/٥)، الإصباح عن معاني الصحاح (١٢٥/٢)

(٨) سورة المؤمنون، الآية: ٦.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْمَمُوا بِقَبْلِ الْأُخْتَيْنِ﴾^(١).

فإن قيل: الجمع في الوطء لا يتصور، فالآية لا تناوله فما الجمع ممكن في الاستمتاع بما دون الوطء، وإذا ثبت فيه التحريم ثبت في الوطء، ولأن الجمع قد يقع على شيئين متعاقبين، كما روي عن النبي ﷺ ((أنه جمع بين الصلاتين))^(٢)، ولأن الأمة إن وطئها صارت فراشا، فلا يجوز أن يجرد فراش لأختها كالخريتين، والآية مخصوصة بما ذكرناه.

فإن قيل: محكم الإمام مخالف للحرائر؛ لأن الإمام يجوز أن يجمع في الوطء بين أكثر من أربع، ولا يجوز ذلك في مكاح الحرائر^(٣).

فالجواب: أن الحرائر يجب لها القسم والنفقة، فإذا كثر العدد أدى إلى أخيف^(٤) وانظم بخلاف الإمام؛ لأنه لا قسم من، والنفقة في أكساف، وبخالف الأختين إذ جمع بينهما في الاستمتاع حيث جرى ذلك بحري أجمع في المكاح من حصول الفرائش والتمتع والتعاضد وقطع الرحم.

إذا ثبت هذا، فلا يجوز أيضا الجمع بين الأمة وعمتها وحالتها حقيقة ومجازاً في الوطء كالأختين^(٥).

(١) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٢) روى جابر ((أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بمكة بأداء)) وإفائتين ((. روافه مسلم.

(نظر: صحيح مسلم (٢/٨٩٠-٨٩١).

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه صلى مع رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بمكة بأداء امرأته أبو داود، والبيهقي، وأحمد.

انظر: سنن أبي داود (١/٤٤٨)، البيهقي (٢/١٥٠)، مسند الإمام أحمد (٢/١٨٠، ٢٣٣، ٣٤٠، ٥٦، ٥٩).

(٣) انظر البيان (٢/٢٤٨)، المجموع شرح المهذب (١٦/٢٢٨، ٢٢٩)، معي النجاشي (٣/١٨١)، الحارثي الكبير (٢/٢٠٢-٢٠٣).

(٤) أخيف الجرد وقطلم، وقد حلف عليه بغير قيد جاري، ونجعت شيء من ثوبه، إذا نقصه من حلقه.

(انظر: الصحاح (٤/١٣٤٧)، الملصق على ألفاظ الملصق ص (٣٦١).

(٥) انظر المحوي لكبير (٩/٢٠٣)، البيان (٩/٢٤٨-٢٤٩)، المجموع شرح المهذب (١٦/٢٢٨، ٢٢٩).

فصل

إذا وطئ إحدى الأختين وأراد وطء الأخرى لم يكن له إلا بعد أن يحرم الموطوءة على نفسه بعق أو بيع أو كتابة أو تزويج. فإن رهنها لم تحل له الأخرى؛ فإنه وإن كان مجموعاً من وطئها فليس من جهة التحريم، وإنما هو لحق المرقس. وهذا لو أذن له فيه جاز^(١).

وحكي عن فتادة أنه قال: إذا استبرأها حل له وطء الأخرى؛ لأن الاستبراء يقطع العراش. ولهذا لو أتت بولد فعاد بدعوى الاستبراء انتهى^(٢).

وذلكنا: ما روي عن عبي - رضي الله عنه - أنه قال: / (لا يظأ الأخرى حتى يخرج الموطوءة عن ملكه)^(٣)، ولأن ذلك لا يجمع من وطئها، فلا بأس عوده إلى وطئها، فإن باعها أو كاتبها ووطئ الأخرى، ثم ردت إليه بعيب أو فسخ الكتابة لم تحل له المردودة حتى تحرم التي وطئها^(٤).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٢٠٣/٩)، البيان (٢٤٨/٩)، الوجيز (١٧/٢)، معني المحتاج (١٨٠/٣)، غاية

المحتاج (٢٨٠/٦)، مهذب (٤٣/٣)، المجموع شرح المهذب (٢٢٨/١٦).

(٢) أخرجه عن ابن مسعود عن طريق فتادة عبد القوي في مصنفه.

انظر: مصنف عبد الرزاق حديث رقم (١٢٧٤٢).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى.

انظر: فليس الكبرى (١٦٤/٧).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٢٠٣/٩)، البيان (٢٤٨/٩)، غاية المحتاج (٢٨٠/٦)، معني المحتاج (١٨٠/٣)،

المجموع شرح المهذب (٢٢٨/١٦).

٦٥- مسألة :

قال الشافعي رحمه الله : فإن وطئ أختها قبل ذلك اجتنب النفي وطئ أحرأً،
وأحببت أن يجتنب الأولى حتى يستبرئ الآخرة^(١).

وجه ذلك: أنه إذا وطئ إحدى الأختين ثم وطئ الأخرى قد أن تحرم
الموطوءة لم يجب عليه الخد؛ لأن وطئها صدف ملكه، ويخالف إذا وطئ أخته من
الرضاع أو السب في ملكه عن أحد القولين^(٢) حيث وجب الخد؛ لأن أخته من
الرضاع محرمة بالإجماع عليه، بخلاف مسائلنا مع أن هذه يستباحها بوجه بخلاف
أخته من الرضاع؛ إلا أنه يأنم بذلك، ولا يجوز أن يعود إلى وطئها قبل تحريم الأولى
ولا تحرم عليه الأولى؛ لأن الموطوء الحرام لا يحرم إحلاله، إلا أنه يستحب له أن لا
يطأها حتى يستبرئ الثانية، فلا يكون جامعاً بينهما في الفراش^(٣).

(١) انظر: مختصر الفرق ص (٢٢٧)، الأم (٢٨٩/٦).

(٢) القول الثاني: يجب عليه الخد.

سطر الحاروي الكبير (٢٠١/٩)، البيان (٢٤٢/٩)، ترجم (١٧/٢)، المذهب (٤٣/٢).

(٣) انظر: الحاروي الكبير (٢١١/٩)، نسيان (٢٤٩/٩)، روضة الطالبين (٤٥٧/٥-٤٥٨)، المذهب

(٤٣/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٢٨/١٦).

فرع

قال بن الحداد. إذا كان له عدل له أختان: أخت من أمه، وأخت من أبيه،
جار لسيدهم أن يظاً أختي عده؛ لأن أحدهما ليست بأخت للأخرى، ولو كانت
إحدهما ذكراً جاز له أن يتزوج بالأخرى^(١).

فرع آخر له :

إذا كانت له أمتان موطئ: إحدهما حرمت عليه الأخرى. وإذا كانت الموطوءة
مكاتبة حلت له الأخرى. وإن لم يظاًها حتى عجزت المكاتبه واستراها كان محرماً
بين الأمتين؛ لأن الأول حلت له بكتابه، والمكاتبه حلت له بالاستبراء^(٢).

(١) انظر البيان (٣٤٩/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٢٨/١٦).

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب (٢٢٨/١٦).

٦٦- مسألة :

قال. وإذا اجتمع النكاح وملك اليمين في أختين أو أمة وعمتها أو حالتها
فالنكاح ثابت لا يفسخه ملك اليمين^(١).

وجملة ذلك. أنه إذا كانت له أمة يطانها فتروح بأختها/ صح النكاح، وكانت {١/٤٤}
المنكوحة مباحة له، وحرمت عليه أختها^(٢).

وقال مالك في إحدى الروايتين^(٣): إن النكاح لا يصح^(٤). وبه قال أحمد^(٥).
وقال أبو حنيفة : يصح النكاح، ولا نحل له المنكوحة حتى تحرم التي
وطئها^(٦).

واحتج لذلك: بأن النكاح سبب تصحر به المرأة فراشا، فلا يجوز أن يرد عني
فراش الأخت، كالوطء^(٧).

ولأبي حنيفة: أن النكاح سبب يستباح به الوطء، فجز أن يرد عني وطء
الأخت، ولا يستباح به الوطء كشرى الأخت^(٨).

(١) انظر: مختصر قرطبي ص (٢٢٧).

(٢) انظر الهدوي الكبير (٢١١/٩)، فتيان (٢٥٠/٩)، روضة الطالبين (٤٥٧/٥-٤٥٨)، المجموع شرح
المهلب (٢٢٨/١٦)، معني المحتاج (١٨١/٣).

(٣) الرواية الثانية: أن النكاح يصح.

انظر: شرح مع الجليل (٥٦/٢)، انتهى (٣٠٢/٣)، حاشية الدسوقي (٢٥٧/٢).

(٤) انظر شرح مع الجليل (٥٦/٢)، انتهى (٣٠٢/٣)، حاشية الدسوقي (٢٥٧/٢).

(٥) انظر: كشف القناع (٨٥/٥)، المعنى (٥٤٢/٩).

(٦) انظر مجمع الأثر (٣٢٥/١)، الهداية مع شرح فتح القدير (١٢٢/٣)، الباب في شرح الكتاب
(١٤١/٢).

(٧) انظر شرح مع الجليل (٥٦/٢)، انتهى (٣٠٢/٣)، حاشية الدسوقي (٢٥٧/٢).

(٨) انظر مجمع الأثر (٣٢٥/١)، الهداية مع شرح فتح القدير (١٢٢/٣)، الباب في شرح الكتاب
(١٤١/٢).

ودليلنا: أن عقد الكاح أقوى من الوطاء بمنك اليمين، فإذا اجتماعا وجب تقديم الكاح؛ لأن الكاح يتعلق به أحكام له وعنه لا يشت في الوطاء بمنك اليمين، فقدم الأخرى.

وعن أبي حنيفة: أنه كاح صحيح في امرأة غير مندسة بعبادة فوجب أن يبيحها، كما لو لم يطلأ أختها^(١).

وما قال مالك فقد يمس قوة الكاح على الوطاء بمنك اليمين، ويخالف شري الأخت؛ لأن الشري لا يقصد به إلا اتملك دون الوطاء. ولهذا يجوز أن يشتري من لا تحل له، والكاح لا يصح على من لا تحل له^(٢).

(١) انظر الحاوي الكبير (٢١٢/٩)، البيان (٢٥٠/٩)، المذهب (٤٣/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٢٨/١٦).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٢١٢/٩)، البيان (٢٥٠/٩).

فصل

وإذا استمتع باللمس والقبلة وما دون الزوج فهل يتعلق به تحريم أختها؟
فيه قولان:

أحدهما: يتعلق به التحريم^(١)،^(٢) وبه قال أبو حنيفة^(٣).

ووجهه: أنه تلدد بمباشرة فوجب أن يتعلق به التحريم كالوطء.

والثاني: لا يتعلق به التحريم^(٤) وبه قال أحمد رحمه الله^(٥).

ووجهه قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَّاكُمْ أَلَيْتِي فِي خُحُورِكُمْ مِمَّنْ نُسَايَكُمُ لَيْتِي

دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾^(٦)، فشرط الدخول، ولأنه تلدد بغير الوطء،

فأشبهه السمر. ويفارق اللمس الوطء، لأن الوطء يتعلق به أحكام كثيرة بخلاف اللمس من استقرار المنه والاحصان والإحلال والاعتسال^(٧)^(٨).

(١) انظر: الحارثي الكبير (٢١٠/٩)، البيان (٢٥١/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٢٩/١٦)، غاية المحتاج

(٢٧٥/٦)، معي المحتاج (١٧٨/٣)، روضة الفتاوى (١٥٣/٥).

(٢) روي ذلك عن عمر رضي الله عنه، ولا يخالف به من الصحابة رضي الله عنهم.

انظر: البيان (٢٥١/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٢٩/١٦).

(٣) انظر: البحر الرائق (١٠٥/٣)، مجمع الأنهر (٣٢٦-٣٢٧)، النهاية مع شرح فتح البدير

(١٣٠/٣).

(٤) انظر: الحارثي الكبير (٢١٠/٩)، البيان (٢٥١/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٢٩/١٦)، غاية

المحتاج (٢٧٥/٦)، معي المحتاج (١٧٨/٣)، روضة الفتاوى (٤٥٣/٥).

(٥) انظر: إلتصاح عن معاني الصحاح (١٢٦/٢)، المعنى (٥٤١/٩).

(٦) سورة النساء الآية ٢٣.

(٧) انظر: الحارثي الكبير (٢١٠/٩)، البيان (٢٥١/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٢٩/١٦).

(٨) العمل بالفتح، سيلان الماء على الشيء مطلقاً.

وشرح: سيلانه على جميع البدن فيه مصدر عمل الشيء غسلاً عنه باماء والعمل بالسكر

ما يعسر به الرأس ويحوه كالصندوق

فأما إذا نظر إليها أو إلى فرجها لم يتعلق به التحريم^(١)،^(٢)

وقال أبو حنيفة^(٣): «يتعلق بالنظر إلى فرجها، لقوله ﷺ: ((لا يطر الله - عر وجل - إلى رجل ينظر إلى فرج امرأة وابتنها))^(٤).

ودليلنا: الآية^(٥)، ولأنه استمتاع من غير مباشرة/ وأشبهه النظر إلى بوجهه، وأما
الخير غير معروف عند أصحاب الحديث على أن محمله أنه كناية عن الرطوبة.
إذا ثبت هذا، فإذا قلنا. يتعلق باسمس التحريم تعلق به من ذلك ما يتعلق
بالرطوبة من تحريم الرسة والأخت من الإماء^(٦).

- والغسل بالماء: اسم للإعسال، وهو تمام الطهارة، واسم للماء الذي يغتسل به، وهو أيضا جمع
غسل، وهو ما يغسل به الثوب من أشتان ونحوه.

يقال: غسل الجنبه و غيبس و الجمعة والميت، وما شبهها بمنح العوى وضمت لعتان، والصبح
أصبح وأشهر عند أهل اللغة، ولغس هو الذي يستعمه انقهاء وأكثرهم
انظر الصحاح (١٧٨١/٥)، ملحق على ألمات فقيص ص (٢٦)، البان (٢٣٢/١)، الزهر في
فريب ألعاش الشامي ص (٢٠٤).

(١) حكى النووي بأن المسعودي حكى قولاً آخر للشافعي - ولكنه ليس بمشهور - يتعلق بالنظر إلى
فرجها محرماً. وقيل: لا يتعلق بالنظر إلى الفرج محرماً.

انظر المجموع شرح المهذب (٢٣٠/١٦)، البان (٢٥١/٩)، روضة الطالبين (٤٥٢/٥-٤٥٣)،
(٢) ينظر خاوي الكبير (٢١٠/٩)، شيان (٢٥١/٩)، روضة الطالبين (٤٥٣/٥)، المهذب (٤٣/٢)،
المجموع شرح المهذب (٢٢٩/١٦-٢٣٠).

(٣) ينظر مجمع الأمر (٣٢٧/١)، المقادير مع شرح فتح القدير (١٣٠/٣)
(٤) أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي.

مصنف ابن أبي شيبة (١٦٥/٤)، السنن للبخاري (١٧٠/٧)

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿ وَزَيَّنَّاكُمْ أَلْتَى فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ الَّتِي كُنْتُمْ تُبْغُونَ لَهَا فَإِذَا جَاءَ
نُكُوتُهَا فَدَعَاكُمْ مِنْهُنَّ إِلَىٰ ذُكُورِكُمْ فَلَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٣]

(٦) انظر خاوي الكبير (٢١٠/٩)، شيان (٢٥١/٩)، روضة الطالبين (٤٥٣/٥)، المهذب (٤٣/٢)،
المجموع شرح المهذب (٢٢٩/١٦-٢٣٠).

٦٧- مسألة :

قال. ولا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وزوجة أبيها، وبين امرأة الرجل وبنت امرأته، إذا كانت من غيرها^(١).

وجملة ذلك. أن الشافعي - رحمه الله - ذكر مسألتين:

أحدهما: أنه يجوز أن يجمع رجل بين امرأة كانت زوجة لرجل، وبين بنته من غيرها.

وذلك مش أن يكون لرجل زوجة فطلقها أو يموت عنها، وله بنت من غيرها، فيتزوج رجل بالمرأة وست زوجها؛ لأنه ليس بينهما قرابة تقتضي تحريم الجمع^(٢).

حكى عن ابن أبي ليلى أنه قال: لا يجوز الجمع بينهما؛ لأن أحدهما لو قلت ذكراً لم يحل له نكاح الأخرى، فحرم الجمع بينهما كأختين^(٣).

ودليلنا: قوله تعالى. ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ ذَلِكُمْ﴾^(٤)، ولأن الجمع حرم

خوف من قطع الرحم بين المتناسبين، وليس بين هؤلاء قرابة يحشى قصعها.

وأما قوله: (لو قننت أحدهما ذكراً لم يحل له الأخرى) قلنا: هذا يعتبر به

التحريم إذ. كأن كل واحدة [منهما ذكراً] لم يحل له الأخرى، وهماها^(٥) لو قننت

(١) ثمة المسألة: ((لأنه لا مسب بينهما)).

انظر: مختصر الزبي من (٢٢٧)، الخاوي الكبير (٢١٢/٩).

(٢) انظر: الخاوي الكبير (٢١٢/٩)، ثيبان (٢٤٤/٩)، الزهير (١٧/٢)، المذهب (٤٣/٢)، المجموع

شرح للمذهب (٢٢٦/١٦)، روضة الطالبين (٤٥٧/٥).

(٣) انظر: الخاوي الكبير (٢١٢/٩)، الثيبان (٢٤٤/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٢٦/١٦).

(٤) سورة النساء الآية: ٢٤.

(٥) ما بين لفظين محسوس من المخطوط والمصواب ما أثبت.

انظر: الخاوي الكبير (٢١٢/٩)، الثيبان (٢٤٤/٩).

المرأة رجلاً حل لها نكاح بنت ووجهها.

وأما الثانية: فهو أنه يجوز أن يجمع بين امرأة كانت لرجل وبنت امرأة له أخرى؛ لأنه ليس بينهما قرينة بوجوب تحريم الجمع بينهما^(١).

(١) انظر، الحاوي الكبير (٢١٢/٥)، البيان (٢٤٤/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٤٥)، (٢٢٦، ١٦)، معني يحتاج (١٨٠/٣).

فروع

إذا كان رجل له ابن متزوج بامرأة لها بنت، أو كان له بنت وللمرأة ابن جاز له أن يروح ابنه من بنتها، أو بنته من ابنها^(١). فلو ولدت له ولدا كان أخوه متزوج بأخته، وإنما جاز ذلك؛ لأنه ليس بين ابنه وبين بنتها نسب، ولا مسب يقتضي التحريم، وكونه حاكماً لأختها لم يرد أنشرع بأنه مسب للتحريم، فكان ذلك على الإباحة مطلق الإباحة^(٢).

(١) يروي عن عمر رضي الله عنه: ((أن رجلاً له ابن تزوج امرأة لها بنت، فمهر مدام بالصبي، فسألها عمر رضي الله عنه وأرضاه: عتقها، فحلتها، وحرص على أن يجمع بينهما فأبى العلام))
أخرج الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي.

انظر: ترتيب المسند (٢٨٨/٢)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٦٠/٣)، ألف الكرمي (١٥٥/٧).

(٢) انظر: احشوي الكبير (٢١٣/٩)، البيهقي (٢٤٥/٩)، المجموع شرح المنهاج (٢٢٧/١٦)، معي ختاج (١٨٠/٣)، روضة الطالبين (٤٥٧/٥).

فرع

إذا تزوج رجل امرأة وزوج ابنه مأمها جنازة لأن أمها محرمة على أبيه/ وليس
 بينها وبين الابن ما يقتضي التحريم؛ وإذا ولد لكل واحد منهما ابن كان ولد الأب
 عم ولد الابن، وولد لابن حائه، ولو كن الأب تزوج الأم، والابن الست، ثم ررق
 كل واحد منهما ابناً كان ولد الأب عم ولد الابن وحائه^(١).

(١) نظره البيان (٢٤٥/٩)، روضة الصالحين (٤٥٧/٥)، معني المحتاح (١٨٠/٣)، المجموع شرح
 المهذب (٢٢٢/١٦)

قرع

لابن الحداد: إذا تزوج رجل بامرأة، وتزوج ابنه بنتها، فوفت امرأة كل واحد منها إلى الآخر موطنها، فإن وطئ الأول تعلق به وجوب مهر مثلها؛ لأنه وطئ شبهة، ويفسخ به نكاحها من زوجها؛ لأنها صارت بانوذة بمنزلة حليمة أبيه أو ابنة، ويجب لزوجها عنه مهر مثلها في أحد القولين.

وفي الآخر: نصف مهر النثل، ولا يجب للموعدة على زوجها شيء، بل يسقط عنه مهرها؛ لأن المصح جاء من قبلها دونه، وهي مطاوعة على الوطء، ويفسخ نكاح روجه انواطى؛ لأنها أم من وطنها أو بنتها، ويجب لها نصف المسمى.

وأما واطئ الثاني فتعلق به وجوب مهر النثل لها خاصة، فإن شكك الأول منهم فإنه يجب للموعدة مهر النثل، ويفسخ النكاحان، ولا يثبت رجوع لأحدهما على الآخر، ويجب لروجة كل واحد على زوجها نصف المسمى، ولا يسقط بالنكاح^(١).

(١) انظر: محاري الكفر (٢١٣/٩)، البيان (٢٥٢/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٣٠/١٦-٢٣١).

باب الزنا لا يحرم الحلال

قال الشافعي رحمه الله^(١): الزنا لا يحرم الحلال. وقنه ابن عباس^(٢) رضي الله عنه^(٣).

وجملة ذلك: أنه إذا رزق بامرأته لا تحرم عليه بنتها، ولا أمها^(٤)، وبه قال ربيعة^(٥)، ومالك^(٦)، وأبو ثور^(٧) رحمهم الله. ويروى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما، وفي التابعين عن الزهري وسعيد بن المسيب^(٨).
وقد أبو حنيفة^(٩) والثوري ولأوراعي^(١٠): يتعنى به تحريم المصاهرة. وإليه ذهب أحمد^(١١) وإسحاق^(١٢) وجمهما الله.

(١) انظر: الأم (٣٩٨/٦).

(٢) روى عن ابن عباس أن الرطبة لم تحرم ولا يحرم.

أن رحمه سعيد بن منصور، والبيهقي.

نظر سنن سعيد بن منصور (٣٩٣/١)، ليس لكوي (١٦٨/٧).

(٣) انظر: مختصر الفرق عن (٢٢٧).

(٤) انظر: الحواشي الكبير (٢١٤/٩)، البدل (٢٥٤/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٢١/١٦)، المهذب

(٤٣/٢)، الأم (٣٩٨/٦)، معي المختار (١٧٥/٣).

(٥) انظر: البدل (٢٥٤/٩)، حواشي الكبير (٢١٤/٩)، المعني (٥٢٦/٩).

(٦) انظر: سنن شيبان (٢٠٧/٣)، مدية المجتهد ومناجاة المقتصد (٦٢/٣).

(٧) انظر: الحواشي الكبير (٢١٤/٩)، البدل (٢٥٤/٩)، المعني (٥٢٦/٩).

(٨) انظر: الحواشي الكبير (٢١٤/٩)، البدل (٢٥٤/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٢١/١٦)، المعني

(٥٢٦/٩).

(٩) انظر: شرح فتح القدير (١٢٦/٣)، مجمع الزوائد (٣٢٦/١)، إنبات في شرح الكتاب (١٤٢/٢).

(١٠) انظر: حواشي الكبير (٢١٥/٩)، البدل (٢٥٥/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٢١/١٦)، مدية

المجتهد ومناجاة المقتصد (٦٠/٣).

(١١) انظر: المعني (٥٢٦/٩)، كشاف نيبات (٧٧/٥-٧٨)، الإصحاح عن معاني الصحاح (١٢٦/٢).

(١٢) انظر: حواشي الكبير (٢١٥/٩)، إنبات (٢٥٥/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٢١/١٦).

ومرد لأوراعي وأحمد بأن قالوا: ((إذا لاذ بعلام حرم عليه بنته وأمه))^(١).

[١٥١ب]

وقال أبو حنيفة: إذا قُتل أم امرأته انسخ نكاح امرأته. وإذا قُتل امرأته/ انسخ نكاحها، وتعلقوا بأن ما تعلق من التحريم بالطوء المباح يتعق بالخطور كوطء المحرمة والحائض^(٢).

دليلنا: ما روت عائشة رضي الله عنها- أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يرني بالمرأة ثم يريد أن يتزوج بنتها فقل: ((لا يحرم احرام الخلال، وإن يحرم ما كان نكاح))^(٣). وهذا نص. وهذا النص وما قاموا عليه لا يشبه مسائلنا؛ لأن المرأة تصير به فراشا وهذا لا يصير به فراشا فلا يتعلق به تحريم، كوطء الصغير^(٤). وعند أبي حنيفة لا يتعلق بالزنا وجوب العدة، ويتعق بما قاموا عليه^(٥).

(١) انظر لمعي (٥٢٩/٩)، الإيضاح عن معاني 'نصحيح' (١٢٦/٢)

(٢) انظر شرح فتح القدير (١٢٦/٣)، مجمع الأعر (٣٢٦/١)

(٣) أخرجه عن عائشة البدارقطي والبيهقي.

انظر سنن البدارقطي (٣٦٨/٣)، السنن الكبرى (١٦٨/٢) (١٦٩)

(٤) انظر الأم (٣٩٨/٦)، الحاوي الكبير (٢١٥/٩)، البيان (٢٥٥/٩)، المهذب (٤٣/٢)، المجموع

شرح المهذب (٢٢١/١٦-٢٢٢).

(٥) انظر 'شرح فتح القدير' (١٢٦/٣)، مجمع الأعر (٣٢٦/١).

فصل

الوطء على ثلاثة أضرب:

أحدها: الوطء المباح، وهو: الوطء في النكاح، وعندك تيمين، لا يقع لنساح إلا بأحد مدين السمين، ويتعق به تحريم المصاهرة، فتحرم به أم نوصوة عى النواطى، وأمهاتها حقيقة وبخارا. وكذلك بناتها وتحرم عى أبيه وجده، وإن علا، وعلى ابنه وابن ابنه، وإن سفل. ويجرم ما يحرمه العقد؛ لأنه أكد منه في ثبوت العرش، ويصير به هؤلاء اغرمات محرما، فيجوز له النص إلى الموطوءة وبنتها، كما ينظر إليها أبها وأبوها؛ لأف محرمه عليه بسبب صاح، فأشبه السب^(١).

والثاني: وهو الوطء المحذور المخصص المتمحص، وهو الزنا؛ فإنه لا يتعق به تحريم ولا حرمة^(٢).

وأما الثالث - وهو: الوطء بشبهة، إما في نكاح فاسد، كنكاح الشغار^(٣) والمتعة^(٤)، أو شراء فاسد، أو وجد امرأة عنى فراشه وطئها زوجته، أو أمته - فإن

(١) انظر الحاوي الكبير (١٩٦/٩)، البيان (٢٣٨/٩)، المذهب (٤٢/٢)، الوجيز (١٦/٢)، المجموع شرح المذهب (٢١٣/١٦-٢١٤-٢١٥).

(٢) انظر: الأم (٣٩٨/٦)، الحاوي الكبير (٢١٤/٩)، البيان (٢٥٤/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٢٢/١٦)، المذهب (٤٣/٢).

(٣) نكاح الشغار هو أن يقول رجل لأخر زوجته اسمي، أو أختي، أو امرأة بني عليها على أن تزوجني اسمي، أو أختك، ويكون بضع كل واحدة منهما صدقا للآخر.

انظر البيان (٢٧١/٩)، الحاوي الكبير (٣٢٣/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٤٥/١٦)، المذهب (٤٦/٢).

(٤) نكاح السعة هو أن يتزوج رجل امرأة ممة معلومة أو مجهولة بأن يقول زوجي اسمك شهرا، أو أيام أو سبعم، ولا يتعق به حكم من أحكام النكاح، مثل الطلاق والطهارة والإبلاء والبراث.

انظر البيان (٢٧٥/٩)، الحاوي الكبير (٣٢٨/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٤٩/١٦)، المذهب (٤٦/٢).

هذا الوطء يتعق به التحريم، كما يتعلق بالوطء لمساح لتعلق أحكام الوطء الصحيح به من لحوق السب ووجوب النهر؛ إلا أنه لا تصير أمها محرما وإن كانت محرمة. نص الشافعي - رحمه الله - عليه^(١) وإنما كان كذلك؛ لأن هذا الوطء ليس بمباح، وإنما تعقق به التحريم بشبهه بالمساح في بعض الأحكام تعليلنا لتحريم. فأما المحرمة فيتعلق بكمال حرمة الوطء؛ لأنها إحاطة، ولأن الموطوءة لم يستح النظر إليها، فلا يجوز لأجل ذلك أن يستح النظر إلى أمها وبنتها/ والمسافرة بها^(٢).

[٤٦/١]

(١) انظر. الأم (٧٠/٦)

(٢) انظر البيان (٢٥٠/٩)، الأم (٧٠/٦)، هاية الاختصاص (٢٧٦/٦-٢٧٧)، انهدب (٤٣/٢)

فرع

إذا 'كره' امرأة على الرضا لم يثبت تحريم المصاهرة؛ لأن هذا الوطء ربما في حقه، فلا يثبت به تحريم المصاهرة^(١)، فأما الامتناع فيما دون المرح فقد ذكرنا أنه إذا كان مباحاً فعليه قولان^(٢) وإذا كان محرماً تحريماً ممتنعاً لم يتعلق به التحريم^(٣)، وإن كان به شبهة فكالمباح على القولين^(٤).

(١) انظر: إحصائي الكبير (٢١٠/٩)، البيان (٢٥٠/٩-٢٥١).

(٢) القول الأول: يتعلق به التحريم.

القول الثاني: لا يتعلق به التحريم.

انظر البيان (٢١٠/٩)، إحصائي الكبير (٢٥١/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٢٩/١٦)، غاية

المباح (٢٧٥/٦)، معي فصاح (١٧٨/٣) روضة الطائين (٤٥٣/٥)

(٣) انظر: الأم (٣٩٨/٦)، إحصائي الكبير (٢١٤/٩)، البيان (٢٥٤/٩)، المجموع شرح المهذب

(٢٢١/١٦)، المهذب (٤٣/٢)

(٤) القول الأول: يتعلق به التحريم. ذكر العمري بأن هذا هو المشهور من المذهب.

القول الثاني: لا يتعلق به التحريم.

انظر: إحصائي الكبير (٢١٠/٩)، البيان (٢٥٠/٩-٢٥١).

فصل

قال في كتاب الرضاع: إن المرأة إذا رى لها الرجن فولدت بتا كرهت له في
 الورع أن يتزوج بها، ولو تزوج بها لم أنفسحه^(١).
 وجملة ذلك: أن الرجل إذا رى بامرأة فأنث بولد فمشهور من مذهب الشافعي -
 رحمه الله- ما حكياه، وأنه يكره، ولا يجرم^(٢). واختلف أصحابنا في معنى الكراهة:
 فمنهم من قال: إنما كره لما فيه من الاختلاف فعلى هذه الطريقة لو تبين أنها
 مخلوقة من مائه بغير المصادق حاز نكاحها^(٣).
 ومنهم من قال: إنما كره ذلك لكلا تكون مخلوقة من مائه. فعلى هذا لو
 أخبر المصادق -مثل أن يكون ذلك في رمس السي ياء، وأخبر أنه من مائه- لم يجر
 له أن يتزوج بها^(٤).
 وحكى القاضي عن أبي العباس بن القاسم أنه قال: إن مذهب الشافعي -
 رحمه الله- أنه لا يجوز، وإنما كره للرأي نكاح من أرصعته الزنى بها، ولأول هو
 المشهور^(٥). وبه قال مالك^(٦).
 وقال أبو حيفة^(٧) وأحمد^(٨): لا يجوز؛ لأنها مخلوقة من مائه في الظاهر، فم
 يجوز له أن يتزوج بها، كما لو وُلدتها بشبهة.

(١) انظر: الأم (٧٠/٦).

(٢) انظر: الأم (٧/٦)، البيان (٢٥٦/٩)، المذهب (٤٣/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٢٢/١٦).

(٣) انظر: البيان (٢٥٦/٩)، المذهب (٤٣/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٢٢/١٦).

(٤) انظر: البيان (٢٥٦/٩)، المذهب (٤٣/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٢٢/١٦).

(٥) انظر: الأم (٧٠-٧١).

(٦) انظر: الخريفي (٢٠٧/٣)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٢/٣).

(٧) انظر: شرح فتح المذنب (١٢٦/٣)، مجمع الزهر (٣٢٦/١).

(٨) انظر: لمعي (٥٢٩/٩)، الإصباح عن معاني الصحاح (١٢٦/٢).

ودليلنا: أن هذه منفية عنه قطعاً وبقيتنا، فلا يثبت بينهما تحريم الولادة،
كالأجنبية.

ويؤلف ما دسوا عليه؛ لأن ولدها يثبت سبه، ويرثه، ويثبت بينهما أحكام
النسب بخلاف مسائلنا^(١).

(١) مطهر - الحاشية الكبرى (٢١٨/٩) ، السار (٢٥٢/٩) ، المذهب (٤٣، ٢) ، مجموع شرح المذهب
(٢٢٢/١٦).

فرع

قال ابن الخلد: إذا تزوج بامرأة ثم قال: هي أختي من الرضاع أو النسب، فإن صدقته حكماً بفساد الكاح. فإن كان قبل الدخول فلا شيء لها. وإن كان قد دحل بها مع الجهل بدلتك وجب مهر المثل وإن كذبت، فإن كان قبل الدخول وجب نصف المسمى؛ لأنه لا يصدق في حقها. وإن كان بعد الدخول وجب جميع المسمى، فرق بينهما؛ لأنه يملك إيقاع الفراق، وتحرم على ابنته صدقته، أو كذبت؛ فإنه إن صدقته فهي عمته، وإن كذبت فهي حليته ابنة؛ وإن قال: هي بنت أخي فإن صدقته لم تحرم عليه يعني على الأب إذا لم يدخل بها الأب، وإن كذبت حرمت عليه^(١).

(١) نظر البيهقي (٢٥٢/٩) : ٢٥٣ (١٢٦/٦-٩٨-٩٩)، روضة الطالبين (٥٦٩/٥)

باب نكاح حرائر أهل الكتاب^(١) وإمائهم وإماء المسلمين

دال: وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم اليهود^(٢) والنصارى^(٣) دون

المجوس^(٤) والمصائين^(٥) والسامرة^(٦) من اليهود والنصارى^(٧).

وجملة ذلك. أن النكاح على ثلاثة أصرب:

- من له كتاب،

- ومن لا كتاب له،

(١) أهل الكتاب النكاح لما دنا اليهودية والنصرانية دون من لمثلت بغير كتب لأبياء الأولين.

انظر: فيض الإله المالك. (١٨٣/٢).

(٢) اليهود من هادرا، يهودون، سميت اليهود اشتقاقا من هادوا، أي تابوا. واليهود أن يهود الإنسان يهوديا، واليهود^٢ اشتق اسمها من يهود بن يعقوب.

انظر: لسان العرب (٤٣٩/٣)، معنى المحتاج (١٨٧/٢).

(٣) النصارى من نصرة، قرية بالشام سبب إسمها النصارى، وانتصر النصارى في النصرانية، وهي المتشعبة بالإيمان.

انظر: لسان العرب (٢١٢/٥)، معنى المحتاج (١٨٧/٢)، حاشية المعجمي على التمهيد (٣٧٣/٣).

(٤) المجوس هم عباد النار؛ إذ لا كتاب بأيدي قومها لأنهم، ولم يبقه قل من فتح ط.

انظر: معنى المحتاج (١٨٧/٣)، السراج في المحتاج (٣٧٦).

(٥) المصائين: هي طائفة تعد من النصارى، سميت بذلك قيل لسميتها إلى صائى عم روح عمه السلام وقيل لخروجها من دين بل دين وكان الكفار يسمون الصحابة صائبة؛ لخروجهم عن دينهم إلى الإسلام.

انظر: معنى المحتاج (١٨٩/٣)، فيض الإله المالك (١٨٣/٢)، روضة الصديقين (٤٧٦/٥).

(٦) السامرة طائفة تعد من اليهود، وسميت بذلك نسبها إلى أصلها السامري، عابد العجل.

والسامرة والمصائية إن وسموا اليهود والنصارى في أصول الدين من صديق الرسال والإيمان بالكتب كانوا معهم، ونصح ما كذبهم وإن خالف أصل دينهم لا تكبح، ولا يقرر بالخربة أبص.

انظر: معنى المحتاج (١٨٩/٣)، فيض الإله المالك (١٨٣/٢)، احتجاري الكبير (٢٢٣/٢).

(٧) انظر: مختصر الفرق (٢٢٨).

- ومن له شبهة كتاب.

- فَمَا مِنْ لَهُ كِتَابٌ فِيهِمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. لليهود التوراة، ولنصارى الإنجيل^(١). فهو لاء يجوز نكاح حرائرهم^(٢).

وقالت لإمامية من الشيعة، لا يجوز نكاح حرائرهم، إلا إذا عدت المسلمة^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾^(٤).

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ لُطْفَيْنٌ وَصَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَصَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُخْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُخْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٥)، وهذا نص، فروي عن ابن عباس^(٦) أن هذه نسخت التي في البقرة^(٧)، وعنى أن سم المشرك إذا أضيق لا يتناول أهل الكتاب، ألا ترى أن الله تعالى قال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾^(٨)، ففصل بينهم، وعلى أن آيتا خاصة، وآيتهم عامة، وإلخاض أولى^(٩).

(١) لقوله تعالى: ﴿وَأُنزِلَ الْتُورَةُ وَالْإِنْجِيلَ﴾ من قَتْلُ هَدَى لُكْسِ ﴿[سورة أن عمران، الآية: ٣، ٤].

(٢) انظر الأم (١٦/٦-١٧)، الحواشي الكبير (٩/٢٢٠)، البيان (٩/٢٥٩)، معي الصالح (٣/١٨٧)، روضة الطالبين (٥/٤٧٢-٤٧٣)، المجموع شرح المهذب (١٦/٢٣٢-٢٣٣).

(٣) انظر: الحواشي الكبير (٩/٢٢١)، البيان (٩/٣٥٩)، معي الصالح (٣/١٨٧)، الأم (٦/٤٠٧-٤٠٨).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٦) أخرجه عن ابن عباس البهني والميني والسيوطي.

(٧) انظر السبكي الكبرى (٧/١٧١)، مجمع الروايات (٤/٢٧٧)، الدر المنثور (١/٤٠٨).

(٨) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢١].

(٩) سورة البقرة، الآية: ١.

(٩) انظر الحواشي الكبير (٩/٢٢١)، الأم (٦/١٤١-١٥٠)، البيان (٩/٢٥٩-٢٦٠)، مجموع شرح

المهذب (١٦/٢٣٢-٢٣٣)، معي الصالح (٣/١٨٧).

وأما الصابئون والسامرة فإن الشافعي^(١) رحمه الله - جعلهم من اليهود والصارى. السامرة من اليهود، والصابئون من الصارى^(٢).

قال أبو إسحاق: علق الشافعي لقول فيهم في موضع آخر، ثم قطع في هذا الموضع.

وجملة ذلك أن هؤلاء إن كانوا يوافقون الصارى في أصل الدين، ويحافظونهم في فروعه كانوا منهم / وإن خالفوهم في أصله فليسوا بهم، وقد وقع لاختلاف فيهم في زمن القاهر^(٣)، فأتى أبو سعيد الإصطخري أنهم لا يقرون بدل الجزية؛ فإنهم يقولون: إن الملك حي باق، ويعتدون الكواكب السعة. والمرجع في ذلك إلى ما ذكرناه^(٤).

(١) انظر: الأم (١٧/٦).

(٢) انظر البين (٢٦٢/٩)، مجموع شرح المهذب (٢٣٦-٢٣٥/١٦)، معي الختاج (١٨٩/٣)، إحصاء الكبر (٢٢٤/٩)، المهذب (٤٤/٢)، فيص الإله لذلك (١٨٣/٢)، روضة الطالبين (٤٧٦/٥).

(٣) حكى أن القاهر العباسي استنق في الصائبة، فأصابه أبو سعيد أنهم يسوا من أهل الكتاب لأهم يقولون إن الملك حي باق، وإن الأنهم تسعة آله، وهي الشمس والقمر، والشمس (جوبيتر)، ورحمن، والسميع، وهرقة، وعطارد، فألقى بصرب رفاقهم، فجمعهم القاهر يقتلهم، عدوا به مالا كثيرا، فتركهم وهؤلاء يتفقون مع شعراء اليونان في هادة الزهرة وإيريس وهوبوس، إله الجمال، وباكرس إله الشيب، وجوبيتون.

أما السامريون فيقال بهم أصحاب موسى السامري وفيه، وهم يقطعون ناس من أرض فلسطين.

انظر: المجموع شرح المهذب (٢٣٦/١٦).

(٤) هو القاهر بالله محمد بن أحمد بن طنبجة العباسي، أمير المؤمنين بن المعتصم أبو منصور، من علماء الدولة العباسية، يبيع في أيام سعة المقدر أخيه لأبيه سنة ٣١٧هـ، وأقام يومين، وخضع، وحسن. ولما قتل المقدر سنة ٣٢٠هـ أخرج من السجن، وبيع فأقام إلى سنة ٣٢٢هـ، ولم تحس سيرة، فراح الجند، وخضعوا، وكتبوا عليه بأشار عسار محمدي، وحسن ثم أطلق. توفي بعدد سنة ٣٣٩هـ. انظر: البداية والنهاية (٢٧٣/١١)، شذرات الذهب (٣٤٩/٢-٣٥٠).

(٥) انظر إحصاء الكبر (٢٢٤/٩)، البين (٢٦٢/٩)، المهذب (٤٤/٢)، مجموع شرح المهذب (٢٣٦-٢٣٥/١٦)، روضة الطالبين (٤٧٦/٥)، معي الختاج (١٨٩/٣)، فيص الإله لذلك (١٨٣/٢).

فأما من كان له كتاب غير هذين الكتابين من صحف إبراهيم والرهبر الذي
 برل على دواد عليه السلام، فالتمسك بشيء من ذلك لا يحل ما كخته^(١).
 قال أصحابنا. لأن هذه الكتب كانت وحياً، كما أوحى ﷺ بأشياء من الوحي
 ولم يكن قرأها^(٢).
 ومن أصحابنا من قال: إنه لم يثبت للتمسك بها حرمة^(٣)؛ لأنه ليس فيها
 أحكام، وإنما هي مراعاة بخلاف الكتابين^(٤).

(١) انظر الحاشية الكبرى (٢٢٣/٩)، البيان (٢٦٢/٩)، روضة الصالحين (٤٧٣/٥)، معني المحتاج
 (١٨٧/٣)، للذهب (٤٤/٢)، السراج فوهاح ص (٣٧٦)، المجموع شرح المذهب (٢٣٢/١٦-٢٣٤)
 (٢) فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال ((أتاني جبريل عليه السلام - فأمرني أن أجهر بسم الله الرحمن
 الرحيم))

أنعرجه ساعدي والبارقضي وليبيحي.

انصر - مريب المسند ص (٧٩٤)، مس البارقضي (٢٣٨/٢)، المس الكبرى (٤٢/٥)

(٣) كحرمة القرآن وقديسه انظر - لنروي الكبير (٢٢٣/٩)، البيان (٢٦٢/٩)

(٤) انظر الحاشية الكبرى (٢٢٣/٩)، البيان (٢٦٢/٩) - روضة الطائير (٤٧٣/٥)، معني المحتاج

(١٨٧/٣)، للذهب (٤٤/٢)، السراج فوهاح ص (٣٧٦)، المجموع شرح المذهب (٢٣٢/١٦-٢٣٤)

فصل

فأما من انتقل إلى دين أهل الكتاب بطرت، فإن كان بعد السخ لم تثبت لأولادهم حرمة ولم يقرؤا على دينهم وإن كانوا دحوا في دينهم قبل السخ والتبديل ثبتت لهم حرمة أهل الكتاب، وإن كانوا انتقلوا إلى دين قبل السخ وبعد التبديل بطرت:

فإن انتقلوا إلى دين من لم يدل ثبوت لأولادهم حرمة أهل الكتاب، وإن كانوا انتقلوا إلى دين من يدل لم تثبت لأولادهم حرمة أهل الكتاب، وإن أشكل أمرهم فم [يُذَرَى هل] ^(١) استقوا قبل التبديل أو بعده أو دخلوا في دين من يدل أو لم يدل جرى أمرهم بحري يجوز محرمات دينهم وحقت دماؤهم وحرمت ما كحتهم ^(٢).

وأما الصرب الثاني فهم من لا كتاب لهم، وهم عدة لأوثان، ومن عند ما استحس من احجر والبقر والشمس والقمر، فإن هؤلاء لا يقرؤن على دينهم يدل الجزية ^(٣)، ولا تحل ما كحتهم، ولا دينهم ^(٤)؛ لقوله تعالى ﴿ قَتَلُوا نَبِيَّكَ لَا

(١) ما بين لقوس غير واضح في المخطوط، وأنصوب ما بينه

انظر: البيان (٢٦٣/٩-٢٦٤).

(٢) انظر الحاروي الكبير (٢٢٢/٩-٢٢٣)، الشبان (٢٦٢/٩-٢٦٤)، المهذب (١٤٤/٣)، معني يحتاج

(١٨٨-١٨٩/٣)، مجموع شرح المهذب (٢٣٣/١٦)، روضة الطالبين (١٧٤/٥-١٧٥)، لأن

(١٧/٦)

(٣) الجزية مأخوذة من بخارة، وقيل: من الجزاء بمعنى القضاء، وجمعها: جزئ، حري، وجرء

واصطلاحا هي قال الشريفي إنما ليست مأخوذة في معانيه انكر، ولا التعشير عليه، بن هي نوع لإدلالهم، ومعمدة لها، وربما يحملهم ذلك على الإسلام مع مخالطة التسمين الدعية إلى معرفة حامس الإسلام.

انظر الصحاح (٢٣٠٠/٦)، التعريفات ص (٧٩)، معني يحتاج (٢٤٢/٣)

(٤) انظر البيان (٢٦٠/٩-٢٦١)، الحاروي الكبير (٢٢٣/٩)، المهذب (١٤٤/٣)، المجموع شرح

المهذب (٢٣٣/١٦-٢٣٤)، روضة الطالبين (١٧٣/٥)، لأن (١٧/٦)

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَتَّبِعُونَ الْآجِرَ وَلَا يُخْزِمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ
الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَبُغُونَ ﴿٢٤﴾^(١)
مشرط لي لإقرار بالخزبة إن يكونوا من أهل الكتاب^(٢)

(١) سورة التوبة، الآية ٢٩

(٢) انظر البياض (٢٦٠/٢-٢٦١)، الحارثي الكبير (٢٢٣/٩)، المذهب (٤٤/٢)، المجموع شرح
المذهب (٢٣٣/١٦-٢٣٤)، دوسعة الطالبيين (٤٧٣/٥).

فصل

فأما الضرب الثالث - وهم من له شبهة كتاب، وهم المحوس^(١) فقد اختلف قول الشافعي - رحمه الله - هل كان لهم كتاب؟ على قولين^(٢).
أحدهما: كان لهم كتاب، ثم رفع^(٣). وروي ذلك عن علي رضي الله عنه^(٤).
والثاني: لم يكن كتاب أصلا، وإنما أشكل أمرهم، فعنينا حكم التحريم في دمائهم وماكحتهم. وعلى القولين جميعا لا نخل ماكحتهم^(٥).
وحكي عن أبي إسحاق^(٦) أنه قال: إذا قلنا: كان هم كتاب، كانوا كاليهود

(١) أي: لا نخل ماكحة من لم شبهة كتاب، وهم المحوس.

انظر: فيض الإله المالك (١٨٢/٢)، المذهب (٤٤/٢).

(٢) انظر: الأم (١٧/٦).

(٣) قال الرمي: يشهور أن للمحوس كتابا مسبويا إلى رادشت، فمما يملوه رفع، ورادشت هو الذي ندعى المحوس سونه هالموس لا كتب بأيديهم، فلا نخل ماكحتهم على المذهب؛ لأنهم غير متمسكين بكتاب، فهم كعبدة الأوثان.

انظر: فيض الإله المالك (١٨٢/٢)، للمذهب (٤٥/٢).

(٤) روى عن علي بن أبي طالب أنه قال: وكانوا أهل كتاب ((وإن منكم سكر، فرفع عني ابته أو أحمه، فاطلع عني بعض أهل مملكتي فمما صحا جازوا يقيمون عنده الحقد، فامنع منهم، فمما آل بمكته فقال: ((تعذبون دينا حبرا من دين آدم، فقد كان آدم ينجح به من بانه. فأب على دين آدم ما يربح بكم عن دينه، فابعدوا وخافوا الذين يخافونهم، فأصبحوا وقد أسري على كاتبهم، فرفع من بين أظهرهم، وذهب الغنم الذي في صدورهم، وهم أهل كتاب، وقد أخذ رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم - منهم حرية))، فنجح الملك أخته، وأمسكوا عن الإنكار عليه، بما مباحة لأبيه، وما عرفوا من مصومه، فأصبحوا وقد أسري بكتابهم.

أخرجه الشافعي والبيهقي.

انظر: المسند (١٣٦/٢)، المسالك (١٨٩/٩).

(٥) انظر: محاري الكبر (٢٢٤/٩)، البيان (٢٦١/٩)، روضة الصالحين (٤٧٣/٥).

(٦) وهو أيضا قول أبي عبيد بن حريبة

انظر: روضة الصالحين (٤٧٣/٥).

والبصاري^(١). وهذا ليس بصحيح؛ لأن ثبوت كتابهم غير متيقن مع أنه رفع، وهذا على القول الآخر لا يكون كمدة الأوثان؛ لأن عدم الكتاب غير متحقق^(٢).

إذا ثبت هذا، فذهب جماعة الفقهاء^(٣) إلى أنه لا يحل ما كتبهم، ولا دبائهم، إلا أن ثور، فيه قال^(٤): تحل ما كتبهم ودبائهم، لما روى عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: ((سواء هم سنة أهل الكتاب))^(٥).

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿وَالْأَخْصَصُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٦)، ولم يثبت لهؤلاء كتاب، فكانوا على التحريم بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا الْمُسْتَرْكَبِينَ حَتَّى يُؤْمِنُ﴾^(٧).

فأما الحبر فهو حجة لنا في أنه لم يكن لهم كتاب، وعنى أبا بجملة على حقن دمائهم، وأخذ الجزية منهم^(٨).

(١) نظر الباب (٢٦١/٩)، المذهب (٤٤/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٣٥/١٦)، روضة الطالبين (٤٧٣/٥).

(٢) انظر: الباب (٢٦١/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٣٥/١٦)، روضة الطالبين (٤٧٣/٥).

(٣) نظر المعنى (٥٤٧/٩)، الإصحاح عن معنى الصحاح (١٢٧/٢)، نعمة الفقهاء (١٢٩/٢)، الباب في شرح الكتاب (١٤٣-١٤٢/٢)، الكافي في فقه أهل المدينة من (٢٤٤).

(٤) انظر الحاشية الكبير (٢٢٥/٩)، الباب (٢٦١/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٣٤/١٦)، المذهب (٤٤/٢).

(٥) أخرجه مالك.

انظر: الموطأ (٢٧٨/١).

(٦) سورة المائدة، الآية ٥.

(٧) سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

(٨) غرر البیان (٢٦١/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٣٤/١٦)، روضة الطالبين (٤٧٣/٥).

٦٨- مسألة :

قال. والحد في قذفها التعرير، وإنما كان كذلك؛ لأن من شرط وجوب الحد إحسان المذدوف، والكافرة ليست محصنة؛ لقوله ﷺ ((من أشرك بالله فليس محصن))^(١) إلا أن عليه التعرير، وله إسقاطه بالنعد.

قال: فإذا مكحها فهي كالمسلمة فيما لها، وعليها، غير أنهما لا يتوارثان^(٢).

وجملة ذلك: أن الدمية^(٣) في حقوق النكاح كالمسلمة؛ لأنه عقد معدومة فاستوت لمسلمة والكافرة في حقوقه، كبيع والإحارة، فيكون لها المهر والسفقة وغير ذلك، إلا أنه إذا مات أحدهما لم يرثه الآخر؛ لأن أبي ﷺ قال: ((لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم))^(٤).

(١) أخرجه الدارقطني

انظر: متن الدارقطني (٣/٣٢٧).

(٢) انظر: الأم (٤٠٧/٦)، مختصر الفرق من (٢٢٨).

(٣) الدمية هي من قوم من أهل الكتاب يسهو ويؤي المسلمون عهد مؤبد موجه ينفقون اجرة لوالى المسلمين، ويقترب بهم بندها بحفى. أحدهما تكف عنهم، وثالثي الحماية هم؛ ليكون يانكب أمين، وماخما به محروسين ويكره نكاح ثكالية الدمية على الصحيح

انظر: الأحكام السلطانية من (١٤٤-١٤٤).

(٤) أخرجه البيهقوي ومسلم.

انظر صحيح البخاري (١٨٧/٥-١٩٤/٨)، صحيح مسلم (١٢٣٣/٣).

٦٩- مسألة :

قال: ويجبرها على الغسل من الحيض^(١)، وإنما كان كذلك لأنه شرط في استباحة وطنها. فإن قيل: كيف يصح من غير نية؟ فقد ينأى حكم ذلك/ في الطهارة^(٢).

قال أصحابنا: وكذلك المجبوبة يجبرها على الغسل إذا كانت روجته فأما غسل الحباية فهل له إجبارها عليه فيه قولان:

أحدهما: له إجبارها عليه؛ لأن محسه تعاف من لا يعتسل من حباية والثاني: لا يجبرها؛ لأن عدم الغسل لا يحرم الوضوء ولا يكره^(٣).

قال: والتنظيف والاستعداد^(٤) وتقليم الأظافر. وإنما كان كذلك لأن النفس تعاف طول الأظافر وترك الاستعداد، وهو أخذ شعر العانة^(٥).

هذا إذا تعاوش طول ذلك. فأما إذا طال ما جرت العادة بأحده، إلا أنه لم يتعاوش فهل يجبرها على أخذه؟ قولان:

أحدهما: يجبر؛ لأن ذلك بقص الاستمتاع.

والثاني: لا يجبر؛ لأنه لم يتعاوش، فلا يؤثر في الاستمتاع^(٦).

(١) بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢٢].

(٢) انظر: الأم (٤٠٧/٦)، مختصر القرني ص (٢٢٨).

(٣) انظر الخوازي الكبير (٢٢٧/٩-٢٢٨)، الشياخ (٤٩٧/٩)، روضة الطالبي (٤٧٣/٥)، معني المحتاج (١٨٨/٣)، المذهب (٢/٥٠)، المجموع شرح المذهب (٤٠٩/١-٤١).

(٤) الاستعداد: هو إزالة ما حول الفرج من شعر العانة، وطم الأظافر، ويزالة شعر الإبط، والأوساخ، لأن البنية الحاصلة مع إزالة أعظم من البنية الحاصلة مع مصاحبتها.

انظر الزاهر في معرفة الأنماط ص (٢٢٨)، محض الإله الثالث (١٧٩/٢).

(٥) انظر: الأم (٤٠٧، ٢٠/٦)، مختصر القرني ص (٢٢٨).

(٦) انظر الخوازي الكبير (٢٢٨/٩)، تبيين (٤٩٨/٩)، روضة الطالبي (٤٧٤/٥)، المذهب (٦٥/٢)، المجموع شرح المذهب (٤١٠/١٦)، معني المحتاج (١٨٩/٣).

قال: وجمعها من الكيسة^(١)، والخروج إلى الأعياد، كما يجمع المسمة من المساجد^(٢). وإنما كان له معها؛ لأنه استحق عليها تمكيه من نفسها في بيته، وبخروجها يغوت ذلك عنه. وكذلك يجمع المسلم زوجته من الخروج إلى المسجد هذه العنة^(٣).

قال الشافعي رحمه الله^(٤). وإذا كانت شابة دنت هيئة معها، وإن كانت كبيرة ولا هيئة لها استحب له ألا يجمعها من المساجد بقوله ﷺ: ((لا تتبعوا إماء الله مساجد الله))^{(٥)(٦)}.

(١) الكيسة، متعدد اليهود، وتطلق أيضا على معبد النصراني.

نظر: المصباح المنير ص (٥٤٢).

(٢) انظر: مختصر الثوري ص (٢٢٨)، الأم (٢٠/٦).

(٣) انظر: البخاري الكبير (٢٢٨/٩-٢٢٩)، البيهقي (٤٩٩/٩-٥٠٠)، معي المحتاج (١٨٩/٣)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥)، المجموع شرح المهذب (٤١١/٦)، المنهاج (٦٦/٢).

(٤) انظر: الأم (٢٠/٦-٢١).

(٥) أخرجه البخاري ومسلم.

انظر: صحيح البخاري (٧/٣)، صحيح مسلم (٣٢٧/١).

(٦) ذكر العمراني: هذا الحديث له ثلاث تاوليات.

أحدها: أنه أراد به الاستحباب في غير ذوات الهيئات.

والثاني: أنه أراد به الاستحباب في الجمع والأعياد.

والثالث: أنه أراد به للمسجد الحرم إذا أرادت تلحق. وهذا التأويل ضعيف؛ لأنه قال: "مساجد الله"، وذلك جمع.

انظر البيهقي (٥٠٠/٩).

٧٠- مسألة :

قال. ((وجمعها شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير إذا كان يتقذره، ومن أكل ما يحل إذا كان يتأذى بريجه^(١)).

وجملة ذلك: أن نشافعي - رحمه الله - قال في موضع آخر^(٢): يجمعها من شرب الخمر؛ لئلا يروى عقلها. وهذا يدل على أنه يجمعها من السكر خاصة، فحصل من ذلك أن له أن يجمعها من السكر قولاً واحداً؛ لأن ذلك يتعدى معه الاستماع لروايل ثبورها، فنصير كالجذوة^(٣).

وأما القدر الذي لا يسكر فبه قولان:

أحدهما: ليس له معها، لأن ذلك لا يؤثر في الاستمتاع، وهي مستحبة له.

والثاني: له معها؛ لأن نفسه/ قد تعاف ذلك لديه فينقص استمتعته. [٤٨/ب]

قال بن أبي هريرة: ولأن القدر الذي سكر لا يحصر، فإن من الناس من يسكر بالقليل. ومهم من لا يسكر به، فسمعت من جميعه، كما حرم جميع الخمر لهذه العلة^(٤).

وأما الخنزير فظاهر كلامه أنه إن كان يتقذره وتعاف نفسه يجمعها منه. وإن كان لم تعافه نفسه لم يجمعها؛ لأنها تعتقد إباحته^(٥). وحكى الشيخ أبو حامد فيه

(١) انظر: مختصر المرنى ص (٢٢٨).

(٢) انظر: الأم (٢٠/٦).

(٣) انظر: الحواشي الكبير (٢٢٩/٩)، البيان (٤٩٨/٩)، المهذب (٦٦/٢)، معني المحتاج (١٨٩/٣)،

لمجموع شرح المهذب (٤١٠/١٦)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥).

(٤) انظر البيان (٤٩٨/٩)، الحواشي الكبير (٢٢٩/٩)، المهذب (٦٦/٢)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥)،

لمجموع شرح المهذب (٤١٠/١٦) - (٤١١).

(٥) انظر الحواشي الكبير (٢٣٠/٩)، البيان (٤٩٩/٩)، المهذب (٦٦/٢)، المجموع شرح المهذب

(٤١١/١٦)، معني المحتاج (١٨٩/٣)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥).

قولين^(١).

وإذا شربت حمرا أو أكلت لحم الخنزير فله إجبارها على غسل فمها؛ لأنه محس، وإذا فمها بحس فمها، فأجبرت على إزالته ذلك^(٢). فأما المسلمة إذا أرادت شرب السبد، فإن كانا يعتقد أن تحرمة كان له معها، وإن كانت تعتقد بإباحته كان له أن يجمعها من السكر. وهل له أن يجمعها بما دون ذلك؟ عني ما ذكرنا من القويين، والقاصي يحكي في ذلك وجهين^(٣).

(١) القول الأول: له أن يجمعها منه.

القول الثاني: ليس له أن يجمعها منه

مكرر حنوي الكبير (٢٣٠/٩)، لسان (٤٩٩/٩)، المجموع شرح المذهب (٤١١/١٦)

(٢) انظر الحنوي الكبير (٢٣٠/٩)، البيان (٤٩٩/٩)، المذهب (٦٦/٢)، المجموع شرح المذهب

(٤١١/١٦)، معي المختار (١٨٩/٣)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥).

(٣) الوجه الأول: ليس له أن يجمعها منه لأنها مفرقة عليه، ولا يجمع من الاستمتاع

الوجه الثاني: له معها منه؛ لأنه يتأدى براءته، ويجمعه كما لا يستمتع

انظر، البيان (٤٩٩/٩)، احوازي الكبير (٢٣٠/٩)، المجموع شرح المذهب (٤١١/١٦)، معي

المختار (١٨٩/٣)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥).

فصل

وأما أكل ما له رائحة من الأشياء المنة كالصل والكراث وما أشبه ذلك
فحكى القاصي: أن له معها مه؛ لأنه يتأدى برمحه مسلمة كانت أو غير مسلمة،
ولا أن يمته طبخا؛ لأن فته يزول^(١).

ودكر الشيخ أبو حامد أنه على القولين^(٢) تشبيها بالقليل من الخمر، ولحم
الخنزير، وليس يشبه ذلك؛ لأن النفس لا تعاف الخمر وخنزير إلا من جهة الدين
ولا اعتقاد. وأما هذه لأشياء المنة فكل واحد تعافها نفسه، ويمتعه من كم
الاستمتاع فافترقا^(٣).

(١) انظر: اسماوي الكبير (٢٣٠/٩)، البيان (٤٩٨/٩)، المجموع شرح المنهاج (٤١٠/١٦)، روضة
الطالبين (٤٧٤/٥)، معي المحتاج (١٨٩/٣).

(٢) القول الأول: ليس له أن يمتهها مه. ولا يمتعه من الاستمتاع.

القول الثاني: له معها مه؛ لأنه يتأدى برمحه، ويمتعه كم الاستمتاع

انظر: اسماوي الكبير (٢٣٠/٩)، المجموع شرح المنهاج (٤١٠/١٦)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥)،
معي المحتاج (١٨٩/٣).

(٣) انظر: اسماوي الكبير (٢٣٠/٩)، الأم (٣١٦/٦)، البيان (٤٩٨/٩)، المجموع شرح المنهاج
(٤١٠/١٦)، معي محتاج (١٨٩/٣)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥).

فصل

فأما اللباس. فإذا لست امرأة الديباج^(١) والحرير جازا، وليس له معها؛ لأنه مباح للنساء، وكذلك الحلبي^(٢).

فأما إن لست جند ميتة نظوت: فإن كان ظهرا مذبوحا لم يكن له معها إلا أن يكون له رائحة متنة. وإن كان غير مذبوح فإنه نجس، وله معها منه؛ لأن ذلك يجمسه إذا التصق به، ويحتاج إلى التحرر منه^(٣).

[١/٤٩]

(١) الديباج: ثوب سدها ولحمته ابريسم، ويقال. هو معرب، ثم كثر حتى اشتق العرب منه فقالوا: دبح العيث الأرض دججا، من باب صرب، إذا سقاها، فأبئت أرمارا مختمة؛ لأنه عندهم اسم للمعش.

نظر انصباح المنير ص (١٨٨)، الصالح (٣١٢/١).

(٢) انظر الحاوي الكبير (٢٣٠/٩)، البيان (٤٩٩/٩)، المجموع شرح المذهب (٤١١/١٦)، معي المحتاج (١٨٩/٣)، وروضة الطالبين (٤٧٤/٥).

(٣) انظر الحاوي الكبير (٢٣٠/٩)، البيان (٤٩٩/٩)، المجموع شرح المذهب (٤١١/١٦)، معي المحتاج (١٨٩/٣)، روضة الطالبين (٤٧٤/٥).

٧١- مسألة :

قال: وإن ارتدت^(١) إلى مجوسية^(٢) أو غير دين أهل الكتاب قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح^(٣).

وجملة ذلك: أن تقدم على مسألة الكتاب أن المرأة إذا ارتدت: فإن كان قبل الدخول يفسخ نكاحها^(٤). وإن كان بعد الدخول وقف المصحح على انقضاء العدة. فإن عادت إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها فهما على الزوجية. وإن انقضت العدة قبل أن تعود يفسخ النكاح. وكذلك إذا أسلمت روجة الدمي فإن كان قبل الدخول يفسخ في الحال. وإن كان بعد الدخول وقف على انقضاء العدة. وإن أسسم؛ وإلا انفسخ النكاح بينهما^(٥).

فأما مسألة الكتاب، وهي إذا كان تحته كتابية انتقلت عن دينها إلى دين آخر غير دين الإسلام، نظرت:

فإن كانت انتقلت إلى دين لا يقر أهله عليه كأها انتقلت إلى عبادة الأصنام

(١) أي: أنه لا يحل نكاح المرتدة لأهل كفرة لا يقر على كفرها، فأشبهت الوثنية، وكما تحرم المرتدة على المسلم كذلك تحرم على الدمي؛ لعناء علقته بالإسلام، وكذلك تحرم على مرتدة مثلها؛ لأنه لا يبقى على ارتداده كهي.

انظر: فيض الإله المالك (١٨٣/٢).

(٢) والمجوسية المجرس لا كتاب بأيديهم، فلا تحل ما كتبهم على المذهب؛ لأنهم غير مسلمين بكتاب، هم كعبدة الأوثان.

انظر: فيض الإله المالك (١٨٢/٢)، روضة الطالبي (٤٦٩/٥).

(٣) شبه المسألة وإن انقضى قبل أن ترجع فقد انقطع العصمة، لأن يصبح أن يندى

انظر: مختصر المرقبي ص (٢٢٨).

(٤) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا نِسَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة الممتحنة الآية: ١٠]

(٥) انظر: محايوي الكبير (٢٣١/٩)، البيان (٣٥٦/٩)، معني المحتاج (١٩٠/٣)، للهدب (٥٤/٢)،

روضة الطالبي (٤٧٨/٥)، السراج الوهاج ص (٣٧٧)، فيض الإله المالك (١٨٣/٢)

وما أشبهها؛ فإما لا تقرّ على ذلك، وما الذي يقلل منها؟ فيه ثلاثة أقوال.

أحدها: إنه لا يقلل منها إلا دين الإسلام؛ لأن الدين الذي انتقلت عنه وسائر الأديان غير دين الإسلام دين باطل، أفرت بطلانه، فلا يقر عليه، كما لو ارتدت عن دين الإسلام إليه^(١).

والثاني: إنه يقلل منها دين الإسلام، أو الدين الذي كانت عليه.

وروجه: أنها انتقلت من دين يقر أهله عليه إلى دين لا يقر أهله عليه، فوجب أن يقلل منها لرجوع إليه، كما لو انتقلت عن الإسلام^(٢).

والثالث: إنه يقلل منها دين الإسلام أو أي دين كان مما يقر أهله عليه، سواء في ذلك ما انتقلت عنه وغيره^(٣).

قار القاضي أبو حامد: هذا أظهر الأقوال^(٤).

وروجه: أن الأديان المخالفة للدين الإسلام مئة واحدة، لأن جميعها كفر، وإذا كانت ملتان يقر أهلها عليها كانتا سواء^(٥).

إذا ثبت هذا، فإذا أقامت على الدين الذي انتقلت إليه ولم ترجع إلى الإسلام، أو رجعت إلى دينها وقتلها، لا يقر عليه مما يصنع لها فيه قولان

[١٤٩ب]

أحدهما: ترد إلى أقرب بلاد الحرب من دار الإسلام، وتكون حرباً لها.

(١) انظر الحواشي الكبير (٢٣١/٩)، البيان (٣٥٧/٩)، روضة الطالبين (٤٧٨ ٤٧٧/٥)، المذهب

(٢/٥٤)، المجموع شرح المذهب (٣١٤/١٦)، معيحتاج (١٩٠/٣)

(٢) انظر الحواشي الكبير (٢٣١/٩)، البيان (٣٥٧/٩)، المذهب (٥٤/٢)، المجموع شرح المذهب

(٣١٤/١٦)، معيحتاج (١٩٠/٣)، روضة الطالبين (٤٧٧/٥).

(٣) انظر الحواشي الكبير (٢٣١/٩)، البيان (٣٥٧/٩)، المذهب (٥٤/٢)، المجموع شرح المذهب

(٣١٥/١٦)، معيحتاج (١٩٠/٣)، روضة الطالبين (٤٧٧/٥).

(٤) انظر الحواشي الكبير (٢٣١/٩)، البيان (٣٥٧/٩).

(٥) انظر الحواشي الكبير (٢٣١-٢٣٢)، البيان (٣٥٨ ٣٥٧/٩)، المذهب (٥٤/٢)، المجموع شرح

المذهب (٣١٥/١٦)، معيحتاج (١٩٠/٣)، روضة الطالبين (٤٧٧/٥)

والثاني: تقتل^(١)؛ لقوله ﷺ ((من بدل دية فقتلوه))^(٢).

فأما الكساح فإن كان ذلك قبل الدخول انفسح العقد وإن كان بعد الدخول: فإن رجعت إلى دين الإسلام أو إلى دينا الذي انتقت عنه على القول الآخر أو دين يقر أهله عليه على القول ثالث قبل تقضاء العدة، وإلا باءت بنقصاء العدة. هذا، إذا انتقلت إلى دين لا يقر أهله عليه^(٣).

فأما إذا انتقلت إلى دين يقر أهله عليه كاليهودية والنصرانية والمجوسية: فإن انتقلت إلى المجوسية فهل يقر عليه؟ فيه قولان^(٤):

فإن قلنا: يقر عليه: فإن كان ذلك قبل الدخول انفسح. وإن كان بعد الدخول وقف الكساح على انقصاء العدة^(٥).

وإن رجعت إلى الإسلام، أو إلى دينا الذي كانت عليه على القول الآخر، أو نصرانية على القول الثالث لم يفسح الكساح. وإن أقامت عليه حتى انقضت العدة نمسح؛ لأن المجوسية وإن أقبرت عليها لا يحل للمسلم

(١) انظر الحارثي الكبير (٢٣١/٩-٢٣٢)، البيان (٣٥٧/٩-٣٥٨)، المنهاج (٥٤/٢)، المجموع شرح المنهاج (٣١٥/١٦)، روضة الطالبين (٤٧٧/٥).

(٢) أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

انظر صحيح البخاري (٧٥/٤)، (١٣٨/٩)، مس أبي داود (٤٤٠/٢)، عارضة الأحودي (٢٤٣/٦)، الخبي (٩٦/٧)، مس ابن ماجه (٨٤٨/٢)، مس الإمام أحمد (٢٨٢/١).

(٣) انظر الحارثي الكبير (٢٣١/٩-٢٣٢)، البيان (٣٥٦/٩)، المنهاج (٥٤/٢)، معي اصباح (١٩٠/٣)، روضة الطالبين (٤٧٧/٥-٤٧٨)، المجموع شرح المنهاج (٣١٥-٣١٦/١٦).

(٤) القول الأول: تقر عليه لأن الكفر كله ملة واحدة.

القول الثاني: لا تقر عليه

انصر. البيان (٣٥٦/٩-٣٥٧)، المغوي الكبير (٢٣١/٩-٢٣٢)

(٥) انظر الحارثي الكبير (٢٣٢/٩)، البيان (٣٥٦/٩)، المنهاج (٥٤/٢)، معي صتاح (١٩٠/٣)، روضة الطالبين (٤٧٨-٤٧٧/٥)، المجموع شرح المنهاج (٣١٥/١٦).

نكاحها»^(١)

وإن قلنا: لا يقر عليه كان فيه قولان.

أحدهما: بطلب بالإسلام

والثاني: بالإسلام أو الدين الذي كانت عليه^(٢).

فإن رجعت إليه، وإلا فما يصع بما قولان^(٣). وامسح نكاحها في الخان إن

كان قبل الدخول.

وأما إذا انتقلت إلى يهودية من نصرانية، أو نصرانية من يهودية ففيه قولان

أيضا:

أحدهما: يقر عليه. فيكون فيه قولان:

أحدهما: لا يقلل منها إلا الإسلام.

والثاني: يقلل منها الإسلام والدين الذي كانت عليه.

ولا يبي، فيه قول آخر^(٤)، وحكم الكاح عنى ما تقدم^(٥).

(١) انظر الحواشي الكبير (٢٣١/٩-٢٣٢)، البيان (٣٥٧/٩-٣٥٨)، روضة الطالبين (٤٧٧/٥)،

المجموع شرح المهذب (٣١٥/١٦)، معنى المختار (١٩٠/٣)، المهذب (٥٤/٢)

(٢) انصر. الحواشي الكبير (٢٣٢/٩)، البيان (٣٥٨/٩)، المجموع شرح المهذب (٣١٥/١٦)، معني

المختار (١٩٠/٣).

(٣) القول الأول: ترد إلى أقرب بلاد الحرب من دار الإسلام، وتكون حربا لما

القول الثاني: تقتل

انظر الحواشي الكبير (٢٣١/٩-٢٣٢)، البيان (٣٥٧/٩-٣٥٨)، المجموع شرح المهذب

(٣١٥/١٦)، روضة الطالبين (٤٧٧/٥).

(٤) انظر الحواشي الكبير (٢٣٢/٩)، البيان (٣٥٧/٩-٣٥٨)، روضة الطالبين (٤٧٧/٥-٤٧٨)، معني

المختار (١٩٠/٣)، المجموع شرح المهذب (٣١٥/١٦)

(٥) تقدم ذكره من (٣٢٨).

٧٢- مسألة :

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمَخَضَّةَ الْمُؤْمِنَةَ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَنَاتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾^(١)، وفي ذلك دليل على أنه أراد الأحرار؛ لأن الملك لهم، فلا تحل من الإماء إلا مسلمة، ولا تحل حتى يجتمع الشرطان، أن لا يجد طول الحرية، ويخاف العنت^(٢).
وجملة ذلك: أن الحر ليس له/ أن يتزوج أمة مشركة. ولأما المسلمة فلا يتزوجها إلا بمشروطين:

أحدهما: عدم لطول، وهو وجود مهر الحرية
وآخره: الخوف العنت، وهو خوف الزنا^(٣)،^(٤)

وشروط انقاضي في التعيين شرطاً ثالثاً: أن لا يكون تحته حرية. وهذا لا يستقيم؛ لأنه إذا كان تحته حرية لمس العنت، إلا أن تكون صغيرة لا توطأ مثلها، فلا يمنعه إذاً من نكاح الأمة^(٥).

وروي مثل مذهبننا عن ابن عباس^(٦)، وجابر^(٧). وهو مذهب الحسن،

(١) سورة النساء، الآية - ٢٥.

(٢) انظر: مختصر المزني ص (٢٢٨)، الأم (٢٢٣/٦).

(٣) انظر: الأم (٢٢٣/٦)، الحاوي الكبير (٢٣٣/٩)، الجياد (٢٦٤/٩)، المهذب (٤٤/٣-٤٥)، الوجيز (١٨/٢)، روضة الصابيين (٤٦٦/٥)، المجموع شرح المهذب (٢٣٧/١٦)، (٢٣٨، ٢٣٩).

(٤) انظر: مختصر تفسير ابن كثير (٣٧٧/١).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٢٣٣/٩)، ذبان (٢٦٥/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٣٧/١٦-٢٣٨-٢٣٩).

(٦) ابن عباس مروي عنه البراء، وطاووس أنه قال ((من ملك ثلاثمائة درهم وجب عليه الخلع، وحرر عليه الإماء))، أخرجه عبد الرزاق.

انظر: مصنف عبد الرزاق (٢٦٤/٧)، رقم (١٣٠٨٥).

(٧) قال جابر ((من وجد صداق امرأة فلا يتزوج لغة)) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٦٤/٧).

رقم (١٣٠٨٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٥/٧).

وعطاء^(١)، وطاووس^(٢)، وعمرو بن دينار^(٣)،^(٤) والرهري^(٥). وبه قال مالك^(٦)،
والأوزاعي^(٧)، وأحمد^(٨) ورحمهم الله.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا لم يكن تحته حرة جاز ذلك^(٩).

وقال الثوري: إذا حلف العت جاز له، وإن كان واجدا لظنون^(١٠).

وحتج لأبي حنيفة: بأن القدرة على النكاح لا تمنع نكاحا آخر، وإنما تمنع
وجود نكاح، كنكاح لأخت،

(١) انظر. الحارثي الكبير (٢٣٥/٩)، مختصر شري ص (٢٢٨)، البيان (٢٦٤/٩-٢٦٥)، المعنى (٥٥٥/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٣٩/١٦).

(٢) عن ابن صاويس عن أبيه قال لا يخل خزان يبيع أمة وهو يجد طوق حرة أخرجه عبد الرزاق في
مصلحه (٢٦٣/٧)، رقم (١٣٠٨٠).

(٣) هو عمرو بن دينار المكي، السامي، الجمحي مولاهم، أبو محمد، أحد أئمة التابعين. انفقوا على
تربيته، وحلالته، وإمامه وهو أحد المعتزليين، ومن أئمة المذاهب قال سيبان بن عبيدة: هو ثقة
ثقة ثقة ثقة، أربع مرات قال ابن المديني (٥٠) حسبا توفي سنة ١٢٦ هـ، وميل غير ذلك،
وهو ابن ثمانين. روى له الجماعة.

انظر: تقريب التهذيب (٦٩/٢)، تهذيب التهذيب (٢٨/٨).

(٤) عن عمرو بن دينار، قال سأل عطاء أبا الشعثاء وإن أسمع عن نكاح الأمة ما تقول فيه؟ أجاب هو؟
ممن لا يصح اليوم نكاح الإمام، لأنه يند طولاً إلى حرة.
أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٦٦/٣).

(٥) انظر المعنى (٥٥٥/٩)، البيان (٢٦٤/٩-٢٦٥)، المجموع شرح المهذب (٢٣٩/١٦).

(٦) انظر حاشية المسوني (٢٦٢/٢-٢٦٣)، الخراساني (٢٢٠/٣)، النكاحي في فقه أهل المدينة
ص (٢٤٥).

(٧) انظر المعنى (٥٥٥/٩)، البيان (٢٦٤/٩-٢٦٥)، المجموع شرح المهذب (٢٣٩/١٦).

(٨) انظر المعنى (٥٥٥/٩)، الإصباح عن معالي الأصحاب (١٣٠/٢).

(٩) انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار (٤٧/٣)، البحر الرائق (١١٢/٣)، الشيباني في شرح
الكتاب (١٥٦/٢-١٥٧)، تحفة الفقهاء (١٢٧/٢).

(١٠) وهو أيضاً قول أبي يوسف.

انظر البيان (٢٦٥/٩)، المعنى (٥٥٥/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٣٩/١٦).

ودليلنا : الآية، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾، ثم قال:

﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وهذا نص.

وأما القياس فيس بصحيح؛ لأن الخامسة مجموع منها؛ لأجل الجمع، وكذلك الأخت، وبالقسرة لا يصير جامعاً. وليس هو مجموع من كاخ الأمة لأجل الجمع، ألا ترى أنه يجوز أن يتروح اخرة على الأمة؛ فثبت أنه مع لأجل استعماله عن كاحها، وبالقسرة على اخرة تكون مستعياً عن كاحها واسترقاق وده منها، فلهذا منع^(٣).

(١) انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار (٤٧/٣)، البحر الرائق (١١٢/٣)، اللباب في شرح

الكتاب (١٥٧/٢)، تحفة الفقهاء (١٢٧/٢-١٢٨).

(٢) سورة النساء الآية ٢٥.

(٣) انظر الحاشية (٢٣٤/٩)، البيان (٢٦٧/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٢٩/١٦)، الأم

(٢٣/٦-٢٤)، روضة الطالبين (٤٦٦/٥-٤٦٧).

فصل

إذا ثبت هذا، فإن وجد من يقرضه مهر حرة جاز له مكاح الأمة؛ لأن عليه صراً في تعقق الدين بدمته. وكذلك إذا رصيت الحرة بتأخير صداقتها أو تفويض بصعها؛ لأن ما أن تطالبه بقرض صداقتها، فيجب في دمه. وكذلك إذا بدل له الصداق بادل يزنه عنه أو يقرضه إياه لم يلزمه؛ لتحمل الأمة في الغنى، ووجوب الدين عليه في القرض. وإذا كانت تحته حرة صغيرة [لا يقدر]^(١) على وطنها، وهو يحرف العت جاز له أن يتزوج أمة. وكذلك إذا كانت الحرة كثيرة/ عائلة لا يصل إليها. وكذلك إذا كان واحد للمهر حرة إلا أنه لا يجد نقصور نفسه جاز له أن يتزوج أمة^(٢).

وأما إذا وجد مهر كتابية، أو ما يشتري به أمة فميه وجهان:

أحدهما: يجوز مكاح الأمة؛ لأن الله تعالى شرط في جواز مكاح الأمة أن لا يستطيع مكاح المحصنات المومنات، والشرط موجود.
والثاني: وهو الصحيح: أنه لا يجوز؛ لأن الله تعالى شرط خوف العت، والواحد للدين لا يخاف العت^(٣).

قال أبو إسحاق: الوجه الأول: قول من قدم، فإذا لم يروجه أهل البلد لا يأكثر من مهر مثل كان له أن يسكن أمة؛ لأن وجودها بأكثر من مهرها بمنزلة عدمها، كمن وجد الماء بأكثر من ثمن مثله، فإنه يكون بمنزلة العدم له^(٤).

(١) م بين اسقوفين كلمه عمر واصحة في المخطوط، والنصواب ما كتبه.

انظر: البيان (٢٦٥/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٤٠/١٦).

(٢) انظر: البيان (٢٦٥/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٣٧/١٦ - ٢٤٠)، روضة الطالبين.

(٣) (٤٦٧-٤٦٦/٥)، حجة المصالح (٢٨٦-٢٨٥/٦)، المذهب (٤٥/٢).

(٤) انظر: البيان (٢٦٦/٩)، المذهب (٤٥/٢)، روضة الطالبين (٤٦٧/٥ - ٤٦٨)، المجموع شرح

المذهب (٢٣٧/١٦ - ٢٤٠).

(٤) انظر: البيان (٢٦٥/٩)، المذهب (٤٥/٢)، روضة الطالبين (٤٦٧/٥)، المجموع شرح المذهب

(٢٤٠-٢٣٧/١٦).

٧٣- مسألة :

قال: وإذا وجد الشرطان في الرجل، وهو أن يكون خائفا من العنت،
 عادما لطول الحرة، فتزوج أمة لم يكن له أن يتزوج أخرى^(١).
 وجملة ذلك: أن الحر إذا تزوج أمة يمكنه وطؤها لم يحرمه أن يتزوج
 بأخرى^(٢). وبه قال أحد^(٣).
 وقال أبو حنيفة^(٤) ومالك^(٥): يجوز؛ لأن كل امرأة جارية أن يتزوجها كان
 له أن يستوفي العدد من جنسها كالحرة.
 ودليلنا: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾^(٦) وإذا كان تخته
 أمة فلا يخشى العنت.
 ويمارق الأحرار؛ لأن خوف العنت ليس بشرط في بكاحهم^(٧).

(١) مختصر المرنى ص (٢٢٨).

(٢) انظر: الحاروي الكبير (٢٣٧/٩-٢٣٨)، البيان (٢٦٧/٩)، الأم (٢٥/٦)، المنهاج (٤٥/٢)،

روضة الطالبين (١٧٠/٥)، المجموع شرح المنهاج (٢٤٠/١٦)

(٣) انظر: انعي (٥٥٥/٩)، الإصحاح على معنى الصحاح (١٣٠/٢)

(٤) انظر: شرح فتح القدير (٢٢٥/٣-٢٢٦)، حاشية المفهدة (١٢٧/٢)، النصاب في شرح الكتاب

(١٥٧/٢)

(٥) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٤٥)، حاشية النسوي (٢٦٣/٢)

(٦) سورة النساء الآية: ٢٥

(٧) انظر: الحاروي الكبير (٢٣٧/٩-٢٣٨)، البيان (٢٦٧/٩)، المجموع شرح المنهاج (٢٤٠/١٦).

فصل

إذا ثبت هذا، فإن تزوج بامتنين في دفعة واحدة كان نكاحهما فاسداً؛ لأنه ليس أحدهما بأول من الأخرى، كما إذا جمع بين الأختين. فمن تزوج واحدة بعد واحدة كان نكاح الثانية فاسداً^(١).

(١) انظر الحاوي الكبير (٢٣٦/٩)، الأم (٢٥/٦)، المبين (٢٦٧/٩)، روضة الطالبين (٤٧١/٥).

٧٤- مسألة :

قال: فإن عقد نكاح حرة وأمة معا، قيل- يثبت نكاح الحرة، وينفسخ نكاح الأمة. وقيل: ينفسخان معا^(١).

وجملة ذلك: أنه إذا جمع بين حرة وأمة في عقد واحد مثل أن يكون له بنت وأمة، فتزوجهما من رجل، أو تزوج بنت غيره بوكالة، وأمة نفسه، فإن نكاح الأمة/ فاسد؛ لأنه واحد لطول الحرة^(٢). وهل يفسد نكاح الحرة؟ على قولين بناء على تمريق الصمعة في البيع^(٣). وهو إذا باع حراً وعبدًا، فإن العقد في الحر باطل وهل يبطل في العبد قولان:

وإذا قلنا: يبطل في العبد احتسب أصحابنا في تعليقه، منهم من قال: فسد فيه العقد لجهالة ثمنه.

ومنهم من يقول: فسد؛ لأن النكطة الواحدة جمعت حلالاً وحراماً^(٤).
فإذا قلنا: لا يفسد العقد في العبد.

(١) انظر: مختصر الخري ص (٢٢٨).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٢٤١/٦). البيان (٢٦٧/٩)، معني المحتاج (١٨٦/٣)، قسيري وعصيرة (٢٥٠/٣)، الوحي (١٨/٢)، روضة الطالبين (٤٧٠/٥-٤٧١).

(٣) تمريق الصمعة في البيع، أي إذا جمع عقد الواحد حلالاً وحراماً، كبيع من حر وعبد في عقد واحد، أو بيع حر وعبد في عقد واحد، يبطل البيع في الحرام، وفي بطلانه في الحلال قوي؛ القول الأول، وهو قوي في القديم، وأحد قوليه في الجديد. إنه لا يبطل في الحلال، تعليلاً بأن بكل واحد منهما في الجمع بينهما حكم في انفرداهما. معنى هذا يكون نكاح الحرة جائزاً وإن كان نكاح الأمة باطلاً.

والقول الثاني، وهو أحد قوليه في الجديد: إن البيع يبطل في الحلال لبطاله في الحرام.
انظر: الحاوي الكبير (٢٤١/٩)، روضة الطالبين (٤٧١/٥).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٢٤١/٩).

أو قلنا: فسد لجهالة العوض لم يفسد نكاح الحرية؛ لأن جهالة الصديق لا يفسد النكاح.

وإذا قلنا: فسد؛ لأن النفقة جمعت حلالاً وحراماً فسد في الحرية.

فإذا قلنا: النكاح فاسد فهما فلا كلام^(١).

وإذا قلنا: يصح في حرية ذي مهر قولان:

أحدهما: يجب لها مهر المثل.

والثاني: يجب لها قسط مهر المثل من المسمى.

وأصل هذين القولين: إذا تزوج امرأتين يجوز له نكاحهما، وسمى لهما صداقاً

واحداً هل يصح تسمية الصداق قولان^(٢)، وكذلك إذا اشترى عبيدين من

رجلين لكل واحد منهما أحدهما بشئ واحد هل يصح البيع قولان:

أحدهما: يصح؛ لأن جملة الثمن معنوية كما لو كان العداء لواحد.

والثاني: لا يصح؛ لأن العقد مع الأشياء غيرتلة العقدية، فيكون عوض كل

واحد من العبيدين مجهولاً^(٣).

وإذا قلنا: تفسد التسمية وجب لكل واحدة مهر المثل، وإذا قلنا: يصح

قسطها المسمى على مهر مثليهما فما حص الأمة يسقط وما حص الحرية يثبت^(٤).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٢٤١/٩)، روضة الطالبيين (٤٧١/٥)، البيان (٢٦٧/٩).

(٢) القول الأول: يصح تسمية الصداق.

القول الثاني: لا يصح تسمية الصداق.

انظر: الحاوي الكبير (٢٤١/٩)، البيان (٢٦٧/٩).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٢٤١/٩)، روضة الطالبيين (٤٧١/٥)، البيان (٢٦٧/٩).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٢٤١/٩)، روضة الطالبيين (٤٧١/٥)، البيان (٢٦٧/٩).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٢٤١/٩)، روضة الطالبيين (٤٧١/٥).

فصل

اختار المزي أن الكاح صحيح. وقال: لأن الكاح يقوم بنفسه ولا يفسد بعينه، فهو في معنى من تروجهها وقسطا معها في خمر بديار، والكاح وحده ثابت، والقسط من الخمر والمهر فاسلان^(١).

قال الشيخ أبو حامد في التعليق: لا يصح ما احتج به؛ لأن المقظة لم تجمع الحلال والخمر، وإنما تقديره: روجتك بني، وبعثك الخمر، أن يقول: روجتك بني هذه وبعثتُ مَنِي هذه بألف فإنه لا يطلان^(٢).

(١) بضر: مختصر المزي ص (٢٢٨).

(٢) انظر روضة الطالبين (٤٧١-٤٧٢)، الحاوي الكبير (٢٤١/٩) المجموع شرح المهذب (١٦/

فرع

قال ابن الخداد / إذا تزوج محوسية ويهودية أو نصرانية فسد في المحوسية^(١)، [٥١/٥١] وكان في اليهودية على القولين^(٢).
وكذلك إذا تزوج محل محلّة، ومحرمة فسد نكاح المحرمة، وكان نكاح المحلّة عني القولين^(٣)، وكذلك إذا تزوج أخته وأحسية^(٤).

(١) انظر: الحارثي الكبير (٢٤٣/٩)، البيان (٢٦٧/٩).

(٢) انظر: الحارثي الكبير (٢٤٣/٩)، البيان (٢٦٧/٩).

(٣) القول الأول: يبطن النكاح

القول الثاني: لا يبطن.

انظر الحارثي الكبير (٢٤١/٩)، المجموع شرح المهذب (٤٧١/٩)، البيان (٢٦٧/٩).

(٤) انظر: الحارثي الكبير (٢٤٣/٩)، البيان (٢٦٧/٩).

فرع

قال: ولو تزوج من تحل له نكاح الأمة خمس نسوة أربع حرائر وأمة فسد نكاح الكل قولاً واحداً^(١).

وأما فإن ذلك لأن انعسر الخائف من العت يجوز له نكاح الأمة، فإذا فزوج بها وأربع حرائر فقد تزوج بعدد يحرم جميعهن. ويجوز له إفراة كل واحدة بالعقد، فسد جمع فسد الكل؛ لأنه لا مزية لإحدهن على الأخرى، كالجمع بين الأختين، ولو كان موسراً فسد نكاح الأمة^(٢)، وكان في نكاح الحرائر انقولا^(٣).

(١) انظر مختصر سمرقاني ص (٢٠٨)، الخاوي الكبير (٢٣٩/٩).

(٢) انظر - الخاوي الكبير (٢٣٩/٩)، نسان (٢٦٧/٩)، المذهب (٤٦/٧)، المجموع شرح المذهب (٢٤٣-٢٤٢/١٦).

(٣) القول الأول: يطل.

القول الثاني: لا يطل.

انظر: الخاوي الكبير (٢٣٩/٩)، البيان (٢٦٧/٩).

فصل

العبد يجوز له أن يجمع بين مكاح الحرة والأمة وإذا كان تحت حرة جاز له أن يتزوج أمة^(١). وكذلك إذا كان قادراً على نكاح الحرة جاز له أن يتزوج أمة. وبه قال أحمد في أشهر الروايتين عنه^(٢).

وقال أبو حنيفة: إذا كان تحت حرة لا يجوز له أن يتزوج بأمة؛ لأن من ملك بصع حرة لا يجوز له أن يتزوج بأمة كالحرة^(٣).

ودليلها: أن كل من كان له أن يتزوج بامرأة من غير حرة جاز له أن يتزوج عبيها امرأة من حرة، كالحرة له أن يتزوج حرة على الأمة.

ويعارض العبد الحرة؛ لأن الحر عليه صبر في استرقاق ودهد، بخلاف العبد^(٤).

(١) انظر: البيان (٢٦٧/٩)، الحاوي الكبير (٢٣٩/٩).

(٢) الرواية الثانية: لا يجوز له ذلك.

انظر: لمعي (٥٦١/٩)، الإفصاح عن معاني الصحاح (١٣١/٢).

(٣) انظر: تحفة الفقهاء (١٢٧/٢)، الباب في شرح الكتاب (١٥٦/٢-١٥٧)، شرح منيع القدير

(٢٢٧/٣).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٢٣٩/٩)، البيان (٢٦٩/٩).

٧٥- مسألة :

قال. ولو تزوجها ثم أيسر لم يفسده ما بعده^(١)
 وجملة ذلك: أنه إذا تزوج بأمة لعدم طوق الحرية، ثم أيسر وقدر على مكاح
 أحررة لم يفسد مكاح الأمة وكذلك إذا تزوج بحرة^(٢)
 وقال المري^(٣): إذا وجد الطول فسد نكاح الأمة، لأنه إنما جاز به بشرط
 الحاجة، فإذا زالت الحاجة لم يجر استداعته، كمن أبيع له أكل الميتة لضرورته، فإذا
 وجد الحلال لم يستدعه.
 ودليلاً. أن وجود الطول أحد شرطي إباحة الأمة، فلم يعتبر في الاستدامة.
 كخوف العنت/ وما ذكره من الضعاف لا يشبه مسائلنا؛ لأنه إذا أكل بعد القدرة
 على الحلال يكون متدنئاً للأكل، وماها لا يكون متدنئاً بل مستدع، والاستدامة
 في النكاح بخلاف الابتداء. ألا ترى أن العدة والردة بمنعان ابتداء النكاح، ولا
 بمنعان استداعته، وكذلك الإحرام^(٤).

(١) انظر: مختصر المري ص (٢٢٨).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٢/٩)، الأم (٢٥٦-٢٦)، المجموع شرح المهذب (٢٣٨/١٦)، الوجيز (١٨/٢)، المهذب (٤٥/٢)، روضة الطالبين (٤٧٠/٥).

(٣) انظر: مختصر المري ص (٢٢٨).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٣-٢٤٤/٩)، البيان (٢٦٦/٩)، الأم (٢٦٦/٦)، المهذب (٤٥/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٣٨/١٦).

فرع

إذا تزوج بأمة ثم قال: كنت واجدا للطول حين العقد، فإن صدفه المولى حكم بفساد النكاح في حقهما. وإن كذبه حكم بفساد النكاح في حق المولى خاصة. ولو كان في يده مال فقال هذا استعدته بعد انعقد كان القول قوله؛ لأن الطاهر صحة النكاح^(١).

(١) انظر، لأم (٢٥/٦-٢٦)، معني المحتاج (٨٦/٣)، البيان (٢٦٦/٩)، المصنوع شرح المنهاج

فرع

قال ابن الخداد: إذا تزوج بأمة أبيه لوجود الشرطين فيه ثم مات أبوه انفسح الكاح؛ لأنه ملكها أو جرة منها، ومنك اليمين والكاح يتأفان، فإن وصى بها أبوه لأحبي وقبلها لأحبي وكانت تخرج من الثلث لم يمسح، فمن أصحابنا من قال: إذا قلنا: تبين بالقول: إنه ملك من حين الموت. وإذا قلنا: ملك من حين القول امسح الكاح؛ لأن قل القول كان في ملك الوارث. ومهم من قال: لا يمسح على هذا القول أيضا؛ لأنها تكون على حكم منك الميت إلى أن يقل، وإن لم تخرج من الثلث. فإن لم يخرج الورثة فالكاح مفسوخ. وإن أجازوا فإن قلنا: إنه عطية مهم من قال: كان مفسوخا أيضا. وإن قلنا: إنه يكون تقيدا لما فعله الموصي كما لو خرجت من الثلث^(١).

(١) انظر: البيان (٢٦٩/٩).

٧٦- مسألة :

قال: والعبد كالحُر في أن لا يحل له نكاح أمة كناية^(١).

وجملة ذلك: أن الحُر والعبد لا يجوز له نكاح أمة كناية^(٢). وروى ذلك عن عمر، وابن مسعود. وبه قال الحسن البصري، ومجاهد، والزهري،^(٣) ومالك^(٤)، والأوراعي، وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم^(٥).^(٦)
وقال أبو حنيفة رحمه الله^(٧): يجوز؛ لأن كل أمة حار وطؤها ملك اليمين حار بالنكاح كالمسلمة.

دليلنا. قوله تعالى: ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٨)،

فشرط الإيمان، فدل على أنه لا يجوز غير المؤمنات. وبالحالف/ المولمة؛ لأنه لا يؤدي إلى استرقاق الكافر المسلم؛ لأن ولدها يكون رقيقاً لسيدها، والأمة الكافرة تؤدي

(١) انظر: مختصر الزبي من (٢٢٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٤/٩)، الأم (٢١/٦)، البيان (٢٦٨/٩)، المذهب (٤٥/٢)، الوجيز (١٨/٢)، وروضة الطالبين (٤٦٩/٥).

(٣) ما جاء عن عمر وابن مسعود والحسن البصري ومجاهد والزهري في المعنى (٥٥٤/٩).

(٤) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة من (٢٤٥).

(٥) ما جاء عن الأوراعي وأحمد وإسحاق في المعنى (٥٥٤/٩)، الإصباح عن معدي الصبحاح (١٢٧/٢).

(٦) ومضى عن أحمد أنه قد لا بأس بتزويجها، إلا أن الخلل ردة هذه الرواية ونال. إنما توقف أحمد فيها، ولم يحد له قول. ومذهبه إنما لا تحل لقول الله تعالى: ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة النساء، الآية ٢٥]، فشرط في إباحة نكاحهن الإيمان ولم يوجد

وتنفرد المسلمة وما حرم على الحر بزوجها لأجل دبه حرم على العبد

انظر: المعنى (٥٥٤-٥٥٥).

(٧) انظر: البحر الرائق (١١٢/٣).

(٨) سورة النساء، الآية: ٢٥.

إلى ذلك مع أنه قد اعتورها^(١) نقصان من جهة الكفر؛ لأن الرق كان بسبب الكفر فهي كالجحوشية اعتورها الكفر وعدم الكتاب، ويحالف الوطاء بمك اليمين؛ لأنه أوسع، ألا ترى أنه لا يقتر فيه عدد^(٢).

(١) اعتورها أي تناولها.

انظر: البيان (٢٦٨/٩).

(٢) انظر: الحاشية للكفر (٢٤٤/٩-٢٤٧)، البيان (٢٦٨/٩)، روضة الطالبين (٤٦٩/٥).

/ فصل

١/٥٣١

حكى عن بعض الناس أنه قال: يجوز للعبد تكاح الأمة الكتابية دون الحر؛ لأن العبد سواها في الرق، وإنما قصت عنه بالدين، فهو بمنزلة الحر مع الحرمة الكتابية^(١).

ودليلاً: أن كل امرأة لم تحل لحر لم تحل للعبد كاتخوسية، وما ذكره فليس بصحيح؛ لأننا معنا الكاح لأنه اعتزها بقصان من جهة الكفر، وهو موجود في حقها^(٢).

(١) انظر: الحناوي، الكفر (٢٤٤/٩ - ٢٤٥)، البيان (٢٦٨/٩)، المهذب (٤٥/٢)، روضة الطائين (٤٦٩/٥ - ٤٧٠)، المجموع شرح المهذب (٢٣٨/١٦).

(٢) انظر: الحناوي، الكفر (٢٤٤/٩ - ٢٤٥)، البيان (٢٦٨/٩)، روضة الطائين (٤٦٩/٥ - ٤٧٠)، المجموع شرح المهذب (٢٣٨/١٦).

فصل

فأما الكافر فهل يجوز له أن يتزوج بالأمة الكافرة؟ وجهان:
 أحدهما: لا يجوز؛ لأنها لا تحل للمسلمين، فلم تحل للمكاف كما لم تنده.
 والثاني: يجوز؛ لأنه مساوٍ لها في الندين^(١). وكذلك المحوسية والنوسية هل تحل
 لأهل ديسها؟ فيه وجهان^(٢).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٥/٩)، البيان (٢٦٨/٩)، روضة الطالبين (٤٦٩/٥)، ميسر الإله المالك (١٨٣/٢).

(٢) الوجه الأول: لا تحل ما كحهم وهو المذهب.

الوجه الثاني: تحل ما كحهم.

انظر الحاوي الكبير (٢٤٥/٩)، البيان (٢٦٨/٩)، روضة الطالبين (٤٦٩/٥).

٧٧- مسألة :

قال: وأي صنف يحل نكاح حرائرهم يحل وطء إيمانهم مملوك اليمين^(١).
 وجملة ذلك. أن المسلمة يحور وطؤها مملوك اليمين، وكذلك الكتبية؛ نقونه
 تعالى ﴿إِلَّا عَلَى رُءُوسِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَرِيضَتُ مَلُومَةٍ﴾^(٢). فأما
 المحوسبة فلا يحور وطؤها مملوك اليمين؛ لأنه لا يحور نكاح حرائرهم كالمترسات^(٣).

(١) انظر: مختصر الفرق من (٢٢٩).

(٢) سورة المؤمن، الآية: ٦.

(٣) انظر: الأم (٢١/٦-٢٢)، الحاوي الكبير (٢٤٥/٩)، نلهدب (٤٤/٢)، المجموع شرح للهدب (٢٣٧/١٦).

٧٨- مسألة :

قال: ولا أكره ساء أهل الحرب إلا لثلاثين مسلم عن ديهه أو يسترق ولده^(١).

وجملة ذلك: أن الحربية^(٢) من أهل الكتاب يجوز نكاحها باعتبار ما يكتب دون الدار إلا أنه يكره نكاحها لمعان:

أحدها: أي ربما فتنه عن ديهه، ولأنه لا يأمن أن تُسبى وهي حامل منه أو معها وبه فيسترق، ولأنه إذا تزوج بالحربية أقام بدار الحرب وكثر جمعهم، وذلك غير جائز له^(٣).

وقد كره في القديم نكاح الندية أيضا؛ فإنه قال: في نكاحها رغبة عن المسميين، وربما فتنه عن ديهه، إلا أن نكاح الأخيرة أشد كراهة؛ لما ذكرناه.

(١) انظر: مختصر الخزي ص (٢٢٩).

(٢) الحربية أي: من كانت من أهل دار الحرب، وبسبب دار الإسلام، فنكاح الحربية أشد كراهة من الندية على الصحيح؛ لأنها بالإقامة بين أهل الحرب وكثر سوادهم؛ وأيضا يخاف من الميل إليها الفتن في الدين، وهي ليست تحت مهرنا.

نظر ميمى: الإله لثالث (١٨٣/٢)، معى المدح (١٨٢/٣).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٦/٩)، البيان (٢٦٤/٩)، المهذب (٤٤/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٣٦/١٦)، ميمى: الإله لثالث (١٨٣/٢).

(٤) الثاني: لثلاثين يكثر سوادهم بقوله يسهم.

الثالث: فلا يسترق ولده، وبسبب زوجته، لأن دار الحرب شر وتفسد، فإن سبى وبه م يسترق.

انظر: الحاوي الكبير (٢٤٦/٩)، البيان (٢٦٤/٩)، المجموع شرح المهذب (٢٣٦/١٦).

باب التعريض بالخطبة من الجامع

قال الشافعي رحمه الله: كتاب الله تعالى يدل على أن التعريض في العدة

جائز^(١).

وجملة ذلك: أن المعتدات ثلاث. معتدة رجعية^(٢)، ومتوفى عنها زوجها، وبالن^(٣) بالطلاق.

وأما رجعية فلا يجوز التعريض لها، ولا انصريح؛ لأن الرجعية روجة، ولا يجوز لأحد أن يعرض لها بخطبة^(٤).

وأما المتوفى عنها زوجها فيحور التعريض لها بالخطبة، ولا يجوز التصريح لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾^(٥)، فحور التعريض، وذلك يدل على أنه لا يجوز التصريح، ولأن التعريض محتمل للكناح وغيره، بخلاف التصريح^(٦).

(١) انظر: الأم (٤١٠/٦)، مختصر الفري من (٢٢٩).

(٢) الرجعية هي المرأة لمصلحة صلاها غير بالمر، فيحور للزوج ردها إلى النكاح على وجه مخصوص.

انظر: معني المحتاج (٣٣٥/٣)، البيان (٢٨٠/٩).

(٣) البكاسة: هي المرأة المطلقة طلاقاً لا رجعة فيه، فليكن بطلاق أو مسح يخل التعريض بخطبتها على الأظهر، لانقطاع سلطة الزوج عنها.

والذي لمع: لأن لصاحب العدة أن يكسبها فأشبهت الرجعية.

انظر: معني المحتاج (١٣٦/٣)، غاية المحتاج (٢٠٣/٦).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٧/٩ - ٢٤٨)، البيان (٢٨٠/٩)، روضة الطالبين (٣٧٦/٥)،

المهذب (٤٧/٢)، التوجيه (٧/٢)، معني المحتاج (١٣٦/٣)، المجموع شرح المهذب (٢٥٧/١٦).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٥.

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٧/٩ - ٢٤٨)، البيان (٢٨٠/٩)، روضة الطالبين (٣٧٦/٥)،

المهذب (٤٧/٢)، التوجيه (٧/٢)، معني المحتاج (١٣٦/٣)، المجموع شرح المهذب (٢٥٧/١٦).

وأما المعتدة البائن: فإن كانت بائنا بالثلاث، أو باللعان، أو بالرصاص فهي بمنزلة المعتدة عن الوفاة. وإن كانت بائنا تحل لمن بات منه كالبائن بالخلع، أو المسح، فإن لزوج يجوز له التصريح والتعريض؛ لأنه يجوز له مكاحها قبل انقضاء العدة. وأما غيره فلا يجوز له التصريح^(١). وأما التعريض فقال في السويطي^(٢): يجوز، وعلق القول في التعريض بالخطبة.

قال أصحابنا: للسألة على قولين:

أحدهما: لا يجوز؛ لأنها مطلقة بحور لمطلقها أو يستباحها، فلا يجوز التعريض بخصيتها كالرجعية.

والثاني: يجوز؛ لأنها بائن، فحذر التعريض لها بالخطبة، كالبائن بالثلاث، والمنوى عنها زوجها، ويخاف الرجعية؛ لأنها في مكاحه.

إذا ثبت هذا، فإن جواب المرأة مثل خطبتها، ويجوز لها التعريض بالخطبة فيما يجوز له التعريض فيه^(٣).

(١) نظر: الحاوي الكمر (٢٤٨/٩)، البيان (٢٨١/٩)، روضة الصالحين (٣٧٦/٥)، التوجير (٧/٢)،

المهدب (٤٧/٢)، معي المحتاج (١٣٥/٣-١٣٦)، تحفة المحتاج (٢ ٣/٦)

(٢) انظر: الحاوي الكمر (٢٤٨/٩).

(٣) نظر: تحويي كمر (٢٤٨/٩-٢٤٩)، البيان (٢٨١/٩)، روضة الصالحين (٣٧٦/٥)، معي المحتاج

(١٣٥/٣-١٣٦)، تحفة المحتاج (٢٠٣/٦).

فصل

التعريض: أن يقول لها: إذا انقضت عدتك فزوجت بك أو كحنتك^(١).

وأم التعريض: أن يقول: إني راعب فيك، أو يقول: رَبِّ راعب فيك^(٢).

روى الشافعي^(٣) عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد رحمهم الله أنه قال: والتعريض أن يقول لامرأة هي في عدتها: إني عليّ لكريمة، وإني فيك لراغب، وإن الله لسائق إليك خيرا أو رقا، وبحو هذا^(٤).

قال أصحابنا: فإن ذكر لعط الكاح أيهم المخاطب فيقول: رَبِّ راعب في نكاحك، ولا يكون ذلك صريحا^(٥).

والدليل على هذه الجملة ما روي أن النبي ﷺ قال لعاطمة بنت قيس: ((إذا حسنت فأديبي، ولا تموتي نفسك)) وهذا تعريض^(٦).

(١) انظر: الخازن الكبير (٢٤٩/٩)، البيان (٢٨٢/٩)، المهذب (٤٧/٢)، الأم (٤١٠/٦)، روضة

الطالبيين (٣٧٧/٥)، المجموع شرح المهذب (٢٥٦/١٦-٢٥٧).

(٢) بصر. الخازن الكبير (٢٤٩/٩)، البيان (٢٨٢/٩)، المهذب (٤٧/٢)، الأم (٤١٠/٦)، روضة

الطالبيين (٣٧٧/٥)، المجموع شرح للمهذب (٢٥٧/١٦).

(٣) انظر: الأم (٤١٠/٦).

(٤) أخرجه ابن مالك.

انظر: الموطأ (٥٢٤/٢).

(٥) انظر: الخازن الكبير (٢٤٩/٩)، البيان (٢٨٢/٩)، الأم (٤١٠/٦)، المهذب (٤٧/٢)، روضة

الطالبيين (٣٧٧/٥)، المجموع شرح للمهذب (٢٥٦/١٦-٢٥٧).

(٦) أخرجه البخاري ومسلم.

انظر: صحيح البخاري (٧٠٠-٦٤/٧)، صحيح مسلم (١١١٤/٢).

فصل

قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذُوهُمْ سِرًّا﴾^(١)، قال الشافعي رحمه الله: لم يرد بالسِر الذي هو ضد الخهر؛ لأنه يحور التعريض بالخطبة سرّاً وجهراً، وإنما أراد بالسِر الجماع^(٢)، وأنشد قول امرئ القيس^(٣):

ألا رعمت بسامة^(٤) اليوم أمي
كبرت وألا يحسن السر أمشي^(٥)

وموعده السر أن يقول: عدي جماع برصيك، ونحو ذلك من الكلام، وكذلك إن أخرجه مخرج التعريض بأن يقول: رُب جماع برصيك. وإنما كره ذلك لأنه من الخجر والفحش، ولأن ذلك ربما دعاها إلى الإحسان بانقضاء عدتها قبل انقضائها، ولذلك لم يجر التصريح بالخطبة^(٦).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

(٢) النظر: الأم (٤١٠/٦).

(٣) هو امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني أكل نزار، صاحب المعلقة، أشهر شعراء العرب عني الإطلاق، وسمه حدح، وقيل: سيكة، كان أبوه ملك أسد وعطفان، يعرف بالملك التصيل، لاضطراب حياته. توفي سنة (٨٠) ق هـ. ورد ذكره في حديثه صلى الله عليه وسلم ((نه حامل لواء أشعراء إلى النار))

(٤) السباسة: اسم امرأة. لم آت على اسمها.

انظر الأم (٤١٠/٦)، البيان (٢٨٣/٩)، المجموع شرح المذهب (٢٥٨/١٦).

(٥) البيت لامرئ القيس، من بحر الظهير في التنبؤ ص (٢٨)، وأورده الشافعي في أحكام القرآن (١٩٢/١).

(٦) انظر بحوي الكبير (٢٤٩/٩)، البيان (٢٨٣ ٢٨٢/٩)، الشافعي (٤١٠/٦)، المذهب (٤٧/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٥٨-٢٥٧/١٦).

فصل

د: صرح بحطبتها في العدة أو وعدّها سرّاً ثم انقضت عدتها فتزوج بها صح
المكاح^(١).

قال الشافعي رحمه الله^(٢): لأن المكاح حادث بعد المعصية، فلا يؤثر تقدم
المعصية فيه كما لو نظر إليها متجردة ثم تزوجها.

(١) انظر: اختلاوي الكبير (٢٥٠/٩)، الجيد (٢٨٣/٩)، روضة الطالبين (٣٧٧/٥)، المجموع شرح
المذهب (٢٥٦/١٦-٢٥٧)، للمذهب (٤٧/٢).

(٢) انظر: الأم (٤١٠/٦).

باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه

قال الشافعي^(١): أخبرنا مالك عن النافع^(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهم - أن النبي ﷺ قال: ((لا يخطب الرجل على خطبة أخيه))^(٣).^(٤)
وجملة ذلك: أن في الخطبة ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يخطب الرجل المرأة، فصرح له بالإجابة مثل أن يقول: قد أجت
بي ديت، أو تدن ثوليتها أن يروجها منه إن كانت ثيباً أو تسكت إذا استأدها
وليها فيه، فيكون سكوها جازٍ بحري الإذن، أو تكون ممن يجرها وليها فتصرح
الولي بالإجابة، فإن هاهنا لا يجوز لغيره أن يخطبها^(٥).

لما رويها من غير ابن عمر^(٦)، ولأن ذلك إفساد على الخطيب الأول. وهذا [٧٥٤هـ]
كما هي رسول الله ﷺ ((أن يبيع الرجل على بيع أخيه))^(٧) هذه النعلة. فأما إذا كان
السولي ممن لا يحرم كالأخ والعمة وغيرهما، فإنه إذا أجاب لم يحرم بذلك

(١) انظر لأب (٤١٧/٦-٤١٨)

(٢) هو جامع العدوي أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، كان من كبار فقهاء السمرقند في المدينة، ومعه
من أعلامهم، حافظ ثبات، كثير الشأن، كثير الحديث توفي سنة ١٧١هـ، وقيل غير ذلك
انظر: تهذيب التهذيب (١/٤١٢)، إخراج والشمس (٨/٤٥)، امرأة جند (١/٢٥١)، وميات
الأعيان (٥/٣٦٧)، شذرات الذهب (١/١٥٤).

(٣) أخرجه البخاري ومسلم

(٤) انظر صحيح البخاري (٣/٩١-٢٥٠)، (٧/٢٤)، صحيح مسلم (٢/٢٨-١٠٣٢-١٠٣١)،
(٣/١١٥٤).

(٥) انظر: مختصر ألفي هي (٢٢٩).

(٦) انظر: الحوي الكبير (٩/٢٥١)، للذهب (٢/٤٧)، روضة الصالحين (٥/٢٧٦-٣٧٧)، الوجيز
(٧/٢)، المجموع شرح المذهب (١٦/٢٦٠-٢٦١)، قتيب (٩/٢٨٤).

(٧) سبق ذكره في نفس الصفحة

(٨) أخرجه البخاري ومسلم.

انظر: صحيح البخاري (٦/٩١)، (٩/٣١)، صحيح (٣/١١٥٦).

محضتها^(١).

الثانية: أن يحضها فترده أو لا تحبه، ولا يوجد فيها ركوع إلى جدته، فإن هذا لا يحرم محضتها، لما روي أن النبي ﷺ قال لمعلمة بنت قيس. ((إذا خلست فأدسي))، فلما حلت قالت: يا رسول الله خطبي معاوية^(٢) وأبو جهم^(٣)، فقال: أما معاوية فصعلوك لا مال له. وأما أبو جهم فلا يصح عصاه عن عاتقه^(٤)، انكحي أسامة^(٥)، وإنما حضبها لأسامة؛ لأنه لم يوجد فيها ما دل على إباحتها^(٦)،^(٧)

(١) انظر المداري الكبير (٢٥١/٥)، البيان (٢٨٤/٩)، المذهب (٤٧/٢-٤٨)، المجموع شرح المذهب (٢٦٠/١٦-٢٦١)، روضة الطالبين (٣٧٨/٥).

(٢) هو معاوية بن أبي سفيان، صخر بن حرب بن أمية، القرشي، الأموي، الصحابي، ابن صحابي. أسلم وأبوه يوم فتح مكة، من كتاب الوحي؛ له عن رسول الله ﷺ (١٦٣) حديثا، روى أن رسول الله - قال ((اللهم جعله هاديا مهديا، فكان حبيب كريما مائسا، عاقلا. توفي سنة ٦٠ هـ بدمشق وقد قارب الثمانين.

انظر: جوامع السيرة (٣٥٦).

(٣) أبو جهم هو عمر بن حديفة، ويقال عمر أو عبد بن حديفة بن عامر من قريش من بني عدي بن كعب أسلم يوم فتح مكة، شارك في بناء الكعبة مرتين في الجاهلية، وفي الإسلام مع بن الزبير. وهو أحد الأربعة الذين دُهِموا عثمان، وله خبر مع معاوية. توفي نحو سنة (٧٠ هـ).

انظر: الإصابة (٣٥/٤)، طبقات ابن سعد (٤٥١/٥)، الاستيعاب (١٦٢٣/٤)، أسد الغابة (٥٧/٦).

(٤) العاتق ما بين المنكب والقص.

انظر: المصباح المير (٣٩٢).

(٥) رواه النسائي عنه ((أما أبو جهم فلا يصح عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له))، والترمذي يلفظ ((أما أبو جهم فلا يرفع عصاه عن النساء))، وابن ماجه يلفظ ((أما معاوية فرجل ترب لا مال له، وثمنا أبو جهم فرجل ضراب للنساء)).

انظر: سنن النسائي (٧٥١/٦)، تحفة الأحادي (٢٨٤/٤)، مس ابن ماجه (٦٠/١).

(٦) انظر: الأم (٤١٨/٦-٤١٩)، الحاوي الكبير (٢٥٢/٩)، البيان (٢٨٤/٩)، الوجيز (٧/٢)، مذهب (٤٨-٤٧/٢)، المجموع شرح المذهب (٢٦٠/١٦-٢٦١).

وقد ذكر في قوله ((لا يصع عصاه عن عاتقه)) تأويلان:

أحدهما: أن معناه: أنه كثير الأسفار، من قولهم في الرجل إذا أقام في موضع فلم ألقى فلان عصاه^(١).^(٢)

والثاني: أنه كثير لضرب المرأة، تقول العرب: العيف. العيور لا يصع عصاه عن عاتقه^(٣).

ولأنا لو حرمت حطبتها متى حطتها واحد لم نحمه أصر بها ذلك؛ لأنه لا يسأل أحد أن يمنع نكاحها إلا أمكه بأن يحطها في الحال^(٤)

الثالثة: أن لا يصرح بالإجابة ولا بالرد، ويكن يوجد منها سكوت إليه، مثل أن يقول: ما أنت إلا رضاء، أو تقول: ما فيك عيب فهل تحرم بذلك حطتها^(٥).

قال في القديم: تحرم^(٦) لغير من عمره؛ لأنه عام^(٧).

وقال في الجديد: لا تحرم^(٨)؛ لخديث فاطمة بنت قيس^(٩)، هو الظاهر من كلامها

(١) انظر: لسان العرب (عصا)، الحواشي الكبير (٢٥٢/٩)

(٢) انظر: الاشتقاق ص (٤٨)، الحواشي الكبير (٢٥٣/٩)، البيان (٢٨٨-٢٨٧/٩)

(٣) انظر: الحواشي الكبير (٢٥٣/٩)، البيان (٢٨٨-٢٨٧/٩).

(٤) ذكر ابن زوي أن قوله ((لا يصع عصاه عن عاتقه)) فيه ثلاث تأويلات، الثالث هو: أنه أراد به كسرة بروجيه، لنتقله من راحة إلى أخرى، كتحمل المسافر بالعصى من مدينة إلى أخرى. انظر: الحواشي الكبير (٢٥٣/٩).

(٥) انظر: الحواشي الكبير (٢٥٢/٩)، البيان (٢٨٤/٩)، روضة الصالحين (٣٧٨/٥)، المهذب (٤٨/٢)، المجموع شرح للمذهب (٢٦١/١٦).

(٦) انظر: الحواشي الكبير (٢٥٢/٩)، البيان (٢٨٤/٩)، روضة الصالحين (٣٧٨/٥)، مجموع شرح للمذهب (٢٦١/١٦).

(٧) سبق ذكره ص ٣٥٦.

(٨) ذكر العمراني بأن هنا هو الصحيح.

انظر: البيان (٢٨٥/٩).

(٩) سبق ذكره ص ٣٥٧.

أما ركنت إلى نكاح أحدهما، ولهذا ذكرهما النبي ﷺ، وهذا يخص حديث ابن عمر.
 فإن أحابت حائضا فأذن الحاطب لغيره في حصتها جاز له أن يحطها. وإن
 تركها احاطب جاز لغيره حطها؛ لما روي في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال:
 ((لا يحطب أحدكم على حفنة نحيه حتى نكح أو ترك))^(١)، وروي في بعضها
 إلا بإذنه^(٢).

[١/٥٥]

(١) الحديث من تحريجه ص ٣٥٦.

(٢) انظر: الحاشي الكبير (٢٥٢/٩)، ألبان (٢٨٤/٩-٢٨٥)، روضة الصالحين (٣٧٨/٥)، المجموع

شرح المذهب (٢٦١/١٦).

فصل

إذ حوَّط امرأة فأجابته فحطَّيها غمَّه وتروح بها صبح السكاح، وإن كان فعل محرماً^(١).

وقال مالك^(٢) وداود^(٣): لا يصح السكاح؛ لقوله ﷺ: ((لا يحضُّ الرجل عني حطةٌ حيه))^(٤)، واليهي يدر على فساد المهي عنه.

ودليلاً: أن المص في ذلك لمعنى في عمر العقد، فلا يجمع صحته، كما لو عقد في وقت تضيقت عليه فيه الصلاة فأما الهوي وإنما تناول الحطة بلفظه مع أن الهوي لا يتعلق بالسكاح لمعنى فيه^(٥).

(١) انظر: إحصاء الكبر (٢٥٧/٩-٢٥٣)، روضة الصانين (٣٧٧/٥-٣٧٨)، المجموع شرح المذهب

(٢٦٠/١٦-٢٦١)، المذهب (٤٨/٢)، البيان (٢٨٥/٩)

(٢) انظر: بداية التجهيد ومدة انقضاء (٩/٣)، الكافي في فقه أهل المدينة ص (٢٣٠).

(٣) المعلى لابن حزم (٤٧٨/٩)

(٤) سبق تخريجه ص ٣٥٦.

(٥) انظر: إحصاء الكبر (٢٥٣/٩)، روضة لطائف (٣٧٨/٥)، المجموع شرح المذهب (٢٦١/١٦).

المذهب (٤٨/٢)، البيان (٢٨٥/٩-٢٨٦).

الفهرس :

- ١- فهرس الآيات القرآنية للكرامة.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية.
- ٥- فهرس الفرق والمذاهب.
- ٦- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٧- فهرس الأبيات الشعرية.
- ٨- فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَلَا تَكُونُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾	٢٢١	٣١٢
﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَضُوعَ﴾	٢٢٢	٣٢٠
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ فَيُفْقُونَ﴾	٢٦٧	٢٣٥
﴿وَإِذَا ضَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعْنُ أَجْهَنَ﴾	٢٣١	٣٦
﴿وَلَا حُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾	٢٣٥	٣٥١
﴿وَمَتَّبِعُوهُنَّ﴾	٢٣٦	٢٥٢
سورة آل عمران		
﴿وَأَنزَلَ النُّزُلَ وَالْإِجْلَ ۖ مِنْ قَبْلُ﴾	٤-٣	٣١٢
﴿تَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	١٠٢	٢٣٤
سورة النساء		
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ﴾	١	٢٣٤
﴿فَاتَّبِعُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ نِسَاءٍ﴾	٣	٢
﴿مَتَى وَنَسَتْ وَزَنَعَ﴾	٣	٢٧
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَا نَهَىٰ عَنْكُمْ مِنَ نِسَاءٍ﴾	٢٢	٢١٩
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾	٢٣	٢٧٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَخَوْتُكُمْ ﴾	٢٣	٢٧٩
﴿ وَأُمَّهُتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتَكُمْ ﴾	٢٣	٢٧٨
﴿ وَأُمَّهُتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخَوْتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ ﴾	٢٣	٢٨٠
﴿ وَأُمَّهُتُ بَنَاتِكُمْ وَزَيْبَتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾	٢٣	٢٧٨
﴿ وَحَبِلْ أَبْنَاءُكُمْ ﴾	٢٣	٢٨٣
﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُحْتَنِ ﴾	٢٣	٢٧٨
﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُحْتَنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾	٢٣	٢٧٨
﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾	٢٤	٢٨٥
﴿ نَقَاتُوا مِنْ أَجُورِهِمْ ﴾	٢٤	٨٧
﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا ﴾	٢٥	٢٧
﴿ لِمَنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾	٢٥	٣٤٥
﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ حَشَىٰ لِقَاءَتِكُمْ ﴾	٢٥	٢٦
﴿ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	٧٤	٨٧
سورة المائدة		
﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾	٥	٣١٢
﴿ وَلَمْ حَصِّنَتْ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾	٥	٣١٨
سورة الأنفال		
﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾	٧٣	١٦٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة التوبة		
﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾	٢٩	٣١٥
﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾	٧١	١٦٠
سورة الإسراء		
﴿ فَقَدْ جَعَلْنَا لِيُوسُفَ سُلْطَانًا ﴾	٣٣	١٢٢
سورة الأنبياء		
﴿ كَذَّبْنَا رَفِئًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾	٣٠	١٩٥
سورة المؤمنون		
﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِمَرْوَجِهِمْ حَافِظُونَ ۚ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ ﴾	٦/٥	١٠٤
﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾	٦	١٠٤
سورة النور		
﴿ الزَّانِي لَا يَمْلِكُ إِلَّا زَانِيَةً ﴾	٣	٢٧٤
﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾	٣١	٣٣
﴿ أَوْ النَّسِيبِ عَمَّا أُولَىٰ الْأَرْزَاقِ مِنَ الزَّكَاةِ ﴾	٣١	٣٥
﴿ أَوْ الطِّفْلِ الْيَتِيمِ ۖ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَىٰ عُورِ نِسَاءٍ ﴾	٣١	٣٤
﴿ وَأَبْيَحُو الْأَيْمَنِي مَكْذُومًا وَالصَّابِغِينَ ﴾	٣٢	٢-١
﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ ﴾	٥٩	٣٤
سورة الفرقان		
﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُحْرِمِينَ ﴾	٢٢	٨١

رقمها الصفحة		الآية
سورة العنكبوت		
٨	٤٨	﴿وَمَا كُنْتُمْ تَقُولُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كَذِبٍ﴾
سورة السجدة		
١٤٣	١٨	﴿أَقْمِنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَسَ كَارَ فَاقِفًا لَا يَشْنُورُونَ﴾
سورة الأحزاب		
١٤	٦	﴿الَّذِي أُوتِيَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ نَفْسِهِمْ﴾
٢٣	٦	﴿وَرُوحَهُ أَمَهُمْ﴾
٧	٢٩ ٢٨	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَ أَرْوِجُكَ إِنْ كُنْتَ﴾
١٦	٣٠	﴿بِسَاءِ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ يَكْفُرْ بِغَيْبَتِهِ﴾
٢١٩	٣٧	﴿فَتَمَّ قَصَى زَيْدَ بَيْنَا وَطَرًا رَوْحَتُهَا﴾
٢٥	٥٠	﴿إِنَّا أَخْلَقْنَا لَكَ أَرْوَجَكَ النَّبِيُّ تَبَتَ أَجُورُهُمْ﴾
١١	٥٠	﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً بِنَ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾
١٢	٥١	﴿تَرْجِي مَسْ نَشَاءَ مَيْحُ وَتَوَوَّى إِلَيْكَ مَسْ نَشَاءَ﴾
٢٥	٥٢	﴿لَا خَيْرَ لَكَ أَيْسَاءَ مِنْ بَعْدُ﴾
٢٢	٥٣	﴿وَمَا كَارَ لَكُمْ أَنْ تَزِدُوا زُجُورَ اللَّهِ﴾
٢٣٤	٧١-٧٠	﴿أَتَقُولُوا لِلَّهِ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا إِنَّهُ يَضِيعُ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ﴾
سورة فاطر		
٢٤١	١	﴿أَزَلَى أَحْيَاةٍ مَتْنِي وَتَلَّتْ وَرَتَعُ﴾

الآية		رقمها	الصفحة
سورة يس			
﴿وَهُمْ لَا يَدْعُونَ﴾		٥٧	٢٦١
﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْتَسِي لَهُ﴾		٦٩	٨
سورة الفتح			
﴿لَيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُفُوزُهُ وَنُفُوزُهُ﴾		٩	١٨٨
سورة الحجرات			
﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عَبْدُ اللَّهِ أَتَعْنَكُمُ﴾		١٣	٧٣
سورة الحشر			
﴿مَا آدَاءَهُ عَنْ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ تَقَرُّي﴾		٧	١٣
سورة الممتحنة			
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾		١٠	٣٢٦
سورة المذثر			
﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾		٣٨	١١١
سورة عبس			
﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾		١	٣٢
سورة الفجر			
﴿هَٰذَا فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّئِيَّ حَجْرِ﴾		٥	٨١
سورة البينة			
﴿لَمْ يَكُنِ لَّيِّنٌ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾		١	٣١٢

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث
٣١٤	أتاني جبريل فأمرني أن أحهر د "بسم الله الرحمن الرحيم"
٥٢	الأم أحق بنفسها من وليها، وإنكر تستأذن في نفسها
٤٦	ادروا الحدود بالشبهات
٣٥٣	إذا حللت فأذني، ولا تقوثني معك
١٦٥	إذا بكح الويان فإول أحق
٥٧	إذا صامنا
٢٥١	اشترت عائشة بريرة، فأجاز النبي عليه السلام البيع
٢٥٧	شريب واعتقيها، فإن الولاء لمن أعتق
٣٢	أفعميا وإن أئتما
٦١	ولا أن تشائي أن تجري ما فعل أبرك
٢٥٧	ألا تعجب من حب معيث بريرة، ومن بغض بريرة معيثاً
٢١	ألحقني بأهلك
١٤٤	اللهم أحييني مسكياً، وأمتني مسكياً
٣٥٧	أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهل فلا يصع عصاه عن عاتقه
١٣٦	أمر عليه السلام فاطمة بنت قيس أن تكح أسامة
١٥١	أمر عليه السلام بعيما أن يشاور أم امرأته في تزويجها
٢٤٠	أمسك أربعة وفارق الأخرى
٢٤١-٢٤٠	أمسك أربعة وفارق واحدة منهن
٢٧٢	أمسكها

الصفحة	الحديث
١٤١	إن الله تعالى اختار العرب من سائر الأمم
٢٥٩	أنت ومالك لأبيك
٣٠	انظر إلى وجهها وكفيها
٢٧٤	انكح عاق
١٣٦	انكحوا أبناءكم الأكفاء
١٣	إني أبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني
٢٣٨	أولي بذرك
٤٤	أما امرأة سكحت نفسها بغير إذن وليها مكاحها باطل
٨٦	أما عهد تزوج بغير إذن مولاه فهو عامر
٢٣٦	بارك الله لك
١٦٠	بعث -عليه السلام- عمر بن أمية إلى الحشة، فروح له أم حبيبة
٧٧	البكر بالبكر جند مائة وتعريب عام
١٩٠	تحجروا لنظفكم
٥٦	تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن أتت فلا جوار عليها
٢	تناكحوا تكاثروا فإني أناهي بكم الأمم حتى السقط
١٦	تمام عيني ولا ينام قلمي
٦	ثلاث كنت عني وم تكتب عنكم: السوك والوتر والأصحية
٤٤	«ثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها»
١٦	جعلت الأرض كلها لنا مسجدا
٢٣٤	الحمد لله نعملده ونستعينه
١٤٦	روح -عليه السلام- بانه، وسمى من مهور أمته
٩	روحاني في الدنيا زوجاتي في الآخرة

الصفحة	الحديث
٢٢٣	زوجهكها بما معك من القرآن
٣١٨	سنوا بهم سنة أهل الكتاب
٢١	عذت بمعاد فطلقها
١٤٣	عليك بدات الدين تربت يداك
١٢١	فاطمة بضعة مني يربني ما يربوها
١٢٨	فإن اشتحروا فالسلطان ولي من لا ولي له
٩٨	فإن مسها فلها لئهر بما أسحل من فرجها
١٢٦	قم يا عمر فزوج أمك
١٣٢	كان - عليه السلام - إذا أراد سفرا قرع بين سائه
١٣١	كبر كبر، أي: قدم الأكبر
٢٣٣	كل امرئ منكم يبدأ فيه بمحمد الله فهو أتر
١٧٦	كل عقد لم يحصره أربعة فهو سماح
٣٢١	لا تسمعوا إماء الله مساجد الله
٢٨٤	لا تنكح امرأة على عمتها وحالتها
١٩٧	لا تنكح المرأة المرأة، ولا تروح المرأة نفسها
٢٧٤	لا تنكحها
٤٣	لا نكاح إلا بولي
٦٣	لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل
٣٠٤	لا يحرم الحرام والخلال، وإنما يحرم ما كان بكاح
٣٥٦	لا يحطب الرجل على خطبة أخيه
٣١٩	لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر للمسلم
٢٩٧	لا يطر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة واستها

الصفحة	الحديث
٦٨	لما تزوج بصفية أو لم تتمر وإقط
٢٣٧	لولا الحطة الحمراء ما سمعت عذارىكم
٥٣	ليس للولي مع الثيب أمر
٩	ما كان لي إذا ليس لامته أن يزعمها حتى يفتي العدو
٩	ما كان لثي أن تكون له خاتنة الأعين
٢٣٧	ما هذا يا أم نبيط
٣	من أحب فطرني فيسرى بسني، ألا وهي الكاح
٣١٩	من أشرك بالله فليس بمحصن
٣٢٨	من بدل دينه فاقتلوه
٢٩	من تاقث نفسه إلى فكاح امرأة فليظفر
٢٨١	من يكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها حرمت عليه أمها
١١٣	البي - عليه السلام - أعتق صبية، وجعل عتقها صداقها
١٤١	نحن وبنو عبد المطلب هكنا
٣١	الظر إلى المرح يورث الطمس
٣٥٦	هي - عليه السلام - أن يسع الرجل على بيع أخيه
١٢	هذا قسمي فيما أملك، وأنت أعلم بما لا أملك
١٥٤	وكل - عليه السلام - عمرو بن أمية في قول كاح أم حبيبة
٨	ولا عيبك أن لا تعجلي حتى تستأمرني أبوك
٦ - القسم الدراسي	يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج

فهرس الآثار

الآثار	المروى عنه
أجمع أصحاب رسول الله عى أن لا يكح أكثر من اثنين	٢٤٣ إحكم بن عيسى
إذا استبرأها حل له وطء الأخرى	٢٩١ قتادة
إذا رنت المرأة لا تحرم على زوجها، ولا يفسح نكاحها بل تبين من زوجها	٢٧٢ علي بن أبي طالب، والخمس البصري
إذا نكح الوليان والأول أحق ما لم يدخل بها الثاني	١٦٦ عمر
أربع لا يحد في بيع ولا نكاح إلا أن يسمى، فإن سمي جاز: الجنون والجذام والبرص والقرن	١٩٠ عمرو بن دينار
اعقدوا فإن النساء لا يعقدن	١٩٧ عائشة
أمثلي يفتات عليه في بابه	٢١٦ عبد الرحمن بن أبي بكر
إن أبي وعم الأب زوجي من امرأه له، لرفع به عسيسته، فحورها رسول الله ﷺ	٦١
إن امرأتي لا ترد يد لأمس	٢٧٢
إن جارية بكرا أتت النبي ﷺ فقالت: إن أباهما زوجها وهي كارهة	٥٦ ابن عباس
إن دخل بها الثاني وهو لا يعلم أنها ذات روح فرق بينهما	١٦٧ عني
إن رجلا له ابن تزوج امرأة ما امة فمحرر بالصية فجلدهما، وحرص أن يجمع بينهما	٣٠٠ عمر

الأثر	المروى عنه	
إن رخصة جمعت ركناً منهم امرأة جعلت امرأها إلى رجل فزوجها فجعلها عمر النكاح والنكح	عمر	٤٦
إن هذه نسخت التي في البقرة	ابن عباس	٣١٢
إن وطئ إحدى الأخيين حرم عليه وطء الأخرى	علي وعمر وعثمان	٢٨٩
أنكحتك على ما أمر الله به من إمسائك بمعروف أو تسريح بإحسان	ابن عمر	٢٣٥
إنه أعمى	أم سمية	٣٢
بيع الأمة طلاقها	ابن عباس	٢٥٧
تحرم إذا دخل بأمها أو ماتت	ربيع	٢٨٢
تحرم بالدهول	عبي	٢٨٠
تحرم الربيبة إن كانت في محرمه وكماله	عبي	٢٨٢
جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر بعرفة	جابر	٢٩٠
الحرة والعبد لا يجوز لهما نكاح أمة كتابية	عمر، وابن مسعود، والحسن البصري، ومالك، وأحمد ومجاهد، والأوزاعي	٣٤٥
خصمت امرأة فكنت أماً لها حتى نظرت فيها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجت بها	جابر	٣٠
دخل رجل على عثمان فسأله عن الجمع بين الأختين، فقال: أحلتها آية	عثمان	٢٨٩
رد عمر نكاحاً لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، وقال: هذا نكاح السر، ولا أحيزه، ولو تقدمت فيه لرجعت	عمر	٦٨

الأثر	المروي عنه	الرقم
زوج؛ فإن النساء لا يعقدن	عائشة	٢١٨
سأل عطاء أبا الشعثاء وأنا أسمع عن نكاح الأمة ما تقول فه أجاز هو؟ فقال: لا يصبح اليوم نكاح لإمام	عمرو بن دسار	٣٣١
من عن نكاح ايرانية فقال: يجوز، أرأيت لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان يجوز	ابن عباس	٢٧٥
صلى مع رسول الله ﷺ للمعرب والعشاء مردلة	ابن عمر	٢٩٠
ضرب رجل وامرأة في الزنا وحرص أن يجمع بينهما	عمر	٢٧٤
العبد لا يزيد على اثنين	علي وعمر	٢٤٢
لا تلعب في مهور النساء، فهو كان مكرمة في الديار، أو تقوى من عبد الله كان أولاكم به رسول الله ﷺ	عمر	١٤٥
لا يحل لحر أن يسكن أمة وهو يند طول الفرة	ابن طاووس عن أبيه	٣٣١
لا يطأ الأخرى حتى تخرج الموطوءة عن ملكه	علي	٢٩١
ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء	عائشة	٢٥
من سكت ثلاثمائة درهم وجب عليه الحج	ابن عباس	٣٣٠
من وجد صداق امرأة فلا يتزوج أمة	جابر	٣٣٠
الموت يقوم مقام الدخول	زيد	٢٨١
الوطء الحرام لا يحرم	ابن عباس	٢٣
هم عمر برجم الأشعث الكندي؛ لأنه تزوج بالكنية	عمر	٣٠٣
وكانوا أهل كتاب، وأن ملكهم سكر... الخ	علي	٣١٧
يحل للعبد أربعة	الزهري وربيعة ودلود وأبو ثور	٢٤٢

فهرس الكلمات الغريبة و المصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة/المصطلح	الصفحة	الكلمة/المصطلح
٢٥٣	الشفص	٢٦٣	أبق
١٠٦	الصداق	٨٧	إحارة
٨	الصدقة	٩٤	إحرام
١٣	صفي العيمة	٦٥	لأحرس
١٠٦	الصمان	٢٨١	إلحصن
٧	الطلاق	٢٣٤	لأرحام
٣١	الظمس	٣٢٠	الاستعداد
٢٦	الطول	٢٢٣	الاستهمام
٩٨	الطهار	٥	الأضحية
٤٩	أعق	٦٤	الإعفاف
٢٤	العدة	٦٥	الأعمى
٥٤	العصبة	١٣١	أفصلهم
١٥٢	أعصل	٦٨	الأقط
١٢٣	العقل	١٠٤	م' الوند
٢٦	أعت	١	لأهامي
٨٥	العين	١٧٤	الإيجاب
١٩٠	العيب	٩٨	الإيلاء
١٦٣	العصب	٥٢	الأيام

الصفحة	الكلمة/المصطلح	الصفحة	الكلمة/المصطلح
٢٩٦	العسل	١٥٨	الناس
٦٣	الفاسق	٤	النباب
١٤٨	الفرسح	٨٤	البرسام
١٥	العصل	١٩٠	البرص
١٢	القيء	٨٣	الصع
١٦٧	الفافة	٣٦	البكر
١٧٤	القول	٣٩	البيع
١٨٧	نقدف	٢٦١	البنات
١٣٢	القرعة	١٤٢	التجارة
١٢	انقسم	٨٩	لتعريض
٧٠	القصاص	٢٣٦	تعزى الضعة
٩٠	القن	١٨٨	التعير
١٤٢	القيم	٢٥٢	التعويض
١	الكتاب	١٩٨	التعير
٢١	الكشح	٢٣٥	التيمم
٤٣	الكفاءة	٤١	القب
٤٢	الكفارة	١٩٠	الخدم
٣٢١	الكيسة	٣١٥	الحرية
٩	لامته	٤١	حبيلة
١٨٧	اللعان	١٢٣	الحجارة
٤٢	القال	١٩٠	الحون
١٠	المباح	١٤٢	الحائث

الصفحة	الكلمة/المصطلح	الصفحة	الكلمة/المصطلح
٢٥٢	المنعة	٩٤	الحج
١٩٥	المحجوب	١٤٢	الحجج
٩١	الحجارة	٨١	الحجر
١٩١	المحول	٤٥	الحد
٣٥	الفتح	١٣٨	الحرفة
٩٠	المدير	٢٨٣	حيلة
٣٤	المراهق	٥٨	الحيص
١٦٠	المرتدة	٢٩٠	الحيف
٦٣	المرشد	٩	حالة الأعمى
٢٦	مسألة	٤٨	خير الواحد
١٣١	المشاحة	٣٥	المخصي
٢٧٧	المصاهرة	٢٣٣	المضبة
٧٠	المعارضة	١٠٧	المخلع
٢٦٢	المعسر	١٣٨	المخلوة من العيوب
١٧٨	المغاية	٤٧	المهر
٩٠	المكاتب	٢٢٨	المخير
١١	المهر	٢٣٢	مخير الشرط
١٦٣	المولم	٢٣٢	مخير المجلس
٤٦	المبيد	٢٦١	الدعوى
١٣٨	المسب	٢٣٧	الدف
٦	المسح	٤١	الديثة
٩٤	المسقات	٣٢٥	لدياح

الصفحة	الكلمة/المصطلح	الصفحة	الكلمة/المصطلح
١	الكاح	١٣٨	الدين
٣٠٥	تكاح الشعار	١٩٥	الرتق
٣٠٥	تكاح التتعة	٣٥١	لجمعية
١١	لحة	٦٠	الوصاع
٧٨	الوثبة	٢٣٤	رقبا
١٣	الوصار	١١١	الرهى
٥٠	الوصية	٧٧	الربا
٤٥	الوطء	٢٣٩	اسرية
٤٠	الوكالة	١٧٦	السمفاح
١٢٣	الولاء	٨٥	السمه
٥٠	الولاية	٦٣	السميه
١١	الولي	١	الستقط
٥٦	الينيمة	١٦٣	الستقيم
١٤	يحمي لعمه	١١٣	الستلب
١٣٨	اليسار	٥	السواك
٢١٦	يفتات	١٥٩	الشتعة
٣٠	يلدم بيكما	١٥٩	الشتيع

فهرس الفرق و المذاهب

الصفحة	الفرق و المذاهب
٦٧	أهل الطاهر
٣١١	أهل الكتاب
٣٥٠	أخرية
٢٨٤	أخوارج
٧٢	الدمي
٣١٩	الدمية
٢٨٤	الرافضة
٣١١	السامرة
٣١١	الصدائون
١٤٠	العمم
١٤٠	لعرب
١٤٠	القرشي
٧١	الكتاية
٣١١	لجوسية
١٤٠	لمطبي
٣١١	أشباري
١٤٠	هاشمي
٣١١	اليهود

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	العلم
٤٩	إبراهيم بن إسحاق المروزي
٤٢	إبراهيم بن خالد البغدادي
٦٦	إبراهيم بن يزيد بن قيس
١٢٦	ابن أبي سلمة
٣٨	بن أبي ليلى
٣٢	بن أم مكتوم
٥٩	بن الحداد محمد بن أحمد
٧٨	بن حيران أبو علي الحسن بن صالح
٦٦	بن الربيع عبد الله بن الربيع
٣٨	بن شبرمة عبد الله بن شبرمة
١٧٦	ابن القاص أبو العباس الطبري
١٣٨	ابن المنذر محمد بن إبراهيم
٤٥	أبو بكر الصوري
٤٢	أبو ثور إبراهيم بن خالد البغدادي
٣٥٧	أبو جهم عامر بن حذيفة
٣٩	أبو حنيفة النعمان بن ثابت
٤٨	أبو سعيد الحسن بن أحمد
١٧٦	أبو العباس أحمد الطبري

العلم	الصفحة
أبو العباس بن سريج	٢٥٦
أبو العباس عبد الله بن عباس	٣٧
أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي	٣٩
أبو علي الحسن بن صالح بن حيوان	٧٨
أبو موسى الأشعري	٤٢
أبو المذليل زفر بن المذليل	١١٥
أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر	٣٧
أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم	٤٠
أحمد بن حنبل	٣٩
أحمد بن محمد بن سلامة	١٥٤
أسامة بن زيد الكلبي	١٣٦
إسحاق بن إبراهيم	٣٩
إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل	٤
الأشعث بن قيس	٢٣
أم حبيبة رملة بنت سفيان	١٩
أم سلمة هند بنت أبي أمية	١٩
أم كنثوم بنت رسول الله ﷺ	١٧
أم نبط	٢٣٧
امرؤ القيس	٣٥٤
الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو	٢٩
بريرة بنت صفوان	٢٥٠
بلال بن رباح	١٣٧

الصفحة	العلم
٣٨	الثوري عبد الله بن سعيد
٣٨	جابر بن زيد الأزدي
٢٩	جابر بن عبد الله الأنصاري
٢٠	جويرية بنت الحارث
١٦	حذيفة بنت حيس اليماني
٧٨	الحسن بن الحسين أبو علي
١٩٥	الحسن بن القاسم الطبري
٣٧	الحسن بن يسار البصري
١٩	حفصة بنت عمر بن الخطاب
٢٤٣	حكيم بن عتيبة الكندي
١٣١	حويصة أبو سعيد حويصة بن مسعود
١٨	حذيفة بنت حويد
٦١	الحساء بنت حرام
٢٦	داود بن عني
٢١٩	ربيعة أبو عثمان بن عبد الرحمن التيمي
١١٥	زفر بن الهذيل العنزي
١٥٨	زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الساجي
٤	الرهري محمد بن مسلم
٢٤٤	زيد بن ثابت
٢٠	ريب بنت جحش
١٥٨	الساجي زكريا بن يحيى
٣٧	سعيد بن المسيب

الصفحة	العلم
٣٨	سفيان بن سعيد بن مسروق
٢٨٥	سيمان بن الأشعث
٢٣٣	سهل بن سعد الساعدي
٢٠	سودة بنت زمعة
٢	الشافعي محمد بن إدريس
٤٠	الشعبي عامر بن شراحيل
٢٣٨	شعيب بن محمد بن عبد الله
٧٣	الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر
٢٠	صمية بنت حني
٢٤	طاهر بن عبد الله الطبري
١٥٤	الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة
٧	عائشة بنت أبي بكر الصديق
٣٥٧	عامر بن حذيفة
٣٩	عامر بن شراحيل
٢٢	عامر بن عبد الله الجداح
٣٧	عبد الرحمن بن صمخر
٢٩	عبد الرحمن بن عمر
١٣٧	عبد الرحمن بن عوف الزهري
٢١٦	عبد الرحمن بن القاسم بن محمد
٦٧	عبد الرحمن بن مهدي
٣٢	عبد الله بن أم مكتوم
٦٦	عبد الله بن الزبير

الصفحة	العلم
٢٨	عبد الله بن مغيان الثوري
٣٨	عبد الله بن شبرمة
٦٦	عبد الله بن عمرو بن الخطاب
٢٣٨	عبد الله بن عمرو بن العاص
٤٢	عبد الله بن قيس الأشعري
٣٨	عبد الله بن المبارك
٢	عبد الله بن مسعود
٣٩	عبيد الله بن الحسن العمري
١٧	عشمان بن عمان
٢١٩	عطاء بن أبي رباح
١٧	عبي بن أبي صالب
٧٨	عبي بن أبي هريرة
١٢٦	عمر بن أبي سلمة
٢٣	عمر بن الخطاب
٢٣٧	عمر بن شعيب
٣٧	عمر بن عبد العزيز
٤٢	عمران بن حصين
١٥٤	عمرو بن أبي أمية الضمري
٣٣١	عمرو بن دينار المكي
٢٤٠	عبد الله بن سلمة النخعي
١٧	فاطمة بنت الزهراء
٢١	فاطمة بنت الصمحاك

الصفحة	العلم
١٣٦	فاطمة بنت قيس
٣٩	القاسم بن إبراهيم المروزي
٢٤٠	القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل
٢١٨	القاسم بن محمد أبي بكر
٢٤	القاسي أبو الطيب ضاهر بن عبد الله
٣١٣	القاهر بالله محمد بن أحمد
٣٨	قنادة بن دعامة السدوسي
٢١	الكلية فاطمة بنت الضحاك
٢٤٣	ليث بن أبي سلم
٤١	مالك بن أنس
٢٨٠	بمحمد بن جبر أبو الحاج
١٣٨	محمد بن إبراهيم بن أسد
٥٩	محمد بن أحمد بن الحداد
٢	محمد بن إدريس الشافعي
٣٩	محمد بن الحسن الشيباني
٣٨	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
١٣١	عبيدة بن مسعود بن زيد اللدني
٢٧٤	مرثد بن مرثد
٣٩	المروزي إسحاق بن إبراهيم
٥	المزني إسماعيل بن يحيى
٣٥٧	معاوية بن أبي سفيان
٣١	المغيرة بن شعبة

العلم	الصفحة
مهاجر بن أبي أمية	٢٤
ميمونة بنت الحارث	١٩
بامع العدوي	٣٥٦
السحبي إبراهيم بن يزيد	٦٦
النعمان بن ثابت أبو حنيفة	٣٩
نوفل بن معاوية	٢٤٠
هلاله بنت عوف	١٣٧
هند بنت أبي أمية المخزومية	١٩
الوليد بن سعيد بن العاص	١٦١
يزيد بن هارون	٦٧

فهرس الأبيات الشعرية

البيت الشعري	الصفحة
ألا زعمت بمياسة اليوم أبي كثيرت وألا يحمن السر أمثالي	٣٥٤

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- ١- الإحكام في أصول الأحكام : لسيف الدين أبي الحسن عمي بن أبي عمي بن محمد (الأمدي، المتوفى سنة ٦٣١هـ، طبعة مطبعة لمعارف بمصر، دار الكتب الخديوية.
- ٢- أحكام القرآن : لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الخصاص الحمفي، متوفى سنة ٣٧٠هـ، مطبعة الأوقاف الإسلامية، استمبول ١٣٣٥هـ.
- ٣- أخبار القضاة : للعلامة وكيع محمد بن خلف بن حبان، المتوفى سنة ٣٠٦هـ، نشر : عالم الكتب، بيروت.
- ٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : للألباني محمد ناصر الدين الألباني، المتوفى سنة ١٤٢٠هـ، وأشرف على طبعه محمد رهبر الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٥- الاستيعاب في أسماء الأصحاب : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي، متوفى سنة ٤٦٣هـ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨هـ، مطبعة السعادة، مصر، وهو مطبوع هامش كتاب "الإصابة".
- ٦- أسد الغابة : لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد، المعروف بابن الأثير الحرري، المتوفى سنة ٦٣٠هـ، المكتبة الإسلامية
- ٧- الإشراف على مذهب أهل العلم : لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، المتوفى سنة ٣٠٩هـ، تخريج عبد الله عمر البارودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٨- الإصابة في تمييز الصحابة : لمحقق أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بالقاهرة.

٩- الأعلام - خير الدين الزركلي، المتوفى سنة ١٣٩٦هـ، الطبعة الثامنة.

الناشر : دار العلم للملايين، بيروت، لبنان

١٠- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام : للأستاذ/ عمر رجب كحالة، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١١- الإفصاح عن معاني الصحاح للإمام عود الدين أبي انطغر يحيى بن محمد بن هبة الحلبي، المتوفى سنة ٥٦٠هـ، المؤسسة السعيدية، الرياض.

١٢- الأم : للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق وتحرير الدكتور رعت موري عبد المطلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٣- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية.

١٤- ليس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء : للشيخ قاسم القانوني، تحقيق . د/ أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، الناشر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة.

١٥- الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان: لأبي العباس نجم الدين بن الرفعة الأنصاري، متوفى سنة ٧١٠هـ تحقيق د/ محمد أحمد إسماعيل الخروف، طبع دار المعركة بدمشق ١٩٨٠م.

(ب)

١٦- البحر الرائق شرح كثر الدقائق . للإمام زيد الدين بن إبراهيم بن محيم الحنفي، لمتوفى سنة ٩٧٠هـ، دار المعرفة للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية .

١٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، متوفى سنة ٥٨٧هـ، تحقيق محمد خير طعمة حلي، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٨- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لأبي الوليد محمد أحمد بن محمد أحمد بن رشد القرطبي، المتوفى سنة ٥٩٥هـ تعليق وتحقيق وتمريخ محمد صبحي حسن حلاق، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، توزيع مكتبة العلم بحلة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٩- البداية والنهاية : للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ، دار الفكر، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧م، + مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثالثة.

٢٠- بلغة السالك لأقرب المسالك، للإمام أحمد بن محمد الصاوي، المالكي، المتوفى سنة ١٢٤١هـ، على نشر الصغرى للقطب لشهر أحمد بن محمد بن أحمد البردبر، دار المعرفة بيروت.

٢١- بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني : لساعاتي أحمد عبد الرحمن بن محمد الباسا الساعاتي، المتوفى سنة ١٣٧٨هـ، الطبعة الأولى، وأعادته بالأوقست دار إحياء التراث العربي بيروت. الناشر: دار الحديث بالقاهرة.

٢٢- البناية في شرح الهداية : لدار الدين أبو محمد محمود بن أحمد، لطبعة الأولى بيروت: دار الفكر ١٤٠٠هـ.

٢٣- البيان في مذهب الإمام الشافعي : للإمام أبي الحسين يحيى بن أبي الخير سلم العمراني الشافعي المتوفى سنة ٥٥٨هـ دار المساهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(ت)

٢٤- تساج العروس من جواهر القاموس : لمحمد بن محمد، المعروف بالمرتضى الربيدي، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ مشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٥- الشاح والإكليل على مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف الشهير بالموثق، المتوفى سنة ٨٩٧هـ، مطبوع على هامش "مواهب جليل"، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ، مطبعة السعادة، مصر.

٢٦- تاريخ الإسلام: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان لدهمي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، مخطوط مصور عركر البحث عن المنحرف البريطاني.

٢٧- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الدكتور حسن برهيم حسن، صغ مكتبة المعارف، بيروت، سنة ١٩٦٦م بالأوفست.

٢٨- تاريخ بغداد: للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب، العدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، المكتبة السلفية/ إمداد الضرورة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩- تاريخ التراث العربي: للأستاذ فؤاد سزكين، ترجمة د/ محمود فهمي حجازي، د/ فهمي أبو الفضل، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٠هـ.

٣٠- تاريخ الخلفاء: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، مطبعة لمدي القاهرة، سنة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

٣١- تاريخ الرسل والملوك: لمحمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة ٣١٠هـ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طعة دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٠م.

٣٢- التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٣- التبيين في أسباب القرشين: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق وتعليق: محمد نايف الدليمي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، من منشورات الجمع العلمي نغرافي، طبع مطابع مديرية دار الكتب للضاعة والبشر، جامعة الموصل.

٣٤- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: لناصر السنة
أبي القاسم علي بن الحسن بن حجة الله بن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة
٥٧١هـ، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، لبنان.

٣٥- تزمة المختصر في أخبار البشر: لربيع الدين عمر بن الورد، تحقيق أحمد
رفعت الدراوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.

٣٦- تجارب الأمم: لأبي علي أحمد بن محمد، المعروف بمسكوبه، طعة مصعة
تتمدن الصناعية بمصر، سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

٣٧- تحفة الطالب (مخطوط): للإمام أبي العلاء إسماعيل بن كثير القرشي
الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ، نسخة مصورة عن مكتبة قبض الله أودي
بتركيا، ورقمها في الجامعة الإسلامية (٢٧٩٦).

٣٨- تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي، المتوفى سنة ٥٣٩هـ، دار الكتب
العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٩- تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ،
دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

٤٠- المستعريفات: للشريف علي بن محمد الجرجاني، المتوفى سنة ٨٦٦هـ، طبعة
١٩٩٠م مكتبة لبنان، بيروت.

٤١- التعليق المغني على الدارقطني: لأبي نصيب محمد شمس الحق العظيم آبادي،
تحقيق السيد عبد الله هاشم عاني، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة
١٣٨٦هـ، مطبوع هامش كتاب سنن الدارقطني

٤٢- تفسير الجلالين، دار المعرفة بيروت لبنان.

٤٣- تفسير غريب الحديث. للحافظ ابن حجر أحمد بن علي بن محمد بن محمد
بن علي الكناي العمقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، الناشر: دار المعرفة بمصاعة،
بيروت لبنان.

٤٤- تفسير الطبري، جامع البيان : للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري،
المتوفى سنة ٣١٠هـ، تصوير عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية
بمولا، مصر ١٣٢٣هـ صور ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، دار المعرفة للطباعة
والنشر، بيروت.

٤٥- تفسير القرآن العظيم : تأليف عماد الدين أبي العلاء إسماعيل بن كثير
القرشي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ، مطبعة الشعب.

٤٦- تفسير القرطبي/ الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد
الأصباري، القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، عن
طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٤٧- تفریب التهذیب : لأحمد بن عبي، ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢
هـ، طعة أولى ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م، دار نشر انكتب الإسلامية، باكستان.

٤٨- تلخیص الخبر فی تخریج أحادیث الراغب الكبير : للحافظ أحمد بن علي
ابن محمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تصحيح وتسنيق
تعين السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م، شركة
الطبعة الفنية المتحدة بالقاهرة.

٤٩- تهذيب الأسماء واللغات : للإمام حافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي،
المتوفى سنة ٩٧٦هـ، إدارة الصناعة انثوية + دار الكتب العلمية.

٥٠- تهذيب تاريخ ابن عساكر: لعلامة عبد القادر بن أحمد بن بدران، طبع
مطبعة روضة الشام ١٣٢٩هـ.

٥١- تهذيب التهذيب . للإمام شهاب الدين أبي الفصل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ضعت بالأوقست في دار صادر، بيروت، عن
الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف بالهد.

(ج)

٥٢- الجامع الصغير : للإمام أبي عبد الله الشافعي مع شرحه الساجد الكبير، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية.

٥٣- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الخوارزمي الأندلسي القرطبي، المتوفى سنة ٧٦١هـ، الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي لطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧هـ.

٥٤- الجرح والتعديل: للحافظ محمد بن إدريس بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمبند آباد الهند.

٥٥- الجواهر المضيئة في تراجم الحنفية : للعلامة عبد القادر بن محمد بن نصر القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥هـ، الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ، مطبعة دائرة المعارف بأهد.

(ح)

٥٦- حاشية ابن عابدين: "رد المختار على الدر المختار" : لمحمد أمين عابدين بن عمر بن عابدين، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٥٧- حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: لسيد أبي بكر، المشهور بالسيد السكري بن السيد محمد شطا الدمياطي المصري، ط: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٣٥هـ.

٥٨- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد عرفة الدسوقي، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٩- حاشية رد المحتار على الدر المختار : خاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٠٨٨هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية / ط : مطبعة بولاق.

٦٠- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني: للإمام محمد بن أحمد بن يوسف الرهوني، متوفى سنة ١٢٣٠هـ، النسخة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ.

٦١- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع : جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم المتوفى سنة ١٣٩٢هـ، الطبعة السادسة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٦٢- حاشية الشرواني على تحفة المنهاج: لعبد الحميد الشرواني، طبعة مطبعة مصطفى محمد .

٦٣- حاشية العدوي على الخرشبي: للعلامة علي بن أحمد الصعدي العدوي، المتوفى سنة ١١٨٩هـ، طبعة دار صادر بيروت.

٦٤- الحاوي الكبير في الفروع: للإمام أبي الحسن بن علي بن محمد بن حبيب المازدي، المتوفى سنة ٤٥٠هـ، تحقيق وتعريب الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : لنحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، متوفى سنة ٤٣٠هـ، مطبعة السعادة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

(د)

٦٦- الدر المختار وحاشية ابن عابدين.

٦٧- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، طبعة بالأوفست في المطبعة الإسلامية بتهداب.

- ٦٨ - دول الإسلام : للحافظ الذهبي. تحقيق وهيم محمد شلتوت محمد مصطفى إبراهيم، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤م.
- ٦٩ - دول السلاطنة: لدكتور عبد النعيم محمد حسين، مكتبة الإنجلو المصرية، طعة ١٩٧٥م.

(ر)

- ٧٠ - روضة الطالبين : للإمام أبي ركريا يحيى الدين من شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، ومعه " المناهج السوي في ترجمة الإمام النووي، ومتقى اليسوع فيما زد على الروضة من الفروع " للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخين. عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٧١ - رؤوس المسائل: جاز الله أبي القاسم بن عمر الرمحشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، دراسة وتحقيق: عبد الله ندير أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.

(ز)

- ٧٢ - الزاهر في غريب ألقاظ الشافعي مع "الخواص الكبير".

(س)

- ٧٣ - سنن ابن ماجه - للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد انقروبي ابن ماجه، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى الحدي محصر، ١٩٥٢م.
- ٧٤ - سنن أبي داود : للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، مكتبة ومطبعة الحدي محصر ١٣٧١هـ + مطبعة المكتبة العصرية، ميدان بيروت + دار الحديث، سوريا، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.

٧٥- **سنن الدارقطني** : للإمام علي بن عمر الدارقطني ، المتوفى سنة ٣٨٥هـ ،
(وبدله التعليق المعني على الدارقطني لابن الطيب آبادي) ، دار إحياء التراث
العربي ، بيروت لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٧٦- **سنن الدارمي** : للإمام أبي محمد عبد الله بن عثراء المتوفى سنة ٢٥٥هـ ، دار
المعرك ، مصر ، ١٣٨٩هـ .

٧٧- **السنن الكبرى** : لأبي بكر أحمد بن الحسين البهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ ،
حيدر آباد ، ١٣٤٤هـ .

٧٨- **السنن الكبرى** : لأحمد بن شعيب السائي ، المتوفى سنة ٣٠٣هـ ، تحقيق عبد
الغفار السدادي ، سيد كسروي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م . دار
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٧٩- **سير أعلام النبلاء** . للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى
سنة ٧٤٨هـ ، تحقيق شعيب الأريؤوط ، ومأمون الصاعر حجي ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٨٠- **السيرة النبوية** : للإمام عبد المنك بن هشام بن أيوب الحميري ، المتوفى سنة
٢١٣هـ ، تحقيق مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفظ شلي ، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ .

(ش)

٨١- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** : للإمام أبي الفلاح عبد الحفي بن العماد
الحسني ، المتوفى سنة ١٠٨٩هـ ، دار المعرك ، بيروت + دار الأفاق الجديدة

٨٢- **شرح روضة الطالب** : لرشد انلة و ندين أبي يحيى الشافعي ، مكتبة الإسلامية .

٨٣- **شرح السنة** : للإمام المعوي أبي محمد الحسين بن محمد بن ثمر ، المتوفى سنة ٥١٦هـ ،
تحقيق : شعيب الأريؤوط ، الشاويش . ط : لكتيب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ .

٨٤- شرح فتح القدير شرح الهداية: للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن سعود السكندري، المعروف بابن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٥- الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: لأبي البركات أحمد السردير، المتوفى سنة ١٢٠١هـ، ط: دار إحياء الكتب العربية.

٨٦- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق ألي الهي لشرح المنتهى: منصور بن يوسف البهري، المتوفى سنة ١٥٠١هـ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، مكتبة نزار الباز مكة المكرمة بالرياض.

٨٧- شرح النووي لصحيح مسلم النووي محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، الناشر: المطبعة المصرية ومكتبتها.

٨٨- الشرفاوي على التحرير (شرح الشرفاوي على التحرير): للعلامة عبد الله بن حجازي بن إبراهيم، الشهير بالشرفاوي، المتوفى سنة ١٢٢٦هـ، ط: مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

(ص)

٨٩- الصحاح . لإسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة ٣٩٣هـ، تحقيق أحمد بن عبد العصور عطار، الطبعة الأولى القاهرة ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م، الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، دار العلم للملايين، بيروت.

٩٠- صحيح البخاري : لمحمد بن إسماعيل البخاري، مصورة دار الشعب بمصر ١٩٣١هـ.

٩١- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى الحلبي بمصر ١٩٥٥م.

٩٢- صحيح مسلم يشرح النووي : مسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، تحقيق محمد عني عمر، مكتبة وهب بالقاهرة ١٣٩٣هـ.

- ٩٣- صفوة الصفوة : للإمام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ، تحقيق محمود عايدوري، محمد رواس قلعة جي، مطبعة الأصيل، حلب، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ.

(ط)

- ٩٤- طبقات الحفاظ: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هـ، تحقيق علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال، مصر، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.
- ٩٥- طبقات الحنابلة : للإمام أبي الحسين محمد الفراء، المتوفى سنة ٥٢٦ هـ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٩٦- طبقات الشافعية : للإمام أبي بكر بن هداية الله الحسيني، المتوفى سنة ١٠١٤ هـ، تحقيق: عادل نويهض، مطابع سري برس بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩ م.
- ٩٧- طبقات الشافعية : للإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسدي، متوفى سنة ٧٧٢ هـ، تحقيق : عبد الله الجسوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ + مطبعة دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٩٨- طبقات الشافعية الكبرى : للإمام أبي نصر عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي، متوفى سنة ٧٧١ هـ، تحقيق محمود محمد الطاسحي، وعد الفتاح محمد الحلوي، مطبعة عيسى تياي الحنفي، القاهرة، النسخة الأولى ١٣٨٦ هـ.
- ٩٩- طبقات الفقهاء : للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ، مطبعة بغداد، العراق ١٣٥٦ هـ.
- ١٠٠- طبقات الفقهاء الشافعية: للإمام أبي عاصم محمد بن أحمد العبادي، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، طبع في لندن ١٩٦٤ م.

- ١٠١- الطبقات الكبرى : للإمام محمد بن سعد بن معاذ، توفي سنة ٢٢٢هـ، دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ.

(ط)

- ١٠٢- ظهر الإسلام لأحمد أمين، مضية ومكة الشهيدة المصرية، الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٦م.

(ع)

- ١٠٣- عارضة الأحوزي شرح صحيح الترمذي : لابي العربي، مطبعة الصلوي مصر ١٩٣٤م.
- ١٠٤- العبر في خير من عبر : للمحقق محمد بن أحمد الشهي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق د/ صلاح الدين احمد، طبع مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٠م.
- ١٠٥- العلل المتأهية في الأحاديث الواهية : لابي الحوري، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية باكستان ١٤٠١هـ.
- ١٠٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود : للإمام أبي الطيب محمد بن شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ، مطبع اتحاد، القاهرة.

(غ)

- ١٠٧- غاية النهاية في طبقات القراء : للإمام أبي الخير محمد بن محمد بن الجوزي، المتوفى سنة ٨٣٣هـ، دار مكتب علمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ١٠٨- غريب الحديث : للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديوري، المتوفى سنة ٢٧٦هـ، تحقيق د/ عبد الله الحوري، مطبعة العالي، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

(هـ)

- ١٠٩- الثائق في غريب الحديث : للإمام جابر الله محمود بن عمر الرمحي، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، تحقيق علي محمد الشناوي، ومحمد أبو الفصل إبراهيم، ط: عيسى البابي وشركاه، الطبعة الثانية.

١١٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، أشرف عليه محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٨٠هـ.

١١١- الفتح المبين في طبقات الأصوليين: للشيخ عبد الله مصطفى المراغي، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.

١١٢- القروع: لمحمد بن منيع بقندي، المتوفى سنة ٧٦٣هـ وبهامشه تصحيح القروع لمرداوي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٣- الفوائد البهية في تراجم الحنفية. للإمام أبي الحسبات محمد بن عبد الخي اللكهنوي، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ، دار المعرفة للطباعة بيروت، ١٣٢٤هـ.

١١٤- فيض الإله المالك في حل ألقاظ عمدة السالك وعمدة الناسك. لعمر بركات بن السيد محمد بركات الشامي، بقاعى أنكى ط: مصطفى الدي حبي، الطبعة الثانية.

(ق)

١١٥- القاموس المحيط: لمحمد بن محمد بن يعقوب الميرورآبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

١١٦- قلسبوي وعميرة (شرح على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للنووي) للإمام شهاب الدين قلسبوي، وعميرة ط: دار إحياء الكتب العربية.

١١٧- القواعد في الفقه الإسلامي. لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المتوفى سنة ٧٩٥هـ، ط: مؤسسة الفكر العربي للطباعة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

(ك)

١١٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للعلامة محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٣٨هـ تحقيق عرت عمي عبد عطية، وموسى

محمد علي الموسى، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ، نشر در أنكتب الحديثة، القاهرة

١١٩- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل: للإمام أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت.

الطبعة الثالثة عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٢٠- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: للإمام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر السمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢١- الكامل في التاريخ: للإمام عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ، دار صادر للطباعة، دار بيروت للطباعة، بيروت ١٣٨٦هـ.

١٢٢- كشف القناع عن متن الإقناع: للإمام مصور بن يونس بن إدريس اليهودي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ، عالم الكتب، بيروت.

١٢٣- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للمحلّي إسماعيل محمد الجراعي، المتوفى سنة ١١٦٢هـ، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

١٢٤- الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية: أبووب بن موسى الحسبي الكهموي، طبعة دار الثقافة والإرشاد القومي.

(ل)

١٢٥- اللباب في تهذيب الأنساب: للإمام عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ، دار صادر، بيروت، لسان.

١٢٦- اللباب في شرح الكتاب: تأليف الشيخ عبد العلي العميمي المبدلي، ومعه تيسر أربي الألباب، بتحريج أحاديث الباب. حرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدي، قدم كتب خاله.

١٢٧- لسان العرب : للإمام محمد بن مكرم بن مطور الإفريقي، المتوفى سنة ٧١١ هـ، دار صادر بيروت، لبنان.

(م)

١٢٨- المبدع في شرح المنقح . للإمام الخليل برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مصبح، المتوفى سنة ٨٨٤ هـ، المكتب الإسلامي بيروت، لبنان.

١٢٩- الميسوط : للإمام شمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسي، المتوفى سنة ٤٩٠ هـ، طعة حديثة، مقحة، ومصححة، ومعروية الآيات القرآنية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٣٠- متن القدوري في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة: القدوري: أبو الحسن أحمد بن محمد البغدادي، المتوفى سنة ٤٢٨ هـ، الطبعة الثانية مصر، مصطفى الحلبي ١٣٧٧ هـ.

١٣١- المجتبى من السنن: للنسائي، مطبعة مصطفى الحلبي عصر ١٣٨٣ هـ
١٣٢- انجروحين من الحديث والضعفاء والمتروكين: للإمام محمد بن حيد البستي، متوفى سنة ٣٥٤ هـ، تحقيق محمود إبراهيم رايد. دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.

١٣٣- مجمع الأنهر في شرح منقى الأبحر: للإمام عبد الله بن محمد بن سليمان، معروف بدميان أهدي، المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ، دار الطبعة العامة + دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت.

١٣٤- انجموع شرح المذهب : للإمام أبي ركريا يحيى الدين بن شرف النووي، متوفى سنة ٦٧٦ هـ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع.

١٣٥- المحرر في الفقه، ومعه. الكت والقوائد السنية: للشيخ مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحاربي، المتوفى سنة ٦٥٢ هـ، مكتبة المعارف، الرياض

- ١٣٦- المجلد : للإمام أبي محمد بن أحمد بن سعد، المعروف بابن حرم، الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحيل بيروت، لبنان.
- ١٣٧- مختار الصحاح : للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، الرازي، المتوفى سنة ٦٦٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٧م.
- ١٣٨- مختصر البيهقي: لأبي يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي، المتوفى سنة ٢٣٢هـ، مخطوط بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، تحت رقم ١١٣٠، فقه شافعي.
- ١٣٩- مختصر تفسير ابن كثير - محمد علي الصابوني، طبعة دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ.
- ١٤٠- مختصر الطحاوي : للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١هـ، تحقيق أبي الوفاء الأفعاني، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٧٠هـ.
- ١٤١- مختصر الفقه على المذاهب الأربعة: لشيخ عبد الرحمن الجرائري، دار القسم بيروت، لبنان.
- ١٤٢- المدونة الكبرى : للإمام مالك بن أنس، وهو رواية مسجون بن سعيد التوحلي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم المتقي، عن الإمام مالك، طبع بمطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى .
- ١٤٣- مرآة الحبان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتز من حوادث الزمان : للإمام أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي الياقعي، المتوفى سنة ٧٦٨هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، الهند.
- ١٤٤- المراسيل : لأبي داود سليمان بن أشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، طبعة مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر.
- ١٤٥- المستدرک علی الصحیحین : لنحاکم أبي عبد الله انيسابوري اس انيس، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، مصورة.

- ١٤٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل : لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ، المكتب الإسلامي للطباعة + دار صادر للطباعة، بيروت.
- ١٤٧- مشاهير علماء الأمصار: لمحمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٣٧٩هـ.
- ١٤٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ، المكتبة العلمية، بيروت.
- ١٤٩- المصنف : لأبي بكر عبد الرزاق بن همام، الصنعاني، المتوفى سنة ٢١١هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- ١٥٠- مصنف ابن أبي شيبة : للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى سنة ٢٣٥هـ، طبع الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٥١- المطلع على أبواب المقنع : لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبي، الحنبلي، المتوفى سنة ٧٠٩هـ، دار الجيل المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ١٥٢- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، ط: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية.
- ١٥٣- المعجم الوسيط : إخراج د/ إبراهيم أنيس، د/ عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، أشرف على طبعه: حسن علي عطية، محمد شوقي أمين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ١٥٤- معرفة السنن والآثار مخرج علي ترويب مختصر المؤني: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩١م.
- ١٥٥- المغرب في ترتيب المغرب : لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الحنفي الخوارزمي، المتوفى سنة ٦١٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ١٥٦- المغني : لموفق الدين عبد الله بن قدامة، المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي - عبد الفتاح محمد الخلو، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م، مخرج للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٥٧- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : للشيخ محمد الخطيب الشربيني، المتوفى سنة ٩٩٧هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.
- ١٥٨- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لأحمد بن مصطفى الشهر بطاش كبرى، المتوفى سنة ٩٦٨هـ، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة، ١٩٦٨م.
- ١٥٩- المتق في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل: للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠هـ، الطبعة الثالثة، المؤسسة السعيدية - الرياض.
- ١٦٠- الملل والنحل : للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، المتوفى سنة ٥٤٨هـ، تحقيق محمد سيد كيلاي، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٨١هـ = ١٩٦١م + طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- ١٦١- منهاج الطالبين وعمدة المفتين في فقه الإمام الشافعي: لأبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ١٦٢- المنهاج في فقه الإمام الشافعي: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي يوسف الفيروزآبادي، الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، دار الفكر.
- ١٦٣- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بالخطاب، المتوفى سنة ٩٥٤هـ، مكتبة النجاح، طرابلس، + ليبيا + مطابع دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- ١٦٤- الموضوعات : لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. الناشر: محمد عبد المحسن الكتيبي.

- ١٦٥- الموطأ : للإمام مالك بن أنس الأصبهاني، المتوفى سنة ١٩٧هـ، فهرسة وتقديم قسم الدراسات بدار الكتاب العربي، وبذيله كتاب إسعاف المبتطأ برجال الموطأ للسيوطي، دار الريان للتراث - القاهرة.
- ١٦٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق علي محمد البحوي، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م، طبع عيسى البابي الحلبي، مصر.

(ن)

- ١٦٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ليوسف بن تفرج بردي، الأتابكي، المتوفى سنة ٨٧٤هـ، الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ = ١٩٣٠م.
- ١٦٨- نصب الراية لأحاديث الهداية : للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، المتوفى سنة ٧٦٢هـ، مطبعة دار المأمون، القاهرة.
- للعلامة محمد بن أحمد بن بطلال الركي.
- ((مطبوع مع المذهب)).
- ١٦٩- النهاية في غريب الحديث والأثر : لجد الدين المبارك بن محمد الأثير الجزري، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- ١٧٠- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي المصري، الشهير بالشافعي الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤هـ، طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- ١٧١- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار : للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

(هـ)

١٧٢- الهداية شرح بداية المبتدي : للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأخيرة.

(و)

١٧٣- الوجيز في فقه الإمام الشافعي : للعلامة أبي حامد محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر.